النحو العربي

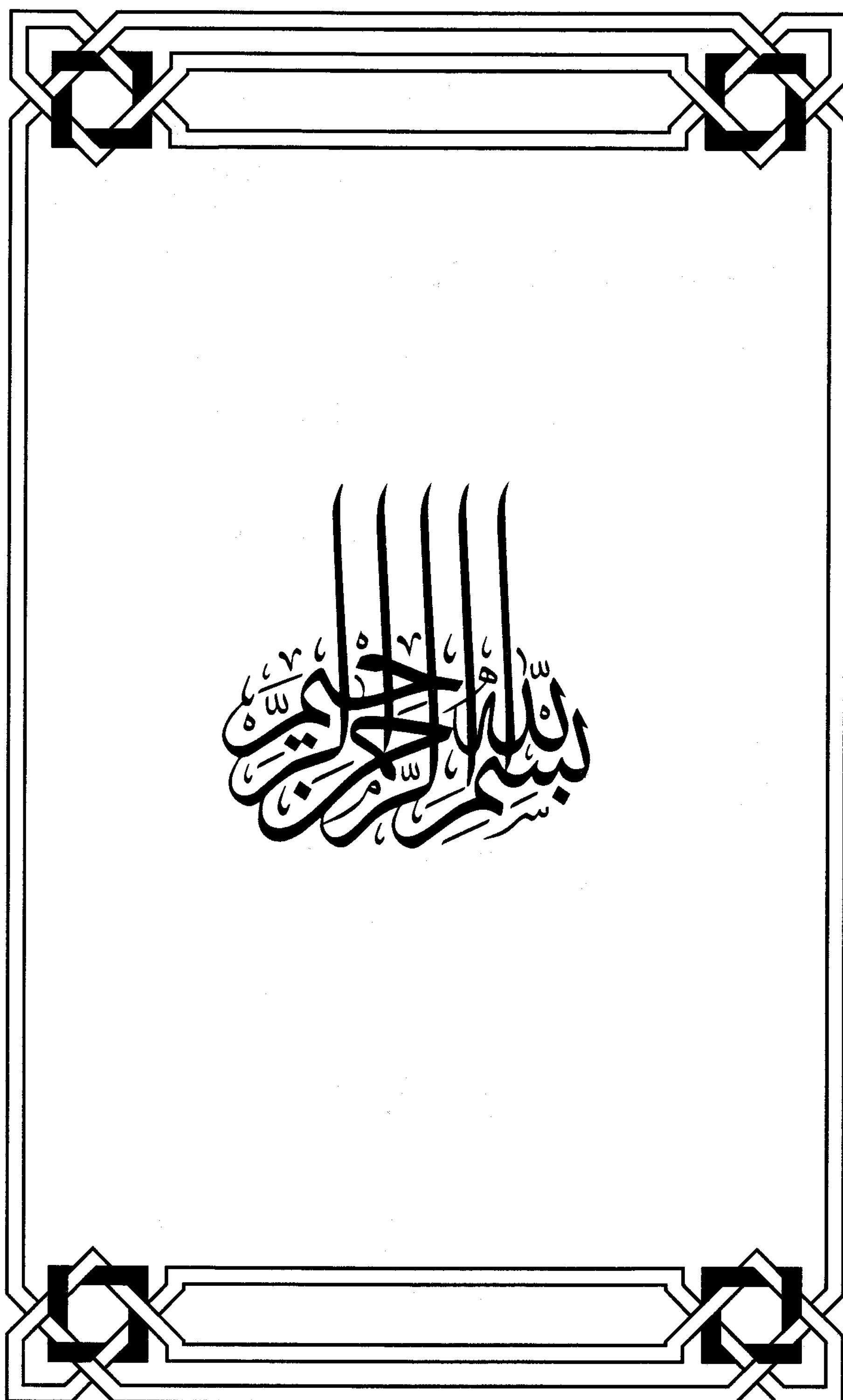
أحكام ومعانٍ

كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو
بحسب موضوعات الألفية

تأليف
الدكتور محمد فاضل السامرائي
جامعة الشارقة - كلية الآداب

الجزء الثاني

دار ابن كثير


بسم الله الرحمن الرحيم

النَّحْوُ العَرَبِيُّ

أَحْكَامٌ وَمَعَانٍ

الجُزْءُ الثَّانِي

● الموضوع: لغة عربية
العنوان: النحو العربي أحكام ومعان
تأليف: الدكتور محمد فاضل السامرائي

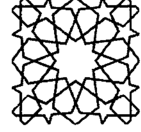
الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م
ISBN 978-614-415-119-8



ISBN 978-614-415-119-8
● الطباعة: مطبعة IPEX - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
● الورق: أبيض / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
● القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 1016 / الوزن: 1600 غ

دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - سوريا - ص.ب : 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي - صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2258541
بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
برج أبي حيدر - خلف دبوس الأصلي - بناء الحديقة - تلفاكس : 817857 01 - جوال : 204459 03
www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com



الاستثناء

الاستثناء: هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في حكم ما قبلها، أو منزلاً منزلة الداخل، ففي نحو قولنا: (حضر الأصدقاءُ إلا أحمدَ)، أُخرج (أحمد) بواسطة (إلا) وقد كان داخلاً في حكم ما قبلها وهو (حضر).

والاستثناء يتكون من ثلاثة مصطلحات:

١ ـ المستثنى منه (الأصدقاء).

٢ ـ المستثنى (أحمد).

٣ ـ أداة الاستثناء (إلا).

والاستثناء ـ كما هو ظاهر من التعريف ـ له أدوات نحو إلا وغير وسوى وخلا وعدا وحاشا وغيرها. وأهم أدوات الاستثناء هي إلا.

الاستثناء بإلا وأقسامه:

ينقسم الاستثناء بإلا إلى تامّ ومفرغ.

أولاً: الاستثناء التام:

هو ما ذكر فيه المستثنى منه نحو (حضر الرجالُ إلا عليًّا) و (أثمرت الأشجارُ إلا شجرةً). وهو على قسمين: متصل ومنقطع.

١ ـ الاستثناء المتصل:

وهو ما كان فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه نحو (سافر الرجالُ إلا سعيدًا)، فـ (سعيد) مستثنى متصل لأنه بعض الرجال. ونحو (نجح

الممتحنون إلا خالدًا) فخالد مستثنى متصل لأنه بعض الممتحنين. ونحو (فحص الطبيب الجسمَ إلا اليدَ) فاليد مستثنى متصل لأنه بعض الجسم. ونحو (سقطت الأشجار إلا شجرةً). وإعرابه: مستثنى بإلا منصوب بالفتحة.

٢ ـ الاستثناء المنقطع:

وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه نحو قولك: (حضر الطلابُ إلا البوّابَ) فالبوّاب ليس من الطلاب، وقولك: (احترقت الدار إلا الكتبَ) و(جاء المسافرون إلا أمتعتَهم)، وكقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ ـ ٣١] فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠] والجن ليسوا من الملائكة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ ـ ٤١] فهو إذن استثناء منقطع.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦] فقوله: ﴿قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ ليس من اللغو ولا من التأثيم؛ لأن اللغو السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره. ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] والظن ليس علمًا. (م).

فائدة:

لا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايرًا لجنس المستثنى منه كما في قولك: (جاءت النساء إلا نعجةً) و (حضر القوم إلا حمارًا) بل المنقطع ما كان فيه المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه سواء كانت المغايرة بالجنس أم بالنوع أم بغيرهما. فقولك: (حضر الطلابُ إلا

البوّابَ) استثناء منقطع وإن كانوا جميعًا من جنس واحد. وقولك: (حضر إخوتك إلا أخا سعيدٍ) و (أقبل بنوك إلا ابنَ محمد) منقطع وإن كانوا جميعًا من نوع واحد، وذلك لأن البوّاب ليس بعض الطلاب، وابن محمد ليس بعضًا من بنيك. (م).

الاستثناء الموجب وغير الموجب:

الاستثناء الموجب: ويكون فيه المستثنى منه مذكورًا والجملة خالية من النفي وشبهه، كالنهي والاستفهام المتضمن معنى النفي، كالأمثلة السابقة، إذ الاستثناء فيها تام موجب.

الاستثناء غير الموجب: ويكون فيه المستثنى منه مذكورًا والجملة مشتملة على نفي أو شبهه نحو (ما تأخر المدعوون إلى الحفل إلا واحدًا) و (هل تأخر المدعوون إلا واحدًا). فالاستثناء هنا تام غير موجب.

ثانيًا: الاستثناء المفرّغ:

وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه والكلام غير موجب نحو (ما حضر إلا سالمٌ) وكقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأحقاف: ١٧]. ولا يكون هذا الاستثناء عند أكثر النحاة إلا في غير الموجب وهو المسبوق بنفي أو نهي أو استفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقولك: (لا تضربْ إلا المقصّر)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣].

ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كقوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان: ٥٠]، وقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، فمعنى (يأبى): لا يريد، وقوله: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٩] فهذا استثناء مفرّغ لأن معناه: لا نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده.

وإن يـفـرّغ سـابـقٌ (الا) لـمـا بـعـد يـكـن كـمـا لـو (الا) عـدمـا

المعنى: إذا كان العامل قبل (إلا) مفرغًا لما بعدها فإن تأثيره يقوم على افتراض أن (إلا) غير موجودة.

القصر في الاستثناء المفرغ:

الاستثناء المفرغ يفيد القصر، فإذا قلت: (ما حضر إلا خالدٌ) فقد نفيت الحضور كله إلا حضور خالد، بخلاف ما لو قلت: (حضر خالد) فإنه يجوز أن يكون حضر معه غيره.

والحقيقة أن (إلا) سواء كانت في التفريغ أم في غيره تفيد الاختصاص، فإذا قلت: (قام الرجال إلا خالدًا) فقد أثبتّ القيام لجميع الرجال ونفيته عن خالد حصرًا. وإذا قلت: (ما قام إلا خالد) فقد نفيت القيام عن كل أحد وأثبتّه لخالد حصرًا.

غير أن القصر في التفريغ أعم وأشمل، وذلك أنك إذا قلت: (حضر الرجال إلا خالدًا) فقد استثنيت حضور خالد من الرجال وقد يكون أطفال أو نساء، فإن قلت: (ما حضر إلا خالد) فقد نفيت كل حضور غير حضوره، ولذا لا يصح أن نقول: (حضر إلا خالد) لأنه على ذلك يكون معناه أنه حضر كل من يمكن حضوره في الدنيا من رجال ونساء وأطفال وغيرهم إلا خالدًا، وهو غير صحيح، فإنه يمكن أن لا يجيئك إلا واحد ولكن يمتنع أن يأتيك أهل الدنيا كلهم إلا واحدًا.

فالقصر في التفريغ أعم وأشمل. (م).

أحكام المستثنى الإعرابية:

١ ـ إذا كان الكلام تامًّا موجبًا (أي: مثبتًا) فإنه يجب نصب ما بعد (إلا) على أنه مستثنى بها، سواء أكان المستثنى متصلاً أم منقطعًا نحو (نزل

السباحون إلى البحر إلا سباحًا) و (تناول خالد الطعام إلا الماءَ). فـ (سباحًا) و (الماء) كلاهما مستثنى بـ (إلا) منصوب بالفتحة.

٢ ـ إذا كان الكلام تامًّا غير موجب (منفي) فإن ما بعد (إلا) له وجهان من الإعراب:

أحدهما: أن يكون منصوبًا على الاستثناء.

والآخر: أن يكون بدلاً، نحو (لم تتفتح الأزهارُ إلا البنفسجَ ـ أو البنفسجُ) فـ (البنفسج) إما مستثنى بـ (إلا) منصوب بالفتحة، أو بدل مرفوع بالضمة. وقولك: (ما قرأتُ الصحفَ إلا واحدةً) فـ (واحدة) إما منصوبة على الاستثناء أو البدلية. وقولك: (ما سلمت على القادمين إلا الأولَ ـ أو الأولِ) فـ (الأول) إما منصوب على الاستثناء أو مجرور على البدلية. والأرجح الإتباع.

وكذلك يجوز الوجهان إذا كان مسبوقًا بشبه نفي كالنهي والاستفهام نحو (لا يقمْ أحدٌ إلا سعيدٌ، وإلا سعيدًا) و (هل فعل هذا أحدٌ إلا أنت، وإلا إياك). ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (إلا امرأتُك) بالرفع على البدلية، و(هل ضربتَ أحدًا إلا زيدًا) بالنصب على البدلية أو الاستثناء، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وإن كان منقطعًا فالنصب واجب عند الحجازيين راجح عند التميميين، تقول: (ما حضر الطلابُ إلا البوّابَ) بالنصب، وقال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥] بالنصب، فهو منصوب وجوبًا في لغة أهل الحجاز. أما في لغة تميم فالنصب راجح ويجوز الإتباع عندهم على البدلية.

ما استثنت (الا) مع تمام ينتصب　　　وبعد نفي أو كنفي انتخب

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

المعنى: ما استثنته (إلا) وكان تامًّا فإنه ينصب، وبعد النفي وشبهه يختار الإتباع مع المستثنى المتصل، والنصب وحده مع المنقطع. إلا عند تميم فإنهم يجوّزون في المنقطع الإبدال أيضًا.

فائدة:

إن النحاة يعللون كلّاً من الإتباع والنصب، فالإتباع يكون على البدلية، والبدل على نية إحلاله محل الأول، والمبدل منه على نية السقوط، فإذا قلت: (ما قام أحدٌ إلا خالدٌ) فرفعت فكأنك قلت: (ما قام إلا خالدٌ) لأن أحدًا على نية السقوط وهو عند النحاة بمنزلة ما ليس منه في الكلام.

وإذا نصبت جعلت اعتماد كلامك على النفي، فكأنك قلت: (ما قام أحد) ثم استثنيت.

وعلى هذا يكون الفرق بين البدل والنصب أنك إذا قلت: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) بالرفع كان المعنى (ما قام إلا زيدٌ) أي أن القصد إثبات القيام لزيد وذكرت ما قبله توطئة له وتمهيدًا، لأن البدل أهم من المبدل منه، لأن المبدل منه على نية الطرح عند النحاة. وإذا قلت: (ما قام أحد إلا زيدًا) كان المعنى: ما قام أحد، أي أردت أن تنفي القيام عن كل أحد وهذا هو المهم عندك ثم استثنيت (زيدًا)، لأنه خرج عن الإجماع لا لأنه هو الأهم.

فالمهم في النصب هو الإخبار بالنفي، والمهم في الإتباع هو الإخبار بالإيجاب.

وفي هذا التعليل نظر، فإنه على ما ذهب إليه النحاة يكون الاستثناء التام كالمفرغ، وذلك أن معنى (ما جاء الرجال إلا خالدٌ) كمعنى (ما جاء

إلا خالدٌ) عندهم لأن البدل على نية السقوط فيكون مفيدًا للقصر كالمفرغ، وفي هذا نظر، فإن المعنى فيهما مختلف، فإنك إذا قلت: (لم يزرني أصدقائي إلا خالد) جعلت خالدًا من أصدقائك وقد استثنيته منهم، وقد يكون زارك أحد من غير أصدقائك، فإن قلت: (لم يزرني إلا خالد) دل على أنه لم يزرك أحد من أصدقائك أو من غيرهم إلا خالد، فالمبدل منه له معنى وفائدة.

وكذلك لو قلت: (لم يحضر الطلابُ إلا سعيدٌ) جعلت (سعيدًا) من الطلاب، وقد يكون حضر واحد أو أكثر من غير الطلاب مع سعيد كالأساتذة أو البوابين، إلا أنه لم يحضر من الطلاب إلا سعيد. ولكن لو قلت: (لم يحضر إلا سعيد) نفيت الحضور عن كل أحد إلا عن سعيد، فلم يحضر أحد من الناس إلا سعيد.

ونحوه أن تقول: (ما حضر الفائزون إلا محمدٌ) فمحمد وحده هو الحاضر من الفائزين، وقد يكون حضر معه غيره من غير الفائزين كالمشاهدين، ولكن لو قلت: (ما حضر إلا محمد) دل على أنه لم يحضر أحد ألبتة إلا محمد.

وعلى هذا فرأي النحاة أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه وأن المبدل منه على نية السقوط، فيه نظر، فإن المعنى يختلف إذا ذكر المبدل منه وإذا فرّغ الاستثناء. وعلى ذلك فهذا الفرق غير وارد.

إن الفرق بين الإتباع والنصب من أوجه منها:

أ ـ أن الإتباع يدل حتمًا على أن المستثنى بعض من المستثنى منه، بخلاف النصب فإنه من المحتمل أن يكون بعضًا منهم وأن لا يكون، فإنك إذا قلت: (ما حضر الطلاب إلا سعيدٌ) بالرفع كان سعيد من الطلاب حتمًا، وإذا قلت: (ما حضر الطلاب إلا سعيدًا) احتمل أن يكون (سعيد)

من الطلاب وأن لا يكون منهم، وذلك بأن يكون موظفًا أو بوّابًا فيكون منقطعًا.

وبهذا نعلم أن الإتباع يدل قطعًا على أنه متصل، أما النصب فإنه تعبير احتمالي أي يحتمل الاتصال والانقطاع.

ب ـ قد يراد بالنصب البعد عن المستثنى منه جنسًا أو نوعًا أو غيرهما، أو التبعيد عنه، أي تنزيله منزلة البعيد، بخلاف الإتباع فإنه يراد به الإلصاق، فإن أردت إبعاد محمد عن الفائزين قلت: (ما حضر الفائزون إلا محمدًا) فإنك هنا بعّدته عنهم، وقد يكون البعد حقيقة أو تجوّزًا. فقد تنصب لقصد التبعيد من المستثنى منه، بأن تجعله ليس بعضًا منه وإن كان منه حقيقة، بخلاف الإتباع فإنه يراد به الإلصاق بالمستثنى منه. فإن تعذر جعله بعضًا منه ولو تجوّزًا وجب النصب عند بني تميم وغيرهم.

وهذا ملاك الأمر، وهو أن العرب إذا أرادوا إلصاق المستثنى بالمستثنى منه أتبعوا، وإن أرادوا التبعيد نصبوا. وعلى هذا تقول: (ما جاءني الطلاب إلا خالدٌ) إذا جعلت خالدًا بعض الطلاب، فإن قلت (خالدًا) أبعدته منهم وإن كان طالبًا حقًّا، وذلك لأن تقصيره وعدم انتظامه وقلة معرفته جعلك تسلكه في عداد غير الطلبة، وهذا المعنى تجوّزي فني.

ج ـ قد يؤتى بالنصب لرد كلام سابق، وذلك كأن يقول قائل: (قام القوم إلا محمدًا) فتجيب (ما قام القوم إلا محمدًا). وليس معنى الجملة الأخيرة إثبات القيام لمحمد، وإنما لنفي الجملة كلها، أي أن قولك: (قام القوم إلا محمدًا) غير صحيح. (م).



٣ ـ إذا كان الاستثناء مفرّغًا فإن ما بعد (إلا) يعرب حسب موقعه في الجملة، وتكون (إلا) ملغاة. وقد سمي مفرغًا لأن ما قبل (إلا) تفرغ للعمل

الإعرابي فيما بعده. نحو (لا يسدي النصيحةَ إلا المخلصون) و (ما صاحبت إلا الأخيارَ) و (لا تسود الشعوبُ إلا بالأخلاق) ففي هذه الأمثلة تجد المستثنى منه محذوفًا في جميعها، فأصل المثال الأول: (لا يسدي النصيحةَ أحدٌ إلا المخلصون) فحذف من الكلام لفظ (أحد) وبقي المثال بعد هذا الحذف كما رأيت. وكذلك يقال في المثالين الآخرين. وإذا تأملت المستثنى بإلا في هذه الأمثلة الثلاثة وجدته معربًا على حسب موضعه من الكلام كما لو كانت (إلا) غير موجودة، فهو في المثال الأول مرفوع على أنه فاعل، وفي المثال الثاني منصوب على أنه مفعول به، وفي المثال الثالث مجرور بالباء.

ومثلها (ما حضر إلا خالدٌ) و (ما أكرمت إلا خالدًا) و (ما مررت إلا بخالدٍ).

تقديم المستثنى على المستثنى منه:

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب.

فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى نحو (ذهب إلا محمدًا الطلابُ).

وإن كان الكلام غير موجب (منفي) فالمختار نصبه نحو (ما ذهب إلا محمدًا الطلابُ) وقول الكميت:

فما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ

المعنى: ليس لي ناصر ينصرني ويعينني إلا آل النبي محمد عليه الصلاة والسلام، وما لي طريق أسلكه إلا طريق الحق.

فنصب المستثنى بإلا في قوله: (إلا آلَ أحمد) وقوله: (إلا مذهبَ الحق)؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

وقد روي رفعه فتقول: (ما ذهب إلا محمدٌ الطلابُ) وأعربوا الثاني بدلاً من الأول.

وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد

المعنى: قد يأتي في كلام العرب على قلة غيرُ النصب (وهو الرفع) في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفيًّا، ولكن النصب على الاستثناء هو المختار إن ورد.

وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو (سافر إلا محمدًا الأهلُ).

تكرار (إلا) للتوكيد:

تأتي (إلا) في بعض الجمل مكررة. والغرض من هذا التكرار التوكيد اللفظي المحض، وتقوية (إلا) الاستثنائية الأولى، ولا تفيد استثناء جديدًا. ولهذا التكرار صورتان:

١ ـ أن تقع (إلا) المكررة بعد واو العطف نحو (أحرص على ممارسة الرياضة إلا الملاكمةَ وإلا المصارعةَ) فالأصل (إلا الملاكمة والمصارعة) ثم كررت (إلا) للتوكيد، ونحو قولك: (أحب ركوب السفن إلا الشراعيةَ وإلا الصغيرةَ) فالصغيرة معطوفة على الشراعية، و(إلا) زائدة للتوكيد اللفظي.

٢ ـ ألّا تقع (إلا) بعد واو العطف نحو (ما أعجبني أحدٌ إلا المعلم إلا شرحه)، فـ (شرحه) بدل من (المعلم)، فإذا كان (المعلم) منصوبًا على الاستثناء فـ (شرحه) بدل منصوب، وإذا كان (المعلم) بدلاً من (أحد)، أي مرفوع، فـ (شرحُه) بدل من (المعلم) مرفوع. و(إلا) زائدة للتوكيد.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قول الشاعر:

ما لك من شيخك إلا عَمَلُهْ إلا رسيمُه وإلا رَمَلُهْ

المعنى: إنني منقطع في شيخوختي للعمل الصالح ما بين سعي وطواف بالبيت الحرام، فلا أعنى بغيرهما.

والأصل (إلا عملُه رسيمُه ورملُه)، فـ (رسيمه) بدل من (عمله)، و(رمله) معطوف على (رسيمه) وكررت (إلا) فيهما توكيدًا.

وألغ (إلا) ذات توكيد كـ (لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)

المعنى: اعتبر (إلا) ملغاة، أي غير موجودة إذا كانت للتوكيد، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها نحو (لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاء).

تكرار (إلا) لغير التوكيد:

إذا تكررت (إلا) لغير التوكيد اللفظي فإنها تؤدي إلى استثناء جديد، ولو حذفناها ما فُهم ذلك. ومن صور هذا التكرار ما يأتي:

١ ـ إذا كان الاستثناء مفرغًا وجب شغل العامل بواحد من المستثنيات ونصب الباقي على الاستثناء نحو (ما جاء إلا محمدٌ إلا بكرًا إلا سعيدًا) فـ (محمد) فاعل (جاء)، و(بكرًا) و (سعيدًا) منصوبان على الاستثناء.

ولا يتعين واحد منها لشغل العامل، بل أيهما شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي.

وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما بإلا استثني وليس عن نصب سواه مغني

المعنى: إذا تكررت (إلا) لغير التوكيد، فإن كان الكلام مفرغًا فاترك العامل يؤثر في واحد مما استثنيته بـ (إلا) وانصب باقي المستثنيات.

٢ ـ إذا كان الاستثناء غير مفرغ وتقدمت المستثنيات على المستثنى منه وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبًا أم غير موجب، فالموجب نحو (جاء إلا بكرًا إلا سعيدًا إلا خالدًا القومُ) فـ (إلا) في المرات الثلاث عاملة وما بعدها منصوب على الاستثناء، و(القوم) فاعل (جاء) وهو

المستثنى منه. وغير الموجب نحو (ما جاء إلا بكرًا إلا سعيدًا إلا خالدًا القومُ).

ودون تفريغ مع التقدّم نصب الجميع احكم به والتزم

المعنى: في الحالات التي ليس فيها تفريغ إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها جميعًا في مختلف أحوالها.

٣ - إذا كان الاستثناء غير مفرغ وتأخرت المستثنيات على المستثنى منه فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب:

أ - فإن كان موجبًا وجب نصب الجميع نحو (جاء القومُ إلا بكرًا إلا سعيدًا إلا خالدًا).

ب - وإن كان غير موجب وجب نصب الجميع ما عدا واحدًا فهو إما بدل أو مستثنى نحو (ما جاء أحدٌ إلا بكرٌ إلا سعيدًا إلا خالدًا) فـ (بكر) بدل من (أحد)، ويجوز نصبه على الاستثناء.

وإن شئت أبدلت غيره من الباقين.

ومثله قول المصنف: (لم يفوا إلا امرؤ إلا علي) فـ (امرؤ) بدل من الواو في (يفوا).

وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد

كـ (لم يفوا إلا امرؤ إلا علي) وحكمها في القصد حكم الأول

المعنى: إن تأخرت المستثنيات فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب، فإن كان الكلام موجبًا وجب نصب الجميع.

وتقدير البيت: انصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إذا كان الكلام موجبًا، وإن كان غير موجب فجئ بواحد منها معربًا بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات وانصب الباقي. وما تكرر من

المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول والخروج نحو (لم يفوا إلا امرؤ إلا علي).

غير:

(غير) كلمة تفيد المغايرة، أي الدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها في المعنى الذي ثبت له إيجابًا أو نفيًا، فمعنى (أسرع المتسابقون غيرَ سعيد) أنهم أسرعوا مغايرين ومخالفين في هذا الأمر سعيدًا فهو لم يسرع. وكذا (ما ضحك الحاضرون غيرَ صالح) فالمعنى أنهم لم يضحكوا، مغايرين ومخالفين صالحًا في هذا لأنه ضحك دونهم.

وأصل (غير) أن تكون صفة تفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما ذاتًا أو صفة. فالمغايرة بالذات نحو (محمد غيرُ إبراهيم) و(مررت برجل غيرِ علي) فشخص محمد غير شخص إبراهيم، وكذلك شخص الرجل الذي مررت به غير شخص علي.

والمغايرة بالصفة نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع على أنه صفة للقاعدين، وكقوله: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٨] و (هذا درهم غير جيد) و (مررت برجل غير طويل).

ولكونها تفيد المغايرة حملت على (إلا) في الاستثناء فأصبح يستثنى بها، وذلك لأن الاستثناء مغايرة أيضًا، ولكن هناك فرق بين مغايرة (غير) ومغايرة (إلا)، وذلك أن (غيرًا) ـ كما ذكرنا ـ تفيد المغايرة نفيًا وإثباتًا بغضّ النظر عن المغايرة بالذات أو الصفة، فتقول: (حضر الرجال إلا خالدًا) فهنا أفادت (إلا) المغايرة بالإثبات والنفي، فالرجال حضروا وخالد لم يحضر بغضّ النظر عن الصفة أو الذات، كما حملت (إلا) على (غير) فأصبحت صفة تفيد المغايرة بالذات أو بالصفة. (م).

الاستثناء بغير وإلا:

عرفنا أن الأصل في (غير) أن تفيد المغايرة وليس الأصل فيها أن تكون للاستثناء بخلاف (إلا) ولذلك تستعمل (غير) في مواطن لا تصلح فيها (إلا) إذ لا تفيد الاستثناء كأن تقول: (خالد غير لئيم)، ونحو قول الشاعر:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

المعنى: ليس هذا الزمان المترع بالهموم، الزاخر بالأحزان جديرًا بالأسى والأسف.

وكقوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١٢]، وقوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم: ٢٩]، وقوله: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] فـ (غير) هنا تفيد المغايرة ولا تفيد الاستثناء، ولا يصح استعمال (إلا) في موطنها. (م).

حكم الاستثناء بغير وسوى:

إعراب (غير) و (سوى) مثل إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، وأما المستثنى بهما فلا يكون إلا مضافًا إليه فتقول: (قام القومُ غيرَ محمدٍ) بنصب (غير) على الاستثناء، كما تقول: (قام القوم إلا محمدًا) بنصب محمد على الاستثناء. ونحوه الاستثناء بـ (سوى) فتقول: (قام القوم سوى محمدٍ) بنصب (سوى) على الاستثناء.

وعند الإعراب نقول: (غير) مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة، و(سوى) مستثنى منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

فإذا كان الكلام تامًّا موجبًا وجب النصب على الاستثناء نحو (اتقدت المصابيحُ غيرَ مصباحٍ) أو (سوى مصباحٍ) بالنصب على الاستثناء كما نقول: (اتقدت المصابيح إلا مصباحًا).

وإذا كان الكلام تامًّا غير موجب (منفي) كان لـ (غير) إعرابان: النصب على الاستثناء والبدل فتقول: (ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيدًا). وتقول: (ما عاد المريضَ عائدٌ غيرَ الطبيب، وغيرُ الطبيب) و(ما قبلت يدَ أحدٍ غيرَ والدي، وغيرِ والدي)، و(ما أسرع المتسابقون غيرَ سعيدٍ، وغيرُ سعيدٍ).

ومثله (سوى).

وإذا كان الاستثناء مفرّغًا أعربت (غير) و (سوى) حسب موقعهما من الجملة فتقول: (ما قام غيرُ زيدٍ) فترفع (غير) وجوبًا كما تقول: (ما قام إلا زيدٌ) برفعه وجوبًا. ونحوه (لا ينالُ المجدَ غيرُ العاملين).

ومثله (سوى زيدٍ) و (سوى العاملين).

وتقول: (ما قام أحدٌ غيرَ حمارٍ) بنصب (غير) عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم، كما تفعل في قولك: (ما قام أحدٌ إلا حمارٌ، وإلا حمارًا). ونحوه (ما حضر الطلاب غيرَ البواب).

واستثن مجرورًا بغير معربا بما لمستثنى بإلا نسبا

المعنى: استثن بكلمة (غير) مستثنى مجرورًا بالإضافة، وأما كلمة (غير) فتضبط بالضبط الذي يكون للمستثنى بـ (إلا) فيما لو حذفت (غير) وحلّت محلها (إلا) وجاء بعد (إلا) مستثناها.

فوائد:

١ ـ قلنا إن (غير) قد تحمل على (إلا) فتفيد الاستثناء كقولك: (أقبل الرجال غير عباس) وهي تأخذ حكم الاسم الواقع بعد (إلا). وهي تقع في جميع مواقع (إلا) في المفرغ وغيره، والموجب وغيره، والمنقطع وغيره،

مؤخرًا على المستثنى منه ومقدمًا عليه. وبالجملة في جميع محالّه إلا أنه لا يدخل على الجملة كـ (إلا) لتعذر الإضافة إليها.

ومثل الجملة الجار والمجرور فإن (غيرًا) لا تدخل عليه. قال تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦] فلا يصح أن يقال: (غير من ضريع).

٢ ـ إن (غيرًا)، وإن دخلها معنى الاستثناء، قد تحمل معها معناها الخاص بها أحيانًا فلا تطابق (إلا) تمامًا، فقولك: (ما قام إلا محمد) و(ما قام غير محمد) ليسا متطابقين في المعنى تمامًا، فإنك في الجملة الأولى أثبتّ القيام لمحمد وحده ونفيته عمن عداه. وأما الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل معنى آخر وهو أن (غير محمد لم يقم) فيكون نفى القيام عن غير محمد وسكت عن محمد.

ومعنى ذلك أن ما بعد (إلا) هو المقصود بالاستثناء وهو الذي يدور عليه الحكم، أما في (غير) فإن الكلام يدور على ما بعد (غير)، وقد يدور على (غير) نفسها لا على المجرور بها.

فقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩] معناه أن المجرمين هم الذين أضلوهم. ولو قال: (وما أضلنا غير المجرمين) لاحتمل المعنى السابق، ولاحتمل معنى آخر وهو أن غير المجرمين لم يضلونا، أي نفى الإضلال عن غير المجرمين، أما بالنسبة إلى المجرمين فلم يتعرض لهم.

وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: ٢٤] فإنه طلب أن يزيدهم الضلال ولا يزيدهم شيئًا آخر غير الضلال. ولو قال: (ولا تزد الظالمين غير ضلال) لاحتمل أن يكون المعنى كالمعنى السابق، ولاحتمل معنى آخر وهو أنه طلب ألّا يزيدهم شيئًا غير الضلال، أما الضلال فمسكوت عنه.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١] وقولك:

(ولا تقولوا على الله غير الحق) فالثانية قد تكون بمعنى الأولى، وقد تكون لمعنى آخر وهو النهي عن قول غير الحق، أما قول الحق فمسكوت عنه. وهو كما تقول: إن لم تقل الحق فلا تقل غير الحق، أي اسكت.

ولذا فهي لا تطابق (إلا) تمامًا في الاستثناء.

وما ذكرناه على الاستثناء بـ (غير) ينطبق على الاستثناء بـ (سوى)، لكن (سوى) ليست كـ (غير) مطلقًا، فإنه يصح أن نقول: (مررت برجل غير لئيم) ولا يصح أن نقول: (سوى لئيم) قال تعالى: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم: ٢٩]، وقال: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] ولا تحسن (سوى) في هذا ونحوه.

إن (غيرًا) من المغايرة، و(سوى) من المساواة كما هو ظاهر من لفظها، فقولهم: (مكان سوى) معناه: مكان مستوٍ، أي متساوٍ ليس بعضه أعلى من بعض.

ويكون (سوى) بمعنى العدل، ومنه قولهم: (هذا يساوي درهمًا) أي يعادل قيمته درهمًا، وهذا يساوي ذاك، فإذا قلت: (مررت برجال سوى سعيدٍ) كان المعنى أنهم يسدون مسده ويقومون مقامه أي يساوونه.

فسوى تختلف عن غير. إن قولك: (جاءني رجل غير زيد) يختلف عن (جاءني رجل سوى زيد) في أصل المعنى، وذلك أن معنى الأول: جاءني رجل ليس زيدًا أي مغايرًا لزيد. ومعنى الثانية: جاءني رجل مساوٍ لزيد أي يقوم مقامه ويغني غناءه، ثم دخلها معنى المغايرة ؛لأن في (سوى) مغايرة من وجه، وذلك أن قولك: (مررت برجل سوى زيد) معناه برجل غير زيد، إلا أنه يماثله، فهو رجل آخر غير زيد. فهما متشابهان من وجه مختلفان من وجه آخر ثم دخلهما معنى الاستثناء. (م).

ولِسِوًى سُوًى سَواءً اجعلا ... على الأصح ما لغيرٍ جعلا

المعنى: (سوى) ولغاتها (سُوى، سَواء) تعامل بما تعامل به (غير) من الرفع والنصب والجر.

ليس و لايكون:

ليس ولا يكون من الأفعال الناقصة الرافعة للاسم الناصبة للخبر. وقد يكونان بمعنى (إلا) الاستثنائية فيستثنى بهما كما يستثنى بها، والمستثنى بعدهما واجب النصب لأنه خبر لهما نحو (جاء القوم ليس خالدًا) و(أقبلت النساء لا يكون هندًا) والمعنى: جاءوا إلا خالدًا، وأقبلنَ إلا هندًا. واسمهما ضمير مستتر وجوبًا يعود على المستثنى منه، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، فالتقدير في المثال الأول (ليس بعضهم خالدًا) وفي الثاني (لا يكون بعضهنّ هندًا).

وهذان الفعلان إذا استعملا في الاستثناء كانا بلفظ واحد وهو الإفراد والتذكير، أي: (ليس) و (لا يكون) فلا يؤنثان ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير بارز فتقول: (أقبل النساء ليس فاطمةَ، ولا يكون فاطمةَ) و(أقبل الرجال ليس محمدًا، ولا يكون محمدًا) ولا تقول: (ليست فاطمة) ولا (لا تكون) ولا ليسوا ولا لا يكونون. ولا يسبق (يكون) غير (لا) من حروف النفي.

وهما لا يطابقان (إلا) في الاستعمال ولا في المعنى.

أما من حيث الاستعمال فإنه لا يصح في المستثنى بهما الإتباع، فلا تقول في (ما حضر الطلاب إلا سعيدٌ): (ما حضر الطلاب ليس سعيدٌ) بالإتباع، ولا في (ما مررت بالطلاب إلا سعيد): (ما مررت بالطلاب ليس سعيدٍ أو لا يكون سعيدٍ).

ولا يستعملان في الاستثناء المفرغ فلا تقول: (ما حضر ليس محمدٌ)

كما تقول: (ما حضر إلا محمدٌ). وتقول: (ما مررت إلا بخالد) ولا تقول: (ما مررت ليس بخالد).

وأما من حيث المعنى فإنهما لا يطابقان (إلا) أيضًا، وذلك أنهما في الأصل للنفي، تقول: (ليس الإيمان بالتمني)، وتقول: (لا يكون البغل مهرًا) ثم تضمّنا معنى الاستثناء كما مر في (غير) التي معناها المغايرة. وهما يحملان هذا المعنى معهما.

والاستثناء بـ (ليس) و (لا يكون) ردّ على كلام سابق حقيقة أو تجوّزًا، ونفي لما تصوّره المخاطب. ففي قولك: (حضر الطلاب ليس سعيدًا) كأن المخاطب تصوّر أن سعيدًا هو الذي حضر فنفيت ذلك عنه. وفي قول النبي عليه الصلاة والسلام: (يطبع المؤمن على كل خلق) كأن المخاطب تصوّر أيضًا أنه يطبع على الكذب والخيانة فنفى ذلك عنه فقال: (ليس الكذب والخيانة) أي ليس من خلق المؤمن الكذب والخيانة.فهما للنفي وقد تضمنا معنى الاستثناء. (م).

حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا:

يجوز في المستثنى بهما وجهان:

الأول: الجر على أنهما حرفا جر نحو (قطفت الأزهار خلا الوردِ). فـ (خلا) حرف جر، و(الورد) اسم مجرور. ونحو (جاء الطلاب عدا طالبٍ)، فـ (عدا) حرف جر، و(طالب) اسم مجرور.

الثاني: النصب على أنهما فعلان ماضيان جامدان، وفاعلهما ضمير مستتر وجوبًا عائد على البعض المفهوم من أزهار في المثال الأول، و(الطلاب) في المثال الثاني، والتقدير (خلا بعض الأزهار الورد) و (خلا بعض الطلاب طالبًا). والاسم الذي بعدهما مفعول به. وهذا الاسم المنصوب هو المستثنى من حيث المعنى.

وتدخل عليهما (ما) المصدرية فيتعين كونهما فعلين ونصب ما بعدهما فتقول: (قطفت الأزهار ما خلا الوردَ) و (قرأت الكتاب ما عدا صفحةً) بالنصب على المفعولية لا غير.

وكل ما قيل في (خلا) و (عدا) يقال مثله في (حاشا)، فهو مثلهما في المعنى والعمل، غير أن (حاشا) لا تسبقها (ما) فتقول: (أهان الأستاذ التلاميذ حاشا زيدٍ). والمشهور فيها (أي حاشا) أنها لا تكون إلا حرف جر فتقول: (قام القوم حاشا زيدٍ) بجر زيد، وذهب ابن مالك وغيره إلى أنها مثل (خلا) تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفًا فتجر ما بعدها فتقول: (قام القوم حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ).

ومعنى ما سبق أنه يستثنى بخلا وعدا وحاشا فينصب الاسم بعدها مفعولاً به على أنها أفعال، أو يجر على أنها أحرف جر، فإن سبقت (ما) خلا وعدا وجب النصب.

ويرى البعض أن حاشا كلمة تفيد التنزيه في كل معانيها. وقولهم: (حاشا لله) معناه تنزيهًا لله من كل سوء. وهي في الاستثناء كذلك، فهي تبرئة المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه نحو (ضرب القوم عمرًا حاشا زيد) أي برّأه الله عن ضرب عمرو.

ولذا ينبغي استعمالها في مواطن التنزيه فلا يحسن أن نقول: (قام القوم حاشا زيد) لأن القيام ليس من المواطن التي يتنزه منها إلا إذا كان قيامًا إلى سوء. ولا يحسن نحو (صلى الناس حاشا زيدًا) لفوات معنى التنزيه. (م).

واستثن ناصبًا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد (لا)

المعنى: استثن بـ (ليس، خلا، عدا، لا يكون) ناصبًا المستثنى بها.

واجرر بسابقي (يكون) إن ترد وبعد (ما) انصب وانجرار قد يرد

المعنى: اجرر المستثنى بالأداتين السابقتين على (لا يكون) في البيت السابق وهما (خلا، عدا) إن شئت، وإن شئت فانصبه. فإن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما.

وحيث جرا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

المعنى: إن جررت بـ (خلا، وعدا) فهما حرفا جر، وإن نصب بهما فهما فعلان.

وكخلا حاشا ولا تصحب (ما) وقيل حاشَ وحشا فاحفظهما

المعنى: (حاشا) مثل (خلا) في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، لكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدم على (خلا). وفيها لغتان أخريان هما (حاشَ، وحشا).

إلا الوصفية:

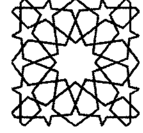
قد يقتضي المعنى أن تخرج (إلا) عن الحرفية وعن أن تكون أداة استثناء لتكون اسمًا بمعنى (غير) وتعرب صفة نحو (تتسع قاعة المحاضرات لجموع كثيرة إلا المحاضرِ) فهي بمعنى (غير)، ولا يصح أن تكون بمعنى (إلا) الاستثنائية لئلا يترتب على ذلك أن يكون المعنى: تتسع قاعة المحاضرات للسامعين ولا تتسع للمحاضر، فلا يمكن أن يجتمعوا لسماع محاضرة من ليس له مكان عندهم.

و(إلا) اسم بمعنى (غير) في محل جر صفة ثانية لـ (جموع) ظهر إعرابها على ما بعدها وهو مضاف، و(المحاضر) مضاف إليه.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فلو كانت (إلا) حرف استثناء لكان المعنى: لو كان فيهما آلهة ليس من ضمنها الله لفسدتا، وهذا المعنى باطل، إذ يقتضي بمفهومه أنه لو كان

فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا. وهذا المعنى ظاهر البطلان. وإعراب (إلا) صفة لآلهة ظهر إعرابها على ما بعدها.





الحال

تعريفه: هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة نحو (أقبلت الطائرة مسرعةً) و(رجع الجيشُ ظافرًا) و (أدّبْ ولدَك صغيرًا) و(مررت بهندٍ راكبةً).

ودليل الحال أن تسأل: كيف؟ فإذا ساغ الجواب تكون قد وضعت إصبعك على الحال، فتسأل في الجملة السابقة: كيف أقبلت الطائرة؟ فيكون الجواب: مسرعةً. إذن (مسرعةً) حال منصوب يبين كيف كان حال الطائرة حينما أقبلت. . . وكذلك الباقي.

والفرق بين الحال والصفة أن الحال يبين الهيئة وقت وقوع الفعل، وأما الصفة فإنها تنعت الموصوف قبل وقوع الفعل. مثال ذلك قولك: (أقبل الطالب المقصر) و (أقبل الطالب مقصرًا) فقولك: (أقبل الطالب المقصر) معناه أنه اتصف بالتقصير وإن لم يكن في إقباله هذا مقصرًا. وأما قولك: (أقبل الطالب مقصرًا) فمعناه أنه مقصر في إقباله هذا، وقد يكون في وصفه العام غير مقصر.

ونحوه قولك: (أدّبْ ولدك صغيرًا) و (أدّبْ ولدك الصغير) فـ (صغيرًا) في الجملة الأولى حال لأنها أفادت هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل. وأما (الصغير) في الجملة الثانية فقد نعتت الولد قبل تأديبه.

ومثل ذلك قولك: (أقبلت السيارة ممتلئةً) و (أقبلت السيارة الممتلئة).

ومعنى كونه فضلةً أنه ليس مسندًا ولا مسندًا إليه. وليس معنى ذلك أنه

يصح الاستغناء عنه، إذ قد تجيء الحال غير مستغنًى عنها، بل يتوقف عليها صحة المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ٤٢]، وقوله: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [لقمان: ١٨].

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كـ (فردًا أذهب)

المعنى: الحال هو الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة نحو (فردًا أذهبُ).

الاسم الذي تكون له الحال:

يجيء الحال من الفاعل نحو (رجع الغائبُ سالمًا) و (ظهر البدرُ كاملاً) وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١]، ومن المفعول به نحو (أرسلت الهديةَ جديدةً)، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، ومن الفاعل والمفعول به نحو (قابل عليٌّ صديقَه مسرورَين)، ومن نائب الفاعل نحو (تُؤكل الفاكهةُ ناضجةً)، ومن المبتدأ نحو (الفاكهةُ لذيذةٌ ناضجةً)، ومن الخبر نحو (هذا هو الهلالُ طالعًا)، ومن غير ذلك.

أقسام الحال:

تتعدد أقسام الحال بتعدد الاعتبارات المختلفة التي ينبني عليها التقسيم. ومن هذه الاعتبارات:

أولاً: الحال المنتقلة واللازمة:

الأصل في الحال أن تكون منتقلة، أي لا تلازم صاحبها نحو (جاء سعيدٌ غاضبًا) فالغضب يتحول. ومثله (أقبل خالدٌ راكبًا) فراكبًا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن (خالد) بأن يجيء ماشيًا.

وقد تكون ملازمة لصاحبها لا تنفك عنه. وذلك في مواطن منها:

١ ـ أن يدل عاملها على تجدد صاحبها نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] ومعنى ذلك أن يكون عاملها، وهو الفعل أو غيره، يدل على أن صاحبها جاء إلى الوجود لأول مرة وحدث بعد أن لم يكن، فكلمة (خلقَ) تدل على تجدد المخلوق (الإنسان) أي استمرار إيجاد أمثاله في الزمان المستقبل، و(ضعيفًا) حال لازمة إذ لا ينفك الضعف عن الإنسان. ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] فـ (أنثى) حال لازمة، وقولك: (ولدَته أزرقَ العينين أفطسَ الأنف) أو (وضعته صغيرَ العينين كبيرَ الأذنين واسعَ الفم) أو (وُلد أعمى). (م).

ومنه (خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها) وقول الشاعر:

فجاءت به سبطَ العظام كأنما عمامته بين الرجال لواءُ

المعنى: إن هذه المرأة ولدته على هذه الحال من استواء القد وامتداد القامة حتى أن عمامته بين الرجال كاللواء في الارتفاع والعلو.

فكل تلك الأحوال أحوال لازمة لا تنفك عن صاحبها، ويدل عاملها على الحدوث، أي مجيء صاحبها بعد أن لم يكن.

٢ ـ أن تكون مؤكدة لعاملها من حيث المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١] فـ (مدبرًا) حال مؤكدة لعاملها (ولى) وهي بمعناه، إذ معنى (ولى) و (أدبر) واحد. وقوله: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣] فـ (حيًّا) حال وهو بمعنى (أبعث) لأن البعث هو الحياة بعد الموت، ولذا فهي مؤكدة لعاملها.

وقد تكون مؤكدة لعاملها من حيث اللفظ والمعنى كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩].

٣ ـ أن تكون الحال دالة على صفة ثابتة، أي لازمة عن طريق بعض القرائن التي يمكن التوصل إليها من السياق أو المعنى كقوله تعالى:

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُولُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] فإن قيام ربنا بالقسط لا ينفك عنه، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] فالخلود ملازم له لا ينفك عنه، وقوله: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦] فالاستقامة ملازمة لصراط الله سبحانه. (م).

ثانيًا: الحال الجامدة والمشتقة:

الأصل في الحال أن تكون مشتقة لأنها وصف. وقد تكون جامدة مؤولة بمشتق وذلك في مواضع منها:

أ ـ أن تكون الحال دالة على سعر نحو (بعت القمح مدًّا بعشرة قروش) فـ (مدًّا) حال جامدة وهي في معنى المشتق، إذ المعنى (بعته مسعَّرًا كل مد بعشرة قروش) ونحو (اشتريت الثوب ذراعًا بدينار) و(اشتريت العسل حقةً بعشرة دراهم) كل ذلك بتأويل (مسعَّرًا).

ب ـ أن تدل الحال على المفاعلة، أي المشاركة بين شخصين أو أكثر نحو (بعته يدًا بيد) أي مقابضة، بتأويل: متقابضَين، و(كلمته فاه إلى فيّ) أي: مشافهةً، بتأويل: متشافهَين.

ج ـ أن تدل الحال على الترتيب نحو (دخل القوم رجلاً رجلاً) أي: مترتبين، و(قرأت الكتاب كلمةً كلمةً) و(حفظت القصيدة بيتًا بيتًا) بالتأويل نفسه. واللفظ الأول هو الحال، وذهب بعضهم إلى أن الثاني توكيد لفظي له.

فائدة:

يبدو أن نصب الثاني على التوكيد فيه نظر؛ لأنه لو كان توكيدًا لأدى ما أداه الأول.

وإيضاح ذلك أن التوكيد يؤدي ما أداه المؤكد، فلو قلت: (أقبل محمد محمد) كان (محمد) الثاني هو الأول، ولو قلت: (اشتريت حصانًا حصانًا) كان الحصان الثاني هو الأول. وليست هذه الحال كذلك، فإنك لو قلت: (أقبل الرجال صفًّا صفًّا) احتمل كلامك معنيين، فإنه إذا كان الرجال أقبلوا صفًّا واحدًا كانت (صفًّا) الثانية تأكيدًا؛ لأنها لم تزد على معنى الأولى. وإذا أقبلوا صفوفًا فليست بتأكيد.

وإذا قلت: (شربت الدواء جرعةً جرعةً) فإن كنت شربته جرعة واحدة كانت الثانية تأكيدًا؛ لأنك لم تزد على معنى الأولى، وإن كنت شربته جرعة بعد جرعة لم تكن توكيدًا.

وقد يمتنع إعراب المكرر توكيدًا إذا كان المعنى لا يحتمله، وذلك نحو قولك: (أقبل الطلاب فردًا فردًا) فهنا يمتنع التوكيد؛ لأنه لا يمكن أن يكون الطلاب فردًا واحدًا. وكذلك لو قلت: (حفظت القصيدة بيتًا بيتًا) فإنه لا يمكن أن تكون القصيدة بيتًا واحدًا. وكذلك نحو (قرأت الكتاب كلمةً كلمةً)، فإنه يمتنع أن تقول: (قرأت الكتاب كلمةً)، ولذلك كان هذا الإعراب فيه نظر، وإنما هو بحسب المعنى، فقد يحتمل في بعض التعبيرات أن يكون توكيدًا وربما لم يحتمل، وكل له معنى.

وذهب بعضهم إلى أنها عطف بتقدير الفاء أو ثم، فقولك: (حضروا رجلاً رجلاً) معناه: حضروا رجلاً فرجلاً، أو رجلاً ثم رجلاً.

وفي هذا التقدير نظر أيضًا، فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب، و(ثم) تفيد الترتيب والتراخي، فقولك: (حضروا رجلاً فرجلاً) معناه حضر الرجل بعد الآخر بلا مهلة، وإن قلت: (ثم) كان المعنى حضر الرجل بعد الآخر وبين كل رجل وآخر مهلة. وهذا المعنى غير مراد، فإن العرب لو أرادت الترتيب والتعقيب لجاءت بالفاء، ولو أرادت التراخي لجاءت بثم، ولكنها أرادت

أنهم دخلوا رجلاً بعد الآخر، فقد يكون دخل بعضهم بعد الآخر بلا مهلة، وقد يكون دخل بعضهم بمهلة، فإن قدرت أحد الحرفين تعين أحد المعنيين.

وقد يعسر التقدير أحيانًا أو يمتنع وذلك نحو (قرأت الكتاب كلمةً كلمةً) فإنه على تقدير الفاء يكون المعنى أنك قرأت الكتاب كله كلمة بعد أخرى بلا مهلة حتى أنهيته. وقد يكون الكتاب كبيرًا يستغرق شهورًا، فإنه يعسر أن تكون قرأت الكتاب بلا مهلة، كلمة بعد أخرى حتى أنهيته.

وتقدير (ثم) أبعد، إذ المعنى يكون على ذلك أنه قرأ كلمة، ثم جعل لنفسه مهلة ليقرأ بعدها كلمة أخرى، وهكذا فيكون تراخ بعد كل كلمة وهذا لا يكون، فإن قلت: (قرأته حرفًا حرفًا) كان أبعد، إذ المعنى على هذا أنك قرأت حرفًا ثم تركت القراءة، وعدت فيما بعد لتقرأ الحرف الثاني وهكذا، فإذا قرأت كلمة (طمأنينة) مثلاً، قرأت الطاء أولاً، ثم تركت القراءة وعدت فيما بعد لتقرأ الميم، حتى إذا قرأتها تركت القراءة وهكذا، حتى تنهي الكلمة، وهذا ممتنع.

فإنه إذا صح تقدير الفاء أو ثم في تعبير فإنه لا يصح في تعبير آخر.

والاختيار أن يكون مجموع الكلمتين حالاً واحدة؛ لأن مجموع الكلمتين يفيد معنى الترتيب. (م).



د ـ أن تدل الحال على تشبيه نحو (هجم المقاتلُ أسدًا) أي جريئًا، ونحو (بدت قمرًا) أي جميلةً و(تلفتت ظبيًا) و(ترنّم المغني بلبلاً) و(سارت الطيارة برقًا) أي سريعةً.

وكونه منتقلاً مشتقّا   يغلب لكن ليس مستحقّا

المعنى: الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة، وقد تجيء غير منتقلة.

ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأول بلا تكلف
كبعه مدًّا بكذا يدًا بيدْ ... وكرَّ زيد أسدًا أي كأسدْ

المعنى: يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر نحو (بعه مدًّا بدرهم). ويكثر مجيئها جامدة كذلك حيث ظهر تأويلها بمشتق من غير تكلف. وكذلك فيما دل على المفاعلة نحو (بعه يدًا بيد)، أو على تشبيه نحو (كرّ زيد أسدًا) أي: مشبهًا الأسد.

وقد تأتي الحال الجامدة غير مؤولة بمشتق وذلك في مواضع منها:

أ ـ أن تكون الحال الجامدة موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣] وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وكقولك: (ارتفع السعرُ قدرًا كبيرًا) و (وقفت القلعة سدًّا حائلاً).

ب ـ أن تكون الحال دالة على عدد نحو قولك: (اكتمل الفصل الدراسي ثلاثين أسبوعًا وتم عدد الطلاب تسعين طالبًا)، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

ج ـ أن تدل الحال على طور فيه تفضيل، وذلك أن يفضل الشيء في حال على نفسه أو على غيره في حال أخرى نحو (خالدٌ شبابًا أنشط منه كهولةً) فلخالد أطوار مختلفة، منها طور الشباب وطور الكهولة، وهو في طور الشباب مفضَّل على نفسه في طور الكهولة، وناحية التفضيل هي النشاط. ونحو (الذهب قلادةً أجمل منه خاتمًا).

ومثال تفضيله على غيره (الذهب قلادةً أجمل من الفضة قلادةً).

ففي المثال الأول فضلت الذهب حال كونه قلادةً عليه حال كونه

خاتمًا، وفي المثال الثاني فضلت الذهب حال كونه قلادة على الفضة حال كونها قلادة.

وإذا قلت: (تمرك بسرًا أطيبُ منه رطبًا) فقد فضلت التمر حال كونه بسرًا عليه حال كونه رطبًا.

وأما إذا قلت: (هذا بسرٌ أطيب من عنبٌ) كان المعنى أن هذا بسر يفضله العنب. (م)

د ـ أن تكون الحال نوعًا من صاحبها، بمعنى أن تكون نوعًا من أنواع صاحبها المتعددة نحو (هذه أموالك ذهبًا) فالأموال أنواعه متعددة منها الذهب. ومثله (هذه ثروتك كتبًا).

هـ ـ أن تكون الحال فرعًا من صاحبها، نحو (هذه فضتك خاتمًا) و(انتفعت بالذهب سوارًا) و(تمتعت بالحرير قميصًا) فكل من الفضة والذهب والحرير نوع، والحال فرع منه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

و ـ أن تكون الحال أصلاً لصاحبها، نحو (هذا خاتمك فضةً) و(انتفعت بالسوار ذهبًا) و(تمتعت بالقميص حريرًا).

ثالثًا: الحال المعرفة:

الأصل في الحال أن تكون نكرة لا معرفة. وقد تكون معرفة إذا صح تأويلها بنكرة نحو (اجتهدْ وحدَك) و(آمنت بالله وحدَه) أي: منفردًا، وقولهم: (جاء الوافدون الجمّاءَ الغفيرَ) أي: جميعًا، والجماء والغفير هو الكثير، ونحو (ادخلوا الأولَ فالأولَ) أي مترتبين، و(كلمته فاه إلى فيّ) أي مشافهةً.

والحال إن عرّف لفظًا فاعتقدْ تنكيره معنى كـ (وحدَك اجتهدْ)

المعنى: إن عرّف الحال لفظًا فاعتقد تنكيره معنى مثل (وحدَكَ اجتهد) أي: منفردًا.

رابعًا: مجيء المصدر حالاً:

حق الحال أن يكون وصفًا كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما. وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة لكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل نحو قولك: (أقبل علي ركضًا) فـ (ركضًا) مصدر نكرة منصوب على الحال بمعنى المشتق (راكضًا). ونحوه (قتله صبرًا) فـ (صبرًا) مصدر نكرة منصوب على الحال بمعنى اسم المفعول (مصبورًا) أي: محبوسًا، و(طلع محمدٌ بغتة) أي باغتًا. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥] أي: زاحفين، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤] أي: مسرّين ومعلنين، وقوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [آل عمران: ٨٣] أي: طائعًا وكارهًا، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي ساعيةً، وقوله: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] أي كارهة.

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصدر منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف، فالتقدير في نحو (طلع محمدٌ بغتةً): يبغت بغتةً، فـ (يبغت) عندهما هو الحال لا (بغتةً).

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب الأخفش والمبرد إليه، لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور (وهو طلع) لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: (زيد طلع بغتةً): (زيد بغت بغتة) فيؤولون (طلعَ) بـ (بغتَ) وينصبون به (بغتةً).

ومصدر منكر حالاً يقعْ　　　بكثرة كبغتةً زيد طلعْ

المعنى: يأتي المصدر النكرة حالاً بكثرة كقولنا: (طلع زيدٌ بغتةً).

وللعدول عن المصدر أغراض عديدة منها المبالغة، إذ المصدر يدل على الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات. فإذا قلت: (أقبل أخوك سعيًا) كان المعنى أن أخاك تحوّل إلى سعي ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات، بل تحول إلى حدث مجرد، وهذا مبالغة. وكذلك قولك: (أقبل ركضًا) معناه أنه تحول إلى ركض عند إقباله. وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ فقد قال (سعيًا) ولم يقل (ساعيات) والسياق يوضح ذلك. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

إن الأثر يقول: إن الله تعالى أمر سيدنا إبراهيم ـ عليه السلام ـ أن يأخذ أربعة من الطير فيذبحهن ويقطع أوصالهن ويدقهن جميعًا حتى يكنّ عجينة واحدة مختلطة متماثلة، ثم أمره أن يجزئ هذه الكتلة المتماثلة إلى أربعة أجزاء، ثم يجعل على كل جبل جزءًا.

إنه في منطقنا ومنطق العقل أنه إذا قطع الرأس فحسب وبقيت الأعضاء سليمة على وضعها كانت إعادة الحياة إليه مستحيلة، فكيف إذا تمزقت الأعضاء وتهشمت العظام، ودق العظم واللحم والريش، واختلطت أجزاء الطيور بعضها ببعض حتى أصبحت عجينة واحدة متماثلة؟

إن إعادة الحياة إلى هذه أعسر وأعسر، فهذه الحالات في أقصى حالات الهمود والسكون وأنآها عن الحياة والحركة. ثم قال له: (ادعهنّ) فإنهن يأتينك سعيًا، أي يتحولن إلى سعي، يتحولن من أقصى الهمود إلى أقصى الحركة. ولم يقل: (ساعيات) أي لم يكن فيهن ما يثقلهن من عنصر المادة، ففي التعبير بالمصدر مبالغة لا تكون في الوصف. (م).

خامسًا: الحال من حيث الزمن:

١ ـ **الحال المقارنة**: وهي التي يقارن زمنها زمن عاملها، وهي الغالبة نحو (أقبل أخوك ضاحكًا) فالضحك مقارن للإقبال.

٢ ـ **الحال المقدرة**: وهي المستقبلة، وهي التي يكون وقوعها بعد زمن عاملها نحو قولك: (سيسافر بعض الطلاب إلى دول الغرب متدربين في مصانعها) وكقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] فكل من (محلقين) و (مقصرين) حال مستقبلة؛ لأن الحلق والتقصير بعد الدخول وليسا مقارنين له. وكقوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ﴾ [التوبة: ٦٨] وذلك أن الخلود بعد الوعيد وليس مقارنًا له، وكقوله: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢] وذلك أن نبوة إسحاق بعد التبشير وليست مقارنة له، فإن التبشير به قبل أن يولد إسحاق عليه السلام. ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٩] فهذه كلها أحوال مستقبلة لأن زمنها بعد التبشير.

٣ ـ **الحال المحكية**: وهي الماضية، قالوا: وهي نحو (جاء زيد أمس راكبًا)، وأنكرها بعض النحاة، وذلك أنها مقارنة لعاملها، فالركوب مقارن للمجيء.

ولعل من المحكية أن تقول: (هذا مؤذن صغيرًا وكبيرًا) و (هذه تلسع صغيرةً وكبيرةً) إذا قلتهما وهما كبيران، فتكون كل من (صغير) و (صغيرة) حالاً محكية. (م).

سادسًا: تعدد الحال:

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد، فمثال تعددها وصاحبها مفرد قولك: (جاء محمدٌ ضاحكًا نشيطًا)، فـ (ضاحكًا) و(نشيطًا) حالان

صاحبهما واحد وهو (محمد). وقولك: (دخلت الاختبار هادئًا مستعدًّا واثقًا من نفسي)، فـ (هادئًا) و(مستعدًّا) و(واثقًا) ثلاثة أحوال، وصاحبها واحد وهو التاء في (دخلتُ)، ونحو (خرجت البنت مسرعةً قاصدةً غرفتها)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقوله: ﴿ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨].

والحالة الثانية تعدد الحال وتعدد صاحبها، وهذه الحالة لها صورتان:

الأولى: أن يتحد لفظ الحال ومعناه فيثنى أو يجمع نحو (جاء سعيدٌ وخالدٌ راكبَين) فـ (راكبين) حال مثنى، وصاحب الحال (سعيد) و (خالد).

ونحوه (أبصرت في الباخرة الربّان والبحّار والمهندس منهمكِين في إدارتها) فـ (منهمكين) حال منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، وصاحب الحال (الربان) و (البحّار) و (المهندس). ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]. فـ (مسخرات) حال منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وصاحب الحال (الشمس والقمر والنجوم).

والثانية: أن يختلف المعنى فيجب التفريق بغير عطف، ويكون أول الحالين لثاني الاسمين، وثاني الحالين لأول الاسمين، ليتصل أول الحالين بصاحبه ولا يعكس نحو (لقيت زميلي مقبلاً من المدرسة ذاهبًا إلى المدرسة) فـ (مقبلاً) حال من (زميلي)، و(ذاهبًا) حال من تاء الفاعل. ونحو (لقيتُ هندًا مصعدًا منحدرةً) فـ (مصعدًا) حال صاحبها التاء، و(منحدرةً) حال صاحبها هند، والعامل فيهما (لقيتُ).

وقد تأتي على الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني إذا أمن اللبس نحوه (حدّث المحاضر طلابه جالسين واقفًا). ومنه قول الشاعر:

لقي ابني أخويه خائفًا منجدَيه فأصابوا مغنما

المعنى: لقي ابني في حال خوفه من عدوه أخويه في حال إغاثتهما له فنال الثلاثة مغنمًا.

فـ (خائفًا) حال من (ابني)، و(منجديه) حال من (أخويه)، والعامل فيهما (لقي).

ومعنى هذا أنه عند ظهور المعنى تردّ كل حال إلى ما تليق به.

وعند عدم ظهور المعنى يجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين، فإذا قلت: (لقيتُ خالدًا مصعدًا منحدرًا) كان (مصعدًا) حالاً من خالد، و(منحدرًا) حالاً من تاء المتكلم.

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

المعنى: قد يجيء الحال متعددًا وصاحبه مفرد، وقد يجيء متعددًا وصاحبه متعدد، فاعلم ذلك.

سابعًا: الحال المؤسسة والحال المؤكدة:

١ ـ الحال المؤسسة:

وتسمى الحال المبينة، وهي التي تفيد الكلام معنى جديدًا لا نستطيع التوصل إليه إلا بذكرها. وسميت مؤسسة أيضًا لأنها تؤسس معنًى جديدًا يستفاد بذكرها نحو (وقف الأسد في قفصه غاضبًا، ثم هدأ حين رأى حارسه مقبلاً) فكلمة (غاضبًا) حال مؤسسة؛ لأنها أفادت الجملة معنى جديدًا لا يفهم عند حذفها. وكذلك (مقبلاً).

٢ ـ الحال المؤكدة:

وهي التي لا تفيد معنى جديدًا، وإنما تقوّي المعنى الذي تحتويه الجملة قبل مجيء الحال. ولو حذفناها لفهمنا المعنى من بقية الجملة.

وتنقسم الحال المؤكدة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المؤكدة لعاملها، وهي التي تكون بمعنى عاملها سواء خالفته في اللفظ أم وافقته.

فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، لأن العَثْي هو الفساد، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] لأن التولي هو الإدبار، وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا﴾ [النحل: ٩٢] فنقض الغزل جعله أنكاثًا، وقوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥].

ومثال ما وافقت العامل في اللفظ والمعنى قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] فـ (رسولاً) حال من الكاف، وهي مؤكدة لـ (أرسلناك).

وعامل الحال بها قد أكّدا في نحو (لا تعث في الارض مفسدا)

المعنى: قد تكون الحال مؤكدة لعاملها نحو (لا تعثَ في الأرض مفسدًا).

القسم الثاني: المؤكدة لصاحبها، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها نحو (جاء التلاميذ كلهم جميعًا) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، فـ (جميعًا) حال مؤكدة؛ لأن ﴿مَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ عام، ومعنى (جميعًا) العموم، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] فـ (كافّة) حال مؤكدة للضمير في (ادخلوا).

القسم الثالث: المؤكدة لمضمون الجملة: وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها، ويشترط النحاة أن تكون الجملة اسمية وجزءاها اسمان معرفتان جامدان نحو (هو الحقُّ بيّنًا) و(هو المتنبي شاعرًا) فالمتنبي مشهور بالشعر معروف به، فقولك: (شاعرًا) يؤكد مضمون الجملة قبله.

ونحو (هو حاتم جوادًا) فإن حاتمًا مشهور بالجود، و(محمد أبوك عطوفًا) لأن من لوازم الأبوّة العطف. ومنه قول سالم بن دارة:

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعن في الشرف.

فـ (معروفًا) حال منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أحقه أو أعلمه أو أعرفه أو نحو ذلك.

وليست الحال مؤكدة في نحو (أنا أخوك منطلقًا) لأنه ليس من لوازم الأخوّة الانطلاق.

ولا يجوز تقديم الحال على هذه الجملة، فلا تقول: (عطوفًا محمد أبوك) ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا تقول: (محمد عطوفًا أبوك).

وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر

المعنى: إن تؤكد جملة فإن العامل يكون مضمرًا، أي محذوفًا، ولفظ الحال يؤخر وجوبًا عن الجملة وعن عاملها المحذوف.

فائدتان:

الأولى: للحال المؤكدة أغراض منها أن تكون لبيان اليقين نحو (هو خالد معلومًا) و (هو الحق صادقًا)، وللفخر نحو (أنا خالد مقدامًا)، وللتعظيم نحو (هو ربنا منعمًا)، وللتحقير نحو (هو سالم ذليلاً)، وللتصاغر نحو (أنا عبدك فقيرًا إليك)، وللوعيد نحو (أنا عباس متمكنًا منك)، وللترحم نحو (هو المسكين مرحومًا)، وللذم نحو (هو العاصي مطرودًا من رحمة ربه)، وللإطماع نحو (هو ربنا غافرًا لمن يتوب).

إلى غير ذلك من الأغراض. (م).

الثانية: هناك من يرى أنه لا داعي لاشتراط أن يكون الاسمان

جامدين، فالحال المؤكدة لمضمون الجملة قد تكون مع الأسماء الجامدة والمشتقة وذلك بحسب دلالتها، وذلك نحو أن تقول: (هو المنتصر فرحًا) فالمنتصر مشتق، و(فرحًا) حال مؤكدة، وذلك لأن من لوازم الانتصار الفرح، فإن جعلت (المنتصر) عاملاً في الحال كان المعنى هو الذي انتصر في حال فرحه، فإن أردت هذا المعنى كانت مبينة، وإن أردت أن شأن المنتصر أن يكون فرحًا كانت حالاً مؤكدة لمضمون الجملة.

ونحوه أن تقول: (هو الجاني مقهورًا) فهذه الحال تحتمل معنيين: إما أن يكون المعنى أن الجاني مقهور مغلوب على أمره منهزم النفس، وهذا من لوازم الجناية، فتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، كما تقول: (هو أخوك عطوفًا)، وإما أن يكون المعنى: هو الذي جنى مقهورًا، أي هو الذي جنى في حالة قهره فتكون مبينة، فإن أردت المعنى الأول كانت مؤكدة لمضمون الجملة، و(الجاني) اسم مشتق.

كما يرون أنه لا داعي لاشتراط التعريف، وأن قولهم: (لا يؤكد إلا معرفة) باطل؛ لأن هذا رأي البصريين في التوكيد المعنوي الذي هو تابع نحو (أقبل محمد نفسه)، وهذا ليس منه، فنحن نقول: (ما ولى رجل منا مدبرًا) فنكون قد أكدنا العامل وصاحب الحال نكرة، ولم يمنع التنكير من التوكيد. ونقول: (قضيت ستة أيام كاملة) فـ (كاملة) تحتمل الحالية، وهي عند ذاك مؤكدة لصاحبها وهو نكرة.

ويرون أنه يصح أن تقع الحال المؤكدة لمضمون الجملة بعد نكرة نحو قولك: (هو رجلُ صدقٍ معلومًا) و (خالد رجلُ سوءٍ معروفًا) و (سعيد رجلٌ عدلٌ معروفًا) فكل من (معلومًا) و(معروفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة، و(رجل صدق) و (رجل سوء) نكرتان لأنهما مضافتان إلى نكرة، و(رجل عدل) نكرة موصوفة، وهذه كلها تعبيرات فصيحة.

وكذلك يرون أن في تقدير النحاة عاملاً في الحال نظرًا من حيث المعنى، وذلك أن كثيرًا من النحاة ذهبوا إلى أن عاملها محذوف وجوبًا تقديره (أحقه)، فالعامل في قولك: (محمد أخوك عطوفًا) محذوف تقديره: أحقه عطوفًا. ومعنى (أحقه): أثبته وأعرفه، وهذا لا يصح؛ لأن قولك: (أعرفه عطوفًا) معناه أعرفه في حال عطفه، وهذا المعنى غير مراد؛ لأنه لا معنى لقولك: (محمد أخوك أعرفه في حال عطفه).

ويرون أنه لا داعي إلى تقدير عامل. (م).

تنكير صاحب الحال:

صاحب الحال: هو ما كانت الحال وصفًا له في المعنى، فإذا قلت: (رجع الجند ظافرًا) فصاحب الحال هو الجند، وعاملها هو (رجع).

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يأتي نكرة إلا بمسوغ. ومن هذه المسوّغات:

١ ـ أن يتقدم الحال على صاحبها النكرة نحو (أقبل حافظًا رجلٌ) فأصل الكلام (أقبل رجلٌ حافظٌ) فـ (حافظ) نعت، ثم قدمت الصفة على صاحبها فانتصبت على الحال؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف.

قالوا وسبب ذلك أن تقدّم الحال يؤمن التباس الحال بالصفة، وأما إذا تأخر فقلنا: (جاء رجلٌ راكبًا) فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف في نحو (رأيت رجلاً راكبًا).

ومنه قولك: (عاد مسرعًا إنسانٌ)، وقول الشاعر:

وبالجسم مني بيِّنًا لو علمته ... شحوبٌ وإن تستشهدي العين تشهد

المعنى: في جسدي شحوب ظاهر لو عرفته لعطفت عليّ، وإن تطلبي شهادة العين على ذلك تشهد به لمعاينتها له.

فـ (بيّنًا) حال من النكرة (شحوب)، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، وأصل التعبير (وبالجسم شحوبٌ بيّنٌ).

وقول كثير عزة:

لمية موحشًا طللُ يلوح كأنه خِلَلُ

المعنى: لهذه المرأة طلل موحش يلمع كأنه بطانة غشي بها السيف.

فأصل الكلام (لمية طللٌ موحشٌ) فقدم (موحشًا) على (طلل) فوجب نصبه على الحال.

٢ ـ أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، فمثال ما وقع بعد النفي قولك: (ما نجح طالبٌ مقصّرًا) و (ما جاء أحدٌ متشائمًا)، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فـ (لها كتاب) جملة في موضع الحال من (قرية) وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها. ومنه قول الشاعر:

ما حُمّ من موت حمًى واقيا ولا ترى من أحد باقيا

المعنى: ليس هناك موضع حماية يحفظ الإنسان من الموت، ولا ترى أحدًا باقيًا مخلدًا في الدنيا، بل كل من عليها فان.

فـ (واقيًا) حال من النكرة (حمى)، وسوغ ذلك أنها مسبوقة بـ (ما) النافية، وكذلك (باقيًا) حال من النكرة (أحد)، وسوغ ذلك أنها مسبوقة بـ (لا) النافية.

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قولك: (هل نجح طالبٌ مقصرًا؟) و(أجاءك أحدٌ راكبًا؟) وقول الشاعر:

يا صاحِ هل حُمّ عيشٌ باقيًا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

المعنى: يا صاحبي هل قدّر للإنسان في الدنيا حياة باقية حتى تعلم لك عذرًا في كونك تؤمّل آمالاً بعيدة؟

فـ (باقيًا) حال من النكرة (عيش) وسوغ ذلك تقدم الاستفهام.

ومثال ما وقع بعد النهي قولك: (لا يأتِني طالبٌ مقصّرًا) و(لا تشربْ في كوب مكسورًا) وقول قطري بن الفجاءة:

لا يركننْ أحدٌ إلى الإحجام　　　يوم الوغى متخوّفًا لحِمام

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل في يوم الحرب إلى التأخر عن القتال خوفًا من الموت.

فـ (متخوفًا) حال من (أحد) وهو نكرة وذلك لتقدم النهي.

٣ ـ أن تكون النكرة مخصصة بإضافة أو نعت، فمثال ما تخصص بنعت قولك: (قدم طفلٌ صغيرٌ باكيًا) و(أشفقت على طفلةٍ صغيرةٍ تائهةً)، وقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥]، وقول الشاعر:

نجيت يا ربّ نوحًا واستجبت له　　　في فُلُكٍ ماخرٍ في اليم مشحونا

المعنى: نجيت يا رب نوحًا من الغرق واستجبت له دعاءه على قومه في سفينة تشق عباب البحر مملوءة بما أمرته بحمله.

فـ (مشحونًا) حال من النكرة، وهي قوله: (فلك)، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وُصفت بقوله: (ماخر).

ومثال ما تخصص بالإضافة قولنا: (أقبل رجلُ علمٍ حافظًا)، وقولنا: (مرت علينا ستة أيام شديدةً) و (حافظت على أثاث الغرفة منسّقًا)، وقوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

ونشير هنا إلى أنه وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقول العرب: (مررت بماء قِعْدَةَ رجل) أي مقدار قِعدته، فـ (قعدة) حال من (ماء)، وهو نكرة لا مسوغ لها، وقولهم: (عليه مئةٌ بيضًا) والمراد بها الدراهم؛ لأنها من الفضة، وهي بيضاء، فـ (بيضًا) حال من (مئة)، وهو نكرة لا مسوغ

لها. وفي الحديث «صلى رسول الله ﷺ في بيته قاعدًا، وصلى وراءه رجال قيامًا» فـ (قيامًا) حال من (رجال) وهو نكرة لا مسوغ لها.

ولم ينكر غالبًا ذو الحال إنْ لم يتأخر أو يخصص أو يبنْ

من بعد نفي أو مضاهيه كـ (لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)

المعنى: الغالب على صاحب الحال ألّا يكون نكرة إلا إذا تأخر عنها صاحب الحال أو خصص بوصف أو إضافة،أو ظهر صاحب الحال بعد نفي أو ما يضاهي النفي، أي يشابهه، وهو النهي والاستفهام مثل: لا يبغِ امرؤ على امرئ مستسهلاً، أي متساهلاً غير خائف من عاقبته.

فائدة:

يفهم من كلام النحاة أن الحال بمعنى الصفة، فإذا تأخرت كانت نعتًا نحو (أقبل طالب مقصر) وإذا تقدمت أصبحت حالاً نحو (أقبل مقصرًا طالبٌ). وإذا كان الكلام منفيًا كانت حالاً وإن كان مثبتًا صارت صفة. وكذلك باقي المسوغات.

ويرى بعضهم أن في هذا الكلام نظرًا، فإن الحال غير الصفة، فالحال لها معنى والصفة لها معنى آخر، فقولك: (أقبل رجل حافظ) معناه متصف بالحفظ، كما تقول: (أقبل رجل مقرئ) أي متصف بالإقراء. ولكن إذا قلت: (أقبل حافظًا رجلٌ) كان المعنى أنه حافظ في إقباله هذا.

تقول: (في الدار رجل مقرئ) أي متصف بالإقراء وليس معناه أنه يقوم الآن بالإقراء، فإن قلت: (في الدار مقرئًا رجلٌ) تعيّن أنه يقوم بالإقراء حال كونه في الدار، ولا تقوله إلا إذا كان يقوم بالإقراء.

وتقول: (أقبل طالبٌ مهملٌ) أي متصف بالإهمال كما تقول: (هذا طالبٌ مهملٌ)، فإن قلت: (أقبل مهملاً طالبٌ) كان المعنى أنه مهمل في إقباله هذا وليس ذلك سمته العام.

وكذلك بالنسبة للمسوغات الأخرى.

فإنه يصح أن تقول: (ما أقبل طالب مقصر) وتقول: (ما أقبل طالبٌ مقصرًا) لوجود المسوّغ وهو النفي، ولكن هل المعنى واحد؟ كلا، فإن قولك: (ما أقبل طالبٌ مقصّرٌ) معناه أنه لم يقبل طالب متصف بالتقصير، وأما قولك: (ما أقبل طالبٌ مقصرًا) فمعناه نفي التقصير عنه في إقباله هذا، وقد يكون قبل هذا مقصرًا ومتصفًا به.

ونحوه (لا يأت طالبٌ مهملٌ) و (لا يأتِ طالبٌ مهملاً) فالأولى نهي عن إتيان طالب متصف بالإهمال، والثانية معناه النهي عن الإهمال في هذا المجيء. وانظر إلى قول قطري بن الفجاءة:

لا يركنَنْ أحدٌ إلى الإحجام   يوم الوغى متخوّفًا لِحِمام

المعنى: لا ينبغي للإنسان أن يركن ويميل في يوم الحرب إلى الإحجام والتأخر عن القتال خائفًا من الموت.

فإنه لم يقل: (متخوف)؛ لأن المعنى يمنع من ذلك، فإنه إذا قال: (متخوف) فمعناه أن التخوف وصفه العام، فكيف ينهاه عن الإحجام إذا كان متخوفًا؟ ولكن قال: (متخوفًا) لأنه أراد أن لا يتخوف يوم الوغى، وفرق بين المعنيين.

وكذلك قولك: (جاءني طالبٌ صغيرٌ مقصرًا) و(مقصرٌ) فبالإتباع يكون سمته العام التقصير، وفي النصب يكون مقصرًا في مجيئه هذا.

فهم يرون أن لا داعي لهذه المسوغات وإنما المسوغ المعنى، فمعنى الحال غير معنى الصفة، فإن أردت الحالية نصبت وإن أردت الصفة أتبعت.

أما تقديم الحال على صاحبها النكرة فليس لتسويغ الحالية وإنما هو

لغرض من أغراض التقديم وهو الاهتمام، فإنك تقول: (جاءني طالبٌ مقصرًا) فإن اهتممت بالحال قلت: (جاءني مقصرًا طالبٌ). (م)

تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف:

صاحب الحال إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، فإن كان مرفوعًا أو منصوبًا جاز تقديم الحال عليه، فتقول في نحو (جاء زيدٌ ضاحكًا): (جاء ضاحكًا زيدٌ)، وفي نحو (شربتُ الماءَ صافيًا): (شربتُ صافيًا الماءَ). وصاحب الحال الفاعل في المثال الأول، والمفعول في المثال الثاني.

وجواز التقديم مشروط بما إذا لم يوجد ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير.

فالأول: أن يكون صاحب الحال محصورًا نحو (ما جاء راكبًا إلا أسامة) فـ (راكبًا) حال من الفاعل (أسامة) ويجب تقديمها عليه.

والثاني: أن تكون الحال محصورة نحو (ما جاء أسامة إلا راكبًا). وقال تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، فـ (مبشرين) حال من المفعول (المرسلين)، ولا يصح تقديمها عليه لئلا يفسد التركيب ويزول الحصر.

أما إذا كان صاحب الحال مجرورًا، فإن كان مجرورًا بالإضافة وجب تأخير الحال نحو (تمتعت بجمال الحديقة واسعةً)، فـ (واسعة) حال من المضاف إليه (الحديقة) ولا يجوز تقديمها عليه، لئلا يكون هناك فاصل بين المضاف والمضاف إليه.

وإن كان مجرورًا بحرف جر كقولك: (مررت بسعدٍ جالسًا) ففي تقديم الحال قولان:

الأول: أنه لا يجوز، وهذا مذهب الجمهور.

والثاني: أنه يجوز، وهو قول الفارسي وابن كيسان وابن مالك، واستدلوا بالسماع، فقد ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] بمعنى: جميعًا، وهو حال من المجرور - وهو (الناس) - وقد تقدم عليه، والأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافةً.

وقال عروة بن حزام:

لئن كان بردُ الماء هيمانَ صاديًا إليّ حبيبًا إنها لحبيب

المعنى: والله لئن كان الماء البارد محبوبًا إليّ في حالة عطشي عطشًا شديدًا إن هذه المرأة لمحبوبة إليّ أيضًا، فهي عندي كالماء البارد للعطشان.

فـ (هيمانَ، صاديًا) حالان من الضمير المجرور بإلى وهو الياء.

وقال آخر:

تسليت طرًّا عنكمُ بعد بينكم بذكراكمُ حتى كأنكم عندي

المعنى: تصبرت عنكم جميعًا بعد فراقكم بتذكركم.

فـ (طرًّا) حال من كاف المخاطب في (عنكم) وهي مجرورة محلاً بـ (عن) وقد تقدم الحال عليه.

ولعل الصواب هو القول الثاني لورود شواهد متعددة من القرآن الكريم والشعر العربي تؤيد ذلك.

مجيء الحال من المضاف إليه:

يصح أن يكون صاحب الحال مضافًا إليه نحو (تمتعت بجمال الحديقة واسعةً، ونعمت برائحة الزهر متفتحًا ناضرًا) فـ (واسعة) حال من المضاف إليه (الحديقة)، و(متفتحًا) حال من (الزهر). ويشترط النحاة ما يأتي:

١ - أن يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، فمن المصدر نحو (سرّني

قدومُ سعيدٍ سالمًا) فـ (سالمًا) حال من المضاف إليه (سعيد)؛ لأن المضاف (قدوم) مصدر يصح عمله في الحال. ونحوه (أعجبني ذهاب محمدٍ مسرعًا)، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥] فـ (جميعًا) حال من المضاف إليه وهو الكاف؛ لأن المصدر (مرجع) يصح عمله في الحال. وكقول مالك بن الريب:

تقول ابنتي إن انطلاقك واحدًا إلى الروع يومًا تاركي لا أبا ليا

المعنى: تقول لي ابنتي: إن ذهابك منفردًا إلى القتال سيجعلني يتيمة فاقدة الأب.

فـ (واحدًا) حال من المضاف إليه، وهو الكاف في (انطلاقك)، والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو (انطلق)، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه.

ومن الوصف الذي يصح عمله في الحال قولك: (أنت شارب الماء صافيًا) فـ (صافيًا) حال من المضاف إليه (الماء)؛ لأن المضاف (شارب) اسم فاعل يصح عمله في الحال.

٢ ـ أن يكون المضاف جزءًا حقيقيًّا من المضاف إليه نحو (أعجبتني أسنان الرجل نظيفًا) فـ (نظيفًا) حال من المضاف إليه (الرجل)؛ لأن المضاف (أسنان) جزء من المضاف إليه، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فـ (إخوانًا) حال من المضاف إليه (هم)، والصدور جزء حقيقي من المضاف إليه، وقوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فكلمة (ميتًا) حال من المضاف إليه وهو (أخ) والمضاف وهو (لحم) بعض منه.

٣ ـ أن يكون المضاف بمنزلة الجزء الحقيقي من المضاف إليه (وذلك

بأن يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغير المعنى) نحو (تمتعتُ بجمال الحديقة واسعةً، ونعمتُ برائحة الزهر متفتحًا) فـ (واسعة) ـ كما ذكرنا ـ حال من المضاف إليه (الحديقة)، و(متفتحًا) حال من المضاف إليه (الزهر). فإنه يصح أن تقول: تمتعت بالحديقة واسعةً، ونعمت بالزهر متفتحًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] فـ (حنيفًا) حال من (إبراهيم)، و(الملة) كالجزء من المضاف إليه، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: (أن اتبع إبراهيم حنيفًا) لصح.

وبذا لا يصح أن يقال: (مررت بغلام هند جالسةً) لعدم صحة الاستغناء عن المضاف؛ لأنه ليس جزءًا من المضاف إليه ولا كالجزء منه، فلو أسقطت المضاف فقلت: (مررت بهند جالسةً) لم يستقم المعنى المقصود، لأن القصد هو المرور بغلامها لا بها.

ولا تجز حالاً من المضاف لهْ إلا إذا اقتضى المضاف عملهْ

أو كان جزء ما له أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا

المعنى: لا يجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما يصلح عمله في الحال، وكذلك إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه.

عامل النصب في الحال:

يحتاج الحال إلى عامل ينصبه. وهناك عدة عوامل يمكن عرضها كما يأتي:

١ ـ الفعل: نحو (طلعتْ الشمس صافيةً)، أو المصدر نحو (ركوبك السيارةَ مسرعةً خطرٌ عليك)، أو اسم الفعل نحو (نزالِ مسرعًا).

٢ ـ شبه الفعل، والمراد بشبه الفعل الصفات المشتقة من الفعل كاسم

الفاعل نحو (خالدٌ مسافرٌ راكبًا)، واسم المفعول نحو (زيدٌ مضروبٌ واقفًا).

٣ ـ **معنى الفعل**، من ذلك اسم الإشارة نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] وقولك: (هذا كتابُك جميلاً) فالعامل اسم الإشارة، ومعناه أشير، فهو يتضمن معنى الفعل دون أن يشتمل على حروفه، والتشبيه نحو (كأن خالدًا مقبلاً أسدٌ) و (كأن أخاك كاتبًا من أفضل الأدباء)، فالعامل (كأن) ومعناه أشبّه، والتمني نحو (ليت الصانعَ متعلمًا حريصٌ على الإتقان) و(ليت الطالب خلوقًا يؤثر في أقرانه) فالعامل هو (ليت) وهو حرف معناه (أتمنى) فتضمن معنى الفعل دون حروفه، والترجي نحو (لعلك،مدّعيًا، على حق) والعامل (لعل) وهو حرف معناه (أرجو)، وأدوات الاستفهام نحو (ما شأنك واقفًا؟) و (ما لك منطلقًا؟)، وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

تقديم الحال على عاملها:

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها نحو (استيقظت من النوم مبكرًا)، وقد تتقدم عليه جوازًا، بشرط أن يكون العامل في الحال فعلاً متصرفًا نحو (راكبًا جاء عليٌّ) و (مخلصًا زيدٌ دعا) وقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، فـ (خشّعًا) حال من الواو في (يخرجون) وقد تقدم على عامله. أو يكون العامل صفة تشبه الفعل المتصرف ـ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ـ نحو (خالدٌ مسرعًا منطلقٌ).

والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرّفا
فجائز تقديمه كـ (مسرعا ذا راحل ومخلصًا زيدٌ دعا)

المعنى: إن ينصب الحال بفعل متصرف أو صفة تشبه الفعل المتصرف كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة جاز تقديم الحال على

ناصبها وتأخيره عنه. فمثال تقديمها على الفعل المتصرف(مخلصًا زيدٌ دعا) ومثال تقديمها على الصفة المشبهة الفعل المتصرف (مسرعًا ذا راحلٌ).

فإن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف ـ أي جامد ـ لم يجز تقديمها عليه، فتقول: (ما أجملَ البدرَ طالعًا) ولا تقول: (طالعًا ما أجمل البدرَ)، وتقول: (ما أحسن زيدًا ضاحكًا) ولا تقول: (ضاحكًا ما أحسن زيدًا)، لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله.

وكذلك إذا كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه، وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما تتصرف الصفات المشتقة، فهو لا يتصرف تصرفها إلا في بعض الأحوال وذلك إذا اقترن بـ (أل) أو أضيف إلى معرفة، فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: (زيدٌ ضاحكًا أحسنُ من عمرٍو)، بل يجب تأخير الحال فتقول: (زيد أحسنُ من عمرٍو ضاحكًا).

ولا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي، وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور، فمثال اسم الإشارة قولك: (تلك هندٌ باحثةً) وقوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، ومثال التمني قولك: (ليت محمدًا أميرًا أخوك)، ومثال التشبيه: (كأن خالدًا راكبًا أسدٌ)، ومثال شبه الجملة: (سعيد في الدار نائمًا) و(الغرفة عندك واسعةً) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه الأمثلة ونحوها، فلا تقول: (باحثةً تلك هندٌ) ولا (أميرًا ليت محمدًا أخوك) ولا (راكبًا كأن خالدًا أسدٌ).

وعامل ضُمِّن معنى الفعل لا حروفه مؤخرًا لن يعملا
كـ (تلك ليت وكأن) وندر نحو (سعيدٌ مستقرًا في هجر)

المعنى: العامل المعنوي الذي يتضمن معنى الفعل دون حروفه لا

يعمل النصب إذا كان متأخرًا عن الحال مثل: تلك وليت وكأنّ. وندر تقديمها على عاملها الجار والمجرور نحو (سعيدٌ مستقرًّا في هجر).

وقد تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال المتقدمة، واستثني من ذلك هذه المسألة، وهي ما إذا فُضّل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، فمثال المفضل على نفسه (هذا التمرُ بسرًا أطيب منه رطبًا) فـ (بسرًا) حال من الضمير في (أطيب) الواقع فاعلاً لاسم التفضيل، و(رطبًا) حال من الضمير المجرور في (منه) وهو متعلق بـ (أطيب)، والعامل فيهما (أطيب) والمعنى: هذا التمر في حال كونه بسرًا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا. ونحوه (سعيدٌ ساكتًا خيرٌ منه متكلمًا) و (العصفور مغردًا خيرٌ منه ساكتًا).

ومثال المفضل على غيره قولك: (خالدٌ فقيرًا أكرم من خليلٍ غنيًّا) فـ (فقيرًا) حال من الضمير المستتر في اسم التفضيل (أكرم)، و(غنيًّا) حال من (خليل)، والعامل فيهما (أكرم) والمعنى: أن خالدًا في حال فقره أكرم من خليل في حال غناه.

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: (خالدٌ فقيرًا غنيًّا أكرم منه) أو (سعيدٌ ساكتًا متكلمًا خيرٌ منه) ولا تقول: (خالدٌ أكرم منه فقيرًا غنيًّا) أو (سعيدٌ خيرٌ منه ساكتًا متكلمًا).

ونحو (زيدٌ مفردًا أنفع من عمرٍو معانًا) مستجاز لن يهن

المعنى: إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالتين: إحداهما: متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه مثل (زيدٌ مفردًا أنفعُ من عمرو معانًا) فمفردًا منصوب بأنفع، وكذا (معانًا).

فائدة:

إن التعبير الطبيعي هو أن يتقدم الفعل على صاحب الحال ثم الحال فتقول: (حضر محمد ماشيًا).

فإن كان السامع يعنيه مشي محمد وذلك كأن يكون مكسور الساق أو حصل له مرض أقعده عن المشي قدمت ما هو أهم وأنت بشأنه أعنى فتقول: (حضر ماشيًا محمد). فإن كان السامع يظن أن محمدًا حضر راكبًا لا ماشيًا قدمت الحال على فعلها لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص فتقول: (ماشيًا حضر محمد) أي لم يقدم على حال غيرها، فهو لم يقدم راكبًا مثلاً. (م).

أنواع الحال:

أنواع الحال ثلاثة: مفردة، وشبه جملة، وجملة.

١ ـ **الحال المفردة:** وهي ما ليست جملة ولا شبه جملة نحو (صافحت الصديقَ مبتسمًا).

٢ ـ **الحال شبه الجملة:** وهي وقوع الظرف والجار والمجرور في موقع الحال. فمثال الظرف (رأيت الهلال بين السحاب)، ومثال الجار والمجرور (غرد البلبل على الغصن) وقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩].

٣ ـ **الحال الجملة:** وهو أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية موقع الحال، وتكون في محل نصب، فالفعلية نحو (جاء سعيد يركض) و(أقبل أخوك يضحك). والاسمية نحو قوله تعالى: ﴿إِذَآ أُلْقُوا۟ فِيهَا سَمِعُوا۟ لَهَا شَهِيقًا وَهِىَ تَفُورُ﴾ [الملك: ٧]، وقول الشاعر:

عش عزيزًا أو مت وأنت كريم ... بين طعن القنا وخفق البنود

المعنى: يقول: إما أن تعيش عزيزًا ممتنعًا من الأعداء أو تموت موت الكرام في الحرب، فالموت خير من العيش مع الذل.

فجملة (أنت كريم) في محل نصب حال.

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ورَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥].

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين. وهذا الرابط ثلاثة أنواع:

١ ـ الضمير الذي يرجع إلى صاحب الحال نحو (جاء خالدٌ يدُه على رأسه) و(تركت البحر أمواجُه عنيفةٌ).

٢ ـ الواو: وتسمى واو الحال، نحو (دخلتُ البيت والأطفالُ نائمون)، و(عاد الثوار والرؤوسُ مرفوعة)، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

٣ ـ الواو والضمير معًا نحو (عاد الثوار ورؤوسهم مرفوعة) و(تركت البحر وأمواجه عنيفة)، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

وموضع الحال تجيء جملهْ كـ (جاء زيد وهو ناوٍ رحلهْ)

المعنى: تقع الجملة موقع الحال المفردة، بمعنى أنها تكون حالاً مثلها نحو (جاء زيد وهو ناوٍ رحلة).

شروط جملة الحال:

١ ـ أن تكون خبرية، فلا يصح أن تقع الجملة الإنشائية حالاً، فلا تقول مثلاً: (أقبل محمد وهل هو راكض؟) على أنها حال.

٢ ـ أن تكون خالية من دليل استقبال، فلا تقول: (حضر محمد سيكتب) على أنها حال، وذلك لتناقض الحال والاستقبال. ولذا لا يصح

إعراب جملة (سيهدين) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] حالاً، بل هي استئنافية.

فائدة:

يذهب بعضهم إلى أن هذا التعليل غير مقبول، وذلك أنه إذا أقر النحاة أن تكون هناك حال مقدرة ـ وهي التي يكون وقوعها بعد وقوع عاملها ـ فلا داعي لهذا الشرط؛ لأن المصدّرة بدليل استقبال ليست إلا كذلك. قال تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩]، وهذه الأحوال مقدرة؛ لأنها بعد التبشير. ولذا يرون أن كل ما احتمل أن يكون حالاً في المعنى مما صدر بدليل استقبال صح أن يكون كذلك، وذلك نحو (عرفت محمدًا إن تستعنه أعانك) فجملة الشرط حال وهي مصدرة بدليل استقبال. (م).

واو الحال وأحكامها:

واو الحال: ما يصح وقوع (إذ) الظرفية موقعها في الغالب، فإذا قلت: (جئت والشمس تغيب) صح أن تقول: (جئت إذ الشمس تغيب).

ولا تدخل إلا على الجملة ـ كما رأيت ـ فلا تدخل على حال مفردة، ولا على حال شبه جملة.

وأصل الربط أن يكون بضمير صاحب الحال. وحيث لا ضمير وجبت الواو؛ لأن الجملة الحالية لا تخلو من أحدهما أو منهما معًا. فإن كانت الواو مع الضمير كان الربط أشد وأحكم.

متى تجب واو الحال؟

تجب واو الحال في الصور الآتية:

الصورة الأولى: أن تكون جملة الحال اسمية خالية من ضمير يربطها بصاحبها نحو (جئت والناس نائمون)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ

مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وقوله: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

والصورة الثانية: أن تكون مصدّرة بضمير صاحبها نحو (جاء سعيد وهو راكب)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

والصورة الثالثة: أن تكون ماضية غير مشتملة على ضمير صاحبها، مثبتة كانت أو منفية. غير أنه تجب (قد) مع الواو في المثبتة نحو (جئت وقد طلعت الشمس) ولا تجوز في المنفية نحو (جئت وما طلعت الشمس).

والصورة الرابعة: الجملة المضارعة المثبتة المسبوقة بالحرف (قد) نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

متى تمتنع واو الحال؟

تمتنع واو الحال في المواضع الآتية:

١ ـ إذا صدّرت الجملة بمضارع مثبت مجرد من الحرف (قد)، وحينئذ تربط بالضمير وحده دون الواو كقولك: (جاء خالد يحمل كتابًا)، فـ (يحمل) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (خالد)، والجملة في محل نصب حال، والرابط هو الضمير العائد إلى خالد. ومنه قولك: (أقبل محمد يبكي) ولا يجوز أن تقول: (أقبل محمد ويبكي)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وقوله: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] والرابط هو الضمير.

فإن جاء من كلام العرب ربط المضارع بالواو فهو مؤول على تقدير

مبتدأ بعد الواو ويكون المضارع خبرًا له نحو قولهم: (قمت وأصكّ عينه) وقول عبد الله بن همام السلولي:

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

المعنى: لما خشيت من أسلحتهم نجاني الله وخلصني منهم في حال حبسي لمالك عندهم وإبقائه في أيديهم.

وقول عنترة بن شداد:

علقتها عرضًا وأقتل قومها زعمًا لعمر أبيك ليس بمزعم

المعنى: عشقتها وشغفت بها مفاجأة من غير قصد مني، أي نظرت إليها نظرة أكسبتني شغفًا بها وكلفًا مع قتلي قومها، أي مع ما بيننا من القتال، فكأن حبها زعم مني وليس صادقًا.

فكل من (أصكّ) و(أرهنهم) و(أقتل) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (وأنا أصكّ)، (وأنا أرهنهم)، (وأنا أقتل)، ويكون ذلك من باب الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

فإن كان المضارع مثبتًا مسبوقًا بـ (قد) وجبت الواو معها كقوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٢٥] كما ذكرنا ذلك.

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرًا ومن الواو خلت

المعنى: الجملة الواقعة حالاً إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا ترتبط إلا بالضمير وحده نحو (أقبل سعيد يركض).

وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلنّ مسندا

المعنى: الجملة المضارعية الحالية إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد هذه الواو محذوف، خبره الجملة المضارعية نحو (جاء محمد ويضحك).

٢ ـ إذا كانت الجملة مضارعية منفية بـ (لا) كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا

نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، فجملة ﴿لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ حال من الضمير المجرور باللام، والرابط هو الضمير المستتر (نحن)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

فإن كانت منفيّة بـ (لم) جاز أن تربط بالواو والضمير معًا نحو (أقبل محمد ولم يحمل كتبه) وقوله تعالى: ﴿أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقول النابغة الذبياني:

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقْتنا باليد

المعنى: يقول الشاعر إنه فاجأها فسقط نصيفها، وهو نصف الخمار، فشدّت وجهها بمعصمها.

أو بالضمير وحده نحو (أقبل سعيد لم يحمل كتبه)، وقوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

أو بالواو وحده نحو (أقبل سعيد ولم تطلع الشمس)، وقول عنترة:

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدُر للحرب دائرة على ابنَي ضمضمِ

المعنى: كنت أخشى أن أموت قبل أن ألقى ابني ضمضم في الحرب، وأدير عليهما دائرة، وابنا ضمضم: حصين ومرّة، وهما من ذبيان من بني مرّة.

٣ - إذا كانت الجملة مضارعية منفية بـ (ما) نحو (عرفتك ما تحب العبث) و(عهدتك ما تسعى للإيذاء) وقول الشاعر:

عهدتُك ما تصبو وفيك شبيبةٌ فما لك بعد الشيب صبًّا متيَّما

المعنى: عهدتك أنك في حالة الشباب كنت غير لاه، فلمَ صرت في حالة الشيب والشيخوخة لاهيًا، وقد كان مقتضى الحال أن يكون الأمر على العكس؟

٤ - إذا كانت الجملة الفعلية الماضية واقعة بعد (إلا) نحو (ما أنشد

الشاعر إلا قال نظمًا رائعًا) وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]. فجملة ﴿كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ حال من الهاء في (يأتيهم).

٥ ـ إذا كان الماضي متلوًّا بحرف العطف (أو) نحو قول المرأة المسلمة (أحفظ زوجي غاب أو حضر)، وقول الشاعر:

كن للخليل نصيرًا جار أو عدلا ولا تشحّ عليه جاد أو بخلا

فجملة (جار) حال، والفعل ماضٍ بدون (قد) والواو، لكونه قد عطف عليه بـ (أو). وكذلك إعراب (جاد أو بخلا).

متى يجوز ذكر الواو وتركها؟

الأكثر في الجملة الاسمية ـ مثبتة أو منفية ـ أن تقترن بالواو والضمير معًا، فالمثبتة كقولك: (جاء محمد ويده في جيبه) وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، والمنفية نحو (رجعت وما في يدي شيء).

وقد تقترن الجملة الاسمية ـ مثبتة أو منفية ـ بالضمير وحده، فالمثبتة كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤]، وقولك: (جاء علي وجهه متهلل) و(كرّ خالد كأنه أسد) و (جاء محمد يده في جيبه). والمنفية كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١].

وقد تقترن الجملة الاسمية بواو الحال فقط نحو (عاد الثوار والرؤوس مرفوعة).

أما الجملة الماضيّة الحالية فإن كانت مثبتة فأكثر ما تربط بالضمير والواو وقد معًا نحو (تفرق الناس وقد علتهم الطمأنينة)، وكقوله تعالى:

﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥].

وقد يربط بالضمير وحده دون الواو وقد كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. ومنه قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزّة كما انتفض العصفور بلّله القطرُ

المعنى: يصف الشاعر ما يحدث له عندما يذكرها فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل عليه المطر فيبلل جسده.

وقد يربط بالضمير والواو فقط ـ دون قد ـ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]، وقوله: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

وإن كانت منفية امتنعت معها (قد) فهي تربط غالبًا بالضمير والواو معًا نحو (رجع خالد وما صنع شيئًا). وقد تربط بالضمير وحده نحو (رجع خالد ما صنع شيئًا).

فإن لم تشتمل الجملة الماضية ـ مثبتة كانت أو منفية ـ على ضمير يعود إلى صاحب الحال ربطت المثبتة بالواو وقد، والمنفية بالواو وحدها وجوبًا، كما سبق.

والجدير بالذكر أنه يرى فريق من النحاة لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقًا سواء كان الرابط هو الواو أم الضمير أم هما معًا، فإن كانت ظاهرة وإلا فهي مقدرة.

والصحيح أن ذلك لا يلزم ولا حاجة إلى التقدير لكثرة ما ورد من ذلك بدون (قد). قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل

عمران: ١٦٨]، وقال: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقال: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣].

وجملة الحال سوى ما قدّما بواو او بمضمر أو بهما

المعنى: ما عدا هذه الحالة التي اقتصر عليها يجوز أن تربط جملة الحال بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما معًا.

فائدة:

ذكرنا أنه قد تقع قبل قسم من الجمل الحالية واو تسمى واو الحال، فما فائدة هذه الواو؟ وهل تؤدي معنى خاصًا بها؟ وهل هناك فرق بين قولي مثلاً: (أقبل محمد أخوه معه) و (أقبل محمد وأخوه معه)؟

إن واو الحال تفيد الوقت كثيرًا، وهي بمعنى (إذ) الظرفية غالبًا. وإيضاح ذلك أنك تقول: (ما بالك تركض؟) و (ما بالك راكضًا؟) فأنت تسأل عن سبب ركضه. وتقول: (ما بالك وأنت تركض؟) فأنت تسأله عن شيء حدث له وهو يركض، كأنك قلت: ما بالك حين كنت تركض؟

وتقول: (ما لك تسكت؟) و (ما لك ساكتًا؟) فهذان سؤالان عن سبب سكوته. وتقول: (ما لك وأنت ساكت؟) فهذا سؤال عن شيء حدث له وهو ساكت، كأنه قال: (ما حصل لك حين كنت ساكتًا؟).

وتقول: (لماذا جئتنا هاربًا؟) و (لماذا جئتنا وأنت هارب؟) فالأول سؤال عن سبب مجيئه هاربًا، أي سؤال عن سبب الهرب. والثانية سؤال عن سبب المجيء مع أنه هارب، أي لماذا جئت وهذه حالك؟

وتقول: (كيف وصلت ليس لك مال؟) و(كيف وصلت وليس لك مال؟) فالأولى سؤال عن سبب فقدان المال، والثانية سؤال له أنه كيف وصل وهذه حاله، أي كيف وصل مع أنه ليس له مال؟ كما تقول: (لماذا

جئت وأنت مريض؟) أي: وهذه حالك. فحاله المعلومة الثانية عدم المال.

وتقول: (بعثه قائدًا عليهم) أي جعله قائدًا عليهم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ بَعَثَ لَكُمۡ طَالُوتَ مَلِكٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، ولو قلت: (بعثه وهو ملك) لكان المعنى أنه بعثه عندما كان ملكًا، أي كان ملكًا قبل أن يبعث عليهم. ونحوه إذا قلت: (بعثه وهو قائد) فمعناه أنه أرسله حين كان قائداً، فالقيادة حاله المستقرة. ولو قال: (بعثه قائداً) لكان المعنى أنه جعله قائداً عليهم ولم تكن تلك حاله المستقرة قبل بعثه.

قال تعالى: ﴿فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧٢]، ولو قال: (فقعوا له وأنتم ساجدون) لاحتمل أن يكون أمرًا بوقوعهم حين يكونون ساجدين، فالسجود حالهم المستقرة قبل الوقوع وهذا غير جائز.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا﴾ [الإسراء:١٠٧] ولو قال: (وهم سجد) لاحتمل المعنى أنه يخرون للأذقان حين يكونون سجدًا، أي وهذه حالهم.

وهذا غير مراد، إذ كيف يخرون للأذقان حين يكونون ساجدين؟

وقال تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ فَلَنَأۡتِيَنَّهُم بِجُنُودٖ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخۡرِجَنَّهُم مِّنۡهَآ أَذِلَّةٗ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾ [النمل: ٣٧]، وقال: ﴿وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞۖ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

فالأولى (أذلة) بدون واو؛ لأن الذل سيكون مقارنًا للخروج، ولم يكونوا قبل ذلك أذلة. أما الثانية فمعناها أنه نصرهم وهذه حالهم المستقرة، أي كانوا أذلة قبل النصر، أي نصركم إذ كنتم أذلة، أي حين كنتم أذلة.

وقد يؤتى بالواو للفصل بين الحال والنعت ولكل قصد، فأنت تقول: (ما مررت برجل إلا له مال) و (ما مررت برجل إلا وله مال) فمعنى

الأولى أنك مررت برجل ذي مال، أي غني، وأنك لم تمرّ إلا برجل غني.

أما الثانية فمعناها أنك لم تمرّ برجل إلا حين يكون له مال، أي لم تمرّ به في وقت لم يكن له مال.

فالأولى نعت، وهي وصف عام، أما الثانية فهي حال منتقلة، كما مر في قولنا: (ما جاءني طالب مقصر) و(ما جاءني طالب مقصرًا).

ونحوه أن تقول: (مررت برجل أخوه منطلق) و (مررت برجل وأخوه منطلق) فمعنى الأولى أنك مررت برجل منطلق الأخ، وانطلاقه قد يكون قبل المرور، وأما الثانية فمعناها أنك مررت به في هذا الوقت.

وتقول: (مررت برجل فرسه سابق) و (مررت برجل وفرسه سابق)، فالأولى قد يكون فيها السبق قبل المرور، والثانية مررت به في هذا الوقت.

وتقول: (ما مررت برجل إلا فرسه سابق) و(ما مررت برجل إلا وفرسه سابق) أي: إلا في هذا الوقت.

ومثله (مررت برجل أخوه مقرئ) و (مررت برجل وأخوه مقرئ) فإن معنى الأولى أنك وصفت الرجل بأن أخاه مقرئ، ولا يشترط أنك مررت به في وقت الإقراء، فقد يكون الأخ غير مقرئ في وقت المرور، وأما الثانية فإنها تفيد أنك مررت به في حين أن أخاه يقوم بالإقراء فعلاً. فالأولى وصف عام والثانية حال.

وتقول: (ما مررت برجل إلا أخوه مقرئ) أي ما مررت برجل إلا أنه موصوف بأن أخاه مقرئ، وتقول: (ما مررت برجل إلا وأخوه مقرئ) أي ما مررت به إلا في حال الإقراء.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] أي إننا لم نهلك إلا قرية منذَرة. ولم يأت بالواو؛ لأن المعنى عند ذلك يكون أنه لم يهلك قرية إلا وهذه حالها، أي: لم يهلك قرية إلا وقت إنذارهم، في حين أنه عند الإهلاك يخرج الرسل والمؤمنون بهم من القرى ويتركونها فلا يكونون فيها عند إهلاكها، كما قي قوم لوط وغيرهم، فلو قال: (ولها منذرون) لكان المعنى أنهم فيها وقت الإهلاك.

وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فإن الأجل حالّ وقت الإهلاك حاقّ عليهم، مصاحب لإهلاكهم. (م).

حذف عامل الحال:

يحذف عامل الحال جوازًا أو وجوبًا، فالحذف الجائز أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي، فالمقالي هو ما يعتمد على كلام مذكور نحو أن يقال: (كيف جئت؟) فتقول: (راكبًا)، التقدير (جئت راكبًا)، وكقولك: (بلى مسرعًا) لمن قال لك: (إنك لم تنطلق) والتقدير (بلى انطلقت مسرعًا). ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤] فالتقدير: بلى نجمعها قادرين.

والدليل الحالي هو ما دلت عليه القرائن والمناسبات المحيطة بالمتكلم كقولك لقاصد السفر: (راشدًا) أي: تسافر راشدًا، وللقادم من الحج: (مأجورًا) أي: رجعت مأجورًا.

ويحذف عامل الحال وجوبًا في المسائل الآتية:

١ ـ أن تكون الحال دالة على الزيادة أو النقصان بالتدريج، فمثال الأول (تصدّقت بدرهم فصاعدًا)، فـ (صاعدًا) حال، وعاملها وصاحبها محذوفان، والتقدير: فذهب المتصدَّق به صاعدًا، وفي الحديث: (تقطع

يد السارق في ربع دينار فصاعدًا). ومثال الثاني (اشترِ الثوب بدينار فنازلاً، أو فسافلاً) أي: ذهب المشترى نازلاً، والفاء زائدة لتزيين اللفظ.

٢ ـ أن تكون الحال دالة على التوبيخ نحو (أقاعدًا عن العمل وقد قام الناس؟) ونحو (أمتوانيًا وقد جدّ قرناؤك؟) والتقدير: أتوجد قاعدًا، وأتوجد متوانيًا.

٣ ـ أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة نحو (أنت أخي مواسيًا) و (زيد أخوك عطوفًا) فالعامل محذوف وجوبًا تقديره أحقه أو أعرفه.

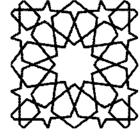
٤ ـ أن تكون الحال سادة مسد الخبر نحو (تأديبي الغلام مسيئًا)، أي تأديبي الغلام إذا كان مسيئًا.

٥ ـ قد يحذف العامل سماعًا عن العرب نحو (هنيئًا لك) أي ثبت لك الشيء هنيئًا.

والحال قد يحذف ما فيها عملْ   وبعض ما يحذف ذكره حُظِلْ

المعنى: أن الحال قد يحذف عاملها نحو أن يقال: (كيف جئت؟) فيجاب: راكبًا، وبعض ما يحذف من هذه العوامل محظول ذكره (أي ممنوع) لأنه واجب الحذف نحو (اشتريته بدرهم فصاعدًا) بتقدير: فذهب الثمن صاعدًا.





التمييز

مقدمة:

عندما تقول: (اشتريت رطلاً . . .) ـ وهو نوع من الوزن ـ لم يفهم السامع ما تريده بالرطل، فهو لا يدري أبلحًا اشتريت أم سمنًا أم عسلاً أم سكرًا، وذلك لأن الرطل اسم مبهم يصلح لأن تراد به هذه المعاني الكثيرة، ولكنك إذا قلت: (سكرًا) زال الإبهام وفهم السامع مرادك تمام الفهم، لأنك ميزت له الرطل وبينت له المقصود منه، ولذلك يسمى لفظ (سكرًا) تمييزًا، كما يسمى الاسم المبهم وهو (رطلاً) مميَّزًا. ومثله (غلّت الأرض إردبًّا قمحًا).

وفي جملة مثل (بعت أوقيةً . . .) ـ وهو نوع من الأوزان ـ نجد كلمة (أوقية) مبهمة غامضة لاحتمالها عدة معانٍ لا نستطيع تخصيص واحد منها بالمراد دون غيره. فقد تكون ذهبًا أو فضةً أو عنصرًا آخر من العناصر التي توزن، لكن إذا قلنا: (أوقيةً ذهبًا) اختفى الإبهام وحل محله التعيين الموضح للمطلوب. ومثلها (قيراط ـ قنطار).

ومثله قولك: (أخذت قدحًا . . .) ـ وهو نوع من الكيل ـ نجد كلمة (قدح) غامضة مبهمة لا تعيين فيها، لاحتمال أن يكون القدح ماءً أو عصيرًا أو غيرهما، فإذا قلنا: (قدحًا ماءً) تعين المراد.

وفي جملة (جنيت محصول فدان . . .) ـ وهو يدل على المساحة ـ نجد أن الكلمة الغامضة المبهمة هي كلمة (فدان) فإنها تحتمل أن يكون

مدلولها فدان عنب أو قمح أو قطن. فإذا قلنا: (فدان قطنًا) انقطع الاحتمال وزال الغموض والإبهام وتحدد القصد. ومثلها (ذراع ـ شبر) كقولك: (باعني التاجر ذراعًا حريرًا).

ومثل هذا يقال في العدد نحو (في الحقل عشرون. . .) فإن كلمة (عشرون) غامضة مبهمة لا يزول غموضها وإبهامها إلا بلفظ آخر يحدد المراد منها مثل (بقرةً).

إننا إذا بحثنا عن المميَّز في الأمثلة المتقدمة وجدناه مذكورًا في اللفظ، فهو في المثال الأول والثاني (رطلاً ـ أوقية) وهو من أسماء الوزن، وفي المثال الثالث (قدحًا) وهو من أسماء الكيل، وفي المثال الرابع (فدان) وهو من أسماء المساحة، وفي الأخير (عشرون) وهو من أسماء العدد.

وهناك نوع آخر من الغموض والإبهام يختلف عما سبق، ففي مثل (ازداد المتعلم) لا يقع الغموض على كلمة واحدة كالتي سلفت، وإنما ينصبّ على الجملة كلها، أي: على معنى جزأيها الأساسيين معًا. فقد نسبنا الازدياد للمتعلم، فأي ازدياد هذا الذي نسبناه؟ أهو في علمه أم في أدبه أم في ماله؟ فالأمر المنسوب للمتعلم غامض مبهم، وهذا الأمر الغامض ليس منصبًّا على كلمة واحدة كما قلنا، وإنما يشمل معنى الجملة كاملة، لأن الجملة هي التي تحوي في طرفيها نسبة شيء لشيء آخر. فإذا قلنا: (ازداد المتعلم أدبًا) ارتفع الغموض عن النسبة واتضح المراد من الجملة بعد مجيء هذه الكلمة.

وإذا قلت: (طاب المكان هواءً) و (فاض القلب سرورًا) و (العنب من ألذّ أنواع الفاكهة طعمًا) و (القاهرة أكثر من الإسكندرية سكانًا) فإنا لا نجد للمميَّز ذكرًا في مثال منها، ولكن السامع يلحظه ويفهمه حين يسمع

الجمل، فإذا سمع جملة (طاب المكان) مثلاً لحظ أن الذي طاب هو شيء من الأشياء المنسوبة للمكان، ولكن لا يدري ما هو ذلك الشيء، أهو ماؤه أم تربته أم هواؤه؟ فإذا ذكرت له التمييز تعين المراد، فالمميَّز هنا ملحوظ ومفهوم من الجملة وإن كان غير مذكور في اللفظ.

وكذلك يقال في بقية الأمثلة.

ومن كل ما تقدم يتضح ما يأتي:

أ ـ أن في اللغة ألفاظًا مبهمة غامضة تحتاج إلى تبيين وتوضيح.

ب ـ وأن هذه الألفاظ قد تكون كلمات منفردة كالكلمات المستعملة في العدد، أو في المقادير الثلاثة الشائعة ـ وهي الكيل والوزن والمساحة ـ وقد تكون جملاً كاملة تقع النسبة في كل واحدة منها موقع الغموض والإبهام المحتاج إلى تفسير وإيضاح.

ج ـ وإذا تأملنا الكلمات التي أزالت الغموض والإبهام في الأمثلة السابقة وأشباهها وجدنا كل كلمة منها نكرة منصوبة ـ في الأكثر ـ فضلة تبين جنس ما قبلها أو نوعه أو توضح النسبة فيه، فهي ـ كما يقولون ـ بمعنى (من) البيانية ـ غالبًا ـ والكلمة التي تجتمع فيها هذه الأوصاف تسمى (التمييز)، كما يسمى ما تفسره وتزيل الإبهام عنه (المميَّز).

تعريفه: اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة.

فائدة:

ذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه مستشهدين بقول رشيد بن شهاب:

رأيتك لما أن عرفتَ وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

المعنى: لما رأيت يا قيس وجوهنا ـ أي: زعماءنا وأكابرنا ـ تسليت عن صديقك عمرو الذي قتلناه وطبت نفسًا.

والظاهر أن التنكير هو الغالب وهو الأصل. وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة.

وأما تضمّنه معنى (من) فليس المقصود أنه يقبل دخول (من) عليه، فمن التمييز ما يقبل دخول (من) عليه كما في قولك: (لله دره فارسًا) و (لله دره من فارس)، و(هذا ثوبٌ حريرًا) و(هذا ثوبٌ من حرير)، ومنه ما لا تدخل عليه (من) نحو (أقبل خمسة عشر رجلاً) فلا تقول فيه: (أقبل خمسة عشر من رجل)، ونحو (حسن محمدٌ خلقًا) فلا تقول فيه: (حسن محمدٌ من خلق)، وإنما التضمن أمر يعود إلى المعنى، فمعنى (أقبل خمسة عشر رجلاً): أقبل خمسة عشر من الرجال، ومعنى (حسن محمدٌ خلقًا): حسن محمد من جهة خلقه.

وهذا فرق ما بينه وبين الحال، فإن التمييز على تقدير (من) البيانية وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة، أما الحال فهي لبيان الهيئة. تقول: (عندي رطلٌ عسلاً) فقد أزالت كلمة (عسل) الإبهام عن المقدار قبله، وهو على معنى (عندي رطل من عسل). وتقول: (أقبل سالم مكتئبًا) فقد بينت كلمة (مكتئب) هيئة سالم.

وتقول: (هو أحسنهم كاتبًا) وتعني بهذا التعبير أحد معنيين: فهو إما أن يكون هو أحسنهم إذا كتب، أي أحسنهم في حال الكتابة فتكون حالاً، وإما أن يكون المعنى أن كاتبه أحسن من كتّابهم فيكون تمييزًا، فإذا أردت الهيئة كانت حالاً وإن أردت المعنى الآخر كانت تمييزًا.

وتقول: (ما أحسنه متحدثًا) وقد تقصد بهذا أن تتعجب من حسنه إذا تحدث، أي في حال التحدث فتكون حالاً، وإما أن تقصد هو من أحسن

المتحدثين، كأنك قلت: ما أحسنه من متحدث فتكون تمييزًا، بمعنى هو متحدث حسن.

وتقول: (كرم محمد أخًا) فإن كنت تعني أن أخا محمد هو الذي كرم كانت (أخًا) تمييزًا، وإن كنت تعني أن محمدًا كرم عندما صار أخًا كانت (أخًا) حالاً. (م).

اسم بمعنى (من) مبين نكرهْ ينصب تمييزًا بما قد فسرهْ

كشبر ارضًا وقفيزٍ بُرّا ومنوين عسلاً وتمرا

المعنى: التمييز اسم منصوب نكرة بمعنى (من) يبين إبهام ما قبله. ثم بين أنواع التمييز بالأمثلة كـ (شبر أرضًا) للمساحة، و(قفيز برًّا) للكيل، و(منوين عسلاً وتمرًا) للوزن.

نوعا التمييز:

التمييز قسمان:

١ ـ **تمييز الذات (تمييز المفرد)** [سمي تمييز الذات لأنه يزيل الإبهام عن شيء محسوس. وسمي أيضًا (تمييز المفرد) لأنه يزيل الإبهام عن كلمة واحدة].

وهو الواقع بعد المقادير وشبهها، وبعد الأعداد وبعد ما هو فرع له.

والمقادير هي المساحة نحو (زرعت فدّانًا شعيرًا ـ له شبرٌ أرضًا)، أو الكيل نحو (اشتريت صاعًا حنطةً ـ لي قفيزٌ برًّا)، أو الوزن نحو (اشتريت أقّةً عسلاً ـ بعت منوين عسلاً وتمرًا).

والمقصود بالمقدار ما له مقدار معلوم متفق عليه، فالأقّة ـ مثلاً ـ لها وزن معيّن، ومثلها في وقتنا (الكيلو). والفدان له مساحة معينة محدودة، ومثله الميل والمتر. والصاع له سعة معينة، ومثله اللتر في عصرنا.

والمقصود بشبه المقدار ما ليس له مقدار معيّن معلوم، فليس له وزن محدود أو مساحة محدودة أو كيل محدود وذلك نحو القدح والحُبّ والدنّ

والنحي وهو الظرف. فالقدح يكون صغيرًا وكبيرًا، وكذلك الحبّ والدنّ. تقول: (عندي حبٌّ عسلاً) فالحبّ شبه مقدار؛ لأنه ليس له سعة متفق عليها، فقد يكون صغيرًا أو كبيرًا، ونحوه القدح والدنّ.

وأما العدد فليس مقدارًا عند كثير من النحاة، وذلك لأن المقادير تقع تمييزًا له، تقول: (اشتريت اثني عشر مثقالاً ذهبًا وأحد عشر لترًا نفطًا)، فالوزن وقع تمييزًا للعدد في الأولى، والكيل وقع تمييزًا له في الثانية.

ولأنه يقال: (عندي مقدار رطل حنطة) ولا يقال: (عندي مقدار عشرين رجلاً).

وسواء كان هذا أم ذاك فتمييز العدد من تمييز الذات.

والقسم الآخر أن يقع بعد ما هو فرع له، وذلك نحو (اشتريت خاتمًا ذهبًا) و(عندي بابٌ ساجًا) و(قميص كتانًا) أي خاتم من ذهب، وباب من ساج، وقميص من كتان. فالخاتم فرع من الذهب، والذهب أصل له، والباب فرع من الساج، والساج أصل له، وكذلك ما بعده. (م).

٢ ـ تمييز الجملة (تمييز النسبة): وهو الذي يزيل الإبهام والغموض عن المعنى العام بين طرفي الجملة. أو: هو ما يبين إجمال نسبة شيء إلى شيء نحو (حسن محمدٌ خلقًا) و (غزر أخوك علمًا) و (الفضة أنقى بياضًا) و (الذهب أغلى ثمنًا)، فخلقًا بيّن نسبة الحسن إلى محمد، فليس محمد مبهمًا وإنما حُسن محمد هو المبهم من أية جهة هو؟ فميّز بالخلق. (م).

وكذلك قولك: (غزر أخوك علمًا) فإن التمييز فيه لم يزل إبهامًا وقع في كلمة، أي لم يزل الإبهام عن الأخ، وإنما أزال الإبهام عن غزارة الأخ، فميّز بالعلم، ولذا سمي تمييز جملة.

وهو بحسب أصله نوعان:

١ ـ تمييز محول عن الفاعل نحو (حسن محمدٌ خلقًا) و (غزر أخوك علمًا).

وهو محول عن الفاعل، إذ الأصل في الجملة الأولى: (حسن خلقُ محمد)، وفي الثانية: (غزر علم أخيك). ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] والتقدير: اشتعل شيب الرأس، فحوّل الفاعل إلى تمييز.

٢ ـ تمييز محول عن المفعول نحو (أشعلت البيت نارًا) و (غرست الأرض شجرًا)، فالتمييز في المثالين محول من المفعول، والأصل: (أشعلت نار البيت) و (غرست شجر الأرض). ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢] والأصل (فجرنا عيون الأرض) فحوّل المفعول إلى تمييز.

وقد يكون محولاً عن غيرهما، فقد يكون التمييز محولاً عن المبتدأ نحو (هو أغزرُ علمًا منك)، وقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]. والأصل في المثال: علمه أغزر من علمك، وفي الآية: مالي أكثر من مالك، ونفري أعز من نفرك.

وقد يكون غير محوّل نحو (ما أحسن محمدًا فارسًا) و (ما أكرمه رجلاً).

وحكم التمييز النصب، والناصب لتمييز الذات هو ذلك الاسم المبهم كعشرين كتابًا، والناصب لتمييز النسبة المسند من فعل أو شبهه نحو (ازداد المتعلم أدبًا) و (المتعلم مستقيم خلقًا).

الغرض من التحويل:

ما الغرض من تحويل الفاعل أو المفعول إلى تمييز؟ وهل هناك اختلاف في المعنى بين قولنا: (حسُن محمدٌ خلقًا) و (حسُن خلقُ محمدٍ) مثلاً؟

والجواب أنه يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التمييز لقصد الاتساع والشمول والمبالغة وذلك نحو قولك: (فاحت الحديقةُ عطرًا) وقوله

تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾. والأصل: فاح عطر الحديقة، غير أن بينهما فرقًا في المعنى، فقولك: (فاح عطر الحديقة) معناه أن عطرًا في الحديقة فاح. وأما قولك: (فاحت الحديقة عطرًا) فمعناه أن الحديقة امتلأت عطرًا.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ قالوا أصله اشتعل شيب الرأس، إلا أن هناك بينهما فرقًا في المعنى. فمعنى قولك: (اشتعل شيب الرأس) أن هناك شيبًا في الرأس متفرقًا اشتعل، وأما قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ فمعناه أن الرأس قد امتلأ بالشيب.

ومثله (اشتعلت النار في البيت) و (اشتعل البيت نارًا) فمعنى الثانية أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه. وأما العبارة الأولى فلا تفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانبًا منه.

ونظير هذا في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ فهي تفيد أن الأرض قد كانت صارت عيونًا كلها، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها. ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: (وفجرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض) لم يفد ذلك، ولم يدل عليه، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض.

ومثله نحو (طاب محمد نفسًا) و (حسن أخوك خلقًا) وهو قريب من المعنى الأول في إفادة الشمول. فهناك فرق بين قولك: (طابت نفس محمد) و (طاب محمد نفسًا) ففي الأول أسندت الطيب إلى النفس مباشرة، وفي الثاني أسندته إلى محمد كله ثم خصصت النفس بالذكر، فقد مدحته مرتين، مدحته كله بقولك: (طاب محمد) ويدخل في ذلك نفسه، ثم خصصت النفس بالذكر، فكنت مدحته مرتين.

ثم إن هذا تفصيل بعد الإجمال، ومعنى ذلك أنك أسندت الطيب إلى محمد جملة ثم فصلت فيما بعد جهة الطيب، والنفس تتشوق إلى الإيضاح بعد الإبهام، والتفصيل بعد الإجمال. (م).

جواز جر التمييز بالإضافة:

إذا كان التمييز دالّاً على المقادير (وهو ما دل على مساحة أو كيل أو وزن) جاز جر التمييز على أنه مضاف إليه، والمميَّز هو المضاف نحو (عندي شبرُ أرضٍ، واشتريت قفيزَ برٍّ، وبعت مثقالَ ذهبٍ)، كما يجوز نصبه على التمييز فتقول: (شبرٌ أرضًا، وقفيزًا برًّا، ومثقالاً ذهبًا).

ويشترط في ذلك ألّا يضاف الدالّ على المقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بـ (من) نحو (ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا)، ونحو (ما في الإناء قدر كفٍّ دقيقًا)، وقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، فـ (ذهبًا) تمييز منصوب؛ لأن الدالّ على المقدار وهو (ملء) أضيف لغير التمييز.

وبعد ذي وشبهها اجرره إذا أضفتها كـ (مد حنطة غذا)

المعنى: بعد ما سبق ذكره في البيت السابق من المقادير (المسافة، والكيل، والوزن) يجر التمييز بالإضافة نحو (مد حنطةٍ غذاء).

والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل (ملء الأرض ذهبا)

المعنى: إن أضيف الدالّ على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو (ملء الأرض ذهبًا).

ويجوز جر التمييز بـ (من) إن لم يكن فاعلاً في المعنى ولا مميزًا لعدد فتقول: (عندي شبر من أرض، وقفيزٌ من بر، ومنوان من عسل وتمر). فإذا كان فاعلاً في المعنى فلا يجر بـ (من)، فلا تقول في نحو (طاب زيدٌ نفسًا): (طاب زيدٌ من نفس)، وكذلك إذا كان مفعولاً في المعنى، فلا

تقول في نحو (غرست الأرض شجرًا): (غرست الأرض من شجر)، وكذلك إذا كان تمييز العدد، فلا تقول: (عندي عشرون من درهم).

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كـ(طب نفسًا تُفَدْ)

المعنى: اجرر التمييز بـ (من) إن لم يكن تمييز عدد أو فاعلاً في المعنى نحو (طبْ نفسًا تفد)، أي لتطب نفسك لكي يحبك الناس ويخالطوك ويفيدوك.

فائدة:

١ - معنى النصب والجر:

تقول: (عندي حُبٌّ عسلاً) و (حُبُّ عسلٍ)، و (قدحٌ ماءً) و (قدحُ ماءٍ) فما الفرق بينهما؟

والجواب أنك إذا قلته بالنصب تعين أن عندك التمييز، فقولك: (عندي حبٌّ عسلاً) معناه أن عندك عسلاً مقدار حب.

وقولك: (عندي قدحٌ ماءً) بالنصب معناه أن عندك ماءً مقدار قدح.

أما الجر فيحتمل معنيين:

الأول: أن عندك التمييز كالأول، أي عندك عسل مقدار حب، وماء مقدار قدح.

والثاني: أن عندك الإناء،أي عندك الحب وليس عندك العسل، وعندك القدح وليس عندك الماء.

فإن أردت الآلة تعين الجر بالإضافة ولا يصح النصب، فإذا أردت أن عندك القدح الذي هو للماء قلت: (عندي قدحُ ماءٍ) بالجر ولا يصح النصب.

وقد تقول: هذا واضح في المقادير وشبهها، فكيف يكون المعنى في

نحو (عندي خاتمٌ ذهبًا) و (عندي خاتمُ ذهبٍ)، و(عندي نسيجٌ حريرًا) و(عندي نسيجُ حريرٍ)؟

والجواب أن النصب يكون إيضاحًا بعد إبهام وهو أوقع في النفس.

وإيضاح ذلك أنك تقول: (عندي خاتمٌ ذهبًا) بالنصب، و(عندي خاتمُ ذهبٍ) بالإضافة، فبالنصب يكون الكلام قد تم بكلمة (خاتم) المنونة، ثم جئت بعدها بما يفسر الخاتم، فكأنك أخبرت بخبرين: الأول: (عندي خاتمٌ) حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام وظن المخاطب أنه تم، قلت (ذهبًا)، بخلاف قولك: (عندي خاتمُ ذهبٍ) فإن الكلام جعلته سردًا واحدًا فلم يتم بكلمة (خاتم) بل إن السامع ينتظر بقية الكلام.

فالتمييز في الأولى منتصب بعد تمام الكلام، وهذا يكون إذا أردت إبهام الأمر على السامع أولاً ثم إيضاحه فيما بعد، إذا رأيت أن المقام يستدعي ذلك، كأن يكون الخاتم من نوع ثمين أو معدن نادر يستدعي الإبهام، أو هو عند شخص غير متوقع أن يكون عنده مثل هذا الخاتم، أو غير ذلك من الملاحظ، فتبهم الأمر عليه ثم توضحه له. وهذا المعنى غير موجود في الإضافة.

وقد يختلف المعنى بين النصب والجر من وجه آخر، وذلك نحو أن تقول: (هذا مقصُّ حديدٍ) و (هذا مقصٌّ حديدًا). فقولك: (هذا مقصُّ حديدٍ) بالإضافة يحتمل أن المقص من حديد، ويحتمل أنه مقص للحديد، أي يقص الحديد.

كما تقول: (هذا منشارُ خشبٍ) أي ينشر الخشب مع أنه من حديد، بخلاف ما لو قلت: (هذا منشارٌ خشبًا) فإنه يعني أنه من خشب.

ونحوه أن تقول: (هذه مساميرُ حديدٍ، ومساميرُ حديدًا)، فقولك:

(مساميرُ حديدٍ) بالإضافة يحتمل أنها من الحديد، ويحتمل أنها للحديد، كما تقول: (هذه مساميرُ خشبٍ ومساميرُ إسمنت) أي للخشب والإسمنت.

ونحوه (عندي محفظةُ ذهبٍ وذهبًا) فبالجر يحتمل أن عندك محفظة تحفظ بها الذهب، ويحتمل أنها من ذهب، بخلاف قولك: (ذهبًا) فإن معناه أنها من الذهب، أو عندك ملؤها ذهبًا.

٢ ـ المجرور بمن:

تقول: (عندي خاتمٌ من ذهب) و (عندي خاتمٌ ذهبًا). و(هذا خاتمُك ذهبًا) و (هذا خاتمُك من ذهب). و(ما أكرمه فارسًا) و (ما أكرمه من فارس) فما الفرق بينهما؟

الظاهر أن (من) يؤتى بها للتنصيص على التمييز. أما النصب فقد يحتمل التمييز وغيره أحيانًا، وذلك نحو قولك: (ما أحسنه خطيبًا) و (ما أحسنه من خطيب)، فقولك: (خطيبًا) يحتمل الحال والتمييز، أما (من) فقد نصّت على التمييز.

وتقول: (كفى به شاعرًا) فهذا يحتمل الحال والتمييز، فإذا قلت: (من شاعر) تعيّن أنه تمييز.

تقول: (ما أشجعه فارسًا وما أجبنه راجلاً) أي هو شجاع في هذه الحال جبان في حال أخرى. فإذا قلت: (ما أشجعه من فارس) كان المعنى أنه فارس شجاع.

وتقول: (عندي خاتمٌ ذهبًا) فهذا يحتمل أن عندك خاتمًا من الذهب، ويحتمل أن عندك ذهبًا مقدار خاتم، فإذا قلت: (من ذهب) تعين جنس الخاتم.

وتقول: (هذا خاتمك ذهبًا) فهو يحتمل أن جنسه من ذهب، ويحتمل أن خاتمك الآن هو في حال ذهب، أي غير مصوغ، كما تقول: (هذا

حطبك رمادًا) و (هذا خاتمك قرطًا) أي أصبح قرطًا. فإن قلت: (هذا خاتمك من ذهب) تعين أنك تريد الجنس.

وعلى هذا فقولك:

(عندي منشارٌ حديدًا) يعني أن جنسه من الحديد، ويحتمل أن يكون عندك حديد بمقدار منشار.

فإن قلت: (هذا منشارك حديدًا) احتمل أن يكون المنشار في حال حديد، أي المنشار الآن في حال حديد، وليس في هيئة منشار.

وقولك: (عندي منشارُ حديدٍ) يحتمل أن يكون المعنى أنه لنشر الحديد لا لنشر الخشب مثلاً، كما يحتمل أن يكون جنسه من الحديد.

وقولك: (عندي منشارٌ من حديدٍ) يتعين أن يكون جنسه من الحديد.

وقولك: (عندي منشارٌ من الحديد) يحتمل أن يكون جنسه من الحديد، ويحتمل أن يكون عنده منشار من الحديد المعروف عند المخاطب، أي أن هناك حديدًا معينًا وهذا منشار منه. (م).

التمييز بعد اسم التفضيل:

إن التمييز بعد اسم التفضيل إذا كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى تعين جره بالإضافة، وذلك نحو قولك: (محمد أوسع دارًا) فـ (دارًا) فاعل في المعنى وذلك أن معناه: محمد وسعَ داره.

وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً له نحو (أنت أعلى منزلاً، وأكثر مالاً) فـ (منزلاً ومالاً) يجب نصبهما، إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً فتقول: (أنت علا منزلُك وكثرَ مالُك).

وعلامته الأخرى أن لا يكون المفضَّل بعضًا من التمييز، فإن كان

المفضَّل بعضًا من التمييز لم يكن فاعلاً في المعنى. فقولك: (محمد أوسع دارًا) ليس الدار فيه بعضًا من محمد، والمقصود بالبعض هنا الجنس أو النوع.

ومثال ما ليس فاعلاً في المعنى (محمد أكرم رجلٍ) فلا يصح أن تقول: (محمد كرُم رَجلُه).

وعلامته أن يكون أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة وضع لفظ (بعض) مكانه، فتقول في (زيد أفضل رجل): زيد بعض الرجال، فالتمييز بعض من المفضل وليس مغايرًا له، ولذا وجب جره بالإضافة.

فإن كان اسم التفضيل مضافًا إلى غير التمييز وجب نصب التمييز لتعذر إضافة أفعل مرتين نحو (محمد أكرمُ الناسِ رجلاً).

وعلى هذا فمعنى الجر غير النصب، فإن قولك: (محمد أحسن كاتبًا) معناه إذا قصدت به التمييز: أن كاتب محمد أحسن من غيره، وإن قلت: (محمد أحسنُ كاتبٍ) كان المعنى أن محمدًا هو الكاتب، وهو أحسن من غيره.

وتقول: (هو أفره عبدًا) إذا كان عبده فارهًا، فإن قلت: (هو أفره عبدٍ) كان المعنى أنه عبد فاره.

تقول: (هو أكرم أبًا) فهذا يحتمل الحال، أي هو أحسن في هذه الحال، ويحتمل التمييز. ومعنى التمييز في النصب غير معناه في الجر، وذلك أن المعنى في النصب على إرادة التفضيل المقارن بـ (من). فـ (من) مقدّرة إن لم تذكر، فقولك: (محمد أكرم أبًا) معناه أنك تريد أن تفضله على واحد أو أكثر، أي منك أو منكم. وأما قولك: (محمد أكرم أبٍ)

فليس فيه هذا المعنى، إذ ليس فيه التفضيل المقارن، بل يراد به التفضيل العام، ولذا لا يجوز ذكر (من) معه.

وعلى هذا فالنصب يختلف عن الجر من نواح عدة أهمها:

١ ـ النصب يحتمل الحال والتمييز، بخلاف الجر.

٢ ـ النصب على إرادة التفضيل المقارن بـ (من)، بخلاف الجر.

٣ ـ النصب يدل على أن المنصوب فاعل في المعنى، بخلاف الجر.

٤ ـ النصب يدل على أن التمييز مغاير للمفضل، بخلاف الجر.

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام لأبنائه إذ طلبوا منه أن يرسل معهم أخاهم من أبيهم وقد كانوا فرطوا في يوسف من قبل، قال تعالى: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]، فكأنه تعريض بحفظهم أي لم يستطيعوا حفظ يوسف، فلعلهم لا يستطيعون حفظ أخيهم الآخر أيضًا، فالمعنى أن الله خير حافظًا منكم.

ولا يتأتى هذا المعنى في الجر إذ لا يراد به المقارنة بـ (من).

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن النصب يدل على الفاعلية، وأنه مغاير للمفضل، أي إن الحافظ الذي يجعله الله خيرًا منكم، كما تقول: (هو أحسن عبدًا) أي عبده أحسن من عبدك، وكما تقول: (هو أحسن ولدًا) أي ولده أحسن من ولدك، و(هو أنشط عاملاً) أي عامله أنشط من عاملك، و(هو خير حافظًا) أي حافظه خير منكم، بخلاف الجر، فإنه يكون هو الحافظ، كما تقول: (هو أحسن رجل وأنشط عامل) فحافظ الله خير منهم، فليست المقارنة بينهم وبين الله، وإنما المقارنة بينهم وبين حَفَظة الله، ولا يتأتى هذا المعنى في الجر. (م).

والفاعل المعنى انصبنْ بأفعلا مفضلاً كـ (أنت أعلى منزلا)

المعنى: التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه نحو (أنت أعلى منزلاً).

وقوع التمييز بعد التعجب:

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب سواء كان قياسيًّا أم سماعيًّا نحو (ما أحسن محمدًا رجلاً، وأكرمْ بأبي بكر أبًا، وحسبك بزيد رجلاً، وكفى به عالمًا، ولله دره فارسًا).

وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كـ (أكرمْ بأبي بكر أبا)

المعنى: اذكر التمييز بعد كل ما دل على تعجب سواء كان قياسيًّا أم سماعيًّا نحو: أكرم بأبي بكر أبًا.

تقديم التمييز على عامله:

عامل التمييز قد يكون اسمًا نحو (اشتريت رطلاً سمنًا) أو فعلاً جامدًا كأفعل التعجب نحو (ما أحسن زيدًا خلقًا)، أو فعلاً متصرفًا يؤدي معنى الجامد نحو (كفى بالله شهيدًا)، أو فعلاً متصرفًا نحو (طاب خالد نفسًا).

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفًا أم غير متصرف، فلا تقول: (نفسًا طاب خالد).

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول: (نفسًا طاب خالد) و(شيبًا اشتعل الرأس)، ومنه قول قيس بن الملوح:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

فقدم التمييز (نفسًا) على عامله (تطيب).

وقول الآخر:

أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

المعنى: كيف تطيب النفس وتهنأ بنيل أمانيها والموت يناديها جهارًا؟

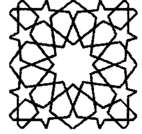
فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلاً نحو (ما أحسن سعيدًا رجلاً) أم غيره نحو (عندي عشرون درهمًا).

وقد يكون العامل متصرفًا ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع نحو (كفى بزيدٍ رجلاً) فلا يجوز تقديم (رجلاً) على (كفى) وإن كان فعلاً متصرفًا؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب. فمعنى قولك: (كفى بزيد رجلاً): ما أكفاه رجلاً.

وعامل التمييز قدّم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرًا سُبقا

المعنى: إن عامل التمييز يجب تقديمه مطلقًا، أي سواء كان اسمًا أم فعلاً، وقد يتقدم التمييز على الفعل المتصرف في حالات نادرة.





تمييز العدد

١ ـ لا يأتي مع العددين (واحد، واثنان) تمييز، فتقول: (جاءني ضيف واحد، ضيفان اثنان) وقد يغني المعدود عن ذكر العدد فنقول: جاء ضيف، جاء ضيفان.

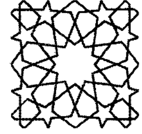
٢ ـ الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة): يكون التمييز مجرورًا على أنه مضاف إليه، والمضاف هو العدد نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

٣ ـ تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين:

إن المعدود مع هذا العدد يأتي مفردًا منصوبًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وقوله: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

٤ ـ تمييز المائة والألف ومثناهما: يكون المعدود بعدها مفردًا مجرورًا بالإضافة نحو (مائة عامٍ) و (ألف سنةٍ).





حروف الجر

تمهيد:

وتسمى أيضًا حروف الإضافة، قالوا سميت بذلك لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصلها إليها.

قالوا وإنما سميت حروف الجر؛ لأنها تجر معاني الأفعال التي قبلها إلى الأسماء، أي توصلها إليها.

والأظهر أنها سميت بذلك؛ لأن الأسماء بعدها تأتي مجرورة، كما سميت حروف النصب والجزم لأن الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة.

ومعنى الجر هو جر الفك الأسفل إلى أسفل، إذ من المعلوم أن تسمية الحركات الضمة والفتحة والكسرة، وتسمية حالاتها الإعرابية من رفع ونصب وجر إنما هو قائم على أوصاف حركات الفم.

فالضمة إنما سميت كذلك لأنها تكون بانضمام الشفتين. وسميت الحالة رفعًا؛ لأنك إذا ضممت الشفتين ارتفعتا.

وأما الفتحة فسميت كذلك لأنها تحدث بفتح الفم، وسميت الحالة نصبًا لأن الانتصاب هو القيام والوقوف، وبحصول هذه الحركة ينتصب الفم، أي يقف.

وأما الجر فهو جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضه، وتسمى الحركة كسرة لأنه ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل.

وأما السكون فهو عدم الحركة، فإذا قطعت الحركة كان الحرف

ساكنًا. وسميت الحالة الإعرابية جزمًا لأن الجزم هو القطع، لأنك بتسكينك الحرف تقطع الحركة عنه. (م).

حروف الجر:

حروف الجر عشرون حرفًا جمعها ابن مالك في قوله:

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ ربّ اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى

أما (خلا، وحاشا، وعدا) فقد تقدم الكلام عليها في باب الاستثناء فلا نعيد الكلام فيها.

وأما (كي) فهو حرف جر للتعليل، ولكنه لا يجر الاسم المعرب ولا الاسم الصريح، وإنما يجر أحد ثلاثة أشياء:

الأول: (ما) الاستفهامية، ومن ذلك أن يقول إنسان: لم أحضر إلى العمل أمس، فيسأله إنسان آخر: كَيْمَهْ؟ أي: لِمَهْ؟ بمعنى: لماذا؟ وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها، وجيء بالهاء للسكت عوضًا عن الألف المحذوفة. وعند إعرابها نقول: إن (كي) حرف جر، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون على الألف المحذوفة في محل جر بـ (كي)، والهاء للسكت.

الثاني: المصدر المنسبك من (ما) المصدرية وصلتها نحو (احرص على الدراسة كي ما تتفوقُ) فـ (تتفوق) فعل مضارع مرفوع، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ (كي) والتقدير: للتفوقِ. وقال النابغة الجعدي:

إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما يراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

المعنى: يريد أنه لا بد للإنسان من أحد الوصفين يتصف به: فإما أن يكون نافعًا لغيره أو ضارًّا بهم.

أي: للضرِّ والنفع.

الثالث: المصدر المنسبك من (أن) المصدرية وصلتها، والغالب أن تكون مضمرة نحو (جئتُ كي أستفيدَ)، فـ (أستفيدَ) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (كي)، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ (كي)، والتقدير: جئت للاستفادة.

وقد تكون ظاهرة كما في قول جميل بثينة:

فقالت: أكلَّ الناس أصبحتَ مالكًا   لسانك كيما أن تَغُرَّ وتخدعا

المعنى: قالت: أهكذا تمنح لسانك كل الناس لتغرهم وتخدعهم كما خدعتني؟

فـ (كي) حرف تعليل وجر، و(ما) زائدة، و(تغرّ) فعل مضارع منصوب بـ (أن)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر في محل جر بـ (كي)، والتقدير: للغرور والخداع.

وأما (لعلّ) فهو حرف جر شبيه بالزائد، واستعماله حرف جر ينسب إلى قبيلة عُقَيل نحو (لعلّ المسافرِ قادمٌ غدًا)، فـ (لعل) حرف جر شبيه بالزائد يفيد الترجي، و(المسافرِ) مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلّاً. أو هو مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

والجدير بالذكر أن استعمال (لعل) حرف جر قليل وخاص بقبيلة عُقَيل، ولذا يحسن عدم الأخذ به أو القياس عليه.

ومنه قول كعب بن سعد الغنوي:

فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرة   لعل أبي المغوارِ منكَ قريبُ

حيث جر بـ (لعل) لفظ (أبي) على لغة عقيل.

ومنه قول الآخر:

لعل اللهِ فضلكم علينا   بشيء أن أمكم شريمُ

المعنى: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، أي مفضاة اتحد مسلكاها.

فجر الشاعر بـ (لعل) ما بعدها على لغة عقيل.

وأما (متى) فهي حرف جر أصلي مستعمل في لغة هذيل بمعنى (من) الابتدائية. ومن كلامهم (أخرجها متى كمِّه) يريدون: من كمِّه. ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

شربنَ بماء البحر ثم ترفعت   متى لججٍ خُضْرٍ لهنّ نئيجُ

المعنى: يدعو لامرأة اسمها أم عمرو ـ كما ورد في بيت قبل هذا البيت ـ بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع.

وهذه الحروف منها ما يختص بالدخول على الاسم الظاهر (وهو منذ ومذ وحتى والكاف وواو القسم وربّ وتاء القسم) إضافة إلى كي ولعل ومتى، ومنها ما يدخل على الظاهر والمضمر، وهي البواقي وتشمل: من، إلى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، اللام، الباء.

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى   والكاف والواو وربّ والتا

المعنى: من حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر وهي (مذ، منذ، حتى، الكاف، الواو، رب، التاء).

معاني حروف الجر:

١ ـ الباء:

لها معان عديدة منها:

أ ـ **الإلصاق**: وهو المعنى الأصلي لها، وهذا المعنى لا يفارقها في جميع معانيها الأخرى، ولذا اقتصر عليه سيبويه.

والإلصاق حقيقي ومجازي، فمن الإلصاق الحقيقي قولك: (أمسكت بيدك، ومسحت رأسي بيدي) أي ألصقتها به، ومن الإلصاق المجازي قولك: (مررت بدارك) أي التصق مروري بمكان يقرب منها، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] أي قريبًا منهم.

ب ـ الاستعانة: وذلك بأن يكون ما بعدها هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها نحو (كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين)، وقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥].

ج ـ السببية والتعليل: وذلك بأن يكون ما بعدها سببًا لما قبلها كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].

د ـ التعدية: وتسمى (باء النقل) أيضًا، فهي كالهمزة في تصييرها الفعل اللازم متعديًا، فيصير الفاعل مفعولاً كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أذهب الله نورهم.

فائدة:

قالوا: إن معنى (ذهبت به) و (دخلت به) و (خرجت به) هي في معنى: أذهبته وأدخلته وأخرجته. وذهب قوم إلى أن بين التعديتين فرقًا، وهو الصواب فيما نرى، فإنك إذا قلت: (أدخلت محمدًا على الأمير) جاز أنك دخلت معه وجاز أنك لم تدخل معه. وأما قولك: (دخلت به) ففيها معنى المصاحبة. ومنه قول الأستاذ: (أدخلت الطالب الصف) أو (أخرجته منه) فهو يحتمل الدخول معه وعدم الدخول. وأما قولك: (دخلت به) و(خرجت به) فليس فيه إلا معنى المصاحبة. (م).



هـ ـ العِوَض: وتسمى باء المقابلة أيضًا، وهي الباء الداخلة على

الأثمان والأعواض نحو (اشتريت الفرس بألف درهم)، وقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]، وقوله: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، وقوله: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦]. وتكون الباء مع المتروك.

فائدة:

وفيها أيضًا معنى الإلصاق، ففي آية البقرة كأن الذي هو خير كان معهم فأخذوا مكانه الذي هو أدنى. ونحوه قولك: (اشتريته بمائة) فالثمن كان معك فدفعته وأخذت بدله ما اشتريته، وقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ فكأن الآخرة كانت معهم قريبة منهم وفي متناول أيديهم، ولكن أعطوها واشتروا بها الدنيا، وفيها كلها معنى الإلصاق واضح. (م).



و ـ الظرفية: أي: معنى (في) كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وقوله: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وقوله: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢].

ز ـ المصاحبة، أي: بمعنى (مع) نحو (بعتك الفرس بسرجه) و (بعتك الثوب بطرازه) و (اشتريت الدار بأثاثها) وقوله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١].

ح ـ القسم: نحو (بالله لأجتهدنّ في دروسي).

ط ـ البدل: أي تكون بمعنى (بدل) بحيث يصح وقوع هذه الكلمة موقعها دون أن يتغير المعنى نحو الحديث الشريف (ما يسرني بها من حمر النعم) أي: بدلها. ويقول الشاعر:

فليت لي بهمُ قومًا إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرسانًا ووحدانا

أي ليت لي بدلهم.

فالشاعر يتمنى بدل هؤلاء القوم قومًا آخرين إذا ركبوا للقاء العدو شنوا الإغارة عليه ما بين الراكب للفرس والراكب لغيرها.

ويقول ابن مالك:

ومـــن وبـــاء يـــفـــهـــمـــان بـــدلا

ي ـ معنى (من) التبعيضية: كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها، وقيل: بل ضمن شرب معنى روي.

فائدة:

وفيها معنى آخر وهو أن الباء تفيد الإلصاق، فقولك: (يشربون بالعين) معناه أنهم يكونون بها، كما تقول: (أقمنا بالعين وأكلنا وشربنا بها) أي هم قريبون من العين يشربون منها. بخلاف قولك: (يشربون منها) فإنه ليس فيه نص على معنى القرب من العين. فقولك: (أكلت من تفاح بستانك) لا يدل دلالة قاطعة على أنك كنت بالبستان، بل ربما حمل إليك.

فقوله: (يشرب بها) يدل على أنهم نازلون بالعين يشربون منها، فهو يدل على القرب والشرب، فالتمتع حاصل بلذتي النظر والشرب بخلاف الأولى. (م).



ك ـ معنى (عن) فتفيد المجاوزة نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٦] أي: عنه، وقوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، أي: عن عذاب واقع.

فائدة:

هناك من يرى أن قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ ليس بمعنى: عن

عذاب، فهناك فرق بين سأل به وسأل عنه، فإن السائل في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ لم يسأل عن العذاب وموعده كما سأل عن الساعة وعن الأنباء. وسبب نزول الآية أن النضر بن الحارث قال: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الأنفال: ٣٢] فأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ أي دعا بالعذاب لنفسه، وطلبه لها، ولم يسأل عن العذاب وموعده. فـ (سأل به) معناه (دعا به وطلبه).

وأما (سأل عنه) فمعناه بحث عنه.

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ فيحتمل أن المعنى: سل رجلاً خبيرًا به وبرحمته. (م).



ل ـ الاستعلاء: أي بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: على قنطار، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ٦٤]، وقول الشاعر:

أرب يبول الثُّعلبان برأسه

بدليل تمامه:

لقد هان من بالت عليه الثعالب

فائدة:

هناك من يرى أن المعنى مختلف، فقولك: (أمنته به) يختلف عن قولك: (أمنته عليه)، فقولك: (لا آمنه عليك) معناه: لا آمنه أن يحيف

عليك أو يهجم عليك أو يتعدى عليك وما إلى ذلك، ففيه معنى الاستعلاء والتسلط والعدوان.

وأما قولك: (لا آمنه بدرهم) فمعناه: لا آمنه من أن يتصرف به، أو يعبث به، لأن (على) تفيد الاستعلاء، و(الباء) تفيد الإلصاق، والمعنى أنه لا يلتصق أمنه بدرهم، بل ستفارقه أمانته ويتصرف به.

فأمنه عليه تستعمل للهجوم والاعتداء، وأمنه به تستعمل للتصرف كما ذكرنا، تقول: لا آمن عليك الذئاب، ولا آمن عليك غوائل الطريق، ولا تقول: لا آمن بك الذئاب.

ولذلك ـ والله أعلم ـ استعمل القرآن (أمنه عليه) مع الأشخاص، و(أمنه به) مع الأموال فقال: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]، وقال: ﴿قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ٦٤]، وقال في الأموال: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗاۗ﴾ [آل عمران: ٧٥]؛ لأن في الأولى معنى العدوان، وفي الثانية معنى التصرف، وإن كان يجوز أن يقال: (لا آمنه على هذا المال) بمعنى التسلط عليه والاستحواذ. (م).



م ـ التأكيد، وهي الزائدة لفظًا، أي في الإعراب، وتزاد في الفاعل، ويشمل فاعل (كفى) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [الفتح: ٢٨] فلفظ الجلالة: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفاعل فعل التعجب نحو (أكرِمْ بخالدٍ) و(كفى به فارسًا). وتزاد في المفعول كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، فـ (جذع) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل

بحركة حرف الجر الزائد. وتزاد في المبتدأ نحو (بحسبك درهم)، فـ (حسب) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وتزاد في خبر (ليس) كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧].

بالبا استعن وعدّ عوّض ألصقِ ومثل مع ومن وعن بها انطقِ

المعنى: تكون الباء للاستعانة والتعدية والتعويض والإلصاق، وبمعنى (مع) و(من) و (عن).



٢ ـ من: لها معان عدة أشهرها:

أ ـ ابتداء الغاية: أي ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية، فالأول كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، والثاني كقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وفي الحديث: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)، وقال النابغة الذبياني:

تُخيّرْنَ من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جُرّبْنَ كلّ التجارب

المعنى: إن هذه السيوف اخترناها من أزمان الوقعة المذكورة إلى الوقت الحاضر، أي زمن التكلم، وقد اختبرناها مرارًا كثيرة.

وقد يكون ابتداء الغاية في غير الزمان والمكان نحو (من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم).

ب ـ التبعيض، أي أن تكون بمعنى (بعض) نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ

بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] وعلامتها أن يخلفها لفظ (بعض).

ج ـ **بيان الجنس**: نحو قولك: (عندي خاتم من ذهب وباب من ساج) أي: جنس الخاتم ذهب وجنس الباب ساج، وقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، فـ (الرجس) جنس عام يشمل الأوثان وغيرها، وقوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

د ـ **البدل**: أي تكون بمعنى كلمة (بدل) بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بدل الآخرة، وقوله: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلكم. ومنه قول أبي نخيلة السعدي:

جارية لم تأكل المرققا ... ولم تذق من البقول الفستقا

المعنى: إن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم، فهي تأكل يابس العيش لا الرغفان الرقيقة، وتأكل البقول التي يأكلها البدو، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية.

أي: بدل البقول.

ومن وباء يفهمان بدلا

هـ ـ **المجاوزة بمعنى (عن)**: كقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] أي: عن ذكر الله، وقوله: ﴿يَـٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أي: عن هذا، بدليل قوله تعالى: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

و ـ **السببية والتعليل**: كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] أي أغرقوا لأجل خطيئاتهم، وقوله: ﴿يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ﴾

[النحل: ٥٩]، وقوله: ﴿تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ﴾ [المائدة: ٨٣]. ومنه قول الفرزدق:

يغضي حياء ويغضى من مهابته ... فما يُكلَّم إلا حين يبتسم

المعنى: إنه خجول يغضّ طرفه ولا يتحدق به والناس يغضّون طرفهم من دونه تهيبًا، ولا يتحدثون إليه إلا إذا كان مبتسمًا.

ز ـ الزائدة، كقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ﴾ [المائدة: ١٩] وقولك: (ما جاءني من رجل) و (ما رأيت من أحد) وهي تفيد الاستغراق والتوكيد. فقولك: (ما جاءني رجل) يحتمل أنه لم يأتك أحد من الجنس، ويحتمل أنه لم يأتك رجل واحد بل أكثر من ذلك. فإذا قلت: (ما جاءني من رجل) نفيت أن يكون جاءك أحد من الجنس وصار النفي نصًّا في الجنس. ولذا يصح أن تقول: (ما جاءني رجل بل رجلان) ويمتنع أن تقول: (ما جاءني من رجل بل رجلان).

وهي تدخل على الفاعل والمفعول والمبتدأ، فمثال الفاعل قوله تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ﴾ [الأنبياء: ٢] فـ (ذكر) فاعل (يأتيهم)، وقوله: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ﴾ [المائدة: ١٩] فـ (بشير) فاعل (جاء)، وقوله: ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩] فـ (ورقة) فاعل (تسقط). ومثال المفعول قوله تعالى: ﴿هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، فـ (أحد) مفعول (تحس)، وقوله: ﴿هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾ [الملك: ٣] فـ (فطور) مفعول (ترى). ومثال المبتدأ قوله تعالى: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣]، فـ (خالق) مبتدأ. وقال الشاعر:

ما من غريبٍ وإن أبدى تجلده ... إلا تذكر عند الغربة الوطنا

فـ (غريب) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية (تذكّر).

وشرط زيادتها:

أولاً: أن يكون المجرور بها نكرة كما مثلنا.

ثانيًا: أن يسبقها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، فمثال النفي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]، ومثال النهي قولك: (لا تضرب من أحد)، ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٧].

بعّض وبيّن وابتدئ في الأمكنهْ بمن وقد تأتي لبدء الأزمنهْ

المعنى: تجيء (من) للتبعيض ولبيان الجنس وابتداء الغاية المكانية، وقد تأتي لابتداء الغاية الزمانية.

وزيدَ في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر

المعنى: وتأتي (من) زائدة إذا وقعت بعد نفي وشبهه وكان مجرورها نكرة نحو (ما لباغٍ من مفر).

فائدة:

لا تزاد (من) في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارّة لمعرفة، فلا تقول: (جاءني من زيدٍ) خلافًا للأخفش، فقد أجاز زيادتها في الواجب، كما أجاز دخولها على المعارف، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] بدليل أنه ورد في آية أخرى قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] من دون (من).

والحق أنهما للتبعيض، ففي آية البقرة وعد الله سبحانه على عمل ليس فيه توبة ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ

عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ﴾ [البقرة: ٢٧١] فجيء بـ (من) ههنا. وفي قوله: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [النساء: ٣١] لم يأت بـ (من)؛ لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد بإخراج الصدقة على حد ما فيها تكفير بعض السيئات.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ فهي للتبعيض أيضًا وليست بمعنى ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ﴾ فإن الموطن مختلف، فهي في الأولى في قوم نوح، والثانية في الأمة المحمدية.

ولم يرد في القرآن (يغفر لكم ذنوبكم) من دون (من) في غير الأمة الإسلامية إكرامًا لها.

وأما قوله: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ فقد ورد عامًّا في المسلمين وغيرهم بحسب السياق الذي ورد فيه التعبير، ولا يصح الاستدلال بأحدهما على الآخر.



٣ ـ عن: لها معان عديدة أشهرها:

أ ـ المجاوزة: ومعنى المجاوزة الابتعاد، تقول: (انصرف عنه) أي: جاوزه وتركه، بخلاف (انصرف إليه) فإن معناه: ذهب إليه. و(وضعه عنه) بمعنى رفعه عنه بعد أن كان عليه، قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الأعراف: ١٥] بخلاف وضعه عليه. وتقول: (انتقل عنه)، و(ابتعد عنه)، و(نأى عنه)، و(انحرف عنه) وكلها تفيد المجاوزة.

وتقول: (عدل عنه، ومال عنه) أي ابتعد عنه، بخلاف: عدل إليه، ومال إليه. وتقول: (رغبتُ عنه) إذا ابتعدت رغبتك عنه وجاوزته، وتقول: (رغبتُ فيه) إذا حلّت رغبتك فيه أي أردته. ومنه (رميت السهم عن القوس).

ب ـ معنى (بَعْد) نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، أي بعد مرور وقت قليل، وقوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي بعد طبق.

ج ـ معنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨] أي: على نفسه. وقيل: بل هي على بابها، والمعنى: يبعد الخير عن نفسه بالبخل، وهو أَوْلى.

ويقول ابن مالك:

.... بـ (عن) تجاوزًا عنى من قد فطنْ

وقد تجي موضع (بعد) و (على) ....

المعنى: تستعمل (عن) للمجاوزة، كما تكون بمعنى (بعد) و (على).

د ـ معنى (من) كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٦] أي: منهم.

هـ ـ معنى البدل كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: بدل نفس، وكحديث (صومي عن أمك) أي بدلها، وتقول: (قم عني بهذا الأمر) أي: بدَلي.

و ـ معنى الباء: كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] أي: بالهوى.

والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى.

ز ـ التعليل: كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي: من أجل قولك، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

ح ـ الاسمية: استعملت (عن) اسمًا عند دخول (من) عليها. وتكون بمعنى (جانب) نحو (جلست من عن يمين صديقي) أي: من جانب يمينه

أو من جهة يمينه. فـ (عن) اسم بمعنى جانب مبني على السكون في محل جر بـ (من)، وقولك: (يجلس القاضي ومن عن يمينه مساعده ومن عن يساره كاتبه) أي من جانب يمينه ومن جانب يساره، ومنه قول قطري بن الفجاءة:

ولقد أراني للرماح دريئة   من عن يميني تارة وأمامي

المعنى: يقول إنه جريء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يولّي ولا ينهزم، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب.

فمعنى (من عن يميني): من جانب يميني.

فائدة:

الحقيقة أن معنى (جئته من عن يمينه) أن مبتدأ المجيء كان منحرفًا عن اليمين، بخلاف قولك: (جئت عن يمينه) فإن معناه أن المجيء كان منحرفًا عن اليمين، وليس معناه أن مبتدأ المجيء كان منحرفًا عن جهة اليمين، فقد يكون مبتدأ المجيء من جهة اليمين ثم انحرفت.

فنحن نقول: (جئته عن يمينه) و (جئته من يمينه) و (جئته من عن يمينه). فمعنى (جئته عن يمينه) أنك جئت منحرفًا عن يمينه.

ومعنى (جئته من يمينه) أنك جئت من هذه الجهة، وأن ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين.

و(جئته من عن يمينه) معناه أن ابتداء مجيئك كان منحرفًا عن جهة اليمين.

فليست (عن) الاسمية بمعنى (جانب)، بل هي الجانب المنحرف.

وقولك: (جلست عن يمينه) معناه جلست متراخيًا عن بدنه.

و(جلست من عن يمينه) معناه أن جلوسي كان من الجهة المنحرفة عن يمينه.

و(جلست يمينه) معناه جلست في جهة يمينه. (م).



٤ ـ في: من أشهر معانيها ما يأتي:

أ ـ الظرفية مكانية أو زمانية، فمن الظرفية المكانية قولهم: (الدراهم في الكيس)، ومن الزمانية قولهم: (جئت في يوم الجمعة). وقد اجتمعت الظرفيتان الزمانية والمكانية في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢ ـ ٤]، وهذه الظرفية حقيقية، وقد تكون الظرفية مجازية كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وقولك: (سأمشي في حاجتك) و (سأنظر في أمرك) جعلت الحاجة مكانًا للمشي، والأمر محلّاً للنظر.

ب ـ السببية والتعليل، كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] أي: بسبب ما أفضتم فيه. ومنه الحديث: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض».

ج ـ المصاحبة: فتكون بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم. وقيل: بل التقدير ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف.

وهو أَوْلى، فهناك فرق بين قوله: (دخل معهم) و (دخل فيهم)، فمعنى (دخل فيهم) أنه أصبح من جملتهم، ومعنى (دخل معهم) أنه مصاحب لهم وليس منهم. يقال: (اذهب في الناس وتسمّع الخبر) أي: ادخل فيهم.

ثم ألا ترى أنك تقول: (ذهب خالد مع القوم) وإن كان منعزلاً عنهم غير مختلط بهم، ولا تقول: (ذهب فيهم) إلا إذا دخل في جملتهم وانغمر في مجموعهم؟

والدليل على أنها بمعناها وليست بمعنى (مع) أنه لا يصح أن تقول: (اذهب في خالد) ولا (ادخل فيه) كما تقول: (اذهب مع خالد وادخل معه) لأن خالدًا لا يكون ظرفًا لك، بخلاف (اذهب في القوم وادخل فيهم) فإن القوم يكونون كالظرف له يحتوونه. (م).

د ـ الاستعلاء، بمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: على جذوعها. وقيل: إنه ليس بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء كالقبر للمقبور.

هـ ـ المقايسة: وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨] أي: بالقياس على الآخرة والنسبة إليها.

و ـ معنى (إلى) كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إلى أفواههم. وقيل: بل الأَوْلى أن تكون بمعناها، والمراد التمكن.



٥ ـ إلى: من معانيها:

أ ـ الانتهاء، أي انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية، فالأول كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والثاني كقوله: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: ١]. وترد أيضًا لانتهاء الغاية في الأشخاص نحو (جئت إليك)، وقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣] أي: منتهٍ إليك.

فائدة:

إذا دلت قرينة على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ فإن الليل لا يدخل في الصيام، أو على الدخول كقولك: (قرأت القرآن من أوله إلى آخره) فإن آخر القرآن داخل في

القراءة، وكقولك: (صمت رمضان من أوله إلى آخره) فإن آخره داخل في الصيام، فهو كذلك، وإلا فإن الأكثر عدم دخول ما بعدها فيما قبلها؛ لأن الأكثر عدم الدخول فيما دلت عليه القرائن. (م).

ب ـ المصاحبة، أي: معنى (مع) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، وقوله: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: معه.

فائدة:

التحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله؟ ويكون معنى الآية: من أنصاري حتى ننتهي إلى الله؟ وتحتمل معنى آخر هو (من أنصاري في دعوتي إلى الله)؟ (م).

ج ـ الظرفية: أي تكون بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: في يوم القيامة، وقول النابغة الذبياني:

فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطليٌّ به القار أجربُ

المعنى: لا تدعني كأني بعير أجرب قد طلي بالقار، وهو القطران، يتحاماه الناس ويطردونه عن إبلهم لئلا يعديها بجربه.

فمعنى إلى الناس: في الناس. قيل: والأولى أن تكون على بابها، على تضمين معنى مبغَّض إلى الناس.



٦ ـ حتى:

وهي حرف غاية وجر.

وهي تجر الاسم الصريح كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وتجر المصدر المنسبك من (أنْ) المضمرة وجوبًا بعدها والفعل نحو

قوله عليه الصلاة والسلام: (لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه) فـ (حتى): حرف جر، و(يحبَّ) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (حتى)، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ (حتى).

وقد شذ جرها للضمير كقول الشاعر:

فلا والله لا يلفي أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد

المعنى: إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى.

فائدة:

مجرور (حتى) على ضربين:

الضرب الأول: أن يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، أي يكون مشاركًا لما قبلها في الحكم كقولك: (ضربت القوم حتى خالدٍ) فخالد مضروب، وكقولك: (قرأت القرآن حتى سورةِ الناس) فسورة الناس مقروءة، وهي هنا بمعنى العاطفة، ولذا يصح العطف بها فتقول: (ضربت القومَ حتى خالدًا) و (قرأت القرآنَ حتى سورةَ الناس) بالنصب.

والضرب الثاني: أن لا يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، بل ينتهي الأمر عنده، كأن تقول: (صمت رمضان حتى يومِ الفطر) فيوم الفطر ليس داخلاً في الصوم بل انتهى الأمر عنده، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف، فلا تقول: (صمت رمضان حتى يومَ الفطر) لأنه لم يشاركه في الحكم فكيف تعطفه عليه؟

وأكثر ما يكون مجرورها مذكورًا لتحقير أو تعظيم أو قوّة أو ضعف، فقولك مثلاً: (ضربت القوم حتى خالدٍ) لا بد فيه أن يكون خالد أرفعهم أو أوضعهم، وإلا فلا معنى لذكره.

فإن لم يكن مجرورها كذلك، أي لا يفيد تعظيمًا أو تحقيرًا وجب كونه آخر الأجزاء حسًّا أو ملاقيًا له، وذلك قولك: (قرأت القرآن حتى سورةِ الناس) فسورة الناس آخر القرآن وهي آخر ما قرأ، و(صمت رمضانَ حتى يومِ الفطر) فيوم الفطر ملاقٍ للآخر.

وهي حرف غاية، إلا أن استعمالها في الغاية يختلف عن (إلى)، فإن (إلى) أمكن في الغاية من (حتى) وأعمّ. وإيضاح ذلك أن (إلى) تستعمل لعموم الغايات، سواء كان آخر جزء من الشيء أم لا. فتقول: (نمت إلى آخر الليل، ونمت إلى الصباح، ونمت إلى ثلث الليل، ونمت إلى منتصف الليل) و (قرأت الكتاب إلى آخره، وقرأته إلى نصفه، وقرأته إلى ثلثه).

وأما (حتى) فلا تستعمل إلا لما كان آخرًا أو متصلاً به، فتقول: (نمت حتى آخرِ الليل) و(نمت حتى الصباحِ) لأن آخر الليل هو آخر جزء من الليل، والصباح ملاقٍ لآخره، أي متصل بآخره، ولا يجوز أن تقول: (نمت حتى منتصف الليل) و (نمت حتى ثلثِه) لأن منتصف الليل ليس آخر الليل، وكذلك ثلثه. فـ (حتى) تستعمل غاية لآخر الأمر، ولفظها يوحي بهذا المعنى، فإن لفظها يبدو أنها من (الحتّ)، ومعنى (الحتّ) الاستئصال والإزالة والخلوص إلى النهاية، أي الوصول إلى نهاية الأمر.

والاختلاف الآخر بين استعمال (إلى) و (حتى) في الغاية أن (حتى) تفيد تقضّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية ـ وهذا معنى الحتّ ـ و(إلى) ليست كذلك، ولذا يجوز أن تقول: (كتبت إلى زيد) ولا يجوز أن تقول: (كتبت حتى زيد) لأن الكتابة لا تتقضّى شيئًا فشيئًا حتى تصل إلى زيد.

والاختلاف الآخر بينهما أن (حتى) لا يقابل بها ابتداء الغاية، فلا يقال: (سرت من البصرة حتى الكوفة) بل يقال: إلى الكوفة. قالوا: وذلك لضعف (حتى) في الغاية.

فـ (إلى) أوسع وأعم في استعمال الغاية من (حتى) ولذا تستعمل في عموم الغايات بخلاف (حتى).

أما دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالأكثر فيه الدخول إلا إذا كانت هناك قرينة تدل على خلاف ذلك. فقولك: (أكلت السمكة حتى رأسِها) الرأس مأكول. وقولك: (إنه ليصوم الأيام حتى يومِ الفطر) يوم الفطر غير داخل في الصوم. (م).



٧ ـ اللام: لها عدة معان منها:

أ ـ المِلك: وهي الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها يُملَّك نحو (الدار لسعيد) و (المال لمحمد) وقوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

ب ـ شبه المِلك: وهي الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها لا يملَّك نحو قولك: (الباب للدار، والغلاف للكتاب) لأن الكتاب والدار لا يملَّكان.

ج ـ التعدية: فيكون ما بعدها في حكم المفعول به معنى وإن كان مجرورًا نحو (وهبت لزيد مالاً) وقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥].

د ـ موافقة (إلى) كقوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

فائدة:

ذكروا منه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩].

والظاهر أن ما ورد باللام يفيد التعليل، بمعنى كل يجري لبلوغ

الأجل، أي كل يجري لهذه الغاية، كما تقول: (كلهم يجري لوصول الهدف وبلوغه). وأما ما جاء بـ (إلى) فهو يفيد الانتهاء. (م).



هـ ـ التعليل: بأن يكون ما بعدها علة وسببًا لما قبلها نحو قولك: (جئت للاستفادة) وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]. ومنه قول الشاعر:

وإني لتعروني لِذكراكِ هِزة كما انتفض العصفور بلّله القطر

المعنى: يصف الشاعر ما يحدث له عندما يذكرها فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل عليه المطر فيبلل جسده.

و ـ التوكيد، وهي الزائدة في الإعراب لمجرد توكيد الكلام، كقول ابن ميادة مادحًا عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك:

وملكتَ ما بين العراق ويثرب مُلكًا أجار لمسلمٍ ومعاهد

المعنى: لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض ملأ ما بين العراق ويثرب، وإن سلطانك لعادل قوي، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانك بعهد من أهلها وأمان من حكامها.

أي: أجار مسلمًا ومعاهدًا. فزاد اللام في (لمسلم) لمجرد التوكيد، وذلك لأن الفعل (أجار) يتعدى بنفسه، وقد تقدم على معموله فليس بحاجة إلى اللام.

وقد تأتي للتقوية، وهي التي يجاء بها زائدة لتقوية عامل ضعف

بالتأخير، أو بكونه غير فعل كأن يكون مصدرًا أو اسم فاعل أو مفعول أو صيغة مبالغة، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، فاللام حرف جر زائد، و(ربهم) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد، وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا، فلما أخر الفعل وقدّم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام. والثاني نحو (عجبت من إكرام زيد لعمرو)، وقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [المعارج: ١٦].

فائدة:

إن معنى ما سبق أن النحاة يرون أن اللام لتقوية العامل الذي ضعف بتأخره؛ لأن أقوى حالات العمل أن يتقدم العامل، أو ضعف بكونه فرعًا لأنهم يرون أن الأصل أقوى من الفرع، كأن يكون اسم فاعل أو صيغة مبالغة.

وهناك من يرى أن هذا كلام لا حقيقة تحته، فإن اللام للتقوية ولكن ليست لتقوية العامل الضعيف بل لتقوية الاختصاص وتوكيده. فإنك تقول: (أكرمت محمدًا) فإذا أردت التخصيص قلت: (محمدًا أكرمتُ) بتقديم المفعول، فإذا أردت زيادة التخصيص وتوكيده جئت باللام الدالة على الاختصاص فتقول: (لِمحمدٍ أكرمتُ). قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ أي يخصونه بالرهبة.

وأما دخولها على مفعول اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ فيبدو أن دخولها لمعنى آخر وهو الإطلاق. فقولك مثلاً: (أنا مكرم لمحمد) يفيد الإطلاق وليس مختصًا بالحال أو الاستقبال، كما

تقول: (أنت مهينٌ لسعيد) أي أنت تهينه وقد أهانه قبل القول، بخلاف (أنت مهينٌ سعيدًا).

وأما دخولها على مفعول اسم المبالغة فللاختصاص أيضًا نحو قوله تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ [ق: ٢٥]، وقوله: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] فهو يخص منعه بالخير، وكذلك ما بعده. (م).



ز ـ بمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧].

فائدة:

أما قوله: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ فليس المعنى ـ والله أعلم ـ على الأذقان؛ لأن هناك فرقًا بين قولك: (خرّ على وجهه) و(خرّ لوجهه). فـ (خرّ على وجهه) معناه سقط على وجهه، وأما (خرّ لذقنه) فمعناه: أنه خرّ حتى بلغ في ذلك الذقن.

وقوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ معناه أنكم لم تسيئوا لأحد وإنما إساءتكم لكم، أي خصصتم أنفسكم بالإساءة. (م).



ح ـ لام العاقبة والمآل نحو قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

ط ـ التعجب: نحو (يا لَلماء ويا لَلعشب) إذا تعجبوا من كثرتهما، ونحو (لله دره فارسًا).

والـلام لـلـمـلـك وشـبـهـه وفـي ... تـعـديـة أيـضًـا وتـعـلـيـل قـفـي
وزيـــــدَ ....

المعنى: تكون اللام للملك وشبه الملك والتعدية والتعليل وزائدة.



٨ ـ على: من أشهر معانيها ما يأتي:

أ ـ الاستعلاء: حقيقيًّا كان أم مجازيًّا، ولفظها يدل على ذلك، فهي من العلوّ. فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هو على الجبل) و (حمله على ظهره)، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عليه دين) كأن الدين علاه وركبه، ولذا تقول العرب: (ركبتني الديون). وتقول: (هو عليهم أمير) لاستعلائه عليهم من جهة الأمر، فإن أمره أعلى وأنفذ من أمرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ب ـ الظرفية: أي معنى (في) كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة، وقولهم: (كان ذلك على عهد فلان) أي: في عهده.

ج ـ المجاوزة، أي: بمعنى (عن) كقول قحيف العقيلي مادحًا حكيم بن المسيَّب القشيري:

إذا رضيت عليّ بنو قشير ... لعمرو الله أعجبني رضاها

المعنى: إذا رضيت عني بنو قشير سرني رضاها.

أي: إذا رضيت عني.

والحق أنها تختلف في ذلك عن (عن)، فقولك: (رضي عليه) بمعنى عطف عليه، أو بمعنى أحلّ عليه رضوانه، وأما (رضي عنه) فمعناه تجاوز عنه بالرضا.

د ـ بمعنى (اللام) التي للتعليل كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إياكم.

هـ ـ المصاحبة، أي بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[البقرة: ١٧٧] أي: مع حب المال. والظاهر أنها للاستعلاء وليست بمعنى (مع) تمامًا، فقوله: (على حبه) قد يفيد أنه مستعلٍ على حبه، أو أنه يؤتي المال مع انطواء قلبه على حبه، فحب المال في القلب، والقلب منطوٍ عليه، وهي حالة تختلف عن المصاحبة، فانطواء القلب على الشيء أشد من مصاحبته له، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] أي: مع ظلمهم.

و ـ معنى (من) كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي: اكتالوا منهم. وقيل: بل هو متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم، أي: تسلطوا عليهم بالاكتيال.

ز ـ معنى الباء كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي: بأن لا أقول.

ح ـ الاستدراك، كقولك: (فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله) أي: لكنه لا ييأس.

على للاستعلا ومعنى (في) و(عن)

ط ـ الاسمية: تأتي (على) اسمًا بمعنى (فوق) عند دخول (من) عليها كقولك: (سقط من على السطح)، وكقول مزاحم العقيلي يصف قطاة:

غدتْ من عليه بعدما تمّ ظِمؤها   تصلّ وعن قَيضٍ بزَيزاءَ مَجهَلِ

المعنى: إن هذه القطاة انصرفت من فوق فراخها بعدما تمت مدة صبرها على الماء، حال كونها تصوّت أحشاؤها لعطشها بسبب بعد عهدها بالماء، وطارت عن بيضها الذي وُضع بمكان مرتفع خالٍ من الأعلام التي يُهتدى بها.

وإعراب (على): اسم بمعنى (فوق) مبني على السكون في محل جر بـ (من).

فائدة:

ليست (على) الاسمية بمعنى (فوق) تمامًا، وإنما هي قريبة من معناها، فأنت تقول: (سقطت الصورة من على الحائط) وليست هي فوق الحائط، وإنما هي معلقة عليه.

وتقول: (سقط من عليه الثوب) والثوب ليس فوقه وإنما هو محتويه، فإن قلت: (سقط من فوقه) احتمل أن يكون الثوب فوق رأسه فسقط، واحتمل أن يكون في مكان أعلى من رأسه فسقط.

وتقول: (أمررت يدي فوق المنضدة) ولا يشترط في ذلك أنك لامست المنضدة، فقد تكون لامستها وربما لم تكن لامستها. وتقول: (أمررت يدي على المنضدة ومن على المنضدة) ومعنى ذلك أنك لامستها. (م).



٩ ـ الكاف: لها أربعة معانٍ:

أ ـ التشبيه: وهو الأصل فيها نحو (هو كالبحر جودًا) و (هي كالبدر).

ب ـ التعليل: واستدل مثبتو ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٨] قالوا: أي لهدايته إياكم.

فائدة:

أنكر هذا المعنى الأكثرون. وهي للتشبيه فيما نرى، ونحن نستعمل مثل هذا التعبير في كلامنا الدارج فنقول: (أحسن إلى فلان مثلما أحسن إليك) و(اصنع له خيرًا مثلما صنع إليك) و(اذكرْه مثلما ذكرك) أي اصنعْ مثل فعله، وقابله بمثل ما فعل، واعملْ مشابهًا لعمله، ونحو ذلك. (م).



ج ـ زائدة تفيد التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] بمعنى: ليس شيء مثله.

فائدة:

إن التشبيه بـ (مثل) أقرب من الكاف، فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر) لأنك في الأولى تدّعي المماثلة، والمماثلة أقرب من عموم الشبه.

وعلى هذا يمكن أن يقال: إنه جاء بالكاف ومثل لنفي المماثلة والشبه كليهما، ولو جاء بالكاف وحده لكان نفيًا للمشابهة فقط، ولو جاء بـ (مثل) لكان نفيًا للمماثلة، فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة.

والذي يبدو أن الكاف ليست زائدة بل هي على معناها. وإيضاح ذلك أنك تقول: (هي مثل البدر) و (هي كمثل البدر). فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه إلى البدر من (كمثل البدر) وذلك لمجيئك في الثانية بأداتي تشبيه: الكاف ومثل، وإذا حذفت أداة التشبيه كان الشبه أقرب. فلو قلت: (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم لأنك تدّعي أنها البدر وليست شبيهة به. فقولك: (هي البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر أو مثل البدر). وقولك: (هي مثل البدر) أقرب إلى الشبه من قولك: (هي كمثل البدر) فإنك في الأخيرة أبعدت الشبه بذكر أداتين للتشبيه. فلو قال تعالى: (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب، ولكنه قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ مريدًا بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد، على معنى أنه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد. (م).



د ـ الاستعلاء: مثل قولهم: (كن كما أنت) والمعنى: كن على ما أنت

عليه. وكونها للتشبيه ظاهر، أي: كن مثلما أنت عليه الآن لا تتغيّر، أي لتشبهْ حالتك في المستقبل حالتك الآن.

شبه بكاف وبها التعليل قدْ يعنى وزائدًا لتوكيد وردْ

المعنى: تأتي الكاف للتشبيه، كما تأتي للتعليل، وزائدة للتوكيد.

هـ ـ الاسمية: تستعمل الكاف اسمًا قليلاً بمعنى (مثل) كقول الأعشى ميمون بن قيس:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ

المعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم ولا يردع الظالمين عن ظلمهم مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه، وأراد أنه لا يكفهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة.

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه (ينهى) والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن.

واستعمل اسمًا وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما (من) دخلا

المعنى: استعمل الكاف اسمًا، وكذلك (عن) و(على). ومن أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما حرف الجر (من)، وهو لا يدخل إلا على الأسماء.



١٠ ـ مذْ ومنذُ:

ولهما استعمالان:

الاستعمال الأول: أن يكونا حرفين أصليين للجر.

ولا تجر (مذ ومنذ) من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان.

وتكونان بمعنى (من) لابتداء الغاية إن كان الزمان ماضيًا نحو (ما

رأيتك منذُ ـ أو مذْ ـ يوم الجمعة)، وبمعنى (في) التي للظرفية إذا كان الزمان حاضرًا نحو (ما رأيتك مذ أو منذ يومِنا أو شهرنا) أي: في يومنا.

واخصص بمذ ومنذ وقتًا ....

الاستعمال الثاني: أن يكونا اسمين، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: إذا دخلا على اسم مرفوع نحو (ما رأيته مذ يومُ الجمعة) أو (مذ شهرُنا) بالرفع. فـ (مذ) اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، خبره ما بعده، وكذلك (منذ) نحو (ما رأيته منذ يومان) على معنى: أمدُ ذلك يومان.

وجوّز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما مقدمين، بمعنى أنه يجوز إعراب كل منهما ظرفًا مقدمًا متعلقًا بمحذوف خبر مقدم، على معنى: بيني وبين رؤيته يومان.

الموضع الثاني: إذا دخلا على الجملة، فعلية كانت ـ وهو الغالب ـ نحو (أسرعت إليك منذ أو مذ دعوتني)، أو اسمية نحو (ما خرجت منذ الجوُّ ممطرٌ) فـ (منذ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه الفعل قبله، وهو مضاف للجملة بعده.

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل كـ (جئت مذ دعا)
وإن يجرّا في مضيٍّ فكـ (منْ) هما وفي الحضور معنى (في) استبنْ

المعنى: يكون (مذ) و (منذ) اسمين إذا رفعا اسمًا بعدهما باعتبارهما مبتدأين والاسم المرفوع بعدهما هو الخبر. ويكونان اسمين أيضًا حين يليهما الفعل كقولك: (جئت مذ دعا).

وإن وقع ما بعدهما مجرورًا وكان ماضيًا فهما حرفا جر بمعنى (من)، وإن كان حاضرًا فهما بمعنى (في) الظرفية.

فائدة:

أكثر العرب يجرّون ما بعد (منذ) مطلقًا، أي سواء كان الزمن حاضرًا أم ماضيًا فيقولون: (ما رأيته منذ يومِ الجمعة) أي في الزمن الماضي، و(ما رأيته منذ يومِنا) أي للزمن الحاضر.

وأما (مذ) فيجرّون بعدها الحاضر ويرفعون بعدها الماضي فيقولون: (ما رأيته مذ يومان) بالرفع في الماضي، و(ما رأيته مذ يومِنا) بالجر في الحاضر، أي في يومنا.

وهناك فرق في المعنى بين الرفع والجر في (مذ) عند أكثر العرب، فهي إذا جرّت كانت للحاضر، وإذا رفع ما بعدها كانت للمضيّ. فقولك: (أنا أمشي في حاجتك مذ شهرٍ) بالجر معناه أنك لا تزال تمشي. وقولك: (مشيت في حاجتك مذ شهرٌ) بالرفع معناه أنك مشيت من ذلك الحين وانقطعت عن المشي.

وكذلك قولك: (أنا مكرمه مذ شهرٍ) بالجر معناه أنك لا تزال تكرمه. وقولك: (أنا مكرمه مذ شهرٌ) بالرفع معناه أنك أكرمته في ذلك الوقت وانقطع الإكرام.

ونحوه أن تقول: (هو معانٌ مذ سنةٍ) بالجر، و(هو معان مذ سنةٌ) بالرفع، فمعنى الجر أنه لا يزال يعان منذ سنة، ومعنى الرفع أنه أعين منذ سنة ثم انقطعت الإعانة. (م).



١١ ـ ١٢ ـ الواو والتاء:

وتكونان للقسم كقوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١ - ٢]، وقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وقوله: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥].

والتاء حرف قسم وهو مختص بلفظ الله تعالى نحو: (تالله لأفعلَنَّ)، وفيها معنى التعجب. ولا يكاد يذكر مع غيره إلا نادرًا. فقد سمع جرها بـ (ربّ) مضافًا إلى الكعبة فقالوا: (تربِّ الكعبة).

والواو تدخل على كل مقسم به من الأسماء الظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، وقوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. ولا يدخل على الضمير، ولا يذكر معه فعل القسم، فلا تقول: (أقسم والله) كما تقول: (أقسم بالله). يقول ابن مالك:

.... والتاء لله وربّ

١٣ ـ رُبَّ:

حرف جر شبيه بالزائد لأنه لا يتعلق. وقد ذهب بعض النحاة إلى أن (رب) بمعنى (كم) الخبرية، أي أنها تفيد التكثير، وذهب أكثرهم إلى أنها حرف يفيد التقليل.

والذي يبدو أنها تفيد التقليل والتكثير، والقرينة هي التي تعيّن المراد، فمن استعمالها في التكثير قوله ﷺ: (يارَبَّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة) وذلك لأن أهل الضلال أكثر من أهل الحق، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقال: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يا ربّ صائِمِه لن يصومه، ويا ربّ قائمِه لن يقومه).

ومن التقليل قول الشاعر:

ألا ربّ مولودٍ وليس له أب   وذي ولد لم يلْدَه أبوان

يريد بالأول عيسى، وبالثاني آدم عليهما السلام. (م).

ولا تجر (ربّ) إلا النكرات نحو (ربّ رجلٍ عالمٍ لقيت) وهذا معنى قوله: (وبرُبّ منكرًا) أي: واخصص برُبّ النكرة، ولا تباشر المعارف،

وأما قوله: (يا رب صائمه، ويا رب قائمه) فالإضافة فيهما غير محضة، أي أنها لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا.

والأكثر أن تكون هذه النكرة موصوفة بمفرد أو جملة أو شبهها، فالمفرد نحو (ربّ رجلٍ كريمٍ لقيت) و(ربّ كتابٍ مفيدٍ قرأتُ) و (ربّ قراءةٍ صحيحةٍ قرأ عليّ).

والجملة نحو (ربّ رجلٍ يفعل الخير أكرمته)، وشبه الجملة نحو (ربّ صديقٍ عندك عرفته). وقد تكون غير موصوفة نحو (ربّ كريمٍ جبانٌ).

وقد تجر ضميرًا منكّرًا (أي فيه معنى النكرة وإن كان ضميرًا، ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لكونه لا يعود إلى شيء مذكور قبله) ويكون ضمير الغيبة مفسرًا بالتمييز. ولا يكون هذا الضمير إلا مفردًا مذكّرًا. أما مميّزه فيكون على حسب مراد المتكلم: مفردًا أو مثنى أو جمعًا أو مذكرًا أو مؤنثًا، تقول: (ربّه رجلاً أكرمت، وربّه رجلين أكرمت، وربّه رجالاً أكرمت، وربّه امرأةً أكرمت، وربّه امرأتين أكرمت، وربّه نساءً أكرمت).

وما رووا من نحو (ربّه فتى) نزر، كذا كها ونحوه أتى

المعنى: ما رووه من جر (رب) ضمير الغيبة نحو (ربّه فتى) قليل، وكذلك جر الكاف ضمير الغيبة نحو (كها).

حذف (ربّ):

تحذف (ربّ) بعد الواو والفاء وبل، وحذفها بعد الواو أكثر كقول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

المعنى: ربّ ليل يحاكي أمواج البحر في توحشه ونكارة أمره وقد أرخى عليّ ستور ظلامه مع أنواع الأحزان والهموم ليختبرني أأصبر على الشدائد أم أجزع منها.

فالواو واو (ربّ)، (ليلٍ): مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها (ربّ) المحذوفة.

وبعد الفاء أقل نحو قوله أيضًا:

فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

المعنى: ربّ امرأة حبلى قد أتيتها ليلاً وربّ امرأة ذات رضيع أتيتها ليلاً فشغلتها عن ولدها الذي علقت عليه العوذة وقد أتى عليه حول كامل، أو قد حبلت أمه بغيره فهي ترضعه على حبلها، وإنما خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء في الرجال، وأقلهن شغفًا بهم وحرصًا عليهم، فقال خدعت مثلهما مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين يا عنيزة مني.

فالفاء فاء (ربّ)، (مثلك): مفعول به مقدم لـ (طرقت) منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها (رب) المحذوفة المقدرة بعد الفاء.

وبعد (بل) أقل كقول رؤبة بن العجاج:

بل بلدٍ ملءُ الفجاج قَتَمُهْ لا يُشتَرى كتانه وجَهرَمُهْ

المعنى: يصف الشاعر نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطرق الوعرة والمسالك الصعبة. وقتمه: غباره، وجهرمه: بساطه.

وبغير ذلك نادرًا كقول جميل بن معمر العذري:

رسمِ دار وقفت في طللهْ كدت أقضي الحياة من جللهْ

المعنى: ربّ أثر باق من آثار دار المحبوبة وقفت في طلله قد قربت أن أموت من أجله.

قال ابن مالك:

وحـذفـت رُبّ فـجـرّت بـعـد بـلْ والفا وبعد الواو شاع ذا العملْ

المعنى: قد تحذف (رب) ويبقى عملها وهو الجر، وهذا إذا وقعت بعد الواو والفاء وبل، وشاع هذا الحذف بعد الواو.

الجر بغير (ربّ) محذوفًا:

الجر بغير (ربّ) محذوفًا على قسمين: مطّرد وغير مطّرد.

فغير المطّرد كقول رؤبة لمن قال له: (كيف أصبحت؟) : خيرٍ والحمد لله، وقول الفرزدق يهجو جريرًا:

إذا قـيـل أي الـنـاس شرٌّ قـبـيـلـة أشارت كُلَيبٍ بالأكف الأصابعُ

المعنى: إن لؤم كليب (أبو قبيلة جرير) وارتكاسها في الشر أمر مشهور بين الناس، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب.

أي: أشارت إلى كليبٍ.

والمطّرد كقولك: (بكم درهمٍ اشتريت هذا؟) فدرهم: مجرور بـ (من) محذوفة عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجارّ قد حذف وأُبقي عمله، وهذا مطّرد عندهم في مميَّز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر.

وقـد يـجـر بـسـوى (ربّ) لـدى حـذف وبـعـضـه يُـرى مـطّـردا

المعنى: هناك حروف غير (رب) قد تجر الاسم بعدها بعد حذفها، وبعض حالات الحذف والجر قد يكون مطّردًا.

فائدة:

الذي يبدو من استعمال واو (ربّ) أنها لا تطابق (ربّ)، وأن الجر ليس بـ (ربّ) المحذوفة ولا هي عاطفة، بل هي حرف خاص له استعماله، ويدل على ذلك أمور منها:

١ ـ أنها لا يصح إبدالها بـ (ربّ) أو إظهار (ربّ) معها، فإنك تحس أن المعنى يختلف وذلك نحو قول امرئ القيس:

ألا ربّ يوم لك منهن صالح   ولا سيما يوم بدارة جُلْجُلِ

المعنى: رب يوم فزت فيه بوصال النساء وظفرت بعيش صالح ناعم منهن ولا يوم من تلك الأيام مثل يوم بدارة جُلجُل، يريد أن ذلك اليوم كان أحسن الأيام وأتمها.

فلا يحسن أن يقال فيه: (ويوم لك منهن صالح). وكذلك نحو قوله: (ربّ مبلغ أوعى من سامع) وقوله: (ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و (ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه) و(ربّ أخ لك لم تلده أمك) و (ربّ صائم ليس من صيامه إلا الجوع والعطش) فأنت ترى أنه لا يصح إبدالها بـ (ربّ) فلا تقول: (وكاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ولا (وحامل فقه. . .) إلى آخره، ولو كانت بمعناها أو خلفًا منها لصح إبدالها بها.

٢ ـ قد يراد بمجرور (ربّ) العموم ولا يدل على شيء معين، وأما المجرور بعد الواو فلا بد فيه أن يكون مخصوصًا. فقوله: (ربّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة) لا يدل على كاسية معينة، بل هو دالّ على العموم.

وقوله: (ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه) لا يراد به حامل فقه معين، وإنما يدل على العموم. ومثله (رب مبلّغ أوعى من سامع) و (ربّ أخٍ لك لم تلده أمك).

بخلاف الواو فإنها تدل على أمر معين حصل. فقوله:

ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا

الكلام فيه على دار معينة.

وقوله:

وصدرٍ أراح الليل عازب همه

يعني فيه صدره.

وقوله:

وأطلسَ عسّال وما كان صاحبًا

يصف به ذئبًا معينًا.

وقوله:

وبيضةِ خدر لا يرام خباؤها

يريد به امرأة معينة.

فأنت تذكر مع الواو أمرًا معينًا، بخلاف (ربّ) التي يراد بها العموم.

ولو صحّ القول: (وكاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة) لكان المعنى أنك تقصد به امرأة معينة بخلاف (ربّ). (م).

زيادة (ما):

أولاً: (ما) غير الكافة:

تزاد (ما) بعد (من، وعن، والباء) فلا تكفها عن العمل، فمثال (من) قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، ومثال (عن) قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ومثال الباء قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ لَعَنَّـٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].

وهي في هذا الموطن مؤكدة. قال تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ فأكّد أنه بعد قليل سيندمون. ألا ترى كيف قرن نون التوكيد معها لزيادة التوكيد كما قرنها معها في غير هذا الموطن. قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] فجمع بين (ما) ونون التوكيد لزيادة التوكيد. (م).

وبعد من وعن وباء زيد (ما) فلم يعق عن عمل قد علما

المعنى: تزاد (ما) بعد (من، عن، الباء) فلا تعيقها عن العمل.

ثانيًا: (ما) الكافة:

تدخل (ما) على (الكاف، وربّ) فتكفهما عن العمل نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] وقولك: (ربما يصدق الكذوب). وقول زياد الأعجم:

فإن الحمر من شر المطايا كما الحبطاتُ شر بني تميم

والحبطات: هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلاً انتفخ منه بطنه فمات فصار بنو تميم يُعيَّرون بالطعام.

المعنى: إن الحُمُر من شر الدوابّ المركوبة كما أن الحبطات ـ وهم أولاد الحارث المذكور ـ شر قبيلة بني تميم.

وقد تزاد بعدهما ويبقى العمل قليلاً.

فائدة:

الغرض من زيادة (ما) هذه أن تهيّء الحرف للدخول على ما لم يكن يدخل عليه فيدخل على الأفعال وعلى الجمل الاسمية، فهي توسع دائرة استعمال الحرف بعد أن كان منحصرًا في دائرة معينة. فـ (ربّ) مثلاً مختصة بالأسماء الظاهرة النكرة، فإذا دخلت عليها (ما) هذه وسّعت دائرة استعمالها، فأصبحت تدخل على الأسماء الظاهرة والمضمرة، وعلى النكرات والمعارف، وعلى الأفعال والأسماء. تقول: (ربّ كلمة تهوي بصاحبها في النار) ولا يصح أن تقول: (رب الكلمة) ولا (رب تهوي) فإن أدخلت عليها (ما) هذه صح كل ذلك فتقول: (ربما ألقت الكلمة صاحبها في النار) و (ربما الكلمة عادت على صاحبها بالوبال).

ومثلها الكاف، فإن الكاف لتشبيه مفرد بمفرد ظاهر فنقول: (هو كالبحر) و (هي كاللؤلؤة) ولا تدخل على المضمر ولا على فعل، فإن جئت بـ (ما) اتسع التشبيه بها وصارت تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى الأسماء والأفعال، وتستعمل لتشبيه مفرد بمفرد ولتشبيه مضمون جملة بأخرى، وذلك نحو (كن كما أنت) فقد دخلت على الضمير، ونحو (كما تكونون يولى عليكم) و (صلوا كما رأيتموني أصلي) وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] فقد وسعت (ما) دائرة التشبيه بالكاف. (م).

تعلق الجار والمجرور:

يرى النحاة أن الجار والمجرور ومثله الظرف لا بد أن يتعلق بفعل أو بما يشبه الفعل أو بما هو بمعناه. فالمتعلق بالفعل نحو (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو (أنا سائر في الطريق) فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات والمصدر. وما هو بمعنى الفعل نحو (أين أنت مني؟) لأن معنى (أين أنت؟): بعدت، ونحوه (هو أسد في المعركة) أي: شجاع، و (هو فرعون على قومه) أي ظالم.

ومثال تعلق الظرف بالفعل (جلست بينكم) وتعلقه بشبهه نحو (أنا متحدث معكم) فإن لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به قدّر له متعلق مناسب نحو (هو في الدار) أي كائن في الدار، ونحو (النفس بالنفس والعين بالعين والسن بالسن) أي النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والسن مقلوعة بالسن. ونحو (من لي بهذا؟) أي: من يتكفل لي بهذا؟

ومعنى التعلق الارتباط، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى. فقولك مثلاً: (شبهت خالدًا وهو يجود بماله بالبحر) يكون فيه (بالبحر) متعلقًا

ـ أي: مرتبطًا ـ بـ (شبهت) لا بـ (يجود)، إذ لو علقته بـ (يجود) لصار المعنى (يجود بالبحر) وهو فاسد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥] فـ (بأموالهم) متعلق بـ (المجاهدين) لا بـ (فضل)، و(على القاعدين) متعلّق بـ (فضّل).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فارتباط (من دينكم) بـ (يئس) لا بـ (كفروا) لأن المعنى يكون على هذا (كفروا من دينكم) ولا معنى له، والمراد: يئسوا من دينكم.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾ [إبراهيم: ١٨] فـ (على شيء) مرتبط بـ (يقدرون) لا بـ (كسبوا)، لأن المعنى يكون على هذا (كسبوا على شيء) وهو فاسد، وإنما المعنى: لا يقدرون على شيء.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ﴾ [يوسف: ٢١] فتعلق (لامرأته) بـ (قال) لا بـ (اشتراه) لأنه يكون المعنى على هذا: (اشتراه لامرأته) وهو غير مراد، ويبقى المقول له بعد ذلك مجهولاً.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١] فلا يصح تعلق (يوم القيامة) بـ (غل) أو بـ (يغلل) لأن المعنى يكون على ذاك (غلّ يوم القيامة) وليس في يوم القيامة غلول بل هو قبله، وإنما هو متعلق بـ (يأت) أي: يأت به يوم القيامة.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] إذا ربطت فيه (على استحياء) بـ (تمشي) ـ وهو الظاهر ـ كان المعنى أنها تمشي على استحياء، وإذا ربطته بـ (قالت) المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء، أي (على استحياء قالت).

فأنت ترى أن المعنى يتغير بحسب تقدير الارتباط. (م).

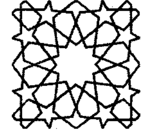
أقسام حروف الجر:

١ ـ الأصلي: وهو ما يحتاج إلى متعلق، وهو ما لا يستغنى عنه معنى ولا إعرابًا نحو (كتبت بالقلم).

٢ ـ الزائد: وهو ما يستغنى عنه إعرابًا ولا يحتاج إلى متعلق، ولا يستغنى عنه معنى، لأنه إنما جيء به لتوكيد مضمون الكلام نحو (ما زارني من أحد) و (ليس سعيد بمسافرٍ). ويشمل من والباء واللام في (لا أبا لك) والكاف في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

٣ ـ الشبيه بالزائد، وهو ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظًا ولا معنى، غير أنه لا يحتاج إلى متعلق. وسمي شبيهًا بالزائد لأنه لا يحتاج إلى متعلق، وهو أيضًا شبيه بالأصلي من حيث إنه لا يستغنى عنه لفظًا ولا معنى. وهو خمسة أحرف (ربّ وخلا وعدا وحاشا ولعلّ).





الإضافة

تعريفها :

نسبة اسم إلى اسم آخر وإسناده إليه نحو (غلام هندٍ) و (كتاب خالدٍ) ويسمى الأول مضافًا، والثاني مضافًا إليه. والمضاف إليه مجرور بالإضافة دائمًا.

حذف النون والتنوين من المضاف:

إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب ـ وهي نون التثنية أو نون الجمع، وكذا ما ألحق بهما ـ أو تنوين، وجر المضاف إليه فتقول: (هذان غلاما زيدٍ ـ وهؤلاء بنوه ـ وهذا صاحبه) ومنه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، وقوله: ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، وقوله: ﴿يَٰصَٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

نونًا تلي الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف احذف كـ (طور سينا)

المعنى: احذف مما تضيفه نونًا تلي الإعراب، أي تقع بعد علامة الإعراب ـ وهي نون التثنية أو جمع المذكر السالم ـ أو احذف التنوين الذي في آخر الاسم مثل (طور سيناء).

ويقول النحاة: إن الإضافة على تقدير حرف، فهي إما أن تكون بمعنى (اللام) وذلك إذا كانت الإضافة للمِلك نحو (دارُ سالمٍ) و(مالُ محمدٍ) و(غلامُ خالدٍ)، أو للاختصاص نحو (لجامُ الفرسِ) أي: دار لسالم ومال لمحمد وغلام لخالد ولجام للفرس.

أو تكون بمعنى (من) البيانية إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف نحو (ثوبُ صوفٍ) و(خاتمُ ذهبٍ) أي: ثوب من صوف وخاتم من ذهب.

أو تكون بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف نحو (شهيد الدار) أي: في الدار، وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] أي: في الليل والنهار، وقوله: ﴿إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ﴾ [قريش: ٢] أي: في الشتاء والصيف.

ولا تخرج الإضافة عن هذا عندهم.

والثاني اجرر وانو (من) أو (في) إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك، ....

المعنى: اجرر الثاني بالإضافة، وقدّر (من) أو (في) إذا لم يتحقق المعنى إلا على نية أحدهما. فإن لم يصلح أحدهما فخذ اللام وانوها فيما عدا الموضعين المذكورين.

فائدة:

هناك من يرى أن الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصح تقدير حرف في تعبير وقد يمتنع تقدير أي حرف في تعبير آخر، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدّر، فهي أعم من أن تكون بمعنى حرف. ومما يدل على ذلك أمور منها:

١ ـ امتناع إظهار أي حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات نحو (جئت مع خالد) وقوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وقوله: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وقوله: ﴿مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]، وقولك: (عند خالد مال) و(خرج جميع القوم) و(يوم الأحد) ونحو ذلك كثير. مما يدل على أن الإضافة أوسع من أن تكون بمعنى حرف.

٢ ـ أقرّ النحاة أن الإضافة غير المحضة (وهي إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إلى معمولها) ليست على تقدير حرف، فقولك: (هو حسن الوجه) ليس على تقدير حرف، فليس (الوجه) في مثل هذا مضافًا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر، بل هو هو. وكذا في (ضارب زيد) لأن (ضارب) وإن كان مضافًا إلى (زيد) لكن بنفسه لا بحرف الجر، كما كان مضافًا إليه من حيث المعنى، حيث نصبه أيضًا. ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الإضافة ولا قبلها إلى حرف جر.

وذلك أن قولك: (هذا ضارب زيدٍ) وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] مضاف بنفسه لا بتقدير حرف؛ لأن اسم الفاعل فيهما مأخوذ من متعدٍّ، وهو يتعدى بنفسه. فقولك: (هو ضاربٌ زيدًا) تقديره: هو يضرب زيدًا، وليس التقدير: هو يضرب لزيد. فالتقدير يختص بالمحضة عندهم.

٣ ـ ونحن نقول: إنه لا فرق بين المحضة وغيرها، فقد يمتنع التقدير في المحضة أيضًا مما له شبه بغير المحضة من وجه نحو (إطعام مسكينٍ) وكقوله تعالى: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِۖ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذه كلها إضافات محضة؛ لأن إضافة المصدر عندهم محضة، وهي ليست على تقدير حرف كما هو ظاهر، وذلك أن المصدر في هذه الأمثلة متعدّ وقد أضيف إلى مفعوله. وهو يتعدّى إليه في الأصل بلا تقدير حرف كما في (ضارب خالد).

ومثله إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيًا نحو (أنا مكرمُ محمدٍ أمس) فهي محضة، وهي ليست على تقدير حرف في الراجح؛ لأنه متعدٍّ.

وعلى هذا فلا يصح تقدير حرف في نحو هذا، وبذا يكون قد خرج قسم من المحضة من التقدير.

٤ ـ إضافة اسم التفضيل في الغالب لا تفيد معنى حرف ولا تدل عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥] فهذا نظير قولهم: (حسن الوجه) فلا يصح تقدير حرف، فإن (أشد) هو العذاب كما ذكروا في الصفة المشبهة.ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٧] ونحو (أكرمته أحسن الإكرام).

وإضافة اسم التفضيل محضة عند الجمهور، فهذا خرج عن التقدير أيضًا.

٥ ـ ومما يدل على ضعف مذهبهم أن الأولى أن يكون التقدير أحيانًا على غير ما ذهب إليه النحاة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أرجح وأولى، أي: حذرًا من الموت. وهم لا يقدرونه بـ (من) لأن المضاف إليه ليس جنسًا للمضاف. وكذلك (هربت خوفَ سعيد) فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أظهر في المعنى، أي: خوفًا من سعيد. ونحوه قوله تعالى: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] فهم يقدرونه باللام، وتقدير (من) أظهر في المعنى، أي: لعنة من الله، وهم يمنعون تقديره بـ (من)؛ لأن المضاف إليه ليس جنسًا للمضاف. وكذلك قولنا: (هو أكبر القوم) و(أفضل الطلاب)، فإن تقدير (من) فيه أولى من اللام، أي أكبر من القوم، وأفضل من الطلاب.

فدلّ على ضعف المعنى في تقديرهم أحيانًا.

٦ ـ إن المعنى يتغير عند التقدير فتصبح المعرفة نكرة. فلو قدّرت (هذه

دار محمد) باللام كان التقدير: (هذه دار لمحمد) والأولى معرفة والثانية نكرة. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣] فهو لا يساوي بأسماء لهم. ومثله قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ﴾ [النساء: ٨٤] فهو لا يساوي (إلا نفسًا لك) إذ يقتضي أن له أكثر من نفس. وقوله: ﴿يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦١] فهو لا يساوي (رسولاً لله)، وقوله: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] لا يساوي (ببدنٍ لك) إذ يقتضي أن له أكثر من بدن، وقوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَـٰنِهِمۡۙ﴾ [الأنعام: ١٠٩] لا يساوي (جهدًا لأيمانهم) وليس له معنى.

٧ ـ إن إضافة الشيء إلى الشيء قد تكون بأدنى ملابسة، وهي أعم من أن تكون بمعنى حرف، مما يدل على أنها تعبير آخر كقولك: (لقيته في طريقي) أضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه، ومثله قول أحد حاملي الخشبة (خذ طرفك) أضاف الطرف إليه لملابسته إياه في حال الحمل. ومثله (طور سيناء) و(مدينة الموصل) و(حق اليقين).

فهذا كله ليس على تقدير حرف معين. وتقدير أي حرف مفسد للمعنى. (م).

نوعا الإضافة:

الإضافة نوعان: محضة وغير محضة.

١ ـ الإضافة المحضة (المعنوية): إضافة غير الوصف نحو (مفتاح الدار) و(كتاب خالد) و(نور الشمس) و(بكاء المرأة [أي: المصدر])، أو الوصف المضاف إلى غير معموله نحو (كاتب القاضي) و(كريم مصر).

وتفيد تعريفًا أو تخصيصًا بحسب المضاف إليه، فهي تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة نحو (هذا كتابُ سعيدٍ) و (هذا غلامُ محمدٍ) فكلمة

(كتاب) نكرة؛ لأنه إذا أخذ وحده دل على كتاب غير معيّن، فهو لذلك نكرة، ولكنك إذا قلت: (كتاب سعيد) بالإضافة فقد عيّنته وعرّفته.

وتفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة نحو (هذا كتابُ رجلٍ) و(هذا غلامُ امرأةٍ) و(أسمع بكاءَ طفلٍ) و (أرى آثارَ أقدامٍ) و (أشمّ رائحةَ وردٍ).

ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك والشيوع، فـ (غلام) أعم من (غلام امرأة) فبالإضافة قلّ اشتراكه وشيوعه بعد أن كان يشمل كل غلام. ومثل ذلك قولك: (أسمع بكاءَ طفلٍ) فأنت ترى أن المضاف قد اكتسب التخصيص بسبب إضافته إلى النكرة، فإنك إذا قلت: (أسمع بكاءً) من غير إضافة، كان لفظ البكاء عامًّا يشمل بكاء الطفل وبكاء المرأة وبكاء الرجل، ولكنك إذا أضفته إلى نكرة وقلت: (أسمع بكاءَ طفلٍ) تكون قد خصصته وضيّقت عمومه.

وسميت محضة لأنها خالصة من نية الانفصال، أي لا تحتمل الانفصال. وقد سميت معنوية أيضًا لأن فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث إنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه.

وتشمل ما يأتي:

١ ـ **الأسماء الجامدة** نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٦٤].

٢ ـ **المصادر** نحو (أسمع بكاءَ طفلٍ) وفي الحديث (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه).

٣ ـ **الظروف** نحو (عند الشدائد يعرف الإخوان) و (غادرت المسكن قبل الشروق).

٤ ـ **المشتقات الشبيهة بالجوامد**، وهي المشتقات التي لا تعمل

مطلقًا، ولا تدل على زمن معين، كأسماء الزمان والمكان واسم الآلة مثل: (مسكن العامل بسيط) و(مزرعتنا واسعة) و(محراث الفلاح مكسور).

٥ ـ **المشتقات المطلقة من الزمن**، أي المشتقات التي لا دليل معها على نوع الزمن الذي تحقق فيه معناها نحو (قائد الطيارة مأمون القيادة) و(طالب العلم محمود الخلق).

٦ ـ **المشتقات الدالة على زمن ماض** نحو (هو ضارب خالدٍ أمس) و(عابر الصحراء أمس كان مملوء النفس ثقة واطمئنانًا).

٧ ـ **اسم التفضيل عند الجمهور** نحو (شوقي أشهر الشعراء في عصره) و (أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم أخلاقًا).

الأسماء الموغلة في الإبهام:

من الأسماء التي إضافتها محضة أسماء موغلة في الإبهام والتنكير لا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة نحو غير ومثل وشبه ونظير نحو (جاءني رجلٌ غيرُك) فـ (غير) فيه نكرة على الرغم من إضافتها للضمير لأنه وصف بها النكرة، وكذلك (مررت برجل مثلِ سليم وشبهِ خليل ونظيرِ سعد) فـ (مثل وشبه ونظير) فيه نكرات وإن كانت مضافات إلى معرفة بدليل أنك وصفت بها النكرة، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣]، وقال: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال: ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] فـ (غير) في هذه كلها نكرة؛ لأنها وصفت بها النكرة. وكذلك (مثل) في نحو قولك: (مررت برجل مثلك) و (مررت برجل مثل الأسد). ولو عرّفت بالإضافة لما جاز أن توصف بها النكرة.

وسر ذلك أن هذه الكلمات تفيد العموم، فقولك: (مررت برجل غيرك). (غيرك) فيه عامة في كل الأشخاص الذين هم سواك، فقد يكون

أنه مر بخالد أو بحسن أو سعد أو محمد أو رجل آخر غير معلوم. وهي بهذا المعنى نكرة ولا شك.

وكذلك لو قلت: (مررت برجل مثلك) فأوجه الشبه متعددة، فقد يكون مثلك في الطول أو في اللون أو في الذكاء أو في القوة أو في الجود أو في غير ذلك من أوجه الشبه فلا ينحصر بشخص معين.

فهذه كلمات تفيد العموم لا تنحصر فيها أوجه المغايرة والمشابهة فلذلك كانت نكرات.

فائدة:

قد تتعرف (غير) و (مثل) بالإضافة، وذلك إذا تعين المغاير والمماثل. وإيضاح ذلك أنك تقول: (نزلت بوادٍ غير ذي زرع) و (نزلت بوادٍ غير ذي الزرع) و (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فإن الثالثة معرّفة بخلاف الأولين.

وذلك أن قولك: (بواد غير ذي زرع) يكون الوادي فيه نكرة، وهو موصوف بأنه ليس بذي زرع، كما تقول: (نزلت بوادٍ مزروع). وأما (بواد غير ذي الزرع) فالمقصود به أنه نزل بواد غير الوادي المزروع، فهناك وادٍ ذو زرع معلوم للمخاطب، فهو لم ينزل بذلك الوادي، بل نزل بواد آخر، فذو الزرع معرفة، ولكن (غيرًا) بقيت نكرة لأن الوادي المنزول به نكرة لم يتعيّن.

وأما قولك: (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فالوادي المنزول به معرفة والوادي المتروك معرفة، فهنا تكون (غير) معرفة؛ لأن كلّاً من الواديين معلوم.

ونحوه قولك: (لقيت رجلاً غير خائف ولا وجل) و(لقيت رجلاً غير الخائف) و(لقيت الرجل غير الخائف).

وأما (شبيهك) فتتعرف بالإضافة، بخلاف (مثلك) و(شبهك) و(نحوك)

وأضرابها، وذلك لأن لفظ (شبيه) يفيد انحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك أنها على وزن (فعيل) وهي تفيد المبالغة كعليم وسميع، فدل على شدة المشابهة واتساعها. فإذا قلت: (مررت بالرجل شبيهك) فكأنك قلت: مررت بالرجل الذي يشبهك من جميع الوجوه. بخلاف شبهك ومثلك، فإنه يفيد وجهًا من وجوه المشابهة الكثيرة المتعددة.

وأما (حسبك) و(هدّك) و(شرعك) و(كفيك) و(كافيك) و(ناهيك) وأخواتها فهي نكرات؛ لأنها بمعنى الفعل. فقولك: (حسبك درهم) معناه (يكفيك درهم) أو ليكفك. وقولك: (مررت برجل حسبك من رجل) معناه: يكفيك، أو كافيك، وكذا أخواته. (م).



٢ ـ **الإضافة غير المحضة (الإضافة اللفظية)**: وهي ما يكون المضاف فيها وصفًا عاملاً وتشمل:

أ ـ إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى معمولهما إذا كانا دالّين على الحال أو الاستقبال، فمثال إضافة اسم الفاعل قولك: (هو ضاربُ خالدٍ الآن أو غدًا)، فـ (ضارب) مضاف، وهو اسم فاعل للحال أو الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله، فإن المضاف إليه (خالد) مفعول به في المعنى للمضاف وهو (ضارب). ونحوه (صانعُ المعروفِ مأجور).

ومثال إضافة اسم المفعول قولك: (رأيت غلامًا مشرَّد النظرات) و(هذا ولد مروَّع القلب) و(انصرْ رجلاً مهضومَ القلب).

فإن كانا للمضيّ فإضافتهما محضة نحو (هو ضاربُ خالدٍ أمس) لأن الوصف غير عامل حينئذ.

ب ـ إضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقًا إلى معمولها نحو (هو ضرّاب الرؤوس) و (رأيت رجلاً نصّارَ المظلومِ) و (هو طويل

القامة وحسن الوجه وعظيم الأمل وقليل الحيل) و (عاشرْ رجلاً حسنَ الخلق).

وسميت غير محضة لأنها على تقدير الانفصال، تقول: (هذا كاتبُ الدرسِ الآن) على تقدير (هذا كاتبٌ الدرسَ) ففيه ضمير مستتر هو الفاعل، وهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه في حال الإضافة. ومعناهما متحد، وإنما أضيف طلبًا للخفة.

والمضاف إضافة غير محضة نكرة وإن كان مضافًا إلى معرفة كقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] فـ (بالغ الكعبة) نكرة، ولذا وصف بها النكرة. وكذا (مررت برجل طويل القامة) فـ (طويل القامة) نكرة ولذا وصفت بها النكرة.

وهذه الإضافة لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، بخلاف المحضة.

أما إنها لا تفيد تعريفًا فلأنها تصف النكرات كقولك: (مررت برجل حسن الوجه).

وأما إنها لا تفيد تخصيصًا فلأن التخصيص كان قبل الإضافة، فقولك: (هو ضارب خالدٍ) أصله (هو ضاربٌ خالدًا) ثم أضفته إلى مفعوله، وكذلك (هو حسن الوجه) أصله (هو حسنٌ وجهُه) ثم أضفته، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة، وهي لم تكسبه تخصيصًا جديدًا. (م).

وإنما هي تفيد التخفيف في اللفظ بحذف التنوين إن كان اللفظ منوّنًا، أو حذف نونه إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، ويضاف فيه الوصف إلى معموله، فقولك: (هو صانعُ المعروفِ) أخف من (هو صانعٌ المعروفَ)، و(محمودُ الخصالِ ممدوحٌ) أخف من (محمودٌ الخصالَ)، و(سريعُ الغضبِ مذمومٌ) أخف من (سريعٌ الغضبَ). وكذلك النون، فقولك: (الحافظا

دروسِهما مكافآن) أخف من (الحافظان دروسَهما)، و(المتقنو أعمالِهم رابحون) أخف من (المتقنون أعمالَهم). ومن أجل ذلك سميت الإضافة هنا (إضافة لفظية).

فائدة:

هناك من يرى أن ليست الإضافة لغرض التخفيف كما يقول النحاة وإنما هي لغرض آخر يختلف عن الإعمال، إذ لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل كذلك مطلقًا وامتنع الإعمال، في حين نرى الاستعمالين جاريين: الإضافة والإعمال. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥] بالإعمال، وقال: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] بالإضافة.

وقال: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] بالإعمال، وقال: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] بالإضافة. فلماذا لم يخفف دومًا؟

والتحقيق أن لكل تعبير غرضًا لا يؤديه الآخر، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة ليست نصًّا في ذلك. فإنك إذا قلت: (أنا ضاربٌ محمدًا) كان ذلك دالًّا على الحدث في الحال أو الاستقبال. قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١ - ٧٢] فهو للاستقبال. أما الإضافة فليست نصًّا في هذا المعنى، بل تحتمل المضيّ والحال والاستقبال والاستمرار، فإنك إذا قلت: (أنا مكرمُ محمدٍ) احتمل ذلك المضي والحال والاستقبال والاستمرار. قال تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] وهو ماضٍ، وقال: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ

ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦] وهو استمرار.

فالإضافة تعبير احتمالي يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنه في الإعمال يكون الوصف ملحوظًا فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أنه في الإضافة يكون ملحوظًا فيه جانب الاسمية، وذلك أن الإضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول فالأصل فيه للفعل. فأنت تقول: (هذا بائعٌ السمكَ) بمعنى (يبيع). وتقول: (رأيت محمدًا آكلاً التفاحةَ) بمعنى (يأكلها)، فإذا قلت: (هذا بائعُ السمكِ وآكلُ التفاحِ) بالإضافة دل على الذات، كما تقول: (مالك الدار).

وإذا قلت: (هذا كاتبٌ العقودَ) كان المعنى يكتبها، أي يقوم بكتابتها الآن، أو سيقوم بكتابتها، بخلاف (هذا كاتبُ العقودِ) فإن المعنى: هذا المخصص لها والموظف فيها.

ونحوه أن تقول: (هذا حارسٌ المدرسةَ) و(هذا حارسُ المدرسةِ) فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها، أي يحرسها الآن، أما الثانية فمعناها أنه المكلف بحراستها وإن لم يقم بحراستها الآن.

ومما يوضح ذلك أنك تقول: (حارسُ المدرسةِ ليس حارسًا المدرسةَ) و (سائق السيارة ليس فيها).

وتقول: (هذا ضرّابٌ الرؤوسَ) فتلحظ فيه معنى الفعلية، وتقول: (هذا بياعُ الفاكهة) فتلحظ جانب الاسمية. كما تقول: (هذا راويةُ الشعرِ وعلّامةُ النحوِ).

فدلّ ذلك على أن الإعمال له غرض وليس المقصود بها مجرد التخفيف كما يذكر النحاة. (م).

. . . . واخصص أولا أو أعطه التعريف بالذي تلا

المعنى: واخصص الأول (وهو المضاف)، أو عرّفه بالذي تلاه (وهو المضاف إليه)، بمعنى أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، وهذا إذا كانت الإضافة معنوية.

وإن يشابه المضاف (يفعلُ) وصفًا فعن تنكيره لا يعزلُ
كربّ راجينا عظيم الأملِ مروَّع القلب قليل الحيلِ
وذي الإضافة اسمها لفظيهْ وتلك محضة ومعنويهْ

المعنى: إذا كان المضاف وصفًا يشابه (يفعل) يريد: مشبهًا الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال فإنه لا يعزل عن التنكير، أي لا يفارق التنكير مطلقًا، سواء أضيف لمعرفة أم نكرة. ثم ذكر الأمثلة التي تؤيد ما يقول وهي (ربّ راجينا، وعظيم الأمل، ومروَّع القلب، وقليل الحيَل). فالمضاف (راجٍ) اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير بدليل دخول (ربّ) عليه، وهي لا تدخل إلا على النكرة، و(عظيم الأمل) صفة للنكرة (راجينا) فهي نكرة، و(مروع القلب) صفة ثانية، و(قليل الحيل) صفة ثالثة.

ثم بيّن أن هذه الإضافة تسمى (لفظية)، وأما النوع الأول فتسمى (محضة) و (معنوية).

حكم دخول (أل) على المضاف:

لا يجوز دخول (أل) على المضاف الذي إضافته محضة، ففي مثل (الغلام مطيع) تقول بعد الإضافة: (غلام الرجل مطيعٌ)، وفي مثل (الكتاب

جديد) تقول بعد الإضافة: (كتابُ الأستاذِ جديد) بحذف (أل) من المضاف.

وفي الإضافة اللفظية يجوز دخول (أل) على المضاف في المواطن الآتية:

١ ـ أن توجد (أل) في المضاف والمضاف إليه معًا نحو (هذا الضاربُ الرجلِ) و (هذا الكاتبُ الدرسِ، والحسنُ السيرة).

٢ ـ أن يكون المضاف إليه مضافًا لما فيه (أل) نحو (المحبُّ فعلِ الخيرِ سعيدٌ) و (الكاتبُ درسِ النحوِ مجتهدٌ) و (أعتقد أنهم الرائدو خيرِ الوطن) و (أعاون المؤسسي نهضةِ البلاد).

فإن لم تدخل (أل) على المضاف إليه، ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنع دخول (أل) على المضاف. فلا تقول: (هذا المكرمُ زيدٍ) ولا (هذا الكاتبُ درسِ نحوٍ)، بل يقال: (مكرمُ زيدٍ) و (هذا كاتبُ درسِ النحو).

٣ ـ أن يكون المضاف مثنى نحو (الحافظا دروسِهما مكافآن).

٤ ـ أن يكون المضاف جمع مذكر سالمًا نحو (المتقنو أعمالهم رابحون).

فإن لم يكن المضاف مثنى ولا جمع مذكر سالمًا، كأن يكون مفردًا كما مثّل، أو جمع تكسير أو جمع مؤنث وجب دخول (أل) على المضاف والمضاف إليه معًا نحو (الضُّرّاب الرجل، أو الضُّرّاب غلام الرجل) و(الضاربات الرجل، أو الضاربات غلام الرجل).

ووصل أل بذا المضاف مغتفرْ إن وصلت بالثاني كالجعد الشعرْ

أو بالذي له أضيف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني

المعنى: يجوز دخول (أل) على المضاف الذي إضافته لفظية، بشرط

أن تزاد أيضًا في الثاني (وهو المضاف إليه) كقولنا : (الجعد الشعر) فـ (أل) داخلة على المضاف والمضاف إليه. أو أن تدخل على ما أضيف إليه المضاف إليه نحو (زيد الضارب رأس الجاني) فالمضاف إليه (رأس) خالٍ من (أل) لكنه مضاف لما فيه (أل) وهو قوله (الجاني).

وكونها في الوصف كاف إن وقعْ مثنى أو جمعًا سبيله اتَّبعْ

المعنى: ذكر هنا حالة يصح فيها وجود (أل) في المضاف ولا يشترط وجودها في المضاف إليه، وهي أن يكون المضاف وصفًا مثنى أو جمعًا اتبع سبيل المثنى ـ أي على حد المثنى ـ وهو جمع المذكر السالم ـ وهذا احتراز من جمع التكسير وجمع المؤنث.

إضافة المترادفين:

سبق أن ذكرنا أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به، والشيء لا يتخصص أو يتعرف بنفسه، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، ولذا ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز إضافة المترادفين، فلا يقال: (قمحُ برٍّ) ولا (ليثُ أسدٍ).

كما لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، فلا يقال: (جاء رجلُ فاضلٍ) ولا (غلام ضاحكٍ).

فإن جاء من كلام العرب ما ظاهره ذلك وجب تأويله بما يساير القاعدة المذكورة وذلك كإضافة الاسم إلى اللقب كـ (سعيد كرزٍ) قالوا: إن ظاهره أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنهما اسمان لمسمى واحد، فأُوّل المضاف بمسمى، أي مسمى كرز، أي مسمى هذا الاسم.

وكإضافة العام إلى الخاص كـ (علم النحو) لأن النحو عام، فهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، فأوّلوا المضاف بمسمى، أي علم مسمى النحو.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فمؤول على حذف المضاف إليه نحو (حبة الحمقاء) و (صلاة الأولى) و (مسجد الجامع) فهذا على تقدير (حبة البقلة الحمقاء) و (صلاة الساعة الأولى) و(مسجد المكان الجامع)، فـ (الحمقاء) صفة للبقلة لا للحبة، والأولى صفة للساعة لا للصلاة، والجامع صفة للمكان لا للمسجد، ثم حذف المضاف إليه وهو (البقلة، والساعة، والمكان) وأقيمت صفته مقامه فلم يضف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره وهو المضاف إليه المحذوف.

وقال الكوفيون يجوز إضافة الشيء إلى نفسه بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقوله: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥].

أما البصريون فقد ذهبوا إلى التقدير في الآيات فقالوا: إنها على تقدير (حب الزرع الحصيد) و (دار الحياة الآخرة) و (جانب المكان الغربي).

ولا يضاف اسم لما به اتحدْ　　　معنى وأوّل موهمًا إذا وردْ

المعنى: لا يضاف اسم لآخر اتحد معه في المعنى كالمترادفين، والموصوف وصفته، وإذا ورد ما يوهم ذلك وجب تأويله.

فائدة:

الحق فيما ذكروه من إضافة المترادفين أنه يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر إذا كان بينهما أدنى اختلاف، وكانت الإضافة تفيد معنى ما كإضافة الاسم إلى اللقب، والعام إلى الخاص، وما إلى ذلك، فكل ذلك جائز بلا تأويل وعليه كلام العرب، فالعرب تقول: (سعيد كرز) بإضافة الاسم إلى

اللقب، ثم إن اللقب في الحقيقة غير الاسم وليس مرادفًا له، وإن كان المسمى واحدًا فإن فيه من المدح والذم وغيرهما ما ليس في الاسم.

وكذلك (شهر رمضان) و (علم النحو) فإن رمضان أخص من شهر وليس مرادفًا له، وكذا ما بعده، فهذا كله جائز وعليه كلام العرب، فمنعه تعسف ولا داعي للتأويل فيه.

ولا تمتنع الإضافة إلا إذا كان المتضايفان مترادفين حقًّا ولا تحصل في الإضافة فائدة كليث أسد ومدية سكين وقمح حنطة. وما ورد من ذلك يبقى مسموعًا لا يقاس عليه.

وأما إضافة الموصوف إلى صفته فالراجح أنها لا تجوز إلا بتقدير مضاف إليه محذوف، فلا تقول: (رأيت غلام الضاحكِ) وتعني بالضاحك الغلام نفسه، بل على معنى: رأيت غلام الرجل الضاحك، فالضاحك غير الغلام. ولا تقول: (رأيت بنت الجالسةِ) وتعني بالجالسة البنت، بل يصح على معنى: رأيت بنت المرأة الجالسة، وكذلك لا تقول: (اشتريت كتاب الجديد) وتعني بالجديد الكتاب، بل على معنى اشتريت كتاب البحث الجديد أو العلم الجديد، ونحو ذاك. (م).

اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف المذكرُ التأنيثَ من المضاف إليه المؤنث بشرطين:

الأول: أن يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه.

ثانيًا: أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو كلًّا له، أو وصفًا في المعنى له.

فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قولك: (قُطعتْ بعض أصابعه) فصح تأنيث الفعل مراعاة لتأنيث نائب الفاعل (بعض) لإضافته إلى

(أصابع) وهو مؤنث، ويصح الاستغناء بالمضاف إليه فتقول: (قُطعت أصابعُه).

وقال الأعشى:

وتَشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

المعنى: يعود عليك مكروه ما أذعت عني من القول ونسبته إليّ من القبيح فلا تجد منه مخلصًا.

فـ (صدر) مذكر، غير أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه؛ لأنه جزء منه. وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] فأخبر عن الأعناق وهي مؤنثة بقوله: (خاضعين) وكان القياس أن يقول (خاضعة) ولكنه عاملها معاملة المذكر، وذلك لأن المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منهم.

وقال جرير:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشّعُ

المعنى: لما وافى خبر مقتل الزبير بن العوام المدينة تواضعت هي وجبالها وخشعت حزنًا عليه.

وقال العجّاج:

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضن كلّي ونقضن بعضي

المعنى: مرور الليالي عليّ أهرمني وأبلاني فصرت إلى الضعف بعد القوة، فكأنما نقضت بعد الإبرام.

فأنث (أسرعت) مع أنه خبر عن مذكر وهو (طول) إلا أنه اكتسب التأنيث من (الليالي).

وربما كان المضاف مؤنثًا فاكتسب التذكير من المضاف إليه المذكر بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] فـ (رحمة) مؤنث، واكتسب التذكير بإضافتها إلى (الله) تعالى.

وربما أكسب ثانٍ أولا   تأنيثًا إن كان لحذف موهلا

المعنى: ربما يفيد الثاني (وهو المضاف إليه) الأولَ (وهو المضاف) التأنيث إن كان الأول صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثاني.

أما إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف بحيث لو حذف لفسد المعنى فمراعاة تأنيث المضاف أو تذكيره واجبة نحو (جاء غلام فاطمة، وسافرت ابنة خليل) فلا يقال: (جاءت غلام فاطمة) ولا (سافر ابنة خليل) إذ لو حذف المضاف في المثالين لفسد المعنى.

فائدة:

إن هذا يؤدي إلى التوسع في المعنى، وذلك أنه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث فإنه يريد بذلك أن ينتظمهما معًا في الحكم ولا يخص المضاف وحده به.

فمن المعلوم أنك إذا قلت: (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام وحده، ولكن إذا قلت: (أفنتنا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضًا، فكأنك قلت: (أفنتنا السنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى؛ لأنه كسب معنيين في تعبير واحد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ فإنه ذكّر ولم يقل خاضعة، وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط، بل خضوع أصحابها أيضًا، فقدّم الأعناق للإسناد، ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك.

وكذلك قول الشاعر: (تواضعت سور المدينة) فإنه لم يقل: (تواضع سور المدينة) ولا شك أن الشاعر مضطر إلى ذلك لإقامة الوزن، لكن فيه معنى حسنًا مع ذلك، وذلك أنه أراد أن المدينة كلها تواضعت وليس السور

وحده، فذكّر السور لأنه حصن المدينة وحماها، وأنّث الفعل لإرادة المدينة أيضًا فجمع بين المعنيين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ولم يقل: (قريبة) وذلك لكسب المعنيين، وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضًا وليست الرحمة وحدها قريبة وذلك كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] فجمع المعنيين معًا: قربه وقرب رحمته فقدّم الرحمة وأخبر عن الله.

وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل، فبدل أن يقول: إن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخصر الطرق وأوجزه فقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. (م).

حذف المضاف:

يجوز حذف المضاف لوجود قرينة تدل عليه ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه نحو قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢] والتقدير: واسأل أهل القرية وأصحاب العير، وقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣]، أي حب العجل، فحذف المضاف المفعول به، وحلّ محله المضاف إليه، وصار مفعولاً به منصوبًا، والدليل عليه أن الذي يُشرَبه القلب المحبة لا العجل نفسه، وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: برُّ من آمن بالله، فحذف المضاف الواقع خبرًا لـ (لكنّ) وحل محله المضاف إليه (مَن) وصار خبرًا. ومثله (بنو فلان يطؤهم الطريق) أي أهل الطريق.

أما إذا حصل لبس بحذفه فلا يجوز، فلا يقال: (رأيت عليًّا) وأنت تريد: رأيت غلام علي.

وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا كما لو كان المضاف مذكورًا، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مضاف مماثل له أو مقابلاً له، وذلك لأجل أن يكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

فمثال المماثل قولك: (أبو محمدٍ وخالدٍ حاضران) بمعنى: أبو محمد وأبو خالد حاضران، بدليل قوله: حاضران، فحذف المضاف الثاني لدلالة المضاف الأول عليه. ولو قال: (حاضر) لأفاد بأنه أبوهما معًا. وقولك: (كل رجلٍ محاسبٌ على عمله، وامرأةٍ على عملها) أي: وكلُّ امرأةٍ، فحذفت كلمة (كل) الثانية، وهي المضاف؛ لأنها معطوفة على مماثل لها، وهي (كل) الأولى.

ومنه قول أبي دؤاد الإيادي:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءًا ... ونارٍ تَوَقَّد بالليل نارا

أي: وكلَّ نارٍ.

ومثال المقابل قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الأَخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جر (الآخرة) والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه مجرورًا؛ لأن المضاف المحذوف مقابل المذكور.

يقول ابن مالك:

وما يلي المضاف يأتي خلفا ... عنه في الاعراب إذا ما حذفا

وربما جرّوا أبقَوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدما

لكن بشرط أن يكون ما حذفْ ... مماثلاً لما عليه قد عطفْ

المعنى: ما يأتي بعد المضاف والمراد به المضاف إليه، يكون خلَفًا عنه في الإعراب، فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف. وربما

يبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل حذف ما تقدم، أي المضاف، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على مذكور مماثل له في اللفظ والمعنى.

فائدة:

يحذف المضاف كثيرًا في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه، ولحذفه أغراض أهمها:

١ ـ التجوز في الكلام والاتساع فيه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] والمعنى عندهم: ولكن ذا البر من آمن بالله، أو ولكن البر برُّ مَن آمن بالله، قالوا: وذلك لأن البرّ مصدر، و(من آمن) جثة، فلا يخبر بالذات عن المصدر. ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩].

والحق أنه ورد في اللغة الإخبار بالذات عن المصدر، وبالمصدر عن الذات لقصد التجوّز والمبالغة، فمن الأول ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ ونحوه، والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حية متحركة تراها العيون، فقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ يفيد أن البر إذا تجسد كان شخصًا مؤمنًا بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البر شخصًا يمشي على رجلين له سماته وصفاته.

ومن الثاني أعني الإخبار بالمصدر عن الذات قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] فقد أخبر عن ابن نوح بقوله: ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، والقصد منه تحويل الذات إلى حدث بعكس القسم الأول، والمعنى في الآية أن ابنك يا نوح تحول إلى عمل غير صالح ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات.

وهذا التحويل والتجوّز لا يؤديه التقدير، فإنك إذا قدرت كما قدّر

النحاة (إنه ذو عمل غير صالح) أو (ذا البرِّ من آمن بالله) لم يبق فيه شيء من هذا المعنى، فلا داعي لتقدير مضاف أو نحوه، فإن لكل تعبير دلالته ومعناه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْۚ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حب العجل؛ لأن العجل لا يُشرَب في القلوب.

وهذا نظير ما مر من إرادة التجوّز، والمعنى أن قلوبهم كأنما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها، ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حب).

ومنه قولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق) وهو مجاز عقلي، والمعنى: يطؤهم أهل الطريق، ولكنه أسند الوطء إلى الطريق تجوّزًا.

فهذا في الحقيقة تعبير مجازي يؤدي معنى لا يؤديه المقدر، ولذا نحن لا نرى في هذا تقديرًا لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله.

٢ ـ الحذف للاختصار، وذلك إذا دل عليه المعنى نحو قولهم: (هذه الظهر أو العصر أو المغرب) إنما يريد صلاة هذا الوقت، و(اجتمع القيظ) يريد: اجتمع الناس في القيظ. ومنه قولك: (جئت طلوع الشمس) أي وقت طلوع الشمس، و(انتظرني صلاة ركعتين) أي: مقدار صلاة ركعتين، وهذا مفهوم من الكلام.

٣ ـ الاستغناء بدلالة المضاف المذكور عن المحذوف إذا دلت عليه قرينة وذلك نحو قولهم: (أبو محمدٍ وخالدٍ حاضران) فإن المعنى: أبو محمد وأبو خالد حاضران، بدليل قوله: حاضران، إذ لو لم يرد ذلك لقال (حاضر). فإنك إذا قلت: (أبو محمد وخالد حاضر) كان المعنى أن أباهما حاضر، وإن قلت (حاضران) كان المعنى أن أبويهما حاضران فثنيت، إشارة إلى أنهما اثنان لا واحد.

ونحوه أن تقول: (كتاب سعيد وخالد ممزقان) فدلّ قولك: (ممزقان) على أنهما كتابان لا كتاب واحد، والمعنى: كتاب سعيد وكتاب خالد. ولو قلت: (ممزّق) لكان كتابًا واحدًا يعود إليهما. (م).

حذف المضاف إليه:

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكورًا فيحذف تنوينه. وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسمٌ مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها) التقدير: (قطع الله يدَ من قالها، ورجلَ من قالها) فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه. وتقول: (أخذت كتابَ وقلمَ خالدٍ) وهذا يدل على أن الكتاب والقلم هما لخالد، بخلاف ما لو قلت: (أخذت كتابًا وقلمَ خالدٍ) فيدل ذاك على أن القلم لخالد دون الكتاب.

ويحذف الثاني فيبقى الأولُ كحاله إذا به يتصلُ
بشرط عطف وإضافة إلى مثل الذي له أضفت الأوّلا

المعنى: يحذف الثاني (وهو المضاف إليه) فيبقى الأول (وهو المضاف) على حاله قبل حذف المضاف إليه، فلا يردّ إليه التنوين، بشرط أن يكون المضاف الباقي على حاله معطوفًا عليه، والمعطوف مضاف إلى لفظ مثل المحذوف الذي أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

من المعلوم أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين.

غير أن هناك مواضع أجاز النحاة فيها الفصل بين المضاف والمضاف

إليه، منها أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله أو ظرفه، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهم شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] في قراءة ابن عامر، وهو من القراء السبعة، فقد قرأ ﴿زُيِّنَ﴾ بضم الزاي على البناء للمجهول، ورفع (قتل) على أنه نائب فاعل، وهو مضاف، وجر ﴿شُرَكَائِهِم﴾ على أنه مضاف إليه، ففصل بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو (قتل) وبين المضاف إليه (شركائهم)، والفاصل هو مفعول المصدر ﴿أولادَهم﴾ والتقدير: زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ شركائهم أولادَهم، ومعنى الآية: أن القتل مضاف للشركاء؛ لأنهم هم الفاعلون، والمقتول هم الأولاد.

ومثال الثاني وهو كون الفاصل ظرفًا ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته: (تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها) فـ (ترك) مبتدأ، وهو مضاف، و(نفسك) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والفاصل (يومًا) وهو ظرف للمصدر، و(هواها) مفعول معه، و(سعي) خبر المبتدأ.

ومن المواضع التي أجاز النحاة فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني أو ظرفه، فمثال الأول قراءة من قرأ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧] فـ (مخلف) وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفعله (أخلف) يتعدى لمفعولين، وقد أضيف هذا الوصف إلى مفعوله الأول وهو (رسله) وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو (وعده) بتقدير: مخلف رسلِه وعدَه. والأصل قبل الإضافة: (مخلفًا رسلَه وعدَه).

ومثال الفصل بالظرف قوله عليه الصلاة والسلام في أبي بكر: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)، ففيه إضافة الوصف وهو اسم الفاعل (تارك) إلى

مفعوله (صاحبي) والدليل على الإضافة حذف النون من المضاف، والفاصل هو الجار والمجرور (لي).

وقد يكون الفاصل قسمًا، نحو قولك: (شرُّ واللهِ المجالسِ مجالسُ الغيبة)، وقد حكى الكسائي: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ).

وهناك مواضع للفصل تختص بالشعر منها:

١ ـ أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًّا من المضاف، والمراد بالأجنبي معمول غير المضاف، كقول أبي حية النميري:

كما خُطّ الكتابُ بكف يومًا يهوديٍّ يقارب أو يُزيل

المعنى: يشبه ما بقي متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي كتابًا جعل بعضه متقاربًا وبعضه متفرقًا.

ففصل بـ (يومًا) بين المضاف وهو (كف) والمضاف إليه وهو (يهودي)، وهو أجنبي من (كف)، لأنه معمول لـ (خُطّ). والأصل: كما خطَّ الكتابُ يومًا بكفِّ يهوديٍّ.

٢ ـ الفصل بنعت المضاف كقول الشاعر:

نجوتُ وقد بلّ المرادي سيفَه من ابن أبي شيخ الأباطح طالبِ

المعنى: تخلصت من القتل وقد لطّخ عبد الرحمن بن ملجم سيفه بدم الإمام علي بن أبي طالب شيخ مكة.

فقد فصل بين المضاف وهو قوله (أبي) والمضاف إليه وهو (طالب) بنعت المضاف وهو (شيخ الأباطح)، والأصل: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

٣ ـ الفصل بالنداء: مثاله قول بجير بن أبي سلمى لأخيه كعب يحثه على الإسلام:

وفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذٌ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقر

المعنى: إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير - يريد الإسلام - ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود في سقر يوم القيامة.

فقد فصل بين المضاف (وفاق) والمضاف إليه (بجير) بالمنادى وهو (كعب) والأصل: وفاقُ بجيرٍ يا كعب منقذ لك.

وقول الآخر:

كأن برذون أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجام

المعنى: يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان - في نظر من يراه - حمارًا لصغره في عين الناظر وضعفه.

ففصل بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد) بالمنادى (أبا عصام) والأصل: كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام.

فصلَ مضاف شبه فعل ما نصبْ مفعولاً او ظرفًا أجز ولم يُعَبْ

فصلُ يمين واضطرارًا وُجدا بأجنبي أو بنعت أو ندا

المعنى: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً أو ظرفًا.

ولم يُعَب في الكلام الفصلُ باليمين، أما في حالة الضرورة فقد وجد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي أو بنعت المضاف أو بالنداء.

الأسماء الملازمة للإضافة:

من الأسماء ما تمتنع إضافته كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، باستثناء (أي) من الثلاثة الأخيرة فإنها تقع مضافة.

ومنها ما هو صالح للإضافة وعدمها كغلام وكتاب وحصان ونحوها.

ومنها ما هو واجب الإضافة لا ينفك عنها. وهو على نوعين: نوع تجب إضافته إلى المفرد ـ أي ما ليس جملة ـ ونوع تجب إضافته إلى الجملة. وإليك التفصيل:

١ ـ ما يجب إضافته إلى المفرد:

وهو نوعان:

النوع الأول:

ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى، فلا يستعمل مفردًا ـ أي بلا إضافة ـ وهو على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يضاف إلى الاسم الظاهر وإلى الضمير مثل (كلا) و (كلتا) نحو (كلا الرجلين، وكلاهما) و (كلتا المرأتين، وكلتاهما)، و(عند) نحو (عند زيد كتاب، وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩])، و(لدى) نحو (لدى سعيد مال، وقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥])، و(سوى) نحو (ما رأيت سوى رجل، وسواك)، و(قصارى) نحو (بذل قصارى جهده) أي غايته، وقولك: (قصاراك ألّا تنخدع بفلان).

القسم الثاني: ما يضاف إلى الاسم الظاهر فقط، وهو (أولو) نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، و(أولات) نحو قوله تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، و(ذو) كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ [الرعد: ٦]، و(ذات) نحو (ذات جمال)، و(ذواتا) كقوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، و(ذوا) كقوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، و(قاب) كقوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]، و(معاذ) كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٢٣].

والقسم الثالث: ما يضاف إلى الضمير فقط، وهو نوعان:

أ ـ ما يضاف لكل ضمير سواء كان للمتكلم أم المخاطب أم الغائب، مفردًا كان أو مثنى أو جمعًا، مذكرًا أو مؤنثًا وهو (وَحْد) أي: منفردًا، فتقول: (وحده ووحدها ووحدهما ووحدهم ووحدك ووحدكم) قال تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ٨٤].

ب ـ ما يختص بضمير المخاطب، وهي مصادر مثناة لفظًا ومعناها التكرار الذي يزيد على اثنين مثل (لبيك): أي إقامة على إجابتك بعد إجابة، و(سعديك): أي إسعادًا لك بعد إسعاد، و(حنانيك): أي تحننًا عليك بعد تحنُّن، و(دواليك): أي تداولاً بعد تداول، وهو التناوب، أي تداولاً لطاعتك ومناوبة فيها. وهذه المصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، إذ التقدير: ألبّيك تلبية بعد تلبية، وأسعدك إسعادًا بعد إسعاد... الخ.

وشذ إضافة (لبَّيْ) إلى ضمير الغائب، وهو الهاء، ومنه قول الشاعر:

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذاتُ مترعٍ بيون

لقلت لبّيه لمن يدعوني

المعنى: إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء، ذات ماء بعيد الغور، لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شدائد.

وشذ أيضًا إضافة (لبّي) إلى الاسم الظاهر، فقد أنشد سيبويه:

دعوت لما نابني مِسورًا فلبّى فلبَّي يدي مِسْوَرِ

المعنى: دعوت مسورًا للأمر الذي نزل بي فلباني، ثم دعا له بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه ما سأل.

فأضاف (لبَّيْ) إلى اسم ظاهر، وهو(يدي) وهذا شاذ.

جاء في الألفية:

وبعض ما يضاف حتمًا امتنعْ إيلاؤه اسمًا ظاهرًا حيث وقعْ
كوحْدَ لبَّيْ ودوالَيْ سعدَيْ وشذ إيلاء يدَيْ للبيْ

المعنى: بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر حيث وقع من الأسلوب، وإنما يجب ان يليه الضمير مثل (وحد، لبّي، دوالَي، سعدَي). وشذ وقوع المضاف إليه اسمًا ظاهرًا وهو (يدَي) بعد (لبَّي) يشير بذلك إلى البيت السابق: لبَّي يدَي مسور.



قال سيبويه: إن يونس بن حبيب زعم أن (لبيك) اسم مفرد وليس بمثنى، وأنه في الأصل (لبّى)، فهو مقصور قلبت ألفه ياء مع الضمير. وحجته في ذلك أنه قاسه على (عليك)، فكما أن ألف (على) انقلبت ياءً مع الضمير كذلك انقلبت ألف (لبّى) ياءً عند الإضافة إلى الضمير.

وردّ عليه سيبويه فقال: إن (لبيك) مثنى. وحجته أنه لو كان مفردًا جاريًا مجرى (لدى) و(إلى) و(على) كما ذكر يونس ما انقلبت ألفه ياءً مع الظاهر، كما لا تنقلب ألف (لدى) و(على) مع الظاهر، وإنما تنقلب مع المضمر فقط، فكما تقول: (على محمد) و (لدى عمرو) و(إلى زيد) إذا أظهرت الاسم، كذلك كان ينبغي أن يقال: (لبّى زيدٍ) لو صحّ القياس. لكنهم لما أضافوا (لبّى) إلى الاسم الظاهر قلبوا الألف ياء فقال قائلهم:

دعوت لِما نابني مِسوَرا فلبّى فلبَّيْ يدَيْ مسورِ

ولو كان بمنزلة (على) لقال: (فلبّى يَدَيْ مسور) فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس.



والنوع الثاني:

ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ، فيحذف المضاف إليه لفظًا ويُنوى معناه، ويستغنى عنه بتنوين العوض نحو (كل) كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، و(بعض) كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، و(أي) كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فهنا جاز قطع المضاف عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، بحذف المضاف إليه والاستغناء عنه بالتنوين الذي جاء عوضًا عنه مع إرادة ذلك المحذوف.

وبعض الاسماء يضاف أبدا   وبعض ذا قد يأتي لفظًا مفردا

المعنى: بعض الأسماء يلزم الإضافة دائمًا، وبعض ما لزم الإضافة قد يستعمل مقطوعًا عن الإضافة لفظًا لا معنى.



ما تضاف إليه كلا وكلتا:

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظًا ومعنى (كلا وكلتا) ويضافان إلى الضمير وإلى الاسم الظاهر، فإن أضيفتا إلى الضمير أعربتا إعراب المثنى، بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا نحو (جاء كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما). وإن أضيفتا إلى اسم ظاهر أعربتا إعراب الاسم المقصور، بحركات مقدّرة على الألف للتعذر، رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو (جاء كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين).

ولكون (كلا) و (كلتا) مفردين لفظًا مثنيين معنى جاز في خبرهما مراعاة لفظهما ـ وهو الإفراد ـ نحو (كلا الرجلين عظيم) و (كلتا المحسنتين وهبت نفسها لأعمال البر) وهو الأفصح، ويجوز مراعاة معناهما ـ وهو

التثنية ـ وهو فصيح فتقول: (كلا الرجلين عظيمان) و (كلتا المدينتين وقفتا في وجه العدو حتى اندحر).

ومراعاة اللفظ أكثر وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] ولم يقل: (آتتا).

ولا يضافان إلا إلى معرفة فلا أقول: (حضر كلا رجلين، وانصرفت كلتا امرأتين). ولا تضاف (كلا) إلى ما أفهم اثنين بتفرق، بمعنى أنه لا بد أن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين فلا تقول: (كلا زيد وعمرو حضر) ولا (عاونت كلا الأخ والصديق). وقد ورد شذوذًا قوله:

كلا أخي وخليلي واجدَي عضدًا ... في النائبات وإلمام الملمّات

المعنى: يقول: إن أخي وصديقي ليجدان مني العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التي لا مدفع لأحد عنها. يصف نفسه بصدق الإخاء وصحيح الوفاء.

جاء في الألفية:

لمفهم اثنين معرَّف بلا ... تفرق أضيف كلتا وكلا

المعنى: تضاف (كلا وكلتا) لما يدل على اثنين مع تعريفه وعدم تفرّق أفراده، فلا تقول: (كلا زيد وعمرو) وإنما تقول: كلاهما، أو كلا الرجلين.

ولا تضاف (كلا) و (كلتا) لشيء من الضمائر إلا (نا)، والكاف المتصلة بالميم والألف، والهاء المتصلة بالميم والألف.



وجوب إضافة (أي) وأنواعها:

من الأسماء الملازمة للإضافة (أي)، وهي خمسة أنواع: استفهامية نحو (أيُّ عملٍ تختاره؟)، وشرطية نحو (أيُّ نفعٍ يلتمسْه المرء بضرر غيره

ينقلبْ وبالاً عليه)، وصفة نحو(إن الصادق عظيمٌ أيُّ عظيم)، وحالية نحو (قبلت كلام الناصح الأمين أيَّ ناصحٍ أمين)، وموصولة نحو (سأصافح أيَّهم هو أسبق).

وفيها مبحثان:

الأول: في نوع ما تضاف إليه .**والثاني:** في حكم إضافتها.

أما نوع ما تضاف إليه فهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الشرطية والاستفهامية: يضافان إلى النكرة والمعرفة. أما النكرة فسواء كانت مفردة أم مثناة أم مجموعة، فتقول في الاستفهامية: (أيُّ رجلٍ جاء؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [عبس: ١٨] وتقول: (أيُّ رجلين جاءا؟) و (أيُّ رجالٍ جاؤوا؟).

وتقول في الشرطية: (أيَّ رجلٍ تكرمْ أكرمْ) و (أيَّ رجلين تكرمْ أكرمْ) و (أيَّ رجال تكرمْ أكرمْ).

ويضافان إلى المعرفة مثناة أو مجموعة فقط، تقول في الاستفهامية: (أيُّ المحمدَين عندك؟) قال تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]، وتقول: (أيُّ الطلاب أكثر اجتهادًا؟)، قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: ٣٨].

وتقول في الشرطية: (أيَّ الطالبَين تكرمْ أكرمْ)، وقال تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨] فـ (أي) اسم شرط جازم مفعول به مقدم منصوب، و(ما) زائدة للتأكيد، وتقول في الجمع: (أيَّ الطلاب تكرمْ أكرمْ).

وأما المفرد المعرفة فلا يضافان إليه إلا بأحد شرطين:

١ ـ أن تتكرر، وذلك بأن يعطف عليها مثلها بالواو نحو (أيُّ خالدٍ وأيُّ عليٍّ أشجع؟) قال الشاعر:

ألا تسألون الناس أيي وأيكم غداة التقينا كان خيرًا وأكرما

المعنى: ألا تستفهمون من الناس عمن كان في وقت التقائنا في الحرب خيرًا وأكرم من صاحبه، أهو أنا أم أنتم؟ أي: لأجابوكم أني خير وأكرم منكم.

فأضاف (أي) الاستفهامية إلى مفرد معرفة وهو ياء المتكلم، وتكررت.

ومثال الشرطية: (أيِّي وأيُّك جاء يكرَمُ).

٢ ـ أن يقصد بها الأجزاء كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقولك: (أيُّ زيدٍ أحسن؟) أي: أيُّ أجزاء زيد أحسن؟ فيقال عينه أو أنفه، وقولك: (أيُّ البيت أوسع؟) أي: أيُّ أجزائه من غرفة ومطبخ وساحة ونحو ذلك. وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام. ومثال الشرطية: (أيُّ البيت أعجبك أعجبني) أي: أيُّ أجزائه.

القسم الثاني: (أي) الموصولة، وهي لا تضاف إلا إلى المعرفة نحو قولك: (يعجبني أيُّ الطلاب هو أذكى)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩].

القسم الثالث: الوصفية والحالية، والمراد بالوصفية: ما كانت صفة لنكرة، والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى مدحًا أو ذمًّا. والمراد بالحالية: ما كانت حالاً من معرفة، وهي لبيان هيئة صاحبها.

ولا يضافان إلا إلى نكرة، فمثال ما كان صفة لنكرة قولك: (رأيت تلميذًا أيَّ تلميذ) و (مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ)، فـ (أي) صفة لـ (فارس) مجرور بالكسرة. ومثال ما كان حالاً من معرفة قولك: (مررت بخالد أيَّ فارس) فـ (أي) حال من (خالد) منصوب بالفتحة.

المبحث الثاني:

حكم إضافتها:

١ ـ ما يجب إضافته لفظًا ومعنى، فلا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهي الوصفية والحالية، فمثال الوصفية نحو (مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ)، ومثال الحالية نحو (مررت بزيدٍ أيَّ فتى).

٢ ـ ما يجب إضافته معنى، ويجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتنوين عوضًا عن المضاف إليه، وهي الاستفهامية والشرطية والموصولة، فمثال الاستفهامية قولك: (أكرمت رجلاً) فيقال: (أيًّا يا فتى؟)، ومثال الشرطية قولك: (أيًّا تكرمْ أكرمْ) وقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] والتقدير: أيَّ اسمٍ تدعوا، وكقولك: (أيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ ـ وأيًّا تضربْ أضربْ)، ومثال الموصولة قولك: (يعجبني أيُّهم عندك، وأيٌّ عندك).

ولا تضف لمفرد معرفِ (أيّا) وإن كررتها فأضفِ

أو تنو الاجزا واخصصن بالمعرفهْ موصولة أيًّا وبالعكس الصفهْ

وإن تكن شرطًا أو استفهاما فمطلقًا كمّل بها الكلاما

المعنى: لا يجوز إضافة (أي) للمفرد المعرفة إلا إذا كررتها أو نويت الأجزاء، والمقصود بهذا الحكم هو (أي) الاستفهامية والشرطية والموصولة؛ لأنها هي التي تضاف للمعرفة. واخصص (أي) الموصولة بالإضافة للمعرفة، وأما (أي) التي تقع وصفًا فلا تضاف إلا إلى النكرة.

وأما الشرطية أو الاستفهامية فتضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقًا.

إضافة (لدن):

من الأسماء الملازمة للإضافة (لدن)، وهي ظرف للمكان والزمان،

ويستعمل لابتداء الغاية الزمانية والمكانية نحو (سرت من لدن البيتِ إلى المدرسة) و (جلست من لدنْ صلاةِ الصبح إلى طلوع الشمس).

وهو بمعنى (عند) إلا أنه أقرب مكانًا من (عند) وأخص منه. فإن (عند) تقع على المكان وغيره، تقول: (لي عند فلان مال) أي في ذمته، ولا يقال في ذلك (لدن).

وهي مثل (عند) يكون اسمًا لمكان الحضور أو زمانه، غير أنه ملازم لابتداء الغايات الزمانية والمكانية، و(عند) غير ملازمة لمبدأ الغايات. تقول: (جلست عنده) ولا تقول: (جلست لدنه) لأنه ليس في هذا التعبير مبدأ غاية.

وتقول: جئت من عنده، ومن لدنه، قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] ولذا كان معناه في الحقيقة هو (من عند) لا (عند).

والغالب في (لدن) أن تجرّ بمن نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقوله: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] ولم ترد في القرآن الكريم إلا كذلك لملازمتها لابتداء الغايات.

أما حكمها فهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية. وتخرج عن الظرفية إلى الجر بـ (من) فتكون مبنية على السكون في محل جر.

أما المضاف إليه فيصح أن يكون مفردًا، وحكمه الجر، كما في الأمثلة السابقة، ويصح أن يكون جملة، لكن إذا أضيفت إلى الجملة فإنها مقصورة على ابتداء الغاية الزمانية دون المكانية؛ لأن الظروف المكانية لا يضاف شيء منها إلى الجملة إلا (حيث)، مثال ذلك (حضرت من لدن بدأت المحاضرة إلى أن انتهت).

وقد يليها كلمة (غدوة)، وحينئذ قد تقطع عن الإضافة نحو (مكثت هنا لدن غدوةً حتى الغروب) وقول أبي سفيان بن الحارث:

ومازال مُهري مَزجر الكلب منهمُ لدن غدوةً حتى دنت لغروب

المعنى: ما زال مهري بعيدًا عنهم من أول النهار إلى آخره.

وفي إعراب (غدوة) أكثر من وجه، فهي إما منصوبة على التمييز وصاحبه (لدن) المفرد، وعلى هذا فلا تكون (لدن) مضافة، أو على أنها خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير (لدن كانت الساعة غدوةً)، وعلى هذا تكون (لدن) مضافة للجملة تقديرًا.

وجوّز الكوفيون رفعها على أنها فاعل لـ (كان) التامة المحذوفة والتقدير (لدن كانت غدوةٌ) أي: ظهرت أو وُجِدت.

ويجوز جرها على أن (لدن) مضاف، و(غدوة) مضاف إليه مجرور، وهذا هو القياس والغالب في الاستعمال.

وألزموا إضافة (لدن) فجر ونصب غدوة بها عنهم ندر

المعنى: ألزم العرب لفظ (لدن) الإضافة فجرّ المضاف إليه، تقول: (من لدنّا، من لدنه). وقد يتجرد من الإضافة وينصب كلمة (غدوة) وهو نادر.

فائدة:

إن لفظ (لدن) مشابه للفظ (اللدْن) المأخوذ من اللدانة واللدونة. و(اللدن) اللين من كل شيء من عود أو حبل أو خَلَق، وامرأة لدنة ريّا الشباب ناعمة، وتلدّن في الأمر: تلبّث وتمكّث ولم يثُر ولم ينبعث عليه، والتلدّن: التمكّث. فاللدونة: الليونة، واللدن: اللين.

وقد ورد كلمة (لدن) الظرفية في القرآن الكريم سبع عشرة مرة، كلها في الرحمة والحنان والخير واللين ونحوه،وهو استعمال قريب لمعنى

الليونة، أعني إكساء معنى (لدن) معنى اللدونة، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، وقال: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ ۖ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ۖ إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وقال: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، وقال: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقال: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً ۖ وَكَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٣]، وقال موسى للرجل الصالح: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]. ولم يأت بـ (عند)، وهي هنا كما تفيد معنى الظرفية تفيد معنى التمكث والتلبث، وليس في (عند) هذا المعنى، فكأنه قال: قد بلغت العذر في تمكثك وصبرك عليّ، وتلبثك على إلحاحي في السؤال، وهو استعمال رفيع.

وقد تقول: ألم يرد قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] وهذا ليس في اللين والرحمة؟

فأقول: إن هذا هو الموطن الوحيد الذي اقترن به البأس فيه والشدة بـ (لدن)، ومع ذلك هو في الرحمة، والنص يوضح ذلك، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٣] فهذا الكلام هو في القرآن الكريم، الذي هو خير ورحمة، منذرًا ومبشرًا، والخير يكون فيهما جميعًا.

ثم إنه لما كانت (لدن) أخص من (عند) لكونها أقرب مكانًا منها، كانت أبلغ من (عند) لأنها مبدأ المكان والزمان، ولم تستعمل (لدن) في القرآن الكريم إلا مع الله نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وقوله: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]، وقوله: ﴿مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:

٦٧]، وقوله: ﴿رِزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧]، وقوله: ﴿مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠]، إلا في موطن واحد هو قوله: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] فهي أبلغ من (عند) لأنها ألصق منها، وقد استعملت في القرآن الكريم في خصوصيات الألطاف والتعليم والرحمة الإلهية، وبموازنة ذلك بين استعمالها واستعمال (عند) يتضح الأمر. (م).

إضافة (مع):

وهي ظرف مكان أو زمان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما، تقول: (جلس محمد مع سعيد) و (جئت مع العصر). والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، فتكون منصوبة على الظرفية. ومن العرب من يبنيها على السكون فيقول: (معْكم). ومنه قول جرير:

فريشي منكمُ وهواي معْكم ... وإن كانت زيارتكم لماما

المعنى: إن ما عندي من مال ولباس إنما هو منكم، وقلبي وهواي منصرف إليكم وإن كانت زيارتي إياكم ليست متصلة.

وأكثر ما تستعمل مضافة. وقد تأتي مفردة مقطوعة عن الإضافة بمعنى (جميع)، فتكون معربة منصوبة منوّنة على أنها حال نحو (جئنا معًا) أي: جميعًا، أو مصطحبين.

والفرق بين (فعلنا معًا) و (فعلنا جميعًا) أن (معًا) يفيد الاجتماع في حال الفعل، و(جميعًا) بمعنى (كلنا) سواء اجتمعوا أم لا. (م).

ومع (معْ) فيها قليل ونقلْ ... فتح وكسر لسكون يتصلْ

المعنى: كلمة (معَ) فيها لغة أخرى قليلة هي (معْ) بتسكين العين. ونقل عن العرب في هذه الساكنة العين فتحُها وكسرُها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها نحو (معَ ابنك، معِ ابنك).

٢ ـ ما يجب إضافته إلى الجملة:

ما يلازم الإضافة إلى الجملة ثلاثة أسماء هي (حيث، وإذ، وإذا). وسنتكلم على كل واحدة منها بالتفصيل:

١ ـ حيث: وهو ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب. ويضاف للجملة الاسمية نحو (اجلسْ حيث خالدٌ جالسٌ) و (أقمت حيث المنظرُ جميلٌ)، وللجملة الفعلية نحو (اجلسْ حيث يجلس أهل الفضل) و (أقمت حيث يجمل المنظر) وإضافتها إلى الفعلية أكثر. ومنه قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، سواء كانت مثبتة ـ كما سبق ـ أم منفية نحو (ستندم حيث لا ينفعُ الندم).

ولا تضاف إلى المفرد. وورد شذوذًا قوله:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا نجمًا يضيء كالشهاب لامعا

المعنى: أما ترى طلوع سهيل في مكانه، وأعني بسهيل نجمًا منيرًا كإنارة شعلة النار الساطعة.

فإن جاء بعدها مفرد رفع على أنه مبتدأ خبره محذوف نحو (اجلسْ حيث الماءُ) أي: وفيرٌ أو موجودٌ، و(اجلسْ حيثُ خالدٌ) أي جالسٌ.

٢ ـ إذ: وهي ظرف للزمان الماضي المبهم، مبني على السكون في محل نصب. وتضاف إلى الجملة الاسمية نحو (جئت إذ المطرُ هاطلٌ)، والفعلية نحو (جئت إذ طلعت الشمس)، وقد اجتمع نوعا الإضافة في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وقد يكون الفعل المضاف إلى (إذ) ماضيًا لفظًا ومعنى كقوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ﴾ [يونس: ٧١]، أو معنى فقط بأن يكون

الفعل مضارعًا في لفظه دون زمنه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]؛ لأن ما ذكر متقدم على نزول الآية.

وقد تكون ظرفًا للمستقبل كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١].

وقد تحذف الجملة المضاف إليها فيؤتى بالتنوين عوضًا عنها كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٤]، وقوله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤ ـ ٥].

ويلحق بـ (إذ) ما أشبهها من الأسماء في كونه ظرفًا يدل على الزمان الماضي المبهم [أي غير محدود ولا معين ولا حد له يحصره]، نحو (حين، ووقت، وزمان، ولحظة) وكذلك (يوم، وساعة) إذا أريد بهما مطلق الزمان.

فهذه الظروف وما أشبهها تضاف إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجمل الاسمية والفعلية، فمن إضافتها إلى الفعلية قولك: (جئتك حينَ انصرف خالد، ووقتَ جاء سعيد)، وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. ومن إضافتها للاسمية قولك: (زرتك زمانَ عليٌّ والٍ، حين خالدٌ أميرٌ).

وإضافتها إلى الجملة جائزة لا واجبة، فيصح أن تضاف إلى المفرد، بخلاف (إذ) فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ـ كما مضى ـ تقول: (ساعدتني في وقت الشدائد) و (استيقظت وقت الفجر).

فإن كان الظرف غير ماض ـ وهو المستقبل ـ لم يُجر مُجرى (إذ) في الإضافة إلى الجملة بنوعيها، بل يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلى الجملة الاسمية، بل إلى الفعلية فتقول: (أجيئك حين يجيء زيد).

وإن كان الظرف غير مبهم (وهو الظرف المحدود) نحو (شهر وحول

وساعة وسنة) لم يضف إلى الجملة؛ لأنه لم يسمع، بل يضاف إلى المفرد، تقول: شهر رمضان مبارك، وسنة ثمانٍ فتح مكة.

وألزموا إضافة إلى الجملْ   حيث وإذ وإن ينوّن يُحتَمَلْ
إفراد إذ وما كإذ معنى كإذْ   أضف جوازًا نحو حين جا نُبِذْ

والمعنى: ألزم النحاة إضافة (حيث، وإذ) إلى الجمل، وإن ينوّن (إذ) بحذف المضاف إليه كان من المحتمل إفرادها، أي قطعها عن الإضافة لفظًا لا معنى لوقوع التنوين عوضًا عن الجملة المضاف إليه. وما كان مثل (إذ) في المعنى في كونه ظرفًا ماضيًا غير محدود فهو كـ (إذ) في إضافته إلى الجملة بنوعيها، لكن إضافته جائزة لا واجبة نحو (حين جاء نبذ).

الإعراب والبناء فيما يضاف إلى الجملة جوازًا:

ذكرنا قبل قليل أن ما كان اسم الزمان مثل (إذ) في كونه اسم زمان ماضيًا مبهمًا ـ أي يدل على زمن غير محدد ـ نحو حين ووقت وزمن ويوم، فإنه يضاف إلى الجملة التي بعده، والإضافة إلى الجملة التي بعده ليست واجبة هنا؛ لأن هذه الألفاظ قد تضاف إلى المفرد، فإذا أضيف إلى الجملة جاز فيه وجهان:

١ ـ الإعراب، حملاً على الأصل في الأسماء.

٢ ـ البناء على الفتح، حملاً على (إذ) لأنها مبنية، سواء أضيفت إلى جملة فعلية صدّرت بفعل مبني بناء أصليًا كالفعل الماضي، أم عارضًا كالمضارع المتصل بنون النسوة، أم جملة فعلية صدّرت بفعل مضارع معرب، أم جملة اسمية.

ولكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدّرت بفعل مبني البناء، فمثال ما كان البناء فيه أصليًا قولنا: (استيقظت على حينَ أذّن المؤذن) فـ (حينَ) اسم زمان مبهم مبني على الفتح في محل جر، ويجوز (على حينِ)

ويكون اسمًا مجرورًا بالكسرة الظاهرة. ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيومَ ولدتْه أمه) فيجوز الفتح على البناء، والكسر على الإعراب.

وقد روي بالبناء والإعراب قول النابغة الذبياني:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألمّا أصحُ والشيب وازع

المعنى: عاتبت نفسي على الصبا وأنا شيخ وقلت: ألمّا أُفق مما أنا فيه من الصبابة والشوق، والشيب كافٌّ عن ذلك.

بفتح نون (حينَ) على البناء وهو المختار، وكسرها على الإعراب.

ومثال ما كان البناء فيه عارضًا قولك: (سأجيء في وقتَ يرجعْنَ من الجامعة) فـ (وقت) اسم زمان مبني على الفتح في محل جر لإضافته إلى الفعل المضارع (يرجعْنَ) المبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. ويجوز (في وقتِ) فيكون مجرورًا بالكسرة الظاهرة.

وأما ما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء نحو (هذا وقت يُكافأ المجدون) فيجوز في (وقت) الرفع على أنه خبر، ويجوز البناء على الفتح، والأول أرجح. ونحوه (نزل المطر على حينِ الفلاحُ قانطٌ) فيجوز (على حينِ) بالكسر على الإعراب، و(على حينَ) بالفتح على البناء. ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] فقد قرأ السبعة إلا نافعًا المدني بالرفع على الإعراب، على أنه خبر المبتدأ (هذا). وقرأ نافع بالفتح على البناء، فهو مبني على الفتح في محل رفع خبر. وكقول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريمٌ على حينِ الكرامُ قليلُ

وقول الآخر:

تذكّرَ ما تذكّر من سليمى على حينِ التواصلُ غيرُ دانِ

ببناء (حين) على الفتح وجرها بالكسرة.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدِّرت بمضارع أو جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضٍ.

هذا حكم ما أضيف إلى الجملة جوازًا، وأما ما أضيف إليها وجوبًا فلازم للبناء لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة كحيث وإذ وإذا.

وابن أوَ اعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنا متلوّ فعل بنيا

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا

المعنى: ابن أو أعرب ما أجري مُجرى (إذ) في كونه اسم زمان ماض مبهم، لكن المختار بناء ما يتلوه فعل مبني سواء كان ماضيًا أم مضارعًا مبنيًّا، وإعراب ما تلاه مبتدأ أو فعل معرب وهو المضارع، ومن بنى في جميع هذه الحالات فلن يغلَّط.



٣ـ إذا: ظرف للمستقبل في الغالب، متضمن معنى الشرط، ويختص بالدخول على الجملة الفعلية، فلا يضاف إلا إليها نحو (إذا جاء محمد فأكرمْه) و (أجيبك إذا دعوتني)، ولا تضاف إلى الجملة الاسمية، فلا تقول: (آتيك إذا محمد مسافر) خلافًا للأخفش والكوفيين. وأما (أجيئك إذا محمدٌ سافر) فمحمد فاعل لفعل محذوف وليس مرفوعًا على الابتداء، هذا مذهب سيبويه.

وخالفه الأخفش فجوّز كونه مبتدأ، خبره الفعل الذي بعده.

والأكثر أن يكون الفعل الذي يليها ماضيًا، وقد يكون مضارعًا، وهو أقل، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب الهذلي:

والـنـفـس راغـبـة إذا رغّـبـتـهـا وإذا تـردّ إلـى قـلـيـل تـقـنـع

و(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، وهو مضاف، و(رغبتها) في محل جر مضاف إليه.

وألـزمـوا إذا إضـافـة إلـى جمـل الافعال كهُن إذا اعتلى

المعنى: ألزم النحاة إضافة (إذا) إلى الجملة الفعلية مثل (هنْ إذا اعتلى).

فائدة:

قد تخرج (إذا) عن الاستقبال فتستعمل للمضيّ نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [النمل: ١٨]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٣]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٦]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]؛ لأن الانفضاض واقع في الماضي.

وقد يقع شرطها وجوابها ماضيين نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ﴾ [الإسراء: ٨٣]، أو مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، أو مختلفين كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقوله: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨].

وقد يتجرد للظرفية المحضة، فلا يتضمن معنى الشرط كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢]، وقوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢].

وتجيء للحال كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، وقوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢].

وتستعمل أيضًا للاستمرار نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ

وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥ ـ ١٥٦]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]. (م).

ظروف الغايات:

وهي غير وقبل وبعد وفوق وتحت وأمام وخلف ويمين وشمال ودون وأول وعل وأسفل ونحوها. وتسمى الظروف المعرّفة بالقصد.

ولها أربع حالات تبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها. أما الحالات الثلاث التي تعرب فيها فهي:

١ ـ أن تضاف نحو (أصبت درهمًا لا غيرَه)، وقوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ۖ﴾ [طه: ١٣٠]، وقوله: ﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦].

٢ ـ أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه نصًّا دون غيره من الألفاظ، فيبقى الإعراب ويحذف التنوين، كما لو كان المضاف إليه مذكورًا كقول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابةً   فما عطفت مولى عليه العواطف

المعنى: ومن قبل ذلك نادى كل مولى قرابته حتى يعينوه فلم يلبّ نداءه أحد منهم.

ومن ذلك قراءة الجحدري والعقيلي: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤] بالخفض بغير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده.

٣ ـ أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى معناه ولا لفظه فيكون حينئذ نكرة وينوَّن، نحو (عرفت قيمة الوقت وكنت قبلاً مضيعًا لوقتي)، ومنه قراءة الجحدري والعقيلي ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾ بجر (قبل، وبعد) وتنوينهما. وكقول يزيد بن الصعق:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم

المعنى: يقول إنه ـ بعد أن أدرك ثأره ونال من عدوه ما كان يشتهي ـ طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه.

٤ ـ وأما الحالة التي يبنى فيها فهي أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه. وتكون حينئذ مبنية على الضم نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ فـ (قبل) و (بعد) ظرفان مبنيان على الضم في محل جر، وقوله: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١] فـ (قبل) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب.

والفرق بين نية المعنى ونية اللفظ، أن نية اللفظ أن يلاحظ اللفظ المنوي معناه في نفس المتكلم دون غيره من الألفاظ، ونية المعنى أن يلاحظ المعنى دون النظر إلى لفظ معين.

ومما يلحق به (أول) كقول معن بن أوس:

لعمرُك ما أدري وإني لأوجلُ على أينا تعدو المنية أولُ

المعنى: أقسم بحياتك إني لا أعلم ـ مع أنني خائف ـ من الذي ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه.

و (وراء) كقول الشاعر:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ

المعنى: لا خير في المودة التي بيننا إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمنني على سرك وسائر شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش.

و(علُ) إذا أريد به علوّ معين كقولنا: (سقط من علُ).

وفي الألفية:

واضمم بناءً (غيرًا) ان عدمت ما ... له أضيف ناويًا ما عدما
قبل كغير بعد حسب أولُ ... ودون والجهات أيضًا وعلُ
وأعربوا نصبًا إذا ما نكّرا ... (قبلاً) وما من بعده قد ذكرا

المعنى: اضمم (غيرًا) ضمة بناء إن فقدتَ ما أضيفت له (غير)، أي إن فقدتَ المضاف إليه ولم تجده في الكلام ونويته معنى لا لفظًا.

و(قبل) يشبه (غير) في البناء إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه. ومثلها: بعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات، وعلُ.

وأعرب النحاة لفظة (قبل) وما بعده من الأسماء المذكورة في البيت السابق بالنصب مع التنكير إذا حذف المضاف إليه ولم ينوَ معناه ولا لفظه.

فائدة:

هذا القسم الأخير يسميه النحويون الغايات، وقد آثرنا تسميتها الظروف المعرّفة بالقصد أو الظروف المقصودة.

ونعني بالظروف المقصودة أن هذه الظروف معلومة الزمان أو المكان من دون معرّف لفظي، وإنما هي معرّفة بمعرّف معنوي وهو القصد إليها فبنيت على الضم لمخالفة حالاتها الإعرابية الأخرى التي تكون فيها نكرة أو معرّفة بالإضافة.

وهناك من يرى أنه ليس ثمة مضاف إليه محذوف كما ذهب إليه النحاة، وإنما هو في الحقيقة ظرف معرّف بالقصد، أي ظرف معلوم للمتكلم أو للمخاطب. فقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] يدل على أن ذلك الزمان معلوم للمخاطبين.

ومما يرجح ذلك أنه قد يضعف تقدير مضاف إليه وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فليس ثمة مضاف إليه محذوف بعد كلمة (قبل)، وإنما المراد بهذا الزمان زمان معيّن معلوم عند

المخاطبين، ومعلوم أن المخاطبين لم يقتلوا أنبياء الله، وإنما المقصود به آباؤهم الأقدمون، غير أن الزمان معلوم.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] فإنه لا يحسن تقدير مضاف إليه، وإنما المقصود به زمان معيّن معلوم غير محدود بإضافة. ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقوله: ﴿قَالُوٓا۟ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [القصص: ٤٨].

فإن زمان (قبل) ههنا معلوم مقصود وليس مقيدًا بإضافة.

وهذا يتضح فيما لا تصح إضافته وهو (عل)، فإن (عل) مما لا يضاف أصلاً، وقد ذكروا أنه إذا كان المقصود به علوًّا معلومًا بنوه على الضم وإلا أعربوه.

وكذلك الأمر في سائر أخواتها، فإنها إذا كانت معلومة بالقصد لا بإضافة كانت مبنية على الضم وإلا كانت معربة.

ويشبهها في ذلك النكرة المقصودة في النداء مثل (يا رجلُ) بخلاف (يا رجلاً) فإن رجلاً في الأولى مقصودة وهي معرّفة بالقصد وتسمى النكرة المقصودة، بخلاف الثانية فإنها غير مقصودة، ولذا فهي نكرة. فالمعرّفة بالقصد في النداء مبنية على الضم نظيرة تلك في الإضافة بخلاف النكرة والمضافة.

فعلى هذا يكون الأمر كما يأتي:

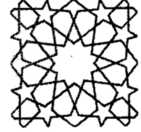
إن هذه الظروف إذا لم تضف كانت نكرة لا تدل على زمان أو مكان

معيّن، وإن أضفتها كانت مقيّدة بذلك المضاف إليه تخصيصًا أو تعريفًا. وإن بنيتها على الضم كان المعنى أنك قصدت بها زمانًا معينًا أو مكانًا معينًا فأشرت إليه. فإذا قلت: (رأيته قبلاً) كان المعنى أنك رأيته فيما مضى. وإذا قلت: (رأيته قبل محمد) أو (قبل مدة طويلة) كان مقيّدًا بقيد الإضافة، نكرة أو معرفة.

وأما قولك: (رأيته قبلَ) فهو تعبير قليل، ولا يصح إلا إذا كان هناك لفظ معيّن قامت القرينة عليه فحذفته لذلك وأبقيت المضاف على حاله، كأن المضاف إليه مذكور في الكلام.

فإن قلت: (رأيته قبلُ) قصدت به زمنًا معينًا معلومًا وهذا الزمن معرفة. وكذا إن قلت: (سقط من علُ) فإن المعنى أنه سقط من علوٍّ مخصوص. بخلاف ما لو قلت: (سقط من علٍ) فإن المعنى أنه سقط من مكان عالٍ غير معلوم. (م).





المضاف إلى ياء المتكلم

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان مفردًا صحيح الآخر نحو نفسي، ووطني، ومالي، أو معتلّاً جاريًا مجرى الصحيح [وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن] نحو ظبيي، ودلوي، وسقيي، أو جمع تكسير صحيح الآخر نحو غلماني، ورفاقي، أو جمع مؤنث سالمًا نحو زميلاتي، وفتياتي، وطالباتي.

ويكون الإعراب بالحركات المقدرة للمناسبة. فإذا أعربنا (صديقي) في قولنا: (جاء صديقي) قلنا: إنه فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وإذا أعربناه في قولنا: (زرت صديقي) قلنا: إنه مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة، وإذا أعربناه في قولنا: (مررت بصديقي) قلنا: إنه اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدرة.

أما الياء فهي ضمير متصل مبني على السكون أو الفتح في محل جر مضاف إليه.

وهناك من يرى أن (صديقي) في حالة الجر مجرور بالكسرة الظاهرة ليسره ولبعده عن التكلف، ما دام أن الكسرة موجودة في اللفظ، وهناك من يرى أنه مجرور بالكسرة المقدرة لتطّرد القاعدة. ويبدو لي أن الإعرابين جائزان.

وإن كان معتلّاً فإما أن يكون مقصورًا أو منقوصًا:

١ ـ المقصور: نحو فتى، وعصا، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن آخره ألف، والياء واجبة الفتح للخفة والتخلص من التقاء الساكنين. وتبقى الألف على حالها ويعرب بحركات مقدرة على الألف كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقول: (هذه عصايَ، وأمسكت عصايَ، وتوكأت على عصايَ). فتكون (عصاي) في الجملة الأولى خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. وفي الجملة الثانية: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة... إلخ، وفي الجملة الثالثة: اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة... إلخ.

وهذيل تقلب ألفه ياءً وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم فتقول: (هذه عَصَيَّ، وهُدَيَّ خير طريق لنجاتي). ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

سبقوا هَويَّ وأعنقوا لهواهم فتخرِّموا ولكل جنب مصرع

المعنى: إن أولادي سبقوا ما أهواه وهو بقاؤهم، وبادروا مسرعين إلى ما يهوونه وهو الموت، وليس الموت مختصًّا بهم، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان.

فقوله: (هوَيَّ) أصله (هواي) فالألف ألف المقصور، وبعدها ياء المتكلم، فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم فصارت (هوَيَّ).

فـ (هوَيَّ) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر.

٢ ـ المنقوص: نحو القاضي، والداعي، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن ياءه مدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم واجبة الفتح نحو

(العقل هاديَّ إلى الرشاد) و (هو قاضيَّ) فـ (هاديَّ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

ويعرب في حالة النصب بفتحة مقدرة على يائه منع من ظهورها سكون الإدغام فتقول مثلاً: (حمدت الله معطِيَّ الرزقَ).

ومعنى ذلك أن الفتحة تظهر على ياء المنقوص لخفتها، وإنما تسكّن إذا اتصلت بها ياء المتكلم؛ لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني، فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء.

وعندما أعرب (معطيَّ) أقول: نعت لله منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره - أي على الياء المدغمة في ياء المتكلم - منع من ظهورها سكون الإدغام، أي السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم.

ويعرب في حالة الجر بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها سكون الإدغام نحو (شكرت لمعطِيَّ الرزقَ). وإعراب (معطِيَّ) في هذا المثال: اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

٣ - المثنى: وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وتحذف النون للإضافة، وتسلم الألف في حالة الرفع نحو (هذان غلامايَ) فـ (غلاماي) خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة وهو مضاف، والياء مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، والأصل:

غلامان لي، فحذفت النون واللام للإضافة. وحركت الياء بالفتح لالتقاء الساكنين.

وفي حالتي النصب والجر تدغم الياء في ياء المتكلم كالمنقوص، نحو (رأيت غلامَيَّ) و(مررت بغلامَيَّ).

والأصل: بغلامَين لي، فحذفت النون واللام للإضافة، ثم أدغمت الياء في الياء، وفتحت ياء المتكلم.

وفي إعراب النصب نقول: مفعول به منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم لأنه مثنى وحذفت نونه للإضافة، وياء المتكلم مضاف إليه.

وفي إعراب الجر نقول: اسم مجرور وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم لأنه مثنى وحذفت نونه للإضافة، وياء المتكلم مضاف إليه.

٤ ـ جمع المذكر السالم: وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وتحذف النون للإضافة.

وفي حالة الرفع تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم وتقلب الضمة كسرة للمناسبة تقول: (جاء مهندسِيَّ) والأصل (مهندسوني) فحذفت النون للإضافة فصارت (مهندسوي) اجتمعت الواو والياء في الكلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار اللفظ (مهندسِيَّ).

وإعرابها: فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياءً للإدغام.

ومنه قولك: (أنتم مشارِكيَّ) و (هؤلاء منقذِيَّ من الضيق) و (معلميَّ يحبون أدبي).

وأصل (مشاركيَّ): مشاركون لي، حذفت النون واللام للإضافة فصارت: مشاركوي، ثم قلبت الواو ياء ساكنة وأدغمت في ياء المتكلم المفتوحة وكسر ما قبلها فصارت: مشارِكِيَّ.

وأصل (منقذيَّ، ومعلمِيَّ): منقذوني، ومعلموني، حذفت النون للإضافة فصارت: (منقذوي، ومعلموي) ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم وكسر ما قبلها فصارت (منقذِيَّ، ومعلمِيَّ).

وأما في حالتي النصب والجر فتدغم الياء في الياء، تقول في النصب: (شجعتُ مهندسِيَّ على التفاني في العمل). وإعرابها: مفعول به منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

وتقول في الجر: (مررت بمهندسِيَّ).وإعرابها :اسم مجرور بالباء وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

فإن كان ما قبل الواو مفتوحًا نحو (مرتَضَون) بقي على فتحه منعًا للبس فنقول: (هؤلاء مرتَضَيَّ).

وأما ما عدا هذه الأربعة فيجوز في الياء معه الفتح والتسكين فتقول: (غلاميَ) و(غلامي).

آخر ما أضيف لليا اكسر إذا   لم يك معتلاًّ كرامٍ وقذى

المعنى: اكسر آخر الاسم الذي أضيف للياء (ياء المتكلم) بشرط أن لا يكون هذا الاسم معتل الآخر مثل رامٍ وهو المنقوص، وقذى وهو المقصور.

أو يك كابنين وزيدِين فذي   جميعُها اليا بعدُ فتحُها احتذي

المعنى: وألا يكون مثنى كابنَين، أو جمع مذكر سالم كزيدِين، فهذه الأربعة جميعها اليا تكون بعدها ياء المتكلم مفتوحة.

وتدغم اليا فيه والواو وإن   ما قبل واو ضم فاكسره يهن

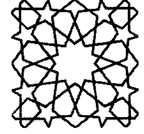
المعنى: وتدغم الياء التي في آخر المضاف بياء المتكلم، وكذلك تدغم الواو أيضًا، والمراد أن ياء المتكلم تدغم في ياء المثنى المنصوب

وفي ياء جمع المذكر المنصوب، وكذلك تدغم في واو جمع المذكر المرفوع بعد انقلاب واوه ياءً، وإن كان ما قبل الواو مضمومًا فإنه يكسر ليهون النطق، أي: ليسهل النطق بالكسرة قبل الياء المشددة.

وألفًا سلّم وفي المقصور عنْ هُذَيل انقلابها ياءً حسن

المعنى: أبق الألف في المثنى المرفوع والمقصور عند إضافتهما للياء، إلا عند هذيل فتنقلب ألف المقصور ياءً.





إعمال المصدر

تعريفه:

المصدر هو الاسم الدال على الحدث مجردًا عن الزمان متضمنًا أحرف فعله لفظًا مثل (عَلِم عِلْمًا)، أو تقديرًا مثل (قاتل قتالاً)، أو معوَّضًا مما حذف بغيره مثل (وعد عدةً) و (سلّم تسليمًا).

فـ (العلم) مشتمل على أحرف (علِمَ) لفظًا. و(القتال) مشتمل على ألف (قاتل) تقديرًا؛ لأن أصله (قيتال)، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع فنقول: (قاتل قيتالاً، وضارب ضيرابًا) وهذه الياء أصلها الألف في (قاتل) انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها. و(العدة) أصلها (الوعد) حذفت الواو وعوّضت منها تاء التأنيث. و(التسليم) أصله (السِّلّام) ـ بكسر السين وتشديد اللام ـ حذف أحد حرفي التضعيف وعوّض منه تاء التفعيل، فجاء على (تَسلام) كالتَّكرار، ثم قلبوا الألف ياءً فصار إلى التسليم، فالتاء عوض من إحدى اللامين.

عمله:

يعمل المصدر عمل فعله في موضعين:

الأول: أن يكون الفعل محذوفًا وينوب عنه المصدر في تأدية معناه نحو(تركًا الإهمالَ)، و(إطعامًا الفقراءَ)، و(ضربًا اللصَّ)، فـ (تركًا) مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: اترك الإهمال تركًا، وكذلك في المثالين الآخرين.

الثاني: أن يكون المصدر مقدرًا بـ (أن) المصدرية، أو (ما) المصدرية والفعل نحو (يسرّني شكرُك المنعمَ). فـ (شكر) فاعل (يسرّ) وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو الكاف، ونصب المفعول به وهو (المنعم)، ويمكن أن يحل محله (أنْ) والفعل، أو (ما) والفعل، فنقول: (يسرّني أن شكرتَ المنعم) إن أردت المضيّ، أو (يسرني أن تشكر المنعم) إن أردت الاستقبال، أو (يسرني ما تشكر المنعم) إن أردت الحال.

ومعنى ما سبق أن المصدر يعمل عمل الفعل إذا كان مقدرًا بـ (أنْ) والفعل، أو بـ (ما) والفعل، فيقدر بـ (أنْ) إذا أريد المضيّ أو الاستقبال فتقول: (عجبت من إكرامك سعيدًا أمس أو غدًا) والتقدير: من أن أكرمت سعيدًا أمس، أو من أن تكرم سعيدًا غدًا. ويقدر بـ (ما) إذا أريد به الحال نحو (عجبت من إكرامك سعيدًا الآن) التقدير: مما تكرم سعيدًا الآن.

أقسام المصدر العامل:

ينقسم المصدر العامل ثلاثة أقسام:

أ ـ **المصدر المضاف**، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين نحو (عجبت من إكرامِ سعيدٍ خالدًا)، فـ (إكرام) مضاف، و(سعيد) مضاف إليه، و(خالدًا) مفعول به منصوب، وناصبه المصدر (إكرام).

وهو إما أن يكون مضافًا إلى فاعله أو إلى مفعوله، فالمضاف إلى فاعله كالمثال السابق، وقولك: (يسرني شكرُك المنعمَ) و (عقابك المذنبَ رادعٌ له) و (إطاعتك الرئيسَ فضيلةٌ) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فالمصدر (دفع) أضيف لفاعله من حيث المعنى وهو لفظ الجلالة (الله)، وقوله: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وقوله: ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [النساء: ١٦١].

والمضاف إلى مفعوله نحو (رعايةُ الأزهارِ الزارعُ أمر ضروري)، و(إكرامُ المتفوقين المديرُ تشجيعٌ لهم). فالمصدر (رعاية) أضيف لمفعوله (الأزهار) وجاء بعدهما الفاعل (الزارع)، وتقدير الكلام: (رعايةُ الزارعِ الأزهارَ). وفي المثال الثاني أضيف المصدر (إكرام) لمفعوله (المتفوقين) وجاء بعدهما الفاعل (المدير).

ب ـ المصدر المنوّن: وإعماله أقرب إلى القياس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل في التنكير، وهو يلي المضاف في الكثرة نحو قولك: (عجبت من إكرامٍ خالدًا) وقولك: (تحسن بك مكافأةٌ كلَّ محسنٍ) و (نحن في انتظارٍ أنباءَ البريد) و (واجب علينا تشجيعٌ كلَّ مجتهد) وقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥]، فـ (إطعامٌ) مصدر مؤول نصب المفعول به، وهو قوله: (يتيمًا)، ويقول المرار بن منقذ التميمي:

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ ... أزلنا هامهنَّ عن المقيل

المعنى: يصف قومه بالجلادة والقوة، فيقول: أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها بضربنا بالسيوف رؤوسهم.

فـ (رؤوس) منصوبة بـ (ضرْب).

ج ـ المصدر المعرّف بـ (أل) وإعماله شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ (أل)، وهو أقل من سابقيه استعمالاً نحو (صديقُك حَسَنُ التهذيبِ أبناءَه) و(العاقل شديدُ الحبِّ وطنَه) و(أخوك كثير الإتقانِ عملَه). ومنه قول الشاعر:

ضعيف النكايةِ أعداءَه ... يخال الفرار يراخي الأجل

المعنى: إن هذا الرجل عاجز عن مواجهة أعدائه وقهرهم ويظن أن الهرب من أعدائه يمد في أجله.

فـ (أعداءه) مفعول به منصوب بـ (النكاية).

وقول الآخر:

لقد علمتْ أُولَى المُغيرة أنني كررتُ فلم أنكُل عن الضرْب مِسمَعا

المعنى: لقد علمت أوائل الخيل المغيرة أنني لم أجبن ولم أعجز بل ضربتُ مِسمَعًا سيدهم.

فـ (مسمعا) مفعول به منصوب بـ (ضرْب).



ويعمل المصدر أحيانًا عمل الفعل المتعدي فيكون له فاعل ومفعول به وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، فـ (اتخاذ) مصدر مضاف إلى فاعله، و(العجل) مفعول به، ومنه قولك: (ساءني عصيانُك أباك)، فـ (عصيان) مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف، و(أباك) مفعول به.

وقد يستعمل استعمال الأفعال اللازمة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧] وقولك: (يعجبني اجتهادُ سعيدٍ)، فـ (كيد) مصدر مضاف إلى فاعله (فرعون)، و(اجتهاد) مصدر مضاف إلى فاعله وهو (سعيد).

ويجوز حذف فاعله من غير أن يتحمل ضميره نحو (سرّني تكريمُ العاملين) فـ (تكريم) مصدر مضاف إلى مفعوله وهو (العاملين) والفاعل محذوف جوازًا، أي تكريمكم أو تكريم الناس أو نحو ذلك. ولا يجوز ذلك في الفعل؛ لأنه إن لم يبرز فاعله كان ضميرًا مستترًا.

ويجوز حذف مفعوله كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: استغفار إبراهيم ربه لأبيه.

ويشترط في إعماله أن لا ينعت قبل تمام عمله، فلا يقال: (سرني إكرامُك العظيمُ خالدًا) ولا (أعجبني استقبالُك الطيبُ زيدًا)، بل يجب تأخير النعت فتقول: (سرني إكرامُك خالدًا العظيمُ) و(أعجبني استقبالُك زيدًا الطيبُ).

بفعله المصدر ألحق في العملْ مضافًا او مجردًا أو مع ألْ
إن كان فعل مع (أن) أو (ما) يحل محله ولاسم مصدر عملْ

المعنى: ألحق المصدر بفعله في العمل إن كان مضافًا أو مبدوءًا بـ (أل) أو مجردًا من (أل) والإضافة وهو المنوّن. ويعمل عمل فعله بشرط أن يمكن إحلال فعل مسبوق بـ (أن) أو (ما) المصدريتين محله. واسم المصدر يعمل عمل الفعل.



وقد يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره ثم ينصب المفعول به إن وجد، فيكون الفاعل مجرورًا في اللفظ مرفوعًا في المحل نحو (يسرني فهمُ زهيرٍ الدرسَ) فـ (فهم) فاعل (يسرّ)، وهو مضاف، و(زهير) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(الدرس) مفعول به للمصدر. ومنه قولك: (عجبت من شربِ خالدٍ العسلَ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وقد يضاف المصدر إلى المفعول فيجره ثم يرفع الفاعل إن وجد، فيكون المفعول مجرورًا في اللفظ منصوبًا في المحل نحو (يسرني فهم الدرسِ زهيرٌ) و(عجبت من شربِ العسلِ خالدٌ)، وفي الحديث: (بني الإسلام على خمس... وحجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً) فـ (حج) مصدر مضاف لمفعوله (البيت)، و(من استطاع) فاعل المصدر.ومنه قول الفرزدق يصف ناقة:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفيَ الدراهيم تنقادُ الصياريف

المعنى: هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم.

فـ (نفي) مصدر مضاف إلى المفعول (الدراهيم)، والفاعل (تنقاد).

وبعد جره الذي أضيف لهْ   كمّل بنصب أو برفع عملهْ

المعنى: بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له من فاعل أو مفعول وجره المضاف إليه كمّل عمله بعد ذلك بالنصب أو بالرفع.



وإذا لحق الفاعل المضاف إلى المصدر تابع من نعت أو عطف أو غيرهما، جاز في التابع الجر مراعاة للفظ الفاعل المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه الرفع مراعاة لمحله نحو (سرني اجتهاد زهيرٍ الصغيرِ، أو الصغيرُ)، و(ساءني إهمالُ سعيدٍ وخالدٍ، أو خالدٌ).

وإذا لحق المفعول به المضاف إلى المصدر تابع من نعت أو عطف أو غيرهما، جاز في التابع الجر مراعاة للفظ المفعول المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه النصب مراعاة لمحله نحو (يعجبني إكرام الأستاذِ المخلصِ تلاميذُه) بجر (المخلص) ونصبه، ونحو(عجبت من أكل الطعام الحارِّ زيدٌ) بجر (الحار) ونصبه، ونحوه (ساءني ضرب خالدٍ وسعيدٍ خليلٌ) بجر (سعيد) ونصبه. ومن مراعاة المحل قول زياد العنبري:

قد كنت داينت بها حسّانا   مخافة الإفلاس والليانا

المعنى: قد كنت أخذت هذه الأَمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده، لمخافتي أن يفلس، أو يمطلني فلا يؤديني حقي.

فأضاف المصدر (مخافة) إلى مفعوله وهو (الإفلاس) ثم أتى بعطف النسق وهو (اللّيانا) منصوبًا نظرًا للمحل.

والغرض من الإتباع على المحل إيضاح الفاعل من المفعول فتقول: (عجبت من إكرام خالدٍ اللئيمَ) أو اللئيمُ، فرفع اللئيم يدل على أن خالدًا فاعل في الأصل، ونصبه يدل على أنه مفعول به.

وتقول: (أعجبني إكرام خالد أخوك، أو أخاك) على البدل للغرض نفسه، وكذلك (عجبت من ضرب زيدٍ وخالدٍ، أو خالدًا). فقولك: (عجبت من ضرب زيدٍ وخالدٍ) يدل على أن الضرب لهما واحد من حيث الدلالة على الثبوت.

وأما قولك: (عجبت من ضرب زيدٍ وخالدًا) فإن قدرته (وأن يضرب خالدًا) كان الضرب لخالد في الاستقبال، وإن قدرته (وأنْ ضرب خالدًا) كان الضرب له في الماضي بخلاف (عجبت من ضرب زيد) فإنه ليس نصًّا على زمن بعينه، بل هو يحتمل ذلك كما يحتمل الاستمرار والثبوت. (م).

وجُرّ ما يتبع ما جُرّ ومنْ راعى في الاتباع المحل فحسنْ

المعنى: إن جاء تابع للمضاف إليه المجرور فاجرر هذا التابع مراعيًا لفظ المجرور، سواء كان مرفوعًا محلّاً لأنه فاعل، أم منصوبًا محلّاً لأنه مفعول به، ثم بين أن الجر لمراعاة اللفظ ليس لازمًا، فمن يراع المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن.

اسم المصدر:

اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث وخالفه بخلوّه من بعض الحروف لفظًا أو تقديرًا من غير عوض وذلك كالعطاء والثواب والسلام والكلام والعِشْرة والوضوء، فـ (عطاء) مساوٍ لـ (إعطاء) معنى، ومخالف له بخلوّه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها

لفظًا وتقديرًا ولم يعوّض عنها شيء. ونحوه تكلّم كلامًا، فقد نقص منه تاء التفعُّل وأحد حرفي التضعيف.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظًا ولم يخل منه تقديرًا فإنه لا يكون اسم مصدر، بل يكون مصدرًا نحو (قتال) فإنه مصدر (قاتل) وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظًا ولم يخلُ منها تقديرًا، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع فقالوا: (قاتل قيتالاً، وضارب ضيرابًا) لكن انقلبت الألف ياءً لكسر ما قبلها.

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو تعلّم تعلّمًا، وتوضّأ توضّؤًا، وعلم علمًا، أو بزيادة نحو أعلم إعلامًا، وقرأ قراءة، واستخرج استخراجًا، فإن نقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير كان اسم مصدر، فـ (إعطاء) مصدر لـ (أعطى)، وأما (العطاء) فاسم مصدر لأنه خلا من الهمزة التي في أوله دون عوض. و(التكلّم) مصدر الفعل (تكلّم)، أما (الكلام) فهو اسم مصدر لـ (تكلّم) لأنه خلا من التاء دون عوض. وقد تقول: إن الألف قبل الآخر عوض عن التاء، غير أن النحاة لا يعدون المدة التي قبل الآخر عوضًا؛ لأن العوض يكون في الأول أو في الآخر، بدليل ثبوتها في المصدر دون تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج.

واحترز بقوله: (دون تعويض) من المصدر المعوّض (وهو ما خلا من بعض ما في فعله لفظًا وتقديرًا ولكنه عوّض عنه شيء) فإنه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر نحو (عدة، وزنة) فإن فعليهما (وعد، ووزن) فحذفت الواو وعوّض عنها التاء في الآخر. ونحو تعليم وتسليم فإن فعليهما علّم وسلّم، والتاء عوض عن إحدى اللامين.

واسم المصدر يدل على الحدث عند النحاة كالمصدر، فالعطاء معناه

الإعطاء، والقبلة معناها التقبيل، والعذاب معناه التعذيب، ولذا عمل عمل المصدر كقول القطامي:

أكفرًا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائةَ الرتاعا

المعنى: لا يليق بي أن أجحد نعمتك عليّ بعد أن منعت الموت عني وأعطيتني مائة من الإبل الكريمة. والعطاء بمعنى الإعطاء.

وقول الآخر:

إذا صحّ عونُ الخالق المرءَ لم يجد عسيرًا من الآمال إلا ميسَّرا

المعنى: إذا ثبتت إعانة الخالق المخلوق لم يجد مما يرجوه أمرًا صعبًا إلا سهّله الله عليه. والعون هنا بمعنى الإعانة.

وقول الآخر:

بعشرتك الكرامَ تُعَدّ منهم فلا تُرَيَنْ لغيرهمُ أَلوفا

المعنى: إنما تحسب من زمرة الأشراف بمصاحبتك لهم دون غيرهم، فلا تمنح غيرهم حبك وعطفك. والعشرة بمعنى المعاشرة.

وقول الآخر:

قالوا كلامك هندًا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وإعمال اسم المصدر قليل. وفي الحديث (من قُبلة الرجل زوجتَه الوضوء) فالقُبلة اسم مصدر بمعنى التقبيل. و(زوجته) منصوب به.

والمصدر الميمي كغير الميمي في كونه يعمل عمل فعله نحو (محتمَلُك المصائبَ خيرٌ من مركبِك الجزعَ).

فائدة:

يذهب بعضهم إلى أن اسم المصدر أيضًا ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياسًا نحو (عِشرة) و(قُبلة)، فإن (عِشْرة) اسم للمعاشرة، وفعله (عاشر)، وقد حذف الألف منه، وعلى مقتضى قول

النحاة ينبغي أن يكون مصدرًا، وذلك لأنه عوّض عن الألف المحذوفة بالتاء في آخره، ومثله (الهجرة) من (هاجر)، و(قُبلة) من (قبّل) مع أنهم يقولون إنها أسماء مصادر وليست مصادر.

وقيل إن المصدر يدل على الحدث، واسم المصدر يدل على الشيء أو الذات نحو العطاء والإعطاء، فالإعطاء هو الحدث، والعطاء اسم لما يُعطى، والغَسْل فعل الغاسل، أي الحدث، والغُسل الماء الذي يغتسل به، والتقبيل هو فعل المقبّل، والقُبلة اسم لذاك.

وهو عند البصريين لا يعمل؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر، بل للاسم، وإعماله رأي الكوفيين، وقد أخذ به النحاة المتأخرون.

ورجح بعضهم أن الأصل في اسم المصدر أن لا يدل على الحدث، بل وضع للدلالة على الاسم، فالقَرض ما سلّفت، وأما الإقراض فمصدر (أقرض) وهو الحدث.

والإمطار مصدر أمطر، والمطْر بالسكون مصدر مطَرَ، وأما المطَر بالفتح فماء السحاب.

والرَّزْق بالفتح مصدر رزقَ وهو الحدث، والرِّزق بالكسر ما ينتفع به.

والحَمْل بالفتح مصدر حَمَل، والحِمْل بالكسر ما حمل.

والوُقود بالضم مصدر، والوَقود بالفتح الحطب.

والتكليم المصدر، والكلام اسم لما يخرج من الفم من اللفظ وكان مفيدًا تامًّا.

وهو لا يكون فقط بالحذف دون تعويض، بل يكون بتغيير الحركات أيضًا، كالدَّهْن والدُّهْن، والكَحْل والكُحْل، فالدَّهن مصدر دَهَن، والدُّهْن الاسم، والكَحْل مصدر كحَلَ، والكُحْل اسم لما يكتحل به، والحَمْل والحِمْل، والغَسْل والغُسْل.

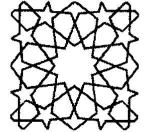
ومما يدل على أن أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل أننا نقول: السلام عليكم، ولا نقول: التسليم عليكم؛ لأن السلام اسم وهو الأمان، أما التسليم فهو الحدث، ومثله الكلام والتكليم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦] ولا يصح أن نقول: (حتى يسمع تكليم الله أو تكلُّم الله) فإن كلام الله القرآن، أما التكليم فهو الحدث، ولو كانا بمعنى واحد لصح أن يستعمل أحدهما مكان الآخر.

هذا هو الأصل في اسم المصدر، وقد يستعمل أحيانًا للدلالة على الحدث، كما أن المصدر يستعمل للدلالة على الاسم أحيانًا وأصله الدلالة على الحدث.

فكما يراد بالخلق أحيانًا المخلوق، وبالقول المقول، وباللفظ الملفوظ، وبالنبت النبات، وهي مصادر، قد يراد على قلة بالدُّهن الدَّهن، وبالكُحل الكَحل، وبالقبلة التقبيل، وبالعذاب التعذيب.

والراجح أن أسماء المصادر في الأصل لا تدل على الأحداث، بل تدل على الأسماء، وقد تستعمل أحيانًا للدلالة على الحدث، كما تستعمل المصادر أحيانًا في الدلالة على الذوات. (م).





إعمال اسم الفاعل

تعريفه: صفة تؤخذ من الفعل المبني للمعلوم لتدل على معنى وقع من الموصوف بها على جهة الحدوث لا الثبوت ككاتب وشاهد.

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله من حيث نصب المفعول به، لكن هناك بعض التفصيلات والشروط المتصلة باقترانه بالألف واللام وتجرده منها، وهي ما يأتي:

١ ـ **أن يكون اسم الفاعل مجردًا من الألف واللام**، وهذا يرفع الفاعل مطلقًا بلا شرط كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨] فـ (ألوانه) فاعل لاسم الفاعل، وكقولك: (سعيدٌ مسافرٌ) ففي (مسافر) ضمير مستتر هو الفاعل.

وأما نصبه المفعول به فلا بد فيه من شرطين:

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال نحو (محمدٌ حاصدٌ زرعَه) و(سعيد كاتبٌ المحاضرةَ) أي الآن أو غدًا.

وإنما عمل اسم الفاعل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه ـ وهو المضارع ـ ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات، بمعنى أن الساكن في أحدهما مقابل في ترتيبه للساكن في الآخر، وكذا المتحرك. فـ (حاصِد) موافق لمضارعه (يَحْصِد) في كل ما ذكر.

والشرط الثاني: أن يعتمد على شيء قبله، كأن يعتمد على استفهام نحو قولك: (هل عارفٌ أخوك قدرَ الإنصاف؟) فـ (عارف) مبتدأ،

و(أخوك) فاعل سد مسد الخبر، و(قدر) مفعول به لاسم الفاعل. ونحوه (أمحرزٌ صديقُك الجائزةَ؟).

وقد تكون أداة الاستفهام مقدرة نحو (مقيمٌ سعيدٌ أم منصرفٌ؟) والتقدير: أمقيمٌ سعيدٌ أم منصرفٌ؟

أو يعتمد على نفي نحو قولك: (ما مهملٌ دروسَه خالدٌ) فـ (دروسه) مفعول به منصوب ناصبه اسم الفاعل (مهمل) المسبوق بـ (ما) النافية.

أو يعتمد على نداء نحو (يا طالعًا جبلاً انتبه) فـ (جبلاً) مفعول به منصوب، ناصبه اسم الفاعل (طالعًا) المسبوق بـ (يا) النداء. ونحوه (يا سائقًا سيارةً تمهّل).

أو يقع نعتًا لمنعوت مذكور نحو (جاء طالبٌ حاملٌ كتابَه) و (نرى رجلاً قائدًا بعيرًا).

وقد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور كقول عمر بن أبي ربيعة:

وكم مالئ عينيه من شيءِ غيرِه إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمى

المعنى: كم من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى رمي الجمرات بمنى، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئًا.

فـ (عينيه) منصوب بـ (مالئ)، و(مالئ) صفة لموصوف محذوف تقديره: وكم شخص مالئ.

ونحو قول الأعشى:

كناطحٍ صخرةً يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنَه الوعِل

المعنى: الرجل الذي يكلف نفسه ما لا مطمع فيه كالوعل الذي ينطح الصخرة ليضعفها فلا يؤثر فيها شيئًا، بل يضعف قرنه ويؤذيه.

التقدير: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً. فـ (صخرة) مفعول به منصوب، وناصبه اسم الفاعل (ناطح).

وقد يكون نعت محذوف عُرِفْ   فيستحق العمل الذي وُصِفْ

المعنى: قد يكون اسم الفاعل نعتًا لمنعوت مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور.

أو يقع حالاً نحو (يخطب عليٌّ رافعًا صوتَه) فـ (صوته) مفعول به منصوب ناصبه (رافعًا) الواقعة حالاً. ونحوه (جاء خالدٌ راكبًا سيارتَه)، وقوله تعالى: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

أو يقع خبرًا لمبتدأ نحو (خالدٌ مكرمٌ سعيدًا) و (الجندي موطّنٌ نفسَه على المشقات).

أو يقع خبرًا لناسخ نحو قولك: (كان خالدٌ مكرمًا سعيدًا) وقوله تعالى: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ﴾ [ص: ٧١]، وقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقولك: (علم الجندي الوطنَ محبًّا شجاعتَه).

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لم يعمل، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مشبه له معنى لا لفظًا، فلا يصح أن تقول: (محمد كاتبٌ واجبَه أمس) بنصب (واجبه)، بل يجب فيه الإضافة فتقول: (محمد كاتبُ واجبِه أمس).

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز إعماله وإن كان ماضيًا، محتجًّا بقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨]، فـ (ذراعيه) منصوب بـ (باسط)، وهو بمعنى الماضي. وخرجه غيره على أنه حكاية الحال الماضية، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعليه لا يكون (باسط) ماضيًا، وإنما هو حاضر، والسر في ذلك إحضاره في الذهن كأنه مشاهد.

وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم يعمل. وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله محتجًّا بقول الشاعر:

خبير بنو لِهب فلا تك ملغيًا مقالة لهبيٍّ إذا الطير مرتِ

المعنى: إن بني لهب عالمون بزجر الطير، فإذا قال لك أحدهم قولاً فصدّقه ولا تتغافل عنه.

فقوله: (خبير) مبتدأ، و(بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

وأما الجمهور فهم يشترطون الاعتماد، ويرون أن لا حجة للأخفش في هذا البيت، لجواز أن يكون قوله: (خبير) خبرًا مقدمًا، وقوله: (بنو لهب) مبتدأً مؤخرًا، وإنما صح الإخبار بالمفرد عن الجمع؛ لكون (خبير) على وزن (فعيل)، و(فعيل) على وزن المصدر كالصهيل والنعيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما هو على وزنه. وقد ورد ذلك صريحًا في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] فـ (الملائكة) مبتدأ، و(ظهير) خبر المبتدأ، مع أن المبتدأ جمع.

كفعله اسم فاعل في العملِ إن كان عن مضيّه بمعزلِ
وولي استفهامًا او حرف ندا أو نفيًا او جا صفة أو مسندا

المعنى: إن اسم الفاعل كفعله في العمل، متعديًا كان أو لازمًا، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمن الماضي، أي بمكان بعيد عنه، والمراد أنه لا بد أن يكون للحال أو الاستقبال، وبشرط أن يقع بعد استفهام، أو حرف نداء، أو نفي، أو يأتي اسم الفاعل صفة (والمراد بها هنا النعت والحال)، أو مسندًا، أي أن يقع خبرًا عن المبتدأ أو الناسخ.

فائدة:

مر بنا أن اسم الفاعل لا يتعدى إلا إذا كان دالاًّ على الحال أو

الاستقبال، فإن لم يدل على الحال أو الاستقبال ـ بأن كان ماضيًا ـ أضيف، تقول: (هذا ضاربُ محمدٍ) بالإضافة إذا ضربه، و(ضاربٌ محمدًا) بالتنوين إذا كان يضربه أو ينوي ضربه.

ولا يفهم من هذا أن الإضافة لا تصح إلا إذا كان اسم الفاعل دالّاً على المضيّ، بل الإضافة جائزة سواء كان اسم الفاعل دالّاً على المضيّ أم غيره، تقول: (هذا ضاربُ محمدٍ أمس) و (هو ضاربُ محمدٍ غدًا)، إلا أن النصب لا يصح إلا إذا دل على الحال أو الاستقبال.

وقد مر بنا في باب الإضافة غير المحضة أن ما كان من اسم الفاعل دالّاً على الحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة، بخلاف ما إذا كان دالّاً على المضيّ.

فالفرق بين الإضافة والنصب، أن النصب دلالته قطعية، إذ هو لا يدل إلا على الحال أو الاستقبال. أما الإضافة فدلالتها احتمالية، فهي تحتمل:

١ ـ المضيّ، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]، وكقولك: (أنا ضاربُ خالدٍ أمس).

٢ ـ الحال أو الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [العنكبوت: ٥٧]، وقوله: ﴿أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٩]، وهذا كله استقبال.

وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وهذا حال.

٣ ـ الدلالة على الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾

[الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦]. فهو في كل حين يفلق الحب والنوى ويخرج الميت من الحي، وفي كل يوم يفلق الإصباح.

٤ ـ ثم إن الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل، بخلاف النصب، فإنه يفيد دلالته على الحدث، فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانًا، وأحيانًا نقصد به الدلالة على الاسم وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته وقد يقصد به شخصه، وكذلك الكاتب والسائق.

فبالإضافة قد يراد الاسم، وأما النصب فللدلالة على الحدث فقط، وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء. تقول: (هذا سائقٌ السيارةَ) أي يسوقها، وتقول: (هذا سائقُ السيارةِ) بالإضافة وتريد به شخصه. وتقول (هذا حارسٌ المدرسةَ) أي يحرسها، وتقول: (خرج حارسُ المدرسةِ) وتعني به شخصه. وتقول: (لا يسوق سائقُ السيارةِ) و (لا يحرس حارسُ المدرسةِ) وتقصد به شخصيهما، ولو كان المقصود به الحدث لتناقض القول، إذ كيف لا يسوق وهو يسوق، ولا يحرس وهو يحرس؟ ولكن المقصود به الشخص كما ذكرنا. (م).



٢ ــ أن يكون مقترنًا بــ (أل) فيعمل عمل فعله مطلقًا بلا شروط، أي يعمل ماضيًا وحالاً ومستقبلاً، معتمدًا على شيء أو غير معتمد، لوقوعه حينئذ موقع الفعل نحو (جاء المعطي المساكينَ) و(هذا الآكلُ الطعامَ). قال تعالى: ﴿وَٱلْحَـٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَـٰفِظَـٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال: ﴿وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

وإن يكن صلة أل ففي المضي ... وغيره إعماله قد ارتضي

المعنى: إذا كان اسم الفاعل مبدوءًا بـ (أل) الموصولة فإنه يعمل من غير تقيد بزمن، فهو يعمل سواء كان الزمن ماضيًا أم غيره.



والمثنى والجمع من اسم الفاعل وصيغ المبالغة حكمها حكم المفرد في العمل والشروط نحو (هذان المكرمان عمرًا) و (هؤلاء القاتلون بكرًا) وقوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] فـ (آمّين) اسم فاعل، وهو جمع مذكر سالم مفرده (آمّ) وقد عمل عمل المفرد فنصب المفعول به (البيت الحرام) وفاعله ضمير مستتر. ومنه قوله تعالى ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فلفظ الجلالة (الله) منصوب بـ (الذاكرين) وهو جمع مذكر، وفاعله ضمير مستتر فيه،وقوله: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧] فـ (أبصارهم) فاعل لـ (خشّعًا) وهو جمع خاشع. ومنه قول الشاعر:

أوالفًا مكةَ من وُرق الحَمِي

فالحمِي أصله: الحَمام، حذفت الميم الأخيرة وقلبت الألف ياء والفتحة كسرة. والوُرق: جمع ورقاء: وهي الحمامة التي يضرب بياضها إلى سواد.

معنى البيت: يصف الحمام المقيم في بيت الله الحرام فيقول إنه يألف هذا المكان، ولونه يضرب بياضه إلى السواد.

وما سوى المفرد مثله جعلْ … في الحكم والشروط حيثما عملْ

المعنى: أن غير المفرد من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة مثل المفرد في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط فيدخل في ذلك المثنى والجمع، سواء كان جمع مذكر أم جمع مؤنث أم جمع تكسير.

جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له:

يجوز في اسم الفاعل العامل إضافته إلى ما يليه من مفعول ونصبه له،

إذ إن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب إعمال اسم الفاعل، بل يجوز إضافته إلى مفعوله، بشرط أن يقع بعده فلا يفصل بينهما فاصل فتقول: (هذا كاتبٌ الدرسَ) و (هذا كاتبُ الدرسِ). ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾ [الطلاق: ٣] فقد قرأ حفص بالإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب (أمره) على المفعولية.

فإن كان مفعوله غير تالٍ له بأن فصل بينهما فاصل وجب نصبه لتعذر الإضافة بسبب الفصل نحو (هذا كاتبٌ اليوم الدرسَ) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾ [البقرة: ٣٠]

فإن كان لاسم الفاعل المستوفي للشروط مفعولان أو أكثر وأضفته إلى واحد منها وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوبًا كما كان فتقول: (هذا معطي زيدٍ درهمًا) و (هذا معطي درهمٍ زيدًا) و(أأنت مخبرُ عصامٍ السفرَ قريبًا).

وانصب بذي الإعمال تلوًا واخفض وهو لنصب ما سواه مقتضي

المعنى: انصب بذي الإعمال، أي صاحب الإعمال، وهو اسم الفاعل المستوفي للشروط مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده، أو جُرّه بإضافته إليه، فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول، نُصِب ما عداه.

تابع معمول اسم الفاعل المنصوب والمجرور:

تقدم أن اسم الفاعل المستوفي للشروط يصح أن ينوّن ويُنصَب ما بعده، أو يحذف تنوينه ويضاف إلى ما بعده. فإذا جاء تابع من التوابع للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب مراعاة للفظ المتبوع المنصوب نحو (لست مصاحبًا العاصيَ والمنافقَ) فيتعين نصب (المنافق) تبعًا للمعطوف عليه؛ لأنه منصوب باسم الفاعل.

وإذا أضيف اسم الفاعل إلى معموله جاز في تابع المعمول المجرور بالإضافة وجهان: الجر مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لمحله، وعند سيبويه: النصب على إضمار فعل نحو (هذا مدرس النحوِ والبيانِ، أو البيانَ) و(هذا مكرمُ سعيدٍ وخالدٍ، أو خالدًا) ونحو (أنت معين العاجزِ والمسكينِ، أو المسكينَ). ونحو قول الأعشى:

الواهب المائةِ الهجانِ وعبدَها عوذًا تزجّي بينها أطفالها

والهجان: البيض. والمعنى أن ممدوحه يهب المئة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

بنصب (عبد) وجره.

وقول الآخر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مخراق

المعنى: هل أنت مرسل لأجل احتياجنا الرجل المسمى بدينار أو الرجل الآخر المسمى بعبد الرب الذي هو أخو عون بن مخراق.

بنصب (عبد) عطفًا على محل (دينار)، أو على إضمار فعل، والتقدير: أو تبعث عبدَ ربٍّ، ويجوز الجر بالعطف على اللفظ.

واجرر أو انصب تابع الذي انخفضْ كمبتغي جاهٍ ومالاً من نهضْ

المعنى: يجوز في تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب نحو (مبتغي جاهٍ ومالاً من نهض) فالجر مراعاة للفظ، والنصب مراعاة لمحل المخفوض.

فائدة:

ذكرنا أنه قد يعطف على المضاف إليه الذي أضيف إليه اسم الفاعل بالجر وبالنصب، فتقول: (هذا ضارب محمدٍ وخالدٍ) و (هذا ضارب محمدٍ وخالدًا). أما الأول فلا إشكال فيه. وهو عند النحاة أجود.

وأما العطف بالنصب فهو إما أن يكون المقصود به الزمن الماضي فيكون على تقدير فعل ماضٍ قبل المنصوب عند سيبويه ومن تابعه، ففي قولك: (هو ضاربُ محمدٍ وخالدًا) يقدرون (وضربَ خالدًا)، وإما أن لا يقصد به الماضي فيقدرون له فعلاً مضارعًا أو اسم فاعل منونًا، ففي قولك: (هو ضارب محمدٍ وخالدًا غدًا) يقدرون (ويضرب خالدًا) أو (وضاربٌ خالدًا).

ولعل الراجح في تفسيره أنه إذا عطفت بالنصب على المجرور ولم تكن ثمة دلالة على أن المقصود به الماضي كان المضاف تعبيرًا احتماليًّا والمنصوب تعبيرًا قطعيًّا، فقولك: (هو ضاربُ محمدٍ وخالدًا) يدل على أن (ضرْب محمدٍ) يحتمل الماضي والحال والاستقبال والاستمرار، و(ضرْب خالدٍ) يدل على الحال أو الاستقبال قطعًا ولا يحتمل غيرهما.

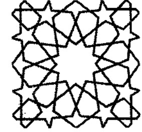
أما إذا كانت هناك دلالة تدل على أن ضربَهما جميعًا حصل في الماضي كقولك: (هو ضارب محمدٍ وخالدًا أمس) فهو على تقدير فعل ماضٍ كما قدّر سيبويه. ومقتضى هذا التقدير أن (ضرْب محمدٍ) يفيد الدلالة على الثبوت، و(ضرْب خالدٍ) يفيد الانقطاع، وذلك لأن دلالة اسم الفاعل ليست كدلالة الفعل. فقولك: (هو ضارب محمد) يحتمل ثبوت الضرب وتكرر حصوله في الماضي، بخلاف الفعل الماضي فإنه يدل على أنه حصل وانقطع. تقول: (كان سعيد كذبَ) و(كان سعيد كاذبًا) فالفعل الماضي (كذب) يدل على أن سعيدًا وقع منه كذب، وأما اسم الفاعل (كاذب) فهو يدل على ثبوت هذه الصفة فيه في الماضي. ونحوه قولك: (هو مجتهد) و(هو اجتهد)، و(هو قائم بالأمر، وقام بالأمر) و (هو شارب الخمر، وهو شرب الخمر).

وخلاصة القول أن قولك: (هذا ضارب محمدٍ وخالدٍ) يفيد أن

الضرب لهما واحد من حيث الزمن والدلالة. وقولك: (هذا ضارب محمدٍ وخالدًا) إذا لم يتعين أنهما للمضي يفيد أن ضرب محمد احتمالي الدلالة، فهو يحتمل الماضي والحال والاستقبال والاستمرار، و(ضرب خالد) يدل على وقوعه في الحال والاستقبال.

وإذا تعين أن ضربهما كان في الماضي جميعًا، فضرب محمد يفيد الدلالة على الثبوت، وقد يحتمل الدوام والتكرار، وضرب خالد يفيد وقوعه وانقطاعه، وهذا الفرق متأتٍّ من الفرق بين الفعل واسم الفاعل. (م).





إعمال صيغ المبالغة

وهي فعّال ومفعال وفعول وفعيل وفعِل، وهي تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل بالشروط السابقة. وتدل هذه الصيغ على الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي الأصلي، حيث إن صيغ المبالغة لا تشتق إلا من الفعل الثلاثي.

وإعمال الثلاثة الأُوَل أكثر من إعمال فعيل وفعل، وإعمال فعيل أكثر من إعمال فَعِل. فمن إعمال فَعّال قولهم: (أما العسلَ فأنا شرّاب) وقولك: (وأنت حلّالٌ المشاكلَ) و (إن الجبان لهيّابٌ لقاءَ العدو) و (إنّك لفعّالٌ الخيرَ) وقول القلاخ:

أخا الحرب لبّاسًا إليها جِلالها وليس بولّاج الخوالف أعقلا

المعنى: لا تراني إلا مؤاخيًا للحرب كثير لبس الدروع. وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخبية هربًا من الأعداء، بل تراني قوي النفس ثابتًا مقدامًا.

فالعسل منصوب بـ (شرّاب)، و(جلالها) منصوب بـ (لبّاس).

ومن إعمال (مِفعال) قول بعض العرب: (إنه لمِنحارٌ بوائكَها) [جمع بائكة وهي الناقة السمينة]، و(الحارس مِحذارٌ اللصوصَ).

ومن إعمال (فَعول) قولك: (يعجبني الشكورُ النعمَ)، و(أنت حمولٌ النوائبَ) وقول أبي طالب يرثي أمية بن المغيرة المخزومي، وكان قد خرج إلى الشام فمات في الطريق:

ضَروبٌ بنصل السيف سوقَ سمانها إذا عـدمـوا زادًا فـإنـك عـاقـرُ

المعنى: يصفه بالجود والكرم في وقت العسرة، فهو ينحر الإبل السمان دون الهزيلة.

ومن إعمال (فعيل) قول العرب: (إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه) فـ (دعاءَ) منصوب بـ (سميع)، ومنه قول عبد الله بن قيس الرقيات:

فـتـاتـان أمـا مـنـهـمـا فـشـبـيـهـةٌ هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا

ومن إعمال (فَعِل) ما أنشده سيبويه:

حـذِرٌ أمـورًا لا تـضـيـر وآمـنٌ مـا لـيـس مـنـجـيَـه مـن الأقـدارِ

المعنى: إن هذا الرجل يحذر ويخاف كثيرًا من الأمور التي ليس فيها ضرر عليه إذا وقعت به، ولا يخاف مما لا ينجيه من القضاء والقدر الذي فيه ضرر عليه إذا وقع به.

وقوله:

أتـانـي أنـهـم مَـزِقـون عـرضـي جـحـاش الـكِـرمِـلَـيـن لـهـا فـديـد

المعنى: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت، يريد أنه لا يعبأ بهم.

فـ (أمورًا) منصوب بـ (حذرٌ)، و(عرضي) منصوب بـ (مزِق).

وهذه الصيغ لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متعدٍّ، ما عدا صيغة فعّال فتصاغ من المتعدي واللازم.

فَـعّـالٌ او مـفـعـالٌ او فَـعـولُ فـي كـثـرة عـن فـاعـل بـديـل

فـيـسـتـحـق مـا لـه مـن عـمـلِ وفـي فـعـيـل قـلّ ذا وفـعـلِ

المعنى: صيغة (فعّال ومفعال وفعول) تغني عند إرادة الكثرة عن صيغة

فاعل، أي عن اسم الفاعل، فهي تذكر من أجل ذلك بدلاً من صيغة فاعل.

وكل واحد من هذه الألفاظ يستحق ما يستحقه (فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل، واستعمال صيغتي (فعيل وفَعِل) قليل في المبالغة بالنسبة للثلاثة الأُوَل.

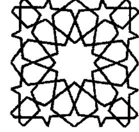
والمثنى والجمع من صيغ المبالغة حكمهما حكم المفرد في العمل والشروط، كقول طرفة بن العبد:

ثم زادوا أنهم في قومهم غُفُرٌ ذنبَهم غيرُ فُخُرْ

المعنى: زاد هؤلاء الرجال على غيرهم بأنهم في قومهم يصفحون عن الذنب وأنهم غير مفتخرين على الناس بل يتواضعون لهم.

فأعمل الشاعر صيغة المبالغة (غُفُر) وهو جمع (غفور) عمل المفرد، فنصب المفعول به (ذنبهم)، وفاعله ضمير مستتر فيه.





عمل اسم المفعول

تعريفه:

صفة تؤخذ من الفعل المبني للمجهول للدلالة على حدث وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد لا الثبوت والدوام.

عمله:

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول؛ لأنه يصاغ منه بالشروط التي تكون لاسم الفاعل، ويعرب الاسم الذي بعده نائب فاعل. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣] فـ (الناس) نائب فاعل لاسم المفعول.

ويعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول بالشروط التي تقدمت في عمل اسم الفاعل، فإذا كان مقترنًا بأل عمل مطلقًا نحو (المفقودُ مالُه حزينٌ)، فـ (المفقود) مبتدأ، و(ماله) نائب فاعل لاسم المفعول، والهاء مضاف إليه، و(حزين) خبر المبتدأ. وقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠].

وإن كان اسم المفعول مجردًا من (أل) عَمِل، وذلك إذا توفرت فيه الشروط التي اشترطت لعمل اسم الفاعل من كونه للحال أو الاستقبال، واعتماده على شيء مما تقدم نحو (أمُكرَمٌ الفائزون).

فإذا كان فعله متعديًا لواحد رفع نائب الفاعل نحو (العالم معروفٌ

قدرُه)، فـ (العالم) مبتدأ، (معروف) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، فعله (عُرِف) المتعدي لواحد، (قدرُه) نائب فاعل، والهاء مضاف إليه.

وإذا كان فعله متعديًا لأكثر رُفع واحد بالنيابة ونصب غيره نحو (المجدّ ممنوحٌ جائزةً) فـ (المجدّ) مبتدأ، و(ممنوح) خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول في الأصل، و(جائزة) مفعول ثانٍ منصوب، والأصل (منحتُ المجدَّ جائزةً) ثم بني للمجهول فقيل: (مُنِحَ المجدُّ جائزةً). ونحوه قولك: (أُعطِيَ الفقيرُ ثوبًا ـ الفقيرُ معطًى ثوبًا)، (اتُّخِذ الكتابُ سميرًا ـ الكتابُ متَّخَذٌ سميرًا).

ومن إعماله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ فالناس نائب فاعل لاسم المفعول.

وإذا كان فعله لازمًا أنيب الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، فمثال الظرف قولك: (أمنطلَقٌ يومُ الجمعة) فـ (منطلَق) مبتدأ، و(يوم) نائب فاعل سد مسد الخبر، والأصل (انطلقتُ يومَ الجمعة) ثم بني للمجهول فقيل: (أُنطُلق يومُ الجمعة).

ومثال الجار والمجرور قولك: (الصديق معتوبٌ عليه)، فـ (عليه) نائب فاعل، والأصل (عتبت على الصديق) ثم بني للمجهول فقيل: (عُتِب على الصديق).

ومثال المصدر قولك: (ما محتَفَلٌ احتفالٌ عظيمٌ)، فـ (احتفال) نائب فاعل، والأصل (ما احتفلنا احتفالاً عظيمًا) مثلاً، ثم بني للمجهول فقيل: (ما احتُفِل احتفالٌ عظيمٌ).

وكل ما قرر لاسم فاعلِ ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضلِ
فهو كفعل صيغ للمفعول في ... معناه كالمعطَى كفافًا يكتفي

المعنى: كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط يثبت لاسم

المفعول بلا تفاضل، أي بلا زيادة في أحدهما على الآخر. وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمجهول، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله، وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو (المُعطَى كفافًا يكتفي) فـ (المُعطَى) مبتدأ، وهو اسم مفعول، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على (أل) الموصولة، وهذا الضمير هو المفعول الأول في الأصل، (كفافًا) مفعول ثانٍ لاسم المفعول.

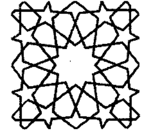
إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه:

ذكرنا أنه يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع نائب الفاعل سواء كان اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا. ويجوز أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر فيصير نائب فاعل مجرورًا في اللفظ، مرفوعًا في المحل مراعاة لأصله نحو (عزّ من كان محمودًا جوارُه) فتقول: (عزّ من كان محمودَ الجوارِ). ونحو (زيدٌ مضروبٌ عبدُه) فتقول: زيد مضروبُ العبدِ. فتضيف اسم المفعول إلى مرفوعه.

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفعْ　　　معنى كمحمود المقاصد الورعْ

المعنى: قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به ـ وهو نائب الفاعل ـ نحو (محمود المقاصد الورع) وأصله: الورعُ محمودٌ مقاصدُه.





الصفة المشبهة باسم الفاعل

تعريفها: اسم مصوغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت.

مثاله قولنا: (المنظر جميلٌ)، فـ (جميل) صفة مشبهة مأخوذة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (جمُلَ) للدلالة على معنى ـ وهو الجمال ـ قائم في الموصوف ـ وهو المنظر ـ على وجه الثبوت والدوام، لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل نحو (خالد نائم) فهو وصف دالّ على صفة عارضة؛ لأن هذا النائم قد يستيقظ، فهذا الوصف لا يفيد الثبوت، وإنما يفيد التجدد والحدوث.

وهذه الصفة تشبه اسم الفاعل في أمور منها:

١ ـ الدلالة على المعنى وصاحبه.

٢ ـ أنها تعمل النصب، والأصل أنها لا تنصب لكونها مأخوذة من الفعل اللازم.

٣ ـ أنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فتقول: (جميل وجميلة، وجميلان وجميلتان، وجميلون وجميلات) كما تقول في اسم الفاعل (ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات).

علامة الصفة المشبهة:

علامة الصفة المشبهة استحسان إضافتها إلى فاعلها في المعنى نحو

(زيدٌ حسنُ الوجهِ) و (سعيدٌ طاهرُ القلبِ)، والأصل (حسنٌ وجهُه) و(طاهرٌ قلبُه) فوجه: مرفوع بحسن على الفاعلية، و(قلب) مرفوع بطاهر.

وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات، فلا يجوز مثلاً إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه، فلا تقول: (زيدٌ ضاربُ الأبِ عمرًا) تريد: ضاربٌ أبوه عمرًا، لئلا يوهم الإضافة إلى المفعول، وأن الأصل: زيد ضاربٌ أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة في اللبس.

لكن إذا كان اسم الفاعل مأخوذًا من الفعل اللازم ودل على الثبوت والدوام صحت إضافته إلى مرفوعه؛ لأنه حينئذ صفة مشبهة نحو (هو طاهرُ القلب).

وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه فتقول: (زيدٌ مكرَمُ الأبِ) وهو حينئذ جارٍ مجرى الصفة المشبهة.

صفة استحسن جر فاعلِ ... معنى بها المشبهة اسمَ الفاعلِ

المعنى: الصفة التي يستحسن أن يجر فاعلها بها في المعنى هي الصفة المشبهة باسم الفاعل. وهي تجره باعتبارها مضافًا، وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه.

أحكام الصفة المشبهة:

للصفة المشبهة أحكام تخالف فيها اسم الفاعل أهمها:

أولاً: أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم نحو (هذا القارئُ حسنُ الصوت) وفعله (حسُنَ)، و(هذا الولد جميل الظاهر) وفعله (جمُلَ)، والفعلان لازمان، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من الفعل اللازم نحو (خالدٌ مجتهدٌ أخوه)، ومن الفعل المتعدي نحو (هو مكرمٌ أخاك).

ثانيًا: أن اسم الفاعل يكون للماضي والحال والمستقبل، وأما الصفة

المشبهة فلا تكون إلا للحال دائمًا، فلا تقول: (هو حسن الوجه غدًا، أو أمس).

ثالثًا: عدم لزوم جريها على المضارع، فإن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين:

النوع الأول: ما وازن المضارع في الحركات والسكنات كطاهر القلب، وضامر البطن، فهما يوازنان المضارع: يَطهُر ويَضْمُر، وهذا قليل فيها.

والنوع الثاني: ما لم يوازن المضارع كحسَن وظريف، فهما غير موازنين للمضارع: يحسُن ويظرُف، وهذا هو الكثير فيها.

وإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع نحو (مُنطلِق اللسان).

صوغها من لازم لحاضرِ كطاهر القلب جميل الظاهرِ

المعنى: لا تصاغ الصفة المشبهة إلا من فعل لازم ولا تكون إلا للحال نحو (طاهر القلب جميل الظاهر).

رابعًا: أنها تدل على الثبوت في الغالب، واسم الفاعل يدل على الحدوث.

خامسًا: أن معمول الصفة المشبهة المنصوب لا يتقدم عليها، ففي نحو (زيدٌ حسنٌ وجهَه) بالنصب، لا تقول: (زيدٌ وجهَه حسنٌ) بنصب الوجه، بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز تقديم منصوبه عليه، ففي نحو (خالدٌ كاتبٌ الدرسَ) يجوز أن تقول: (خالدٌ الدرسَ كاتبٌ)، وذلك لضعف الصفة لكونها فرعًا عن فرع، فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي لكونه فرعًا عن أصل وهو الفعل.

سادسًا: أن معمولها لا يكون أجنبيًّا، فلا تقول: (زيدٌ حسَنٌ عمرًا)، بل لا بد أن يكون سببيًّا نحو (زيدٌ حسنٌ وجهَه).

والمراد بالسببي: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها.

أما اسم الفاعل فقد يكون معموله سببيًّا نحو (خالدٌ مكرمٌ صديقَه)، وقد يكون أجنبيًّا نحو (خالدٌ مكرمٌ بكرًا).

وسبق ما تعمل فيه مجتنَبْ وكونه ذا سببية وجبْ

المعنى: لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها كما جاز في اسم الفاعل، فلا تقول: (زيدٌ الوجهَ حسنٌ)، ولا تعمل إلا في سببي نحو (زيدٌ حسنٌ وجهُه) فيجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه، ووجب كون معمولها ذا سببية.



والصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده.

ويثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو (زيدٌ حسنٌ الوجهَ) ففي (حسن) ضمير مرفوع هو الفاعل، و(الوجه) منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن (حسنًا) شبيه بضارب فعمل عمله.

وعمل اسم فاعل المعدّى لها على الحد الذي قد حدّا

المعنى: يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد فترفع وتنصب، والصفة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل، وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتماده.

معمول الصفة المشبهة:

الصفة المشبهة إما أن تكون متصلة بأل نحو (الحسن) أو مجردة منها

نحو (حسن). وسواء كانت متصلة بأل أم مجردة منها فلا يخلو معمولها من أحوال ستة:

الأول: أن يكون المعمول محلى بأل نحو (الحسن الوجه، وحسن الوجه).

الثاني: أن يكون المعمول مضافًا لما فيه (أل) نحو (الحسن وجه الأب، وحسن وجه الأب).

الثالث: أن يكون معمولها مضافًا إلى ضمير الموصوف نحو (مررت بالرجل الحسنِ وجهُه، ومررت برجلٍ حسَنٍ وجهُه).

الرابع: أن يكون المعمول مضافًا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو (مررت بالرجل الحسنِ وجهُ غلامِهِ، ومررت برجلٍ حسنٍ وجهُ غلامِه).

الخامس: أن يكون المعمول مجردًا من (أل) دون الإضافة نحو (الحسنُ وجهُ أبٍ، وحسنٌ وجهُ أبٍ).

السادس: أن يكون المعمول مجردًا من (أل) والإضافة نحو (الحسنُ وجهًا، وحَسَنٌ وجهًا).

وإذا كانت هذه الأحوال ستة، لكل حالة منها وجهان فإن مجموعها اثنتا عشرة مسألة.

والمعمول في كل واحدة من هذه المسائل المذكورة يجوز فيها ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر فيتحصل حينئذ ست وثلاثون صورة. وإليك عرض الأوجه:

الوجه الأول: الرفع على الفاعلية، وهذا باتفاق، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان نحو قولك: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه).

والوجه الثاني: النصب على شبه المفعولية إن كان معرفة، وعليه أو

على التمييز إن كان نكرة. فمثال المعرفة قولك: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهَه) أو (حسنٍ الوجهَ) أو (الحسنِ الوجهَ).

ومثال النكرة قولك: (عليٌّ حسنٌ خلقًا) أو (الحسنُ خلقًا) أو (الكريم طبعًا) أو (الشجاع قلبًا).

ولم يكن مفعولاً به لأن فعل الصفة المشبهة لازم، والفعل اللازم لا ينصب مفعولاً به فكذلك كل ما أخذ من مصدره.

وقولك: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهَه، أو حسنٍ الوجهَ) عند النحاة للمبالغة من ناحيتين، وذلك أنك جعلت الحسن للرجل عمومًا ثم خصصت وجهه فتكون قد مدحته مرتين، مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن في هذا التعبير إيضاحًا بعد الإبهام، فإنك عندما قلت: (مررت برجلٍ حسنٍ) ونوّنت الصفة كنت كأنك أنهيت الكلام على الإبهام ثم أوضحت جهة الحسن بعدما أبهمت. (م).

والوجه الثالث: الجر بالإضافة، نحو: (عليٌّ حسنُ الخلُقِ) و(الفيلُ ضخمُ الجثةِ).

والجر لا يجوز في جميع المسائل المذكورة، بل يمتنع منها ـ إذا كانت الصفة بـ (أل) ـ أربع مسائل هي:

١ ـ إذا كان المعمول مضافًا إلى ضمير الموصوف، فلا يجوز (جاء خالد الحسنُ خلقِه) بجر الخلق.

٢ ـ إذا كان المعمول مضافًا إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف، فلا يجوز (جاء خالد الكريمُ خلقِ والده) بجر الخلق.

٣ ـ إذا كان المعمول مضافًا إلى المجرد من (أل) دون الإضافة، فلا تقول: (جاء خالد الكريمُ خلقِ والدٍ).

٤ ـ إذا كان المعمول مجردًا من (أل) والإضافة نحو (جاء خالدٌ الكريمُ خلقٍ).

فارفع بها وانصب وجرّ مع (أل) ودون (أل) مصحوب (أل) وما اتصل
بها مضافًا او مجردًا ولا تجرر بها مع (أل) سما من (أل) خلا
ومن إضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما

المعنى: ارفع بالصفة المشبهة وانصب وجرّ ـ إذا كانت الصفة بـ (أل) نحو (الحسن)، وكذلك إذا كانت الصفة بغير (أل) نحو (حسن) ـ (مصحوب أل)، أي ارفع وانصب وجرّ المعمول المصاحب لأل (أي المقترن بها) نحو (الوجه)، وأيضًا المعمول الذي اتصل بها، أي بالصفة، إذا كان ذلك المعمول مضافًا أو مجردًا من (أل) والإضافة. ويدخل تحت قوله (مضافًا) المعمول المضاف إلى ما فيه (أل) نحو (وجه الأب)، والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو (وجهه)، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو (وجه غلامه)، والمضاف إلى المجرد من (أل) دون الإضافة نحو (وجه أبٍ).

ولا تجرر بالصفة المشبهة المقرونة بـ (أل) اسمًا خلا من (أل)، أو خلا من الإضافة لما فيه (أل)، وذلك كالمسائل الأربع.

والذي لم يخل من (أل) يجوز جره كما يجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهِ، والحسن وجهِ الأبِ. وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير (أل) على كل حال.

فائدة:

الصفة في قولنا: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه) فيها جانب الحدث غالبًا، وهي قريبة من الفعلية، ولذا ارتفع بها الفاعل كالفعل. ونحوه أن تقول في غير السببي: (أكريمٌ المحمدان؟) و(ما حسنٌ الخالدان) كأنك

قلت: (مررت برجلٍ حسُنَ وجهُه) و (أكرُم المحمدان؟) و (ما حسُن الخالدان).

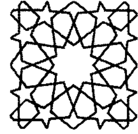
ويدلك على ذلك أنها تستعمل في هذا الوجه استعمال الأفعال، فهي تطابق ما بعدها من حيث التذكير والتأنيث وأنها تكون مفردة مع مرفوعها فتقول: (محمدٌ حسنةٌ أمُّه) و (الرجلان حسنٌ أبواهما)، بخلاف الإضافة مثلاً إذ تقول: (محمدٌ حسنُ الأم) و (الرجلان حسنا الأبوين) لأن الإضافة فيها جانب الاسمية هو الغالب.

وإذا قلت: (مررت برجلٍ حسنٌ أبوه) برفع الصفة المشبهة وما بعدها، فهذا على التقديم والتأخير، وأصل الكلام (مررت برجلٍ أبوه حسنٌ) فـ (حسنٌ) خبر مقدم، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، وقدمت الخبر للاهتمام.

وليست الصفة هنا على إرادة تغليب الحدث، فإنها لم تستعمل استعمال الأفعال، فهي تطابق المبتدأ فتقول: (مررت برجل حسنان أبواه) و (مررت برجلٍ حسنون آباؤه) وأصل الكلام (أبواه حسنان) و(آباؤه حسنون) ولو أردت معاملتهما معاملة الفعل لقلت: (مررت برجلٍ حسنٍ أبواه، وحسنٍ آباؤه).

وإذا قلت: (مررت برجل حسن الوجه) بإضافة الصفة إلى الوجه فإن الصفة ههنا مراعى فيها جانب الاسمية أكثر من الحدث، بخلاف التعبير الأول، وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء. ثم ألا ترى أن الصفة هنا لا تعامل معاملة الفعل، بل هي تتبع ما قبلها أيًا كان صاحبها الحقيقي، فتقول: (مررت برجل حسن الأم) فتذكّر الصفة وإن كانت (الأم) مؤنثة، وتقول: (مررت برجلين حسني الآباء) فتثني الصفة اتباعًا لما قبلها وإن كان الآباء جمعًا، بخلاف ما لو قلت: (مررت برجل حسنة أمه) و(مررت برجلين حسن آباؤهما). (م).





التعجب

التعجب: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية.

والتعجب له عبارات كثيرة في العربية غير منحصرة. والنحاة يقسمونه على قسمين:

١ ـ **التعجب غير المبوّب له عند النحاة**، بمعنى أنه لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة، مثل قولهم: (سبحان الله). وفي الحديث (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس) ونحو (لله دره فارسًا)، و(الدرّ) هو اللبن، فحين نقول: (لله درّه فارسًا) كأن هذا الفارس سقاه الله لبنًا خاصًا، أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة. ونحوه (قاتله الله من شاعر)، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

٢ ـ **التعجب القياسي**: وهو الذي يخضع لقواعد النحاة، وله صيغتان: (ما أفعلَه)، و(أفعِلْ به)، نحو (ما أحسنَ العلمَ)، و(أقبِحْ بالجهل). وهما فعلان ماضيان. وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، وليست بفعل أمر. (م).

شروط صياغتهما:

يشترط لصياغتهما على هذين الوزنين ما يأتي:

١ ـ أن يكون الفعل ماضيًا ثلاثيًا. فلا يصاغان مما زاد على ثلاثة أحرف مثل (دحرج، وانطلق، واستخرج).

وقد وردت صيغ التعجب من أفعال غير ثلاثية شذوذًا مثل (ما أفقرني إلى عفو الله) من الفعل (افتقر)، و(ما أتقاه لله) من الفعل (اتّقى)، و(ما أغناني عن الناس) من الفعل (استغنى).

٢ ـ أن يكون الفعل متصرفًا، فلا يبنيان من الأفعال الجامدة مثل: نعم وبئس وليس وعسى.

٣ ـ أن يكون معناه قابلاً للتفاوت، أي التفاضل والزيادة، ليتحقق معنى التعجب كالكرم والبخل والطول والقصر وغير ذلك، ولا يبنيان من فعل غير قابل للمفاضلة نحو مات وفني وغرق، إذ لا مزية فيهما لشيء على شيء، أو لا مزية لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجَّب منه.

٤ ـ أن يكون الفعل تامًّا، فلا يصاغان من (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها؛ لأنها أفعال ناقصة.

٥ ـ أن يكون الفعل مثبتًا، فلا يصاغان من الفعل المنفي، سواء كان النفي ملازمًا له نحو (ما عاج الدواء)، أي: ما نفع، أم غير ملازم نحو (ما حضر الغائب).

٦ ـ أن لا تكون الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، نحو عَرِج فهو أعرج، وخَضِر فهو أخضر، وحَوِر فهو أحور.

وقد أجاز الكوفيون ذلك، لورود السماع في باب التفضيل كقولهم: (أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن).

وقد كثرت الحاجة في عصرنا الحاضر إلى التعجب من هذه الأشياء مباشرة بسبب ما كشفه العلم من التفاوت في باب الألوان والعاهات، ولذا نجد من المعاصرين من مال إلى رأي الكوفيين.

٧ ـ أن يكون الفعل مبنيًّا للمعلوم، فلا يصاغان من الفعل المبني

للمجهول نحو (عُرِف) و(عُلِم) لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم، فلا تقول: (ما أضرب زيدًا) من (ضُرِب) لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه.

وهناك أفعال تلازم البناء للمجهول نحو زُهِي وهُزِل وعُنِي ونحوها، وقد ورد التعجب منها عن العرب نحو (ما أزهى الطاووس)، و(ما أهزل المريض)، و(ما أعناه بحاجتك).

وصغهما من ذي ثلاث صرّفا قابل فضل تم غير ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فُعلا

المعنى: صغهما من فعل ثلاثي متصرف قابل للمفاضلة تام غير منفيّ، وليس وصفًا يضاهي (أشهل) أي: على وزن (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، وغير مبنيٍّ للمجهول.

التعجب من الفعل غير المستوفي للشروط:

إذا كان الفعل غير مستوف للشروط السابقة فإنه يتوصل إلى التعجب بأشد ونحوها، أو أشددْ ونحوها، وهي على التفصيل الآتي:

١ ـ إذا كان الفعل غير ثلاثي أو ناقصًا، أو كان الوصف منه على وزن (أفعل) توصّلنا إلى التعجب منه بواسطة (ما أشدّ) أو (أشددْ) أو نحوهما، وأتينا بعد ذلك بمصدر ذلك الفعل، فمثال ما كان غير ثلاثي قولك: (ما أشدَّ ازدحامَ الشارع) و (ما أشدَّ استهتار العدو بنا) و (ما أسرعَ انطلاقَ خالد).

ومثال ما كان ناقصًا قولك: (ما أصعبَ كونَ الدواء مرًّا) ولا يقال: (ما أكونه).

ومثال ما كان الوصف منه على وزن (أفعل) قولك: (ما أشدَّ خضرةَ الزرع) و (ما أوضح عرجَ الحصان) و (ما أقبحَ عورَه).

٢ ـ إذا كان الفعل مبنيًّا للمجهول أو منفيًّا توصّل إلى التعجب منه بما

أشدّ أو أشدِدْ ونحوهما متلوًّا بمصدره مؤولاً. فمثال ما كان مبنيًّا للمجهول قولك: (ما أقبح أن يعاقَب البريءُ) و (ما أجملَ أن يكافأَ المخلص).

ومثال ما كان منفيًّا قولك: (ما أضرَّ أن لا يَصْدُق الصانع) و (ما أولى أن لا يتمادى الشقيّ) و (ما أقبحَ ألّا أساعدَه).

٣ ـ إذا كان الفعل جامدًا مثل ليس ونعم وبئس، أو كان غير قابل للتفاوت مثل مات وفني فلا يصاغ منه التعجب.

ولا شك أن الكلمة التي تسبق المصدر تحدد المقصود بتعجبك، فقولك مثلاً: (ما أشدَّ حمرةَ الوردة) يختلف عن قولك: (ما أجمَلَ حمرةَ الوردة) فالتعجب في الأولى من شدة الحمرة، وفي الثانية من جمال حمرتها.

وكذلك قولك: (ما أسرعَ انطلاقك) و (ما أكثرَ اطلاقك) و (ما أقلّ انطلاقَك) فالتعجب في الأولى يكون من سرعة الانطلاق، وفي الثانية من كثرته، والأخرى من قلته، فهو ليس بمعنى واحد.

وأشدِدْ او أشدَّ أو شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أَفعلْ جره بالبا يجب

المعنى: إذا لم تستكمل الشروط توصل إلى التعجب بأشدّ أو أشدد أو نحوهما، ومصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة على أنه مفعول به بعد ما كان على وزن (أفعل)، ويجر بالباء بعد ما كان على وزن (أفعِلْ).

وإذا كان الفعل مستوفيًا للشروط فيمكن التعجب بالطريقة المباشرة وبالطريقة غير المباشرة وذلك بالإتيان بفعل آخر مناسب، ففي نحو (برع الذكي) يمكن التعجب مباشرة فيقال: (ما أبرع الذكي) ويمكن التعجب بصورة غير مباشرة فيقال: (ما أعظم براعة الذكي).

الندرة في الصياغة:

إذا ورد بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط حكم عليه بندرته، ولا يقاس على ما نُقل عن العرب كقولهم: (ما أخصره) إذ بنوه من الفعل (اختُصِر) وهو فعل زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمجهول، وكقولهم: (ما أحمقه) إذ بنوا (أفعل) من فعلٍ الوصفُ منه على وزن (أفعل) نحو (حَمِق) فهو (أحمق).

وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه أثر

المعنى: إذا جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط حكم عليه بالندور، ولا يقاس على ما نقل عن العرب.

صيغة (ما أفعله):

وهو أن تأتي بـ (ما) التي تفيد التعجب ثم بـ (أفعل) المفتوحة الآخر وبعدها الاسم المتعجب منه منصوبًا نحو (ما أعذبَ الماءَ) وكقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقوله: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧].

وطريقة إعرابه أن (ما) اسم نكرة تامة بمعنى (شيء) مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ومعنى (تامة) أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود. وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة لتضمنها معنى التعجب، فالتقدير في (ما أحسنَ عبد الله): شيء أحسن عبد الله، أي شيء جعل عبد الله حسنًا، ثم نقل إلى معنى التعجب وانمحى معنى الجعل. والفعل بعدها فعل ماضٍ للتعجب وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود إليها. والاسم المنصوب بعدها مفعول به منصوب، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ (ما).

فائدة:

هناك من يرى أن الأقرب إلى الصواب أن يقال: إن هذه عبارة تفيد التعجب، والتعجب معلوم. والأظهر أنه وضعت له صيغته ابتداءً؛ لأن الإنسان محتاج إلى التعبير عنه قبل كثير من التعبيرات، ولا داعي للدخول في تحليلات تفسد المعنى والذوق.

ويرى أن الأظهر أن نعربها على صورة لا تفسد المعنى، كأن نقول:

ما: أداة تعجب.

أفعل: متعجب به.

زيدًا: متعجب منه.

أو نقول:

ما: حرف تعجب.

أفعل: اسم منصوب متعجب به.

زيدًا: متعجب منه منصوب. (م).

صيغة (أَفعِلْ بِه):

وهي الصيغة الثانية من صيغ التعجب، و(أَفْعِلْ) بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وسكون الآخر نحو (أَكْرِمْ بمحمد). قال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

إعرابها: أفْعِلْ: فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر للتعجب، الباء حرف جر زائد، وذلك أنه لما غُيّرت صورة الماضي إلى الأمر لإرادة التعجب قبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسنادًا صريحًا، بمعنى أنه قبح أن يقال: (أكرمْ محمدٌ)، فزيدت الباء في الفاعل زيادة ملتزمة للدلالة على التعجب، لأن الباء كثيرًا ما تزاد مع المتعجب منه نحو (ناهيك

بخالدٍ رجلاً) و (حسبك به شاعرًا). و(محمد) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع، تقول: (يا رجل أكرِمْ بمحمد، ويا رجلان ويا امرأتان أكرمْ بمحمد، ويا رجال أكرمْ به، ويا نساء أكرمْ به).

فائدة:

الذي يبدو أن هذه الصيغة أمر بالمشاركة في التعجب. فالفرق بين (ما أحسن محمدًا) و(أَحسنْ بمحمدٍ) أن الأولى تعجب انفرادي يقوله المرء متعجبًا من حسن محمد، وأما (أحسنْ بمحمد) فهو دعوة إلى التعجب من حسن محمد، فأنت تدعو غيرك ليشاركك في هذا التعجب، يدلك على ذلك تحويله إلى صورة الأمر كما يقول الأولون، أو هو أمر حقيقة كما يقول الآخرون. (م).

بأفعل انطق بعد (ما) تعجبا ... أو جئ بأفعلْ قبل مجرور ببا

وتلو أفعلَ انصبنّه كـ (ما ... أوفى خليلينا وأصدق بهما)

المعنى: انطق بصيغة (أفعل) لأجل التعجب، بشرط أن تكون بعد كلمة (ما)، وإن شئت فجئ بصيغة أخرى هي (أفعِلْ)، وبعدها المتعجب منه مجرورًا بالباء.

وانصب ما يجيء بعد (أفعلَ) على أنه مفعول به نحو (ما أوفى خليلينا وأصدقْ بهما).

(ما أفعلني له وما أفعلني إليه):

تقول: (ما أبغضني له) و(ما أبغضني إليه)، و (ما أحبَّ خالدًا لبكر) و(ما أحبَّ خالدًا إلى بكر) فتأتي باللام إذا كان المتعجب منه فاعلاً، وتأتي بإلى إذا كان المتعجب منه مفعولاً. فمعنى (ما أبغضني له) أنك تبغضه، ومعنى (ما أبغضني إليه) أنه يبغضك.

وتقول: (ما أحبَّ خالدًا لعمرو) إذا كان خالد يحب عمرًا. وتقول: (ما أحبَّ خالدًا إلى عمرو) إذا كان عمرو يحب خالدًا. (م).

حذف المتعجب منه:

يجوز حذف المتعجب منه ـ وهو المنصوب بعد (ما أفعل) والمجرور بالباء بعد (أَفعِلْ) ـ إن كان الكلام واضحًا بدونه، فمثال الأول قول علي بن أبي طالب يمدح ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين:

جزى الله عني، والجزاء بفضله ... ربيعة خيرًا ما أعفَّ وأكرما

أي: ما أعفَّهم وما أكرمَهم، وقول امرئ القيس:

أرى أم عمرو دمعها قد تحدرا ... بكاء على عمرو وما كان أصبرا

المعنى: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟

التقدير: وما كان أصبرها. فحذف الضمير وهو مفعول (أفعل) للدلالة عليه بما تقدم.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: وأبصرْ بهم. فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه. وكقول عروة بن الورد:

فذلك إن يلق المنية يلقها ... حميدًا، وإن يستغن يومًا فأجْدرِ

المعنى: يصف الشاعر رجلاً صعلوكًا ولكنه بعيد الهمة فيقول: إذا صادف الموت صادفه محمودًا، وإن يستغن يومًا فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار.

أي: فأجدر به، وقد حذف المتعجب منه بعد (أفْعِل) وإن لم يكن معطوفًا على فعل مثله، وهو شاذ.

وحذفَ ما منه تعجبت استبح ... إن كان عند الحذف معناه يضح

المعنى: يجوز حذف المتعجب منه بشرط أن يكون معناه واضحًا بعد الحذف.

جمود الفعلين:

لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة، فلا يستعمل من (أفعلَ) غير الماضي، ولا من (أفعِلْ) غير لفظ الأمر.

وكلتا الصيغتين فعلهما متصرف في الأصل، ولكن بسبب استعمالهما في التعجب فقدا التصرف.

وفي كلا الفعلين قدمًا لزما ... منع تصرف بحكم حتما

المعنى: كلا الفعلين لزما منع التصرف في قديم الزمان.

تأخير معمول فعل التعجب:

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، والمراد بالمعمول (المتعجب منه)، وهو المنصوب بعد (أفعَل)، والمجرور بعد (أفْعِل)، فلا تقول: (الربيعَ ما أجملَ) ولا (ما الربيعَ أجملَ)، تريد: ما أجملَ الربيعَ، ولا (بالربيع أجمِلْ) تريد: أجمِلْ بالربيع.

وصل العامل بالمعمول:

لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل، فلا تقول: (ما أحسنَ الدرهمَ معطيَك) تريد (ما أحسنَ معطيَك الدرهم)؛ لأن هذا الفاصل أجنبي من فعل التعجب؛ لأنه ليس معمولاً له، بل هو معمول لمفعوله.

ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: (ما أحسن عند دواعي الغضب الحليم) تريد: (ما أحسن الحليم عند دواعي الغضب)، ولا تقول: (ما أشجع على الكفاح الصابر) تريد: (ما أشجع الصابر على الكفاح).

فإذا كان الظرف أو المجرور معمولاً لفعل التعجب فالمشهور جوازه

لوروده عن العرب، فمن شواهده مع (ما أفعلَ) قول عمرو بن معدي كرب: (لله در بني سُليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، وأكثر في اللزبات عطاءَها، وأثبت في المكرمات بقاءَها). فوقع الفصل بالجار والمجرور في ثلاثة مواضع وهو متعلق بفعل التعجب.

ومن شواهده مع (أفعِلْ به) قول العباس بن مرداس:

وقال نبي المسلمين تقدموا ... وأحبب إلينا أن تكون المقدما

فقد فصل الشاعر بالجار والمجرور (إلينا) بين فعل التعجب الذي هو (أحبب) وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدما.

ومنه قول علي كرم الله وجهه وقد مر بعمار بن ياسر رضي الله عنه فمسح التراب عن وجهه: أعززْ عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعًا مجدَّلاً. ففصل بالجار والمجرور (عليّ) بين فعل التعجب (أعزِزْ) وفاعله (أن أراك).

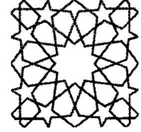
وفعل هذا الباب لن يقدما ... معموله ووصله به الزما

وفصله بظرف او بحرف جر ... مستعمل والخلف في ذاك استقر

المعنى: معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله، فلا تقول: (زيدًا ما أحسنَ)، والزم وصل المعمول بفعله بحيث لا يفصل بينهما فاصل.

والفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب شعرًا ونثرًا، والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت، والصحيح جواز القياس عليه.





أفعال المدح والذم

استعمل العرب للمدح والذم (نعم، وبئس) فقالوا: (نعم الرجل محمود) و (بئس الرجل سالم). وكلاهما فعل ماضٍ جامد بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو (نعمتْ المرأة هند، وبئستْ المرأة دعد).

وقد نسبوا إلى الكوفيين ـ ومنهم الفراء ـ أنهم يقولون باسميتهما، وأنهم استدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء: (نعم السير على بئس العَير)، وقول الآخر حين بشر ببنت: (والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة). أي أنها إذا أرادت أن تنصر أباها مثلاً على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث بالناس، وإذا أرادت أن تبرّ أحدًا سرقت له من زوجها أو غيره.

والحق أن الفراء يذهب إلى فعليتهما موافقًا بذلك رأي الجمهور كما ورد ذلك في كتابه (معاني القرآن).

وخُرّج القولان على جعل (نعم، وبئس) مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف، وهو المجرور بالحرف، لا بـ (نعم، وبئس) والتقدير في المثال الأول: نعم السير على عَير مقولٍ فيه بئس العير، وفي المثال الثاني: ما هي بولد مقولٍ فيه نعم الولد، فحذف الموصوف والصفة، وأقيم معمول الصفة مُقامهما مع بقاء (نعم وبئس) على فعليتهما. فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف.

ولهما استعمالان:

أحدهما: أن يستعملا فعلين متصرفين مثل سائر الأفعال فيكون لهما فعل مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنعمة والبؤس. نقول: (نَعِم الرجل بمعيشته) ـ بكسر العين ـ ينعَم فهو ناعم، قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، وبَئِس بها ـ بكسر العين ـ يبأس فهو بائس. قال تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨].

والاستعمال الثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال فعلان جامدان لا يتصرفان، فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل.

وهذا القسم الثاني هو مدار بحثنا.

وتستعمل (نعم، وبئس) للمدح العام والذم العام. تقول: (نعم الرجل محمد) و (بئس الرجل سعيد) فتكون قد مدحت محمدًا مدحًا عامًّا وذممت سعيدًا ذمًّا عامًّا، ولم تذكر خَصلة معينة من خصال المدح والذم.

وقد تذكر خَصلة معينة من خصال المدح والذم إذا أردت ذلك فتقول مثلاً: (نعم خطيب القوم أحمد) و (نعم شاعرًا حسان). (م).

وأفعال المدح هي نعم وحبّ وحبّذا. وأفعال الذم هي بئس وساء ولا حبّذا.

وهي أفعال لإنشاء المدح والذم، فجملها إنشائية غير طلبية، لا خبرية. ولا بد لها من فاعل ومخصوص بالمدح أو الذم. فإذا قلت: (نعم الرجل خالد، وبئس الرجل سعيد) فالرجل هو الفاعل، والمخصوص بالمدح هو خالد، والمخصوص بالذم هو سعيد.

استعمالهما في المدح والذم:

لك أن تستعمل (نعم، وبئس) في المدح والذم بعدة طرائق:

١ - أن تأتي بالفعل ثم الفاعل ثم المخصوص بالمدح والذم، فتقول مثلاً: (نعم العبد سلمان) و (نعم الصديق الكتاب) و (بئس الخلق الكذب).

ويكون الإعراب على النحو الآتي:

(نعم): فعل ماض جامد مبني على الفتح لإنشاء المدح. وإذا كان الفعل (بئس) قلنا إنه لإنشاء الذم.

(العبد) فاعل مرفوع بالضمة.

(سلمان) إما مبتدأ مؤخر، والخبر جملة (نعم العبد)، أو يكون (سلمان) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو سلمان).

٢ - أن تأتي بالمخصوص بالمدح والذم أولاً ثم تأتي بعده بالفعل والفاعل نحو (محمدٌ نعم الرجل) و (الخيانةُ بئس الخلق).

٣ - أن تأتي بالفعل وتضمر الفاعل، وتأتي بتمييز يفسر الفاعل، ثم تأتي بالمخصوص فتقول: (نعم رجلاً محمدٌ).

٤ - أن تبدأ بالمخصوص ثم الفعل ثم التمييز فتقول: (محمد نعم رجلاً).

٥ - إذا كان في الكلام ما يدل على المخصوص بالمدح والذم جاز لك أن تستغني عن ذكره، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨] أي: الله، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن.

ولا يجوز الاكتفاء بالفعل وفاعله من دون ذكر المخصوص أو الإشارة إليه، فليس لك أن تقول: (نعم الرجل) ولا (بئس الفاكهة).

فعناصر الأسلوب في المدح والذم هي:

١ - فعل المدح والذم.

٢ ـ الفاعل.

٣ ـ المخصوص بالمدح والذم.

وبهذا يختلف فعل المدح والذم عن سائر الأفعال، فإن الأفعال قد تكتفي بمرفوعها وهذه لا تكتفي به، بل لا بد من تعيين ممدوح أو مذموم. (م).

فاعل نعم وبئس:

يكون فاعل (نعم وبئس) على أربعة أنواع:

الأول: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا معرّفًا بـ (أل) كقولك: (نعم التلميذ زهيرٌ) و (نعم الإدام الخل). ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠].

فائدة:

اختلف في (أل) هذه، فقال الجمهور: إن (أل) للجنس.واختلف القائلون بذلك على رأيين:

أحدهما: أنها للجنس حقيقة، فإذا قلت: (نعم الرجل خالد) كان الجنس كله ممدوحًا، ثم خصصت خالدًا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، مرة مع الجنس، ومرة أفردته بالذكر وحده.

والثاني: أنها للجنس مجازًا، وذلك لأنك لم تقصد إلا مدح معيّن، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة، فقولك: (نعم الرجل خالد) معناه أن خالدًا هو الجنس كله، أي هو المتصف بصفات الرجولة الكاملة، أو اجتمع فيه ما تفرّق في غيره من صفات الرجولة. ولم تقصد من ذلك إلا مدحه.

وقال آخرون: هي للعهد، واختلف هؤلاء على قولين:

الأول: كونها للعهد الذهني، أي تشير بها إلى شيء معهود في

الذهن، كما تقول: (دخلت السوق) فأنت لا تقصد به الجنس، كما لا تقصد به سوقًا معينًا تقدم ذكره. ونحو قولك: (نعم الرجل خالد) فـ (الرجل) معهود ذهني ولا يقصد به شخص تقدم ذكره.

والقول الآخر: أنها للعهد الشخصي، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم، فإذا قلت: (نعم الرجل محمد) فكأنك قلت: نعم هو.

والذي يبدو أن القول بأن (أل) تفيد الجنس أرجح، وذلك أنك تقول: (نعم الفاكهة التفاح) فـ (الفاكهة) جنس عام، و(التفاح) خاص منه.

وتقول: (نعم الإدام الخل) فالإدام عام و(الخل) خاص، و(نعم الشراب الماء) فـ (الشراب) جنس عام، و(الماء) قسم منه.

ومما يدل على أن (أل) للجنس لا للعهد أنك لا تمدح الشيء بـ (نعم) إذا لم يكن معه فرد من جنسه، فلا تقول (نعم مؤلف المفصل الزمخشري) ولا (نعم مؤلف لسان العرب ابن منظور) ولا (نعم أبو البشر آدم) لأن مؤلف المفصل واحد هو الزمخشري، ومؤلف لسان العرب واحد هو ابن منظور، لكن يصح أن تقول: (نعم المؤلف الزمخشري) لأن المؤلف جنس. ولا يصح كذلك أن تقول: (نعم الخليفة بعد أبي بكر عمر) لأن الخليفة بعد أبي بكر واحد، ولكنك تقول: (نعم الخليفة عمر).

فاتضح بهذا أن فاعل (نعم) و (بئس) جنس، و(أل) فيه جنسية، وأما المخصوص بالمدح والذم فقد يكون فرعًا من هذا الجنس، وقد يكون فردًا. تقول: (بئس الحيوان الذئب) فأنت ذممت جنس الذئب من بين جنس الحيوان، فـ (الحيوان) عام، و(الذئب) خاص منه، وتقول: (بئس الرجال عبيد الشهوات) فـ (الرجال) جنس عام، و(عبيد الشهوات) جزء منهم، وتقول: (نعم العبد خالد)، فـ (العبد) عام، و(خالد) واحد من هذا

الجنس. فتبين من هذا أن الفاعل أعم من المخصوص دائمًا وليس العكس، فلا تقول: (نعم الماء الشراب) ولا (بئس الذئب الحيوان).

وليس المقصود من هذا التعبير أنك تمدح الجنس كله ثم تخص فردًا أو قسمًا منه بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، ولا المقصود اجتماع خصال الجنس في الممدوح فيكون هو الجنس مبالغة، وإنما المقصود تخصيص شيء من بين الجنس بالمدح، فقولك: (نعم الشراب الماء) ليس المقصود أنك تمدح الشراب كله ثم تخص الماء منه بالذكر فتكون قد مدحته مرتين، وإنما المقصود أن تمدح الماء من بين الشراب.

وكذلك قولك: (نعم الرجل خالد) فليس المقصود منه مدح الجنس كله وتخصيص خالد بالذكر، ولا المقصود اجتماع خصال الجنس فيه، وإنما المقصود تخصيص خالد بالمدح من بين أفراد الجنس.

ولو كان المعنى على ما قاله الأولون لتناقض القولان: (نعم الرجل محمد) و (بئس الرجل خالد) فإنك في الأول مدحت جنس الرجال كله ثم خصصت محمدًا منهم بالذكر، وفي الثانية ذممت الرجال كلهم وخصصت خالدًا منهم بالذم، فتكون قد مدحت الجنس مرة وذممته مرة أخرى.

ونحوه قولك: (نعمت التفاحة هذه) و (بئست التفاحة هذه) فمرة تكون قد مدحت الجنس كله، ومرة تكون ذممت الجنس كله. ومثله (نعم الخُلُق الصدق) و (بئس الخلُق الكذب) فتكون مرة مدحت الخلُق ومرة ذممته.

ثم إنك على هذا تُدخل في المدح ما لا خير فيه من الجنس، وتُدخل في الذم ما لا سوء فيه، فيدخل في قولك: (بئس الرجل خالد) ذم الأنبياء والرسل، ويدخل في قولك: (نعم الشراب الماء) و(نعم الطعام اللحم) مدح الغسلين والغسّاق والزقّوم وما شاكله من طعام أهل النار وشرابهم مما ليس فيه شيء يُمدَح.

فهذا التفسير غير صحيح فيما نحسب.

وكذلك التفسير الثاني وهو اجتماع خصال الجنس في شيء واحد فهذا لا يصح أيضًا. ألا ترى أنه في قولك: (بئس الخُلُق الظن) لا يصح أن يقال اجتمع في الظن كل الخلُق السيّء، وإنما المقصود ـ كما ذكرت ـ أنك تمدح شيئًا تخصّه من بين جنسه أو تذمه. (م).



الثاني: أن يكون اسمًا مضافًا إلى معرّف بـ (أل) كقولك (نعم خلقُ الرجلِ الأمانةُ) وقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩].



الثالث: أن يكون مضافًا إلى المضاف لما فيه (أل) نحو (نعم طالب علمِ النحو) و (بئس مهملُ أوامر القرآن).



الرابع: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا وجوبًا، مفسَّرًا بنكرة منصوبة على التمييز، أي بعده نكرة تفسر ما في هذا الضمير من الإبهام، واجبة التأخير عن الفعل، ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذم مرفوعًا على الابتداء، والجملة قبله خبر كقولك:(نعم رجلاً بكرٌ) و (بئس خلقًا الخيانة)، ففي المثال الأخير مثلاً الفاعل ضمير مستتر وجوبًا يفسره (خلقًا)، و(خلقًا) تمييز، والجملة خبر مقدم، و(الخيانة) مبتدأ مؤخر.

وفي نحو (نعم قومًا معشره): (معشره): مبتدأ، و(قومًا): تمييز، و(نعم قومًا) خبر مقدم. وفي (نعم) ضمير مستتر يفسره (قومًا).

وزعم بعضهم أن (معشره) مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها.

وهناك من يقول: إنه لا يجوز أن يكون المرفوع فاعلاً لـ (نعم)، إذ لو كان كذلك ما صح أن يقال: (نعم رجلاً أنت) بل لاتّصل بالفعل؛ لأنه لا يصح أن يقال: (طاب نفسًا أنت) بل يقال: (طبتَ نفسًا). ولأن المرفوع يدخل عليه الناسخ نحو (نعم رجلاً كان محمد)، ولو كان فاعلاً لم يدخل عليه ناسخ. وتقدير الكلام (نعم الرجل رجلاً أنت). (م).

فعلان غير متصرفين نعم وبئس رافعان اسمين
مقارنَي أل أو مضافين لما قارنها كـ (نعم عقبى الكرما)
ويرفعان مضمرًا يفسّرهْ مميّزٌ كـ (نعم قومًا معشرهْ)

المعنى: (نعم وبئس) فعلان غير متصرفين (جامدان)، وهما يرفعان اسمين على الفاعلية مقترنين بـ (أل)، أو مضافين للمقترن بها نحو (نعم عقبى الكرماء). أو يرفعان ضميرًا يفسره تمييز نحو (نعم قومًا معشرُه).

جمع التمييز والفاعل:

لا يجتمع الفاعل والتمييز معًا في (نعم وبئس) فلا تقول: (نعم الرجل رجلاً خالدٌ) ولا (بئس الخلقُ خلقًا الكذبُ) إذ إن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل.

وقد اجتمعا قليلاً، نحو قول الشاعر:

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت ردّ التحيةِ نطقًا أو بإيماء

فجمع بين الفاعل الظاهر، وهو قوله (الفتاة)، والتمييز وهو قوله (فتاةً).

وقول جرير مادحًا عمر بن عبد العزيز:

تزوّدْ مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زادُ أبيك زادا

المعنى: سر فينا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها، فقد كانت سيرة أبيك عطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره.

ومن النثر قول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس: (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب).

وجمع تمييز وفاعل ظهرْ فيه خلاف عنهمُ قد اشتهرْ

المعنى: هناك خلاف بين النحاة في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في أسلوب المدح والذم.

نِعِمّا وبئسما:

وهو القسم الخامس، وذلك أن تتصل بـ (نعم) و(بئس): (ما)، فيقال: (نعم ما) و(بئس ما) نحو (نعم ما تسعى إليه الكسب الحلال) و(بئس ما تفعلُ الإهمالُ). وقال تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، وقال: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

وقد تدغم ميم (نعم) في ميم (ما) فيقال: (نِعِمّا) وذلك إذا كسرت العين. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وقال: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وأما إذا سكنت فإنها تفصل فيقال: (نعْم ما يقول الفاضل).

وقد اختلف النحاة في إعراب (ما) هذه على قولين:

الأول: أنها نكرة في محل نصب على التمييز، والفاعل ضمير مستتر يعود على هذا التمييز، فقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ معناه: نعم شيئًا يعظكم به.

الثاني: أنها هي الفاعل، وهي اسم موصول، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وما مميز وقيل فاعلُ في نحو (نعم ما يقول الفاضلُ)

المعنى: في قولنا (نعم ما يقول الفاضل) اختلفوا في (ما) هذه، فقال

قوم هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (نعم) ضمير مستتر، وقال آخرون: هي الفاعل وهي اسم معرفة.

فائدة:

إن كلمة (ما) مبهمة يؤتى بها لأغراض متعددة، فقد يكون الغرض من الإتيان بها الإبهام على السامع نحو أن تقول: (بئسما فعلت) فلا تذكر ما فعل لأنك لا تريد أن يعلم أحد بما فعل عدا المخاطب.

أو قد يكون الأمر معلومًا فلا تريد أن تعيد ذكره فتكتفي بالإشارة إليه.

أو قد يكون ذكره يتطلب كلامًا كثيرًا فلا تريد أن تطيل الكلام به، بل توجز القول بوضع كلمة (ما) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ ولم يعدّ الوعظ ليجعله فاعلاً لـ (نعم)، بل جاء بـ (ما) للدلالة على أن كل ما يعظ به ربنا ممدوح. (م).

المخصوص بالمدح والذم:

يؤتى بالمخصوص بالمدح والذم مرفوعًا بعد الفعل وفاعله أو بعد التمييز إن وجد مثل (نعم الرجل خالد) و (نعم رجلاً خالد). وقد يؤتى به مقدمًا على الفعل نحو (خالد نعم الرجل).

وهذا المخصوص مرفوع أبدًا، وفي إعرابه أوجه:

الأول: أنه مبتدأ والجملة قبله خبره.

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو) أي الممدوح أو المذموم، فيكون التقدير في قولك: (نعم الرجل خالد): (نعم الرجل هو خالد).

الثالث: أنه بدل من الفاعل.

والراجح الأول، لأنه لا يختلف إعرابه تقدم أو تأخر، فإذا قلت: (نعم الرجل محمد) أو (محمد نعم الرجل) كان إعرابه واحدًا، ولأنه

تدخل عليه النواسخ مقدمًا ومؤخرًا فتقول: (نعم الرجل كان محمدٌ) و(كان محمدٌ نعم الرجل)، فـ (محمد): اسم كان، و(نعم الرجل) خبرها تقدم أو تأخر، واسم (كان) مبتدأ في الأصل فدل ذلك على أن المخصوص مبتدأ. ولو كان المخصوص خبرًا لانتصب بـ (كان) بل لم تدخل عليه (كان) لأنها لا تدخل على المبتدأ اللازم الحذف.

وبذلك يردّ قول من قال إنه بدل، فلو كان بدلاً لم تدخل عليه النواسخ. ثم إنه لازم وليس البدل بلازم. (م).

ويذكر المخصوص بعدُ مبتدا   أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

المعنى: يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل، ويعرب مبتدأ، أو خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا.

ويجوز حذف المخصوص إذا تقدم في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى في أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب ـ لدلالة ما قبله عليه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾ [الصافات: ٧٥] أي: نحن، وقوله: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] أي: هو.

وإن يقدم مشعر به كفى   كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

المعنى: إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرًا نحو: العلم نعم المقتنى والمقتفى.

الملحق بنعم وبئس:

تستعمل (ساء) في الذم استعمال (بئس) فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلاً لـ (بئس) وهو المحلّى بـ (أل) نحو (ساء الرجل خالد)، والمضاف إلى ما فيه (أل) نحو (ساء غلام القوم سعيد)، والمضمر المفسَّر بنكرة بعده

نحو (ساء رجلاً زيد) وقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧].

ويذكر بعدها المخصوص بالذم كما يذكر بعد (بئس).

ومنه كل فعل ثلاثي مجرد على وزن (فَعُل) ـ المضموم العين ـ على شرط أن يكون صالحًا لأن يبنى منه فعل التعجب نحو (كرُم الفتى زهير) و(شرُف غلام الرجل صالح) و(لؤم رجلاً زهيرٌ). وهذه الصيغة تفيد المدح أو الذم مع التعجب.

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فعُل) حوّلته إليه؛ لأن هذا الوزن يدل على الخصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذم، فتقول في المدح من (فهِم، وبرَع): (فهُم الرجل خالد، وبرُع التلميذ بكر). وتقول في الذم من (كذَب، وجهِل): كذُب، وجهُل.

واجعل كبئس (ساء) واجعل فعُلا   من ذي ثلاثة كنعْم مسجلا

المعنى: اجعل (ساء) في الذم كبئس في معناها وأحكامها. واجعل (فعُلَ) من كل فعل ثلاثي مثل (نعم) في معناها وأحكامها. ومعنى (مسجل): مطلق عن التقييد.

حبذا ولا حبذا:

من أفعال المدح (حبذا) نحو (حبّذا العلم)، وفي الذم (لا حبذا) نحو (لا حبذا الجهل) ومنه قول الشاعرة:

ألا حبذا أهل الملا غير أنه   إذا ذكرت ميٌّ فلا حبذا هيا

المعنى: إن أهل الملا (وهو الفضاء الواسع أو الصحراء) يستحقون الثناء الجميل إلا المرأة المسماة بمي فإنها تستحق الذم إذا ذكرت.

فـ (حبّ) فعل ماض، و(ذا) اسم إشارة فاعله، والجملة قبله خبره،

والمخصوص مبتدأ مؤخر. ويجوز أن يكون المخصوص خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هو العلم).

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذمًّا فقل لا حبذا

المعنى: مثل (نعم) مع فاعلها في إنشاء المدح جملة (حبذا) والفاعل (ذا)، أما عند إرادة الذم فقل (لا حبذا).

و(حبذا) كنعم في العمل وفي المعنى، مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب.

و(ذا) في (حبذا) اسم إشارة جيء به ليدل على الحضور في القلب. وقيل: خلع منه الإشارة لغرض الإبهام، فـ (حبذا) بمعنى حبّ الشيء، ولعل هذا الرأي هو الراجح بدليل أنه قد يقع بعدها اسم الإشارة فيقال مثلاً: (حبذا هذا القادم) و (حبذا هذا المسافر)، وهذا يدل على أن (ذا) خلع عنها معنى الإشارة، إذ لو كانت باقية على معنى الإشارة لكان التعبير ضعيفًا سمجًا.

و(ذا) هذا لا يتصرف ولا يتغير، بل يلتزم الإفراد والتذكير أيًّا كان المخصوص فتقول: (حبذا أحمد) و(حبذا عائشة) و(حبذا الرجلان القادمان) و (حبذا المرأتان القادمتان) و(حبذا الرجال القادمون) و(حبذا الطالبات المجدات)، وقد تركبت هاتان اللفظتان فأصبحتا لفظة واحدة تفيد المدح وتدل على أن الممدوح قريب من القلب.

وليس لك أن تقدم المخصوص فلا تقول: (خالدٌ حبذا) كما لا يجوز أن يدخل عليه فعل ناسخ فلا يقال: (حبذا كان محمد). وليس لك أن تؤنث الفعل أو تثنيه أو تجمعه، وذلك لأنها أشبهت المثل، والمثل لا يتغير، فكما تقول: (الصيفَ ضيّعْتِ اللبن) للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع بهذا اللفظ، تقول: حبذا زيدٌ، وحبذا هندٌ، وحبذا

الزيدان، والهندان، والزيدون، والهندات، فلا تخرج (ذا) عن الإفراد والتذكير، ولو خرجت لقيل: حبذي هند، وحبذان الزيدان، وحبتان الهندان.

وأولِ (ذا) المخصوص أيًّا كان، لا تعدل بذا، فهو يضاهي المثلا

المعنى: أتبع كلمة (ذا) وجئ بعدها بالمخصوص أيًّا كان وفي أي مكان وصورة وجد من الأسلوب الخاص بالمدح والذم، فلا يغير (ذا) بل يلزم الإفراد والتذكير، لأنها أشبهت المثل والمثل لا يتغير.

فائدة:

إن هذه اللفظة لفظة مركبة فَقَد فيها كل من عنصري التركيب خصائصه، فليس في (حبّ) خصائص الفعل، ولا في (ذا) خصائص اسم الإشارة وذلك أنه:

١ ـ لا يجوز تأنيث (حبّ) إذا كان المخصوص مؤنثًا، فلا تقول: (حبّت ذي هند).

٢ ـ تدخل عليه (لا) النافية إذا أردت الذم فتقول: (لا حبذا) كما ذكرنا، و(لا) النافية لا تدخل على الفعل الماضي إلا إذا تكرر أو أريد به الدعاء، ولا تدخل على فعل جامد، وهذا فعل ماض جامد ومع ذلك قد دخلت عليه (لا).

٣ ـ إن اسم الإشارة (ذا) لا يتغير بتغير المخصوص فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

٤ ـ لا يفصل بين الفعل و (ذا). (م).



وإذا وقع بعد (حبّ) غير (ذا) من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بـ

(حبّ) نحو (حبّ خالدٌ)، والجر بباء زائدة نحو (حبّ بخالد) تشبيهًا بفاعل (أفعِلْ) في التعجب. وأصله (حَبُب) بضم الباء، بمعنى: صار محبوبًا، ثم أدغمت الباء في الباء فصار (حبّ).

وإذا وقع بعد (حبّ): (ذا) وجب فتح الحاء فتقول: (حَبّ ذا) وإن وقع بعدها غير (ذا) جاز ضم الحاء وفتحها فتقول: (حُبّ زيد) و (حَبّ زيد). وروي بالوجهين قول الأخطل التغلبي:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحُبّ بها مقتولةً حين تقتل

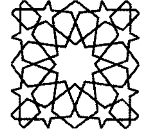
المعنى: قلت لمن يطلب شرب الخمرة اخلطوها وادفعوا حدتها عنكم بما تمزج به؛ لأنها تمدح إذا كانت ممزوجة بالماء وتشرب وقت المزج.

وقال ابن مالك:

وما سوى (ذا) ارفع بـ(حب) أو فجُرْ باليا ودون (ذا) انضمام الحا كثُرْ

المعنى: إذا وقع بعد (حب) غير (ذا) من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفع بـ (حبّ) نحو (حَبّ زيدٌ) والجر بباء زائدة نحو (حَبّ بزيدٍ). ودون (ذا)، أي في غير الفاعل (ذا)، كثر انضمام الحاء في فعل (حبّ). ويفهم من هذا أن انضمام الحاء لا يصح إذا كان الفاعل هو كلمة (ذا) فتقول: (حُبَّ زيدٌ).





اسم التفضيل

اسم التفضيل: اسم مصوغ على وزن (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها مثل (خليلٌ أعلمُ من سعيد وأفضل منه). وقد سقطت الهمزة من كلمتي (خير وشر) والأصل: أخيَر وأشرّ. قال تعالى: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ [الأعراف: ١٢]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٢٢]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦].

فائدة:

يدل اسم التفضيل على الزيادة في أصل الفعل غالبًا، ولا يخلو المفضل عليه من مشاركة المفضل في المعنى في الغالب كقولك: (خالد أفضل من عباس) فإن في كليهما فضلاً، غير أن خالدًا يزيد فضله على فضل عباس. ومثله قولك: (سيبويه أنحى من الكسائي) فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو.

وقد تكون المشاركة تقديرية لا حقيقية، وليس ثمة مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف كقول القائل، وقد خيّر بين أن يقتل بالسيف أو أن يحرَق بالنار: (لَأَن أُقتَل بالسيف أحب إلي من أن أُحرق بالنار) وليس في أحدهما استحباب حقيقة، ولكنه اختيار شيء مكروه على شيء أكره إليه، يعني أنه إذا كان لا بد من اختيار إحدى القتلتين فتلك أحب إلي أو أقل بغضًا إلي .

ومنه قولهم في البغيضين: (هذا أحسن من هذا) وفي الشريرين: (هذا خير من هذا) وفي القبيحين: (هذا أحسن من هذا) وفي التنزيل: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣] وتأويل ذلك: هذا أقلّ بغضًا وأقلّ شرًّا وأقلّ قبحًا. قال تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] وليس ثمة اشتراك في الخير بين المستقرين، فليس عند أصحاب النار خير، بل هو شر محض.

ومن هذا القبيل ما يستعمل في التهكم نحو قولك: (هو أخطب من الأخرس) و (هو أنطق من الجدار وأعلم من الحمار) فليس ثمة مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف، ولكنه يراد بذلك التهكم؛ لأنه يعلم أن الصفة منتفية عن المفضل عليه أصلاً.

وقد يكون التفضيل على وجه آخر، وهو أن تفضل شيئًا في كمال اتصافه بصفته على شيء آخر متصف بصفة أخرى مغايرة لتلك الصفة كقولهم: (العسل أحلى من الخل) وليس الخل مشاركًا للعسل في الحلاوة، وإنما المعنى أن اتصاف العسل بالحلاوة أكثر من اتصاف الخل بالحموضة. ومنه قولهم: (الصيف أحر من الشتاء) أي أن اتصاف الصيف بالحرارة أشد من اتصاف الشتاء بالبرودة.

قالوا: وقد يأتي اسم التفضيل لغير قصد المفاضلة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] قالوا: إنما تأويله وهو عليه هيّن؛ لأنه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء.

ويبدو أن في هذا مفاضلة أيضًا، وذلك لأن الإعادة أسهل من الابتداء بالنسبة إلى عقولنا وإن لم يكن شيء أهون من شيء عليه سبحانه، غير أن الكلام جاء على سبيل المحاجّة، فإنهم كانوا يستبعدون البعث حتى قال قائلهم: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] فقال لهم: إن الإعادة أسهل

من البدء، فهو الذي بدأ الخلق وإعادته أهون وأيسر في حكم العقل فلماذا تستبعدون البعث بعد الموت؟

وقد يستعمل اسم التفضيل لا لتفضيل شيء على شيء آخر معيّن، بل قد يراد به مجرد الزيادة في أصل الوصف، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [الأنعام: ١٥٢] فليس المقصود هنا التفضيل على شيء معين، بل المقصود أن يقربوا مال اليتيم بمزيد الحسن. ومثله قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، وقوله: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ﴾ [المؤمنون: ٩٦]، وقوله: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] فإن المراد من كل ذلك الزيادة في الحسن. (م).

شروط صياغته:

يصاغ اسم التفضيل من الأفعال التي يجوز التعجب منها مباشرة، فتقول: (محمد أفضل من خالد) و (سعيد أكرم من بكر)، كما تقول: (ما أفضلَ محمدًا) و (ما أكرمَ سعيدًا). فهو لا يصاغ إلا من فعل ثلاثي الأحرف مثبت متصرف مبني للمعلوم تام قابل للتفاوت، ليس الوصف منه على وزن (أفعل).

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، فلا يصاغ من فعل زائد على ثلاثة أحرف مثل دحرج وأكرم واستخرج، ولا من فعل منفي نحو (ما كتب)، ولا من فعل جامد غير متصرف كـ (نعم، وبئس، وليس)، ولا من فعل مبني للمجهول مثل (ضُرِب، وقُتِل)، ولا من فعل ناقص كـ (كان) وأخواتها، ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كـ (مات، وفني)، ولا من فعل يأتي الوصف منه على وزن (أفعل) نحو (حَمِر، وعَوِر، وحَوِر).

وشذ منه قولهم: (هو أخصر من كذا) فبنوا (أفعل) التفضيل من

(اختُصِر) وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمفعول. وقالوا: (أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن) فبنوا (أفعل) التفضيل شذوذًا من فعلٍ الوصفُ منه على وزن (أفعل). وقالوا: (هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف) فبنوه من (أعطى) و (أولى) شذوذًا.

وإذا أريد صوغ اسم التفضيل مما لم يستوفِ الشروط يؤتى بمصدره منصوبًا بعد (أشد) أو (أكثر) أو نحوهما، كما تقدم في باب التعجب أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ (أشد) ونحوها. فكما تقول: (ما أشدَّ استخراجَه) تقول: (هو أشدّ استخراجًا منه)، وكما تقول: (ما أشدَّ سوادَ الغراب) تقول: (الغراب أشدُّ سوادًا من الفحم).

لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد (أشد) مفعولاً، وهنا ينتصب تمييزًا.

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأْبَ اللذ أبي

المعنى: صغ (أفعل) للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب، وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك.

وما به إلى تعجب وصلْ لمانع به إلى التفضيل صلْ

المعنى: ما يتوصل به إلى التعجب من فعل فاقد للشروط، يتوصل به إلى التفضيل عند وجود مانع يمنع من التفضيل مباشرة.

حالات اسم التفضيل:

لاسم التفضيل أربع حالات: تجرده من (أل) والإضافة، واقترانه بـ (أل)، وإضافته إلى معرفة، وإضافته إلى نكرة.

١ ـ تجرده من (أل) والإضافة: إذا تجرد اسم التفضيل من (أل)

والإضافة فلا بد من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وتتصل به (من) جارّةً للمفضَّل نحو (خالد أفضل من سعيد) و (فاطمة أفضل من سعاد) و(المجاهدون أفضل من القاعدين) و (المتعلمات أفضل من الجاهلات).

وقد تكون (من) مقدّرة كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧] أي: خير من الدنيا وأبقى منها. وقد جمع إثباتها وحذفها في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤]. أي: وأعزّ منك نفرًا.

وأفعل التفضيل صله أبدا ... تقديرًا او لفظًا بمن إن جرّدا

المعنى: إذا كان (أفعل) التفضيل مجردًا من (أل) والإضافة فلا بد أن تتصل به (من) لفظًا أو تقديرًا.

٢ ـ اقترانه بـ (أل): إذا اقترن اسم التفضيل بـ (أل) امتنع وصله بـ (من)، فلا يقال: (فلان الأفضل من فلان)، ووجبت مطابقته لما قبله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، تقول: (هو الأفضل. وهي الفضلى. وهما الأفضلان. والفاطمتان الفضليان. وهم الأفضلون. وهنّ الفضليات أو الفُضَل [بضم الفاء وفتح الضاد]). وقد شذ وصله بـ (من) في قول الأعشى ميمون بن قيس:

ولستَ بالأكثر منهم حصًى ... وإنما العزة للكاثر

المعنى: لست يا علقمة مع جنودك أكثر من جنود عامر، وإنما القوّة والغلبة للذي جنوده كثيرون.

وهذه الصفة تستلزم أن يكون الموصوف بها في أعلى درجات المفاضلة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقال: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، وقال: ﴿لَا تَخَفۡ إِنَّكَ أَنتَ

ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، وقال: ﴿يَوۡمَ نَبۡطِشُ ٱلۡبَطۡشَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدخان: ١٦].

فالتفضيل بـ (أل) هو أعلى وأعم درجات المفاضلة.

وتلو (أل) طبق ....

المعنى: إن (أفعل) الذي يتلو (أل) تجب مطابقته لصاحبه.

٣ ـ **إضافته إلى نكرة:** إذا أضيف اسم التفضيل إلى نكرة وجب إفراده وتذكيره وامتنع وصله بـ (من)، تقول: (خالد أفضل قائدٍ. فاطمة أفضل امرأةٍ). ويلزم المضاف إليه أن يطابق الموصوف نحو (المحمدان أفضل رجلين. الفاطمتان أفضل امرأتين. المجاهدون أفضل رجالٍ. المتعلمات أفضل نساءٍ).

وإن لمنكور يضف أو جرّدا ألزم تذكيرًا وأن يوحّدا

المعنى: يلزم أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة، والمضاف إلى النكرة الإفراد والتذكير.

٤ ـ **إضافته إلى معرفة:** إذا أضيف اسم التفضيل إلى معرفة جاز فيه وجهان: المطابقة وعدمها فتقول: (محمد أفضل الرجال)، و(هند أفضل النساء، فُضلى النساء)، و(المحمدان أفضل الرجال، أفضلا الرجال)، و(الهندان أفضل النساء، فضليا النساء)، و(المحمدون أفضل الرجال، أفضلو الرجال أو أفاضل الرجال)، و(الهندات أفضل النساء، أو فضليات النساء وفُضَل النساء).

وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم، فمن استعماله غير مطابق لما قبله قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾ [البقرة: ٩٦] ولم يقل: (أحرصي).

ومن استعماله مطابقًا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ

مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقوله: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧].

وقد اجتمع الاستعمالان في الحديث الشريف: (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا، الموطَّؤون أكنافًا، الذين يألفون ويؤلفون).

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة إذا قصد التفضيل.

فإن لم يقصد التفضيل تعينت المطابقة كقولهم: (الأشجّ والناقص أعدلا بني مروان)، أي عادلا بني مروان.

والناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق الجند، والأشجّ هو عمر بن عبد العزيز سمي به لشَجّة كانت في وجهه من دابّة ضربته، أضيفا إلى بني مروان ليعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم.

وتلو (أل) طبق وما لمعرفهْ أضيف، ذو وجهين، عن ذي معرفهْ

المعنى: ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب معرفة بلغة العرب وأحكامها.

هذا إذا نويت معنى (من) وإنْ لم تنو فهو طبق ما به قرنْ

المعنى: جواز الوجهين المطابقة وعدمها مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من) أي إذا نوي التفضيل، وأما إذا لم ينو ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن به، أي لا بد من مطابقته لما هو له.

فائدة:

ثمة فرق بين المطابقة والإفراد، فإن الإفراد يقصد به التفضيل تنصيصًا، وأما المطابقة فهي تحتمل أن المراد باسم التفضيل مجرد الزيادة في الوصف وتحتمل التفضيل أيضًا، كما يحتمل أن المقصود به الذات لا الوصف. قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]،

وقال: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ﴾ [المائدة: ٨٢]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦] فأفرد في كل ذلك والمقصود به التفضيل نصًّا.

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقال: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] فطابق. وقد يقصد بذلك التفضيل، وقد يقصد بهم الأشخاص الموصوفون بهذه الصفات، أي الذوات، بمعنى: هذا الصنف من الناس، وقد يكون المقصود به الزيادة في الوصف. فإنك قد تقول مثلاً: (هذا أحسن العراق) ولا تقصد به التفضيل على العراق، وإنما تقصد هذا هو الأحسن الذي في العراق أو الأحسن العائد إلى العراق، فإن قصدت نحو هذا المعنى وجبت المطابقة؛ لأنك لم تقصد به المفاضلة فتقول: (هؤلاء أحاسن العراق) أي الأحاسن العائدون إلى العراق. فالإفراد يدل على التفضيل نصًّا، وأما المطابقة فهي تحتمل التفضيل وعدمه.

ولا يضاف (أفعل) - إذا قصد به التفضيل - إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: (خالد أفضل الرجال) فإن خالدًا رجل. ولا يصح أن تقول: (خالد أفضل النساء). وتقول: (أبو بكر أفضل بني تميم) أي هو منهم. ولا يصح أن تقول: (أبو بكر أفضل بني مخزوم) لأنه ليس منهم، بل يجب أن تقوله بـ (من) إذا أردت ذلك فتقول: (أبو بكر أفضل من بني مخزوم) و(فاطمة أفضل من كثير من الرجال) فإن التفضيل بـ (من) لا يشترط أن يكون المفضل من جنس المفضل عليه.

وقد تقول: ما الفرق بين قولك: (محمد أفضل رجلٍ) و (محمد أفضل الرجالِ)؟

والجواب أن قولك: (محمد أفضل الرجال) يقصد به تفضيل محمد على جميع الرجال، أي هو الرجل الذي لا أفضل منه.

وأما قولك: (محمد أفضل رجلٍ) فمعناه أن محمدًا فيه صفات الرجل الأفضل، أي أنك إذا عرفت كيف يكون الرجل الفاضل في أعلى صفاته وفضله فذلك الرجل الفاضل جدًّا هو محمد. (م).

حكم تقديم المفضل على اسم التفضيل:

الأصل أنه لا يجوز تقديم (من) ومجرورها على (أفعل)؛ لأن (من) ومجرورها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، فلا يقال: (من بكر خالدٌ أفضل) ولا (خالد من بكرٍ أفضل)، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافًا إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم (من) ومجرورها؛ لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام، فمثال الأول (ممّن أنت خيرٌ؟) و (من أيِّهم أنت أفضل؟)، ومثال الثاني (من فرس مَن فرسُك أسبق؟) و (من غلام أيِّهم أنت أكرم؟).

وقد ورد التقديم شذوذًا في غير الاستفهام كقول جرير:

إذا سايرتْ أسماء يومًا ظعينةً ... فأسماء من تلك الظعينة أملح

المعنى: إن أسماء في غاية الملاحة وتمام الحسن، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى في وقت أي وقت لبدا تفوقها عليها وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالاً.

والأصل: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

وكقول الفرزدق:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدتْ ... جنى النحل، بل ما زوّدتْ منه أطيبُ

المعنى: قالت لنا المحبوبة: أهلاً وسهلاً، وزودتنا حين أردنا السفر بما يشبه عسل النحل، وهو كلامها، بل هو ألذّ منه.

والتقدير: بل ما زوّدتْ أطيب منه.

وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل:

ولا عيب فيها غير أن سريعها قطوفٌ، وأن لا شيء منهن أكسل

المعنى: يصف نساء بالسِّمَن وكنّى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى، فهو يقول: إنه لا عيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة. وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك، لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان في العمل.

والتقدير: وأن لا شيء أكسل منهن.

وإن تكن بتلو (من) مستفهما فلهما كن أبدًا مقدّما

كمثل ممّن أنت خيرٌ ولدى إخبارٍ التقديم نزرًا وردا

المعنى: إن تكن مستفهمًا بالاسم الذي يتلو (من)، وهو مجرورها، فقدمهما وجوبًا في كل الحالات مثل (ممّن أنت خيرٌ؟) وقد ورد التقديم نادرًا في حالة الكلام الخبري لا الإنشائي.

عمل اسم التفضيل:

يرفع اسم التفضيل ضميرًا مستترًا إن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه، فإذا قلت: (الحرير أغلى من القطن) أو (النيل أطول من الفرات) فإن كلاًّ من اسمي التفضيل (أغلى) و(أطول) يرفع ضميرًا مستترًا هو فاعله.

ولا يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر قياسًا إلا إذا صحّ أن يقع في موضعه فعلٌ بمعناه. وهذا مطّرد في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد

نفي أو شبهه ويكون مرفوعه أجنبيًّا مفضّلاً على نفسه باعتبارين نحو (ما من أرض أجودُ فيها البنُّ منه في أرض اليمن). ففي هذا المثال نلاحظ أن أفعل التفضيل (أجود) مسبوق بنفي وأن مرفوعه (البن) أجنبي عنه - أي غير متصل بضمير يعود على الموصوف (الأرض) - وأن هذا المرفوع مفضل على نفسه باعتبارين، فإن معنى هذا المثال أن البن باعتباره مزروعًا في أرض يمنية أجود من نفسه باعتبار كونه مزروعًا في أرض أخرى. ويصح أن يقال مكانه: (ما من أرض يجود فيها البن أكثر من جوده في أرض اليمن).

ونحوه (ما رأيت رجلاً أكملَ في وجهه الإشراق منه في وجه العابد الصادق) فـ (أكمل) اسم تفضيل نعت، والمنعوت (رجلا) اسم جنس منفي، و(الإشراق) فاعل لاسم التفضيل، وهذا الفاعل مفضَّل ومفضول معًا، فهو مفضَّل باعتباره في وجه العابد، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد، وهذا معنى قولهم: (مفضل على نفسه باعتبارين) أي مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين.

ونحوه (ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد) فـ (الكحل) مرفوع بـ (أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه فتقول: (ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد). وهي المسألة المعروفة باسم مسألة الكحل.

ومن النهي قولك: (لا تخالف شريفًا أحب إليه الخير منه إليك).

ومن الاستفهام قولك: (هل رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد؟).

فإن لم يصلح أن يحل الفعل محله لم يرفع اسمًا ظاهرًا إلا نادرًا، وإنما يرفع ضميرًا مستترًا وجوبًا نحو (المشي أنفع من السباحة) ففي (أنفع) ضمير مستتر وجوبًا يعود على المشي، ولا يجوز في الرأي الراجح أن

يرفع اسمًا ظاهرًا لأنه لا يصح أن يحل محله فعل بمعناه، كما لا يصح أن يقال: (استمعت إلى فتى أعلمَ منه أبوه) برفع كلمة (أبوه) على أنها فاعل لاسم التفضيل (أعلم) إلا على لغة ضعيفة.

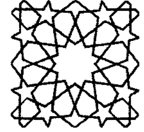
ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلاً فكثيرًا ثبتا

كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصدّيق

المعنى: إن رفع (أفعل) التفضيل للاسم الظاهر قليل لا يقاس عليه، لكن متى عاقب أفعل التفضيل فعلاً فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة قد ثبت نقله كثيرًا عن العرب كقولهم:

ولن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصدّيق





التوابع

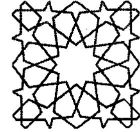
التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا. أي أنه يعرب بإعراب ما قبله، فيرفع إن كان تابعًا لمرفوع، وينصب إن كان تابعًا لمنصوب، ويجر إن كان تابعًا لمجرور.

والتابع خمسة أنواع: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل.

يتبع في الإعراب الأسماء الأُوَل نعت وتوكيد وعطف وبدل

المعنى: إن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها وهي الأسماء المتبوعة.





النعت (الصفة)

النعت: هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو (مررت برجلٍ كريمٍ)، أو ببيان صفة من صفات ما تعلق به، وهو ما يسمى بالنعت السببي نحو (مررت برجلٍ كريمٍ أبوه).

فائدتان:

الفائدة الأولى: يأتي النعت لأغراض أهمها:

١ ـ التخصيص: ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو (مررت برجلٍ طويلٍ) وذلك أن كلمة (رجل) عامة تشمل كل واحد من أفراد الجنس، فإذا قلت (طويل) فقد قللت الاشتراك بإخراجك القصار وغير الطوال عمومًا، فإذا قلت: (مررت برجل طويل أسمر) زدته تخصيصًا بتقليلك الاشتراك أكثر، فإنك أخرجت غير السمْر من الرجال الطوال. فإن قلت: (مررت برجل طويل أسمر أعرج) زدته تخصيصًا... وهكذا.

٢ ـ التوضيح: ومعنى التوضيح إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف نحو قولك: (مررت بمحمدٍ الخياطِ) فقد يكون أكثر من شخص مسمّى بمحمد، فإن قلت: (الخياط) أزلت الاشتراك وتعين المقصود. ونحو (اشتريت من الخباز الأعرج) فقد يكون أكثر من خباز وبذكرك (الأعرج) أزلت الاشتراك فتعين المقصود.

٣ ـ الثناء والمدح: وذلك إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب لا

يحتاج إلى توضيح وذلك كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فإنه ليس ثمة رب أسفل فتميزه منه بكلمة (الأعلى) فهو لا يحتاج إلى توضيح، وإنما ذكرت الصفة للثناء عليه وتعظيمه. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]، وقولك: (جاء خالد المظفر) ولست تقصد بذلك توضيحه وفصله من خالد آخر، وإنما تذكر ذلك للتعظيم والثناء.

وقد يكون المدح والثناء في النكرات كما يكون في المعارف كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢٠].

٤ - الذم والتحقير: وذلك إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب لا تقصد تمييزه من شخص آخر نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ونحو (مررت بمسيلمة الكذاب) ونحو (لا تسمع إلى سالم الخبيث اللئيم) لا تقصد بذلك تمييزه من شخص آخر مسمّى بهذا الاسم، وإنما ذكرت هذه الصفات لذمّه وتحقيره.

وقد يكون الذم والتحقير في النكرات أيضًا كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥] إذ ليس ثمة شيطان غير رجيم ففصل الرجيم منه. ونحوه (دونكم رجلاً خائنًا لئيمًا).

٥ - الترحم: نحو (مررت بعباس البائس) ونحو (يا ويح إبراهيم المسكين) ونحو (ارحموا هذا الرجل الفقير الضائع).

ويكون في النكرات أيضًا نحو (ارحموا رجلاً بائسًا فقيرًا مضيَّعًا).

٦ - التأكيد: نحو (أمسِ الدابرُ لا يعود) فإن كل أمس دابر، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فإن (واحدة) مفهومة من قوله: (نفخة)، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فإن (اثنين) صفة مؤكدة لـ (إلهين). ونحو (إن غدًا القابلَ قريب) فإن كل غد قابل.

٧ ـ التعميم: نحو (إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين) و (إن الله يحشر عباده الأولين والآخرين) و (يقبل الله من عباده صالح الأعمال الكثير والقليل)، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢١].

٨ ـ التفصيل: نحو (مررت بثلاثة رجال كاتبٍ وشاعرٍ وفقيه) و (مررت برجلين عربي وعجمي) و (رأيت رجلين طويلاً وقصيرًا).

٩ ـ الإبهام: وذلك كأن تقول لصاحبك: (أتصدقت بقليل أم كثير؟) فيقول: (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة)، ونحو (هل كتبت له رسالة حسنة؟) فيقول: (كتبت له رسالةً حسنةً أو سيئة) يريد إبهامها عليك. (م).

والفائدة الثانية: أن الوصف بالمفرد يدل على الكثرة، والوصف بالجمع يدل على القلة، فقولك: (أشجار مثمرات) يدل على أن عدد الشجرات قليل، بخلاف ما لو قلت: (أشجار مثمرة) فإنه يدل على أن الأشجار كثيرة. [التعبير القرآني].

أنواع النعت:

النعت نوعان: نعت حقيقي ونعت سببي، فالنعت الحقيقي: هو ما دل على صفة في اسم قبله نحو (استمعتُ إلى خطيبٍ فصيحٍ).

والنعت السببي: هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفات ما تعلّق به، بمعنى أنه لا ينعت الاسم السابق عليه على وجه الحقيقة (وإن كان يسمى في الاصطلاح النحوي منعوتًا أيضًا) لكنه ينعت اسمًا ظاهرًا يأتي بعده، ويكون مرفوعًا به مشتملاً على ضمير يعود على الاسم السابق، وهذا الاسم الأخير هو الذي يسمى السببي لأنه يتصل بالسابق بسبب ما نحو (مررت بولدٍ كريمٍ أبوه) و (هذا رجلٌ مجتهدٌ ابنُه).

فالنعت تابع متم ما سبقْ ... بوسمه أو وسم ما به اعتلقْ

المعنى: النعت تابع يتمم المنعوت الذي سبقه ببيان علامته، وهي صفته، أو يتمم ما اتصل بالمنعوت بعلاقة هو سببيه.

مطابقة النعت للمنعوت:

النعت الحقيقي يتبع منعوته في الرفع والنصب والجر نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقولك: (زرت رجلاً عالمًا)، وقولك: (مررت بعليٍّ الخياطِ).

وفي التعريف والتنكير نحو (مررت بقومٍ كرماء، مررت بمحمدٍ الكريمِ)، فلا تنعت المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، فلا تقول: (مررت بزيدٍ كريمٍ) ولا (مررت برجلٍ الكريمِ).

وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا كـ (امرر بقوم كرما)

المعنى: النعت يجب أن يتبع منعوته في تنكيره وتعريفه نحو (امرر بقومٍ كرماء).

ويتبع منعوته أيضًا في التذكير والتأنيث، فمثال التذكير قوله تعالى: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: ٩٠]، وقولك: (جاء الرجلُ المهذّبُ)، ومثال التأنيث قوله تعالى: ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقولك: (حضرت السيدةُ العاقلةُ).

ويتبعه في الإفراد والتثنية والجمع نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وقوله: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٦]، وقوله: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والنعت السببي يكون مفردًا ويتبع منعوته في رفعه ونصبه وجره، وفي تعريفه وتنكيره. ويراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده نحو (هذا رجلٌ مجتهدةٌ ابنتُه) وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]. وتقول: (هذه طالبةٌ فاضلٌ أبوها) و (هاتان صورتان جميلٌ إطاراهما).

ونحوه قولك: (هذا رجل مجتهد ابنُه، وهذا رجلٌ مجتهدة ابنتُه، وهذا رجلٌ مجتهدٌ ابناه، وهذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤه، وهذا رجلٌ مجتهدةٌ بناتُه).

وبتعبير النحاة أنه في النعت السببي يكون النعت مفردًا وإن أسند إلى مثنى أو جمع فيجري بذلك مجرى الفعل إذا رفع اسمًا ظاهرًا فتقول: (مررت بولدٍ حسنةٍ أمه) كما تقول: (حسُنت أمه)، و(بامرأتين حسنٍ أبواهما) و (برجالٍ حسنٍ آباؤهم) كما تقول: حسُن أبواهما، وحسُن آباؤهم.

فالحاصل أن النعت إذا رفع ضميرًا طابق المنعوت في أربعة من عشرة: واحد من ألقاب الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فحكمه فيها حكم الفعل إذا رفع ظاهرًا، فإن أسند إلى مؤنث أنّث وإن كان المنعوت مذكرًا، وإن أسند إلى مذكر ذكّر وإن كان المنعوت مؤنثًا، وإن أسند إلى مفرد أو مثنى أو جمع أُفرد وإن كان المنعوت بخلاف ذلك.

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

المعنى: حكم النعت لدى الإفراد والتذكير وسواهما من فروعهما كحكم الفعل فاتّبع في ذلك ما اتبعه العرب في أمر النعت المذكور.

النعت بمشتق:

الأصل في النعت أن يكون مشتقًّا، كأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أو اسم التفضيل مثل (جاء التلميذُ المجتهدُ، وأكرمْ خالدًا المحبوبَ، وهذا رجلٌ حسنٌ خلقُه، وسعيدٌ تلميذٌ أعقلُ من غيره).

وهناك اسماء جامدة تقع نعتًا، ولكن يتم تأويلها بالمشتق، ومنها:

١ ـ اسم الإشارة نحو (كافأت الطالبَ هذا)، فـ (ها) للتنبيه، و(ذا)

اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب صفة، و(هذا) اسم إشارة يؤوّل بالمشار إليه فيصير مشتقًّا، أي الطالب المشار إليه. ونحوه قوله تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] أي المشار إليه.

٢ ـ (ذو) التي بمعنى صاحب نحو (جاء رجل ذو علم). فـ (ذو) صفة تؤوّل بصاحب فتصير مشتقًّا.

٣ ـ الاسم الموصول المبدوء بهمزة الوصل مثل: الذي والتي والذين واللاتي نحو (مررت بالشخص الذي فاز) وهو بمعنى الفائز فيصير مشتقًّا، و (أكبرت المعلمين الذين أخلصوا) أي المخلصين فيصير مشتقًّا، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الأعراف: ٣٢] أي المخرَجة.

٤ ـ العدد نحو (جاء رجال أربعة) أي معدودون بهذا العدد فيصير مشتقًّا. ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧].

٥ ـ الاسم المنسوب نحو (مررت برجل بصريٍّ) أي منسوب إلى البصرة.

وانعت بمشتق كصعب وذربْ ‌‌ ‌‌ وشبهه كذا وذي والمنتسبْ

المعنى: انعت بالاسم المشتق مثل (صعْب وذَرِب)، وشبه المشتق كاسم الإشارة كـ (ذا)، و(ذي) بمعنى صاحب، والمنسوب. [والذرب: الحادّ].

٦ ـ النعت بالمصدر: فقد نعت العرب بالمصدر كثيرًا نحو قولهم: (هو رجلٌ عدلٌ، ورجلٌ فضلٌ) أي عادل وفاضل، و(رجلٌ صومٌ) أي صائم. قال تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨].

وإذا نعت بالمصدر التزم إفراده وتذكيره أيًّا كان المنعوت نحو (أقبل رجلٌ عدْلٌ، ورجلان عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ، وامرأة عدلٌ، وامرأتان عدلٌ، ونساءٌ عدلٌ).

والنعت به على خلاف الأصل، لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه.

والنحاة في توجيه ذلك على ثلاثة آراء:

إما أن يكون المصدر على التأويل بالمشتق نحو (هو رجلٌ زورٌ) أي: زائر، و(عدلٌ) أي عادل، و(رضا) أي مرضيّ، وهذا رأي الكوفيين.

وإما على تقدير مضاف أي ذو عدل وذو زور وذو كذب، وهو رأي البصريين.

وقيل: لا تأويل ولا حذف، بل هو على جعل العين نفس المعنى مبالغة.

وهذا الأخير هو الأَوْلى، فإن قولهم: (مررت برجلٍ عدلٍ) معناه أنه مر برجل هو العدل، أي لكثرة ممارسته إياه واتصافه به أصبح هو العدل نفسه.

والذي يدل على ذلك أن العرب لا تقول ذلك إلا فيمن يكثر دون من لم يكثر. فلا تقول لمن صام يومًا واحدًا: (هو صوم) ولا لمن زار مرة واحدة (هو زَورٌ). ولو كان على تقدير هو صائم أو ذو صوم لصح ذلك فيمن فعل ولو مرة واحدة. (م).

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

المعنى: نعت العرب بالمصدر كثيرًا في كلامهم فالتزموا إفراده وتذكيره.

النعت المفرد وشبه الجملة والجملة:

ينقسم النعت على ثلاثة أقسام: مفرد وشبه جملة وجملة.

١ ـ النعت المفرد: ما كان غير جملة ولا شبه جملة وإن كان مثنى أو

جمعًا نحو (جاء الرجل العالم) و (جاء الرجلان العالمان) و (جاء الرجال العلماء).

٢ ـ النعت شبه الجملة: ويشمل الظرف والجار والمجرور، ويكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقع المنعوت. فمثال ما كان في محل رفع قولنا: (في الغرفة رجلٌ أمام مكتبه)، فالظرف متعلق بمحذوف في محل رفع صفة لـ (رجل)، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ [المسد: ٥]، فالجار والمجرور متعلق بمحذوف في محل رفع صفة لـ (حبل).

ومثال ما كان في محل نصب قولنا: (قابلتُ طلابًا من الجامعة)، وقوله تعالى: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، ومثال ما كان في محل جر (تمسكت بضيوفٍ من المغرب).

٣ـ النعت الجملة: تقع الجملة نعتًا لما قبلها سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، وتتبع ما قبلها في الإعراب، فإذا كان المنعوت مرفوعًا كانت في محل رفع، وإذا كان منصوبًا كانت في محل نصب، وإذا كان مجرورًا كانت في محل جر.

ويشترط أن يكون منعوتها نكرة، كقولك: (أقبل طفل يبكي) فجملة (يبكي) في محل رفع صفة لـ (طفل). ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة (ترجعون) في محل نصب صفة لـ (يومًا).

فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال نحو (جاء علي يحمل كتابًا). إلا إذا وقعت بعد المعرّف بـ (أل) الجنسية فإنه يجوز أن تجعل نعتًا له باعتبار المعنى، لأنه في المعنى نكرة، وأن تجعل حالاً منه باعتبار اللفظ لأنه معرّف لفظًا بـ (أل) نحو (لاتخالط الرجل يعمل عمل السفهاء)،

وقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، ومنه قول الشاعر:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني فمضيتُ ثمتَ قلت لا يعنيني

المعنى: والله إني لأمر على الرجل اللئيم الذي يسبني، فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدني بهذا السباب.

فجملة (يسبني) تصلح أن تكون صفة لـ (اللئيم) لأنه معرّف بأل الجنسية، ويصلح أن يكون حالاً منه.

وقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلّله القطر

المعنى: يصف الشاعر ما يحدث له عندما يذكرها فيقول: إنه ليصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده.

ولا بد للجملة الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف كما تقدم. وقد يحذف للدلالة عليه كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨] أي لا تجزي فيه، فحذف (فيه).

وكقول جرير:

وما أدري أغيَّرهم تناءٍ وطول الدهر أم مال أصابوا

المعنى: أنا لا أعلم ما الذي غيّر هؤلاء الأحبة، أهو التباعد وطول الزمن؟ أم الذي غيّرهم مال أصابوه وحصلوا عليه فأبطرهم الغنى.

والتقدير: أم مال أصابوه، فحذف الهاء.

ونعتوا بجملة منكّرا فأعطيت ما أعطيته خبرا

المعنى: نعت العرب بالجملة إذا كان المنعوت نكرة، ولا بد لهذه الجملة من رابط يربطها بالموصوف.

وإذا نعت بمفرد وظرف ومجرور وجملة فالغالب تأخير الجملة كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨]. وقد تقدم الجملة كقوله سبحانه: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

ويشترط النحاة في الجملة التي يوصف بها أن تكون خبرية، فلا يصح أن يقال: (رأيت رجلاً اضربْه) ولا (رأيت رجلاً هل تكرمه؟) لأن هاتين الجملتين إنشائيتان.

فإن جاء ما ظاهره ذلك أُوّل على إضمار قول محذوف هو الصفة، والجملة الطلبية معمول القول المحذوف كما في قول رؤبة:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

المعنى: يصف الشاعر بالشح والبخل قومًا نزل بهم ضيفًا فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه لكدرته وغبرته، يريد أن الماء الذي خلطوه به كثير.

فظاهر هذا أن قوله: (هل رأيت الذئب قط) صفة لـ (مذق)، وهي جملة طلبية، ولكن ليس هو على ظاهره، بل (هل رأيت الذئب قط) مقول لقول مضمر هو صفة لـ (مذق)، والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط، أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء حمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه: هل رأيت الذئب في حياتك؟ فهو مثله في اللون.

فائدة:

يبدو أن هذا الرأي مسوغ؛ لأن المقصود بهذا القول التشبيه، وهذا التعبير مستعمل كثيرًا في لغتنا، فإنك قد تقول لصاحبك: (أكلت فاكهة هل ذقت التمر) أي هي مثل طعمه، والقصد تشبيهها به. وتقول: (اشتريت عقدًا هل رأيت حب الرمان) أي يشبهه. وكل ذلك على معنى أكلت فاكهة مثل

التمر هل ذقت التمر، واشتريت عقدًا مثل حب الرمان هل رأيت حب الرمان ونحو ذلك. فإن النعت في الحقيقة محذوف هو (مثل) واستغني بالجملة عنها لأن القصد معلوم.

والراجح أن يكون الوصف بالجملة الإنشائية التي يراد بها التشبيه قياسيًا على هذا التأويل. (م).

وامنع هنا إيقاع ذات الطلبِ وإن أتت فالقول أضمر تصبِ

المعنى: امنع وقوع الجملة الطلبية نعتًا، فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرّج على إضمار القول، ويكون المضمر صفة، والجملة الطلبية معمول القول المضمر.

نعت غير الواحد:

إذا نعت غير الواحد فإما أن يختلف النعت أو يتفق، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف فتقول: (مررت بالزيدَين الكريم والبخيل، وبرجالٍ فقيهٍ وكاتب وشاعر).

وإن اتفق النعت جيء به مثنى أو مجموعًا نحو (جاءني رجلان كريمان، ورجالٌ كرماء).

ونعت غير واحد إذا اختلفْ فعاطفًا فرّقه لا إذا ائتلفْ

المعنى: إذا نعت غير الواحد فإن اختلف النعت وجب التفريق بالعطف، وإن اتفق النعت جيء به مثنى أو مجموعًا.

نعت معمولَيْ عاملين:

إذا نُعت معمولان لعاملين متحدَي المعنى والعمل أتبع النعتُ المنعوتَ في إعرابه مطلقًا: رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو (ذهب محمد وانطلق خالد العاقلان، وحدّثتُ سعيدًا وكلمتُ بكرًا الكريمين، ومررت بزيدٍ وجزت على عليٍّ الصالحَين).

فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الإتباع فتقول: جاء محمد وذهب سعيد العاقلَين، أو العاقلان، فـ (العاقلين) بالنصب على إضمار فعل، أي أعني العاقلين، فيكون مفعولاً به لفعل محذوف. وبالرفع على إضمار مبتدأ، أي هما العاقلان. وتقول: (انطلق بكر وكلمت خالدًا الظريفين، أو الظريفان) فبالنصب على تقدير: أعني الظريفين، وبالرفع على تقدير: هما الظريفان، وتقول: (مررت بمحمودٍ وجاوزت عليًّا الكاتبين، أو الكاتبان).

ونعت معمولي وحيدَي معنى وعملٍ أتبع بغير استثنا

المعنى: إذا نعت معمولان لعاملين متحدَي المعنى والعمل فأتبع النعت المنعوت رفعًا ونصبًا وجرًّا.

تعدد النعت دون المنعوت:

إذا تعددت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب إتباعها كلها فتقول: (مررت بخالدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ) فإنك إذا أردت أن تميزه من ثلاثة آخرين كل واحد اسمه خالد أحدهم فقيه شاعر، والآخر شاعر كاتب، والثالث فقيه كاتب، كان عليك أن تميز الآخر منهم بقولك: (مررت بخالدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ) فإنك إذا حذفت أية صفة التبس بخالد آخر، ففي نحو هذا لا يجوز القطع لأن هذه الصفات لقصد تمييزه من غيره.

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرًا لذكرهن أتبعت

المعنى: إذا تكررت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب إتباعها كلها.

وإذا كان المنعوت متضحًا بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتباع

والقطع، وإن كان معينًا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع.

واقطع أوَ اتبع إن يكن معينا بدونها، أو بعضها اقطع معلنا

المعنى: إذا كان المنعوت معينًا بدونها أو كلها فاقطع أو أتبع النعوت كلها، وإن كان معينًا ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع.

النعت المقطوع:

القطع هو مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، أي يقطع النعت عن كونه تابعًا لما قبله في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعًا ونعته منصوبًا فيكون مفعولاً به لفعل محذوف نحو (أقبل خالدٌ الكريمَ)، وقد يكون المنعوت منصوبًا ونعته مرفوعًا فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف نحو (رأيتُ خالدًا الكريمُ)، وقد يكون المنعوت مجرورًا فيقع نعته مرفوعًا أو منصوبًا نحو (مررت بمحمدٍ الكريمُ، أو الكريمَ) و (الحمد للهِ العظيمُ، أو العظيمَ) و (أحسنت إلى فلانٍ المسكينُ، أو المسكينَ). والغالب أن يُفعَل ذلك بالنعت الذي يؤتى به لمجرد المدح أو الذم أو الترحم.

وتقدير الفعل إن نصبت: (أمدحُ) فيما أريد به المدح، و(أذم) فيما أريد به الذم، و(أرحم) فيما أريد به الترحم، و(أعني) فيما لم يرد به مدح ولا ذم ولا ترحم.

وحذف المبتدأ والفعل في المقطوع المراد به المدح أو الذم أو الترحم واجب فلا يجوز إظهارهما.

وارفع أو انصب إن قطعت مضمِرا مبتدأ أو ناصبًا لن يظهرا

المعنى: إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ، أو نصب على إضمار فعل.

ويقع القطع في النعت كثيرًا، وقد يقع أيضًا في العطف كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] عطف بالنصب على المرفوع. ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فعطف بالنصب على المرفوع ثم عاد إلى الرفع.

فائدة:

يستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع ويثير انتباهه وليس كذلك الإتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبّهت الذهن وحرّكته إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه.

فهذا التعبير يراد به لفت النظر وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدًّا يثير الانتباه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنك إذا قطعت فإنك تعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم، فإن القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة معلوم بها عند السامع كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها. فإذا قلت: (مررت بمحمدٍ الكريمَ) كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به، بخلاف قولك: (مررت بمحمدٍ الكريمِ) فإنك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره وتبينه به. فالقطع لا يكون إلا إذا كان الموصوف مشتهرًا بالصفة معلومًا بها حقيقة أو ادّعاء، أي تدّعي أنه مشهور بهذه الصفة. فإذا مدحته بالقطع ادّعيت أنه معروف بهذه الصفة مشتهر بها فيكون أمدح له، وإذا ذممته كنت ادّعيت أنه مشهور بهذه الخصلة الذميمة معلوم بها. فإنك إذا قلت: (مررت

بخالدٍ الدنيءَ) لم ترد أن تعلم المخاطب بأن خالدًا دنيء لأن المخاطب لا يجهل ذلك، وإنما أردت ذكره بأمر يعلمه كل أحد فيكون أهجى له وأذم. قال تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] فنصب؛ لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد، إضافة إلى الذم بصيغة المبالغة، فهو ذمّها بصيغة المبالغة أولاً ثم بالقطع بأن جعل هذا أمرًا معلومًا لا يخفى على أحد. فـ (حمّالة) بالنصب مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره (أذم).

ولهذا إذا كانت الصفة لقصد التوضيح والتبيين وتمييز الموصوف من غيره لا يصح قطعها، إذ لا قطع مع الحاجة ، فالموصوف إذا احتاج إلى مائة صفة ليتميز من غيره لم يصح قطع واحدة منها. وبتعبير آخر: لا يقطع النعت عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكون متممًا لمعناه، بحيث يستقل الموصوف عن الصفة. فإن كانت الصفة متممة معنى الموصوف بحيث لا يتضح إلا بها لم يجز قطعه عنها.

قال ابن مالك:

وإن نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقرًا لذكرهنّ أتبعت

المعنى: إذا تعددت النعوت وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعًا وجب إتباعها كلها نحو قولك: (مررت بسليمٍ التاجرِ) إذا كان سليم لا يعرف إلا بذكر صفته. وكقولك: (مررت بمحمدٍ التاجرِ الشاعرِ الكاتبِ) فإنك إذا أردت أن تميزه من ثلاثة آخرين كل واحد اسمه محمد أحدهم تاجر شاعر والثاني تاجر كاتب والثالث شاعر كاتب كان عليك أن تميز الآخر منهم بقولك: (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنك إذا حذفت أية صفة التبس بمحمد آخر، ففي نحو هذا لا يجوز القطع لأن هذه الصفات لقصد تمييزه من غيره. فإن كانت له صفة أخرى مشهورًا بها

معلومة للمخاطبين كأن يكون فقيهًا جاز لك القطع على قصد أنه معلوم بها فتقول: (مررت بمحمدٍ التاجرِ الشاعرِ الكاتبِ الفقيهُ) فتتبع النعوت الأولى وجوبًا ويجوز في النعت الآخر القطع.

ثم إنه يقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى الرفع أو النصب فتقول: (مررت بخالدٍ العظيمَ أو العظيمُ) ويبدو أن القطع إلى الرفع أثبت وأشهر، وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية نحو (أعني العظيم أو أمدح) وفي الرفع بتقدير اسم، أي هو العظيم، والاسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل.

فقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمِ) بالإتباع قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير، أو يراد مدحه بهذه الصفة.

وقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمَ) بالنصب تريد تنبيه السامع على هذه الصفة، كما تعني أن محمدًا مشهور بهذه الصفة معلوم بها للمخاطب يعلمه كل أحد.

وقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمُ) بالرفع يدل على أن محمدًا معلوم اتصافه بهذه الصفة مشهور بها، غير أن اتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكنها منه أكثر وأشدّ مما قبلها. (م).

حذف النعت والمنعوت:

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي دروعًا سابغات، وقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورى: ٣٢].

كما يجوز حذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي كل سفينة صالحة، فحذف النعت وأبقى المنعوت، فإنه إن لم يقدّر ذلك فلا فائدة من

خرقها، وقوله: ﴿قَالُواْ ٱلۡـَٔـٰنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ﴾ [البقرة: ٧١] أي البيّن، وقوله: ﴿قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ﴾ [هود: ٤٦] أي الناجين. ومنه قول المرقش الأكبر:

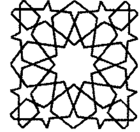
وربّ أسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد

فحذف النعت وأبقى المنعوت، أي فرع فاحم أو نحو ذلك وجيد طويل، وإلا فكل امرأة لها فرع وجيد إن قصد بذلك مطلق الفرع والجيد فلا فائدة في التشبيب. والمعنى أنه لها شعر أسود وعنق طويل.

وما من المنعوت والنعت عقلْ يجوز حذفه وفي النعت يقل

المعنى: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دل عليه دليل. وكذلك يحذف النعت إذا دل عليه دليل.





التوكيد

يفيد تقوية المؤكَّد وتمكينه في ذهن السامع وقلبه.

فائدة:

إن العرب تؤكد كل شيء تراه في حاجة إلى التوكيد، فهي قد تؤكد الحكم كله أو تؤكد جزءًا منه وقد تؤكد لفظة بعينها أو تؤكد مضمون الحكم أو مضمون اللفظة أو غير ذلك.

فتقول: (إن محمدًا مريض) و (محمد مريض محمد مريض) فهذا تأكيد للحكم.

وتقول: (محمد نفسُه مريض) فهذا تأكيد لكلمة واحدة.

وتقول: (محمد ساعٍ إلى الخير سعيًا) فهذا تأكيد للحدث الذي تضمنه اسم الفاعل.

وتقول: (أدلجتُ ليلاً) فهذا تأكيد للزمن الذي تضمنه الدلج، لأن الدلج هو السير في الليل خاصة. قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] فـ (ليلاً) تأكيد للزمن الذي تضمنه الإسراء.

وتقول: (لك عليّ مائة دينار اعترافًا) فهذا تأكيد لمضمون الجملة، لأنه اعتراف بالدين ولو لم تقل (اعترافًا).

وقد افتنّت العرب في ذلك افتنانًا واسعًا فجاءت بالتوكيد على صور متعددة فهناك:

١ ـ ألفاظ تفيد التوكيد حيثما وقعت مثل إنّ ولام الابتداء ونوني التوكيد الثقيلة والخفيفة.

٢ ـ ألفاظ تفيد التوكيد في مواطن دون أخرى وهي الحروف الزائدة مثل ما ولا والباء وإنْ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [فصلت: ٢٠]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فـ (ما) هنا حرف زائد أفاد التوكيد، ونحو ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] فـ (لا) هنا حرف زائد، أي ما منعك أن تسجد وهي تفيد التوكيد. وكالباء في الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

٣ ـ ثم قد يكون التوكيد على صور إعرابية وتركيبية مختلفة، فقد يكون على صورة مفعول مطلق سواء كان مؤكدًا لمصدر عامله نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أم كان مؤكدًا لمضمون الجملة، وهو المؤكد لنفسه أو لغيره نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و(أنت أخي يقينًا).

وقد يكون بصورة ظرف مؤكد لزمن عامله نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] وقولك: (تكلم حينًا) فإن التكلم لا يكون إلا في حين.

وقد يكون على صورة حال نحو (أقبل الطلاب كافّة) وقوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١].

وقد يكون على صورة نعت نحو (أمسِ الدابرُ لا يعود) لأن كل أمس دابر، و(أقبل رجلان اثنان)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

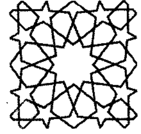
وقد يكون على صورة معطوف نحو (هذا كذب وافتراء) و (هذا ضلال وغيّ).

وقد يكون على صورة جار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] لأن السقف لا يكون إلا فوقًا، وقوله: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] والطيران لا يكون إلا بالجناحين.

وغير ذلك من الصور.

ثم إن العرب لم تكتف بمؤكد واحد، بل هي تتكلم على حسب الحاجة، فإذا كان المخاطب لا يحتاج إلى توكيد تركت توكيد الكلام، وإذا كان يحتاج إلى مؤكد واحد جاءت له بمؤكد واحد، وإذا احتاج إلى أكثر جاءت له على قدر حاجة المخاطب إليه. وقد تشفع ذلك بالقسم زيادة في التوكيد، فتقول: (محمد سابق) فإذا كان المخاطب في شك من ذلك قلت: (إن محمدًا سابق)، فإذا كان منكرًا لهذا الخبر جئت باللام زيادة على (إن) فتقول: (إن محمدًا لسابق). وقد تأتي بالقسم مع كل ذلك فتقول: (والله إن محمدًا لسابق). (م).





قسما التوكيد

التوكيد على قسمين: توكيد معنوي وتوكيد لفظي.

١ ـ التوكيد المعنوي:

تعريفه: هو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر.

ويظهر من هذا التعريف أن للتوكيد المعنوي غرضين هما:

١ ـ رفع احتمال إرادة مضاف، أو بعبارة أخرى رفع احتمال إرادة غير المذكور، فترفع هذا الاحتمال بذكر النفس والعين ومشتقاتهما، مضافين إلى ضمير المؤكد، وذلك كما إذا قلت: (رضيت البنت بالمهر) فقد يحتمل أن المراد: رضي أبوها أو وكيلها أو نحو ذلك. فإذا قلت: (رضيت البنت نفسُها بالمهر) فقد رفعت كل احتمال آخر عدا البنت، وكان المعنى أن البنت هي التي رضيت بالمهر. فكلمة (نفس) هنا أزالت احتمال غير المذكور وقررت أن المذكور هو المعني بالحكم.

ونحوه قولك: (حدّ القاضي السارق) فهذا يحتمل أن غلام القاضي هو الذي حدّ السارق بأمر القاضي، فإذا قلت: (حدّ القاضي نفسُه السارق) فقد دل ذلك على أن القاضي هو الذي قام بالحد وليس شخصًا آخر.

وألفاظ هذا التوكيد هي (النفس) و (العين) ومشتقاتهما مضافة إلى ضمير يطابق المؤكَّد فتقول: (جاء سعيدٌ نفسُه، أو عينُه) و (أقبلت هندٌ نفسُها، أو عينُها).

وإذا كانت (نفس) و (عين) للتوكيد وجب أن يسبقهما المؤكَّد وأن تكونا مثله في الضبط الإعرابي.

ويستعمل في التثنية والجمع وزن (أفعُل) فتقول: (حضر الطالبان أنفسُهما، أو أعينُهما) و(حضرت الطالبتان أنفسُهما، أو أعينُهما) و (حضر الطلاب أنفسُهم، أو أعينُهم) و (حضرت الطالبات أنفسُهنّ، أو أعينُهنّ).

بالنفس أو بالعين الاسم أُكّدا مع ضمير طابق المؤكَّدا

واجمعهما بأفعُل إن تبعا ما ليس واحدًا تكن متبعا

المعنى: أكد الاسم بالنفس أو بالعين بشرط أن يقترنا بضمير يطابق الاسم المؤكَّد. ثم إن كان المؤكد بهما مثنى أو مجموعًا جمعتهما على مثال (أفعُل).

وإذا اجتمعت النفس والعين قدّمت النفس على العين فتقول: (جاء الضيفُ نفسُه عينُه) وليس العكس.

وتختص (النفس) و (العين) بجواز جرهما بالباء الزائدة زيادة في التوكيد نحو (أقبل الأمير بنفسه) و (أقبلت هند بعينِها) ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد.

ويبدو أن هذه الباء ليست زائدة بمعنى أن حذفها وذكرها سيّان، فليس قولنا: (أقبل أخوك بنفسه) مثل (أقبل أخوك نفسه) وإنما تفيد الباء أن المؤكد فعل ذلك وما كان متوقعًا منه أن يفعل، أو بعبارة أخرى أنها يؤتى بها للاهتمام الزائد. فقولك: (أقبل أخوك بنفسه) معناه أقبل وما كان متوقعًا أن يقبل، إما لأن أخاك بمنزلة عالية لا تناسب مجيئه، أو لغير ذلك.

ولا نزال نحن نستعمل هذه الباء فنقول: (ذهبت إليه بنفسي فلم يفعل) بمعنى أن هذا أقصى ما أستطيع أن أفعله. وتقول: (كلمته أنا بنفسي فرد كلامي). (م).

❋ ❋ ❋

٢ ـ والغرض الثاني هو رفع احتمال عدم إرادة الشمول، وذلك نحو أن تقول: (أقبل الطلاب) فإن هذا القول يحتمل أن المقبلين هم أكثر الطلاب وليس فيه تنصيص على قصد العموم والإحاطة، فإذا أردت التنصيص على قصد العموم رفعت هذا الاحتمال فتقول: (جاء الطلاب كلُّهم أو جميعهم) أو نحو ذلك فيفيد الإحاطة والشمول. (م).

وإذا قلت: (احترقت الدار) فقد يستعظم السامع ذلك أيضًا، ويقول في نفسه: (لعل الذي احترق في الدار أثاثها، أو أبوابها، أو غرفة من غرفها) ويتوهم أنك ذكرت لفظ الدار سهوًا، فإذا أردت أن تدفع عنه مثل هذا الوهم فزد كلمة (كلها) وقل: (احترقت الدار كلُّها) فبذلك يتأكد المعنى الحقيقي عند السامع ولا يبقى له في الفهم مذهب آخر يذهب إليه. ومن أجل ذلك يسمى لفظ (كل) في هذا المثال وفي قولنا مثلاً: (قرأت الكتابَ كلَّه) و (فرغت من الأعمال كلِّها) توكيدًا أيضًا. ويؤكد بها عند إرادة الشمول والعموم.

ومن ألفاظ هذا التوكيد:

١، ٢ ـ كل، وجميع:

يؤكد بهما ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو (جاء الجيش كلُّه أو جميعُه، والقبيلةُ كلُّها أو جميعُها، والطلاب كلُّهم أو جميعهم حاضرون، والطالبات كلهنّ أو جميعهنّ حاضرات). وإذا وقعتا توكيدًا أضيفتا لفظًا إلى ضمير المؤكد.

ولا تقول: (حضر الضيف كلُّه) لأنه ليس له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه.

فائدتان:

الفائدة الأولى: إذا وقعت (كل) تأكيدًا أضيفت لفظًا إلى ضمير المؤكد

نحو (الطلاب كلهم حاضرون) فإذا كان المؤكد جنسًا عامًّا كان التوكيد يشمل كل أفراد الجنس نحو (الخلق كلهم عيال الله) و(الناس كلهم ميتون)، وإذا كان معهودًا كان يشمل أولئك الأفراد المعهودين نحو (حضر طلاب الصف كلهم).

وقد تقول: ما الفرق بينها إذا تقدمت أو كانت مؤكدة نحو (كل الطلاب حضر) أو (حضر الطلاب كلهم)؟

والجواب هو أنها إذا تقدمت أفادت العموم ابتداء ولم تدع احتمالاً لغير الإحاطة، وإذا تأخرت وكانت مؤكدة احتمل الكلام العموم وغيره، ثم جئت بما يرفع احتمال عدم العموم.

ثم إنها مع التقدم يمكن التعبير بها للدلالة على الإحاطة والشمول بصورة أوسع مما تقع مؤكدة، فإنها إذا وقعت مؤكدة أفادت العموم في المعارف فقط، أما إذا تقدمت فإنها تفيد العموم في النكرات والمعارف، مفردًا أو غيره مما لا يصح أن يقع مؤكدًا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدّثر: ٣٨] ولا يقال: (نفس كلها بما كسبت رهينة)، وقال: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥] ولا يقال: (تدمر شيئًا كله)، وقال: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾ [النحل: ١١١] ولا يقال: (يوم تأتي نفس كلها).

وحتى إذا قيل نحو ذلك على مذهب الكوفيين فإن المعنى يختلف، فإنه يصح على مذهب الكوفيين أن تقول: (صمت شهرًا كله)؛ لأن النكرة محدودة، ولكن إذا قدمت (كلاًّ) وقلت: (صمت كل شهر) تغير المعنى وأصبحت تفيد استغراق الشهور.

الفائدة الثانية: إن كلمة (جميع) المضاف إلى الضمير تكون توكيدًا

بمعنى (كل)، فإذا قلت: (أقبل الرجال جميعهم) كان المعنى: أقبلوا كلهم، وليس معناه: أقبلوا مجتمعين، فقد يكونون مجتمعين أو متفرقين.

فهناك فرق بين قولنا: (أقبل الرجال جميعًا) و(أقبل الرجال جميعهم)، فـ (أقبل الرجال جميعًا) تحتمل معنيين:

الأول: أن يكون معناه: أقبلوا كلهم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [النور: ٣١] والمعنى: توبوا كلكم، وليس معناه: توبوا مجتمعين، وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] أي: كلكم، وليس معناه: مجتمعين.

الثاني: أن يكون معناه: أقبلوا مجتمعين، كقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُواْ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًاۚ﴾ [النور: ٦١].

وأما (أقبل الرجال جميعهم) فلا يكون إلا بمعنى: كلهم.

والخلاصة أن الفرق بين (جميع) إذا اتصلت بالضمير (جميعهم، جميعنا، . . .) و(جميع) المفردة أن المتصلة به لا تكون إلا توكيدًا بمعنى (كل)، والمفردة قد تكون بمعنى (كل) وقد تكون بمعنى (مجتمع).

وقد تحتمل المعنيين معًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [الأنعام: ٢٢] فهذا يحتمل معنيين:

الأول: أن يكون بمعنى (كل) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم كلَّهم.

والثاني: أن يكون بمعنى (مجتمع) فيكون المعنى: ويوم نحشرهم مجتمعين.

وقد يراد المعنيان معًا، أي: يحشرهم كلهم مجتمعين، فبعدوله إلى المفردة كسب المعنيين معًا، ولو قال: (ويوم نحشرهم جميعهم) لأفاد معنى واحدًا فقط.

فـ (جميع) المفردة أوسع استعمالاً ومعنى من المضافة، ألا ترى أنك

لو قلت: (اللهم اكفني شر مخلوقاتك جميعًا) كان المعنى محتملاً جميع الشر، وجميع المخلوقات، ولو قلت: (اكفني شر مخلوقاتك جميعه) لكان نصًّا في الشر، ولو قلت: (جميعها) لكان نصًّا في المخلوقات.

وهذا من أوجه الفرق بين (كل) و (جميع) فإن (كلًّا) تفيد العموم حيث وقعت وكيفما كانت، وليست كذلك (جميع). (م).

٣ ـ كلا وكلتا:

وهما لتوكيد المثنى، فـ (كلا) للمثنى المذكر، وكلتا للمؤنث نحو (نجح الطالبان كلاهما ـ نجحت الطالبتان كلتاهما). ولا بد من إضافتها إلى ضمير يطابق المؤكَّد.

وكلًّا اذكر في الشمول وكلا ... كلتا جميعًا بالضمير موصلا

المعنى: عند إرادة الشمول يستعمل لفظة التوكيد الدالة على الشمول وهي (كل وكلا وكلتا وجميع) ولا بد من إضافتها كلها إلى ضمير يطابق المؤكَّد.

ولما كانت ألفاظ التوكيد التي مرت بك وهي النفس والعين وكل وجميع وكلا وكلتا توافق الأسماء المؤكدة بها في المعنى وتخالفها في اللفظ سمي التوكيد بها معنويًّا.

٤ ـ عامّة:

استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل كلمة (عامّة) مضافة إلى ضمير المؤكد نحو (جاء القومُ عامّتُهم). وقلّ من عدها من النحاة من ألفاظ التوكيد.

واستعملوا أيضًا ككلٍّ فاعلهْ ... من عمّ في التوكيد مثل النافلهْ

المعنى: استعمل العرب في الدلالة على الشمول مثل (كل) لفظًا آخر على وزن (فاعلة) من الفعل (عمَّ) وهو (عامّة)، وعدّت من ألفاظ التوكيد

التي تشبه النافلة، فهي زائدة لأن أكثر النحويين لم يذكرها، أو هي على وزن (فاعلة).



ويجاء بعد (كل) بـ (أجمع) وما بعدها لتقوية قصد الشمول فيؤتى بـ (أجمع) بعد (كله) نحو (جاء الجيش كلُّه أجمعُ)، وبـ (جمعاء) بعد (كلها) نحو (جاءت القبيلة كلُّها جمعاءُ)، وبـ (أجمعين) بعد (كلهم) نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وبـ (جُمَع) بعد (كلهنّ) نحو (جاء الهندات كلُّهنّ جمَعُ).

وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جُمَعا

المعنى: يجاء بعد (كل) بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول.

ويجوز استعمال (أجمع) وما بعده في التوكيد غير مسبوقة بـ (كل) نحو (جاء الجيش أجمع)، و(جاءت القبيلة جمعاء)، و(جاء القوم أجمعون) وقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ۝٩٤ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤ - ٩٥]، و(جاء النساء جُمَع). وذكر ابن مالك أن ذلك قليل. ومنه قول الشاعر:

يا ليتني كنت صبيًّا مرضعا تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا إذًا ظللت الدهر أبكي أجمعا

المعنى: يا ليتني كنت صبيًّا رضيعًا تحملني المرأة المرضعة المسماة بالذلفاء عامًا كاملاً، وإذا بكيت قبلتني أربع مرات. ولو حصل ما تمنيته لظللت أبكي الدهر كله لأجل أن تحملني وتقبلني دائمًا.

فأكد الدهر بـ (أجمع) من غير أن يؤكده أولاً بـ (كل).

ويقول ابن مالك:

ودون كـل قـد يـجـيء أجـمـعُ   جـمـعـاء أجـمـعـون ثـم جُـمَـعُ

المعنى: استعملت العرب التوكيد بأجمع وما بعدها دون أن يكون مسبوقًا بكل.

فائدة:

قد تكون (أجمع) من ألفاظ الإحاطة فتستعمل توكيدًا بمعنى (كل)، تقول: (جاء الرجال أجمعون)، ومعناها: جاؤوا كلهم، وهذه ليست اسم تفضيل ولا صفة مشبهة، بل هي وصف مرتجل للتوكيد.

والفرق بينها وبين (كل) أن (أجمع) من لفظ الجماعة والمجموع والاجتماع، و(كلاّ) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق جميع الأفراد، فقولك: (رضوا بذلك أجمعون) يفيد أن مجموعهم رضي بذلك، وأما قولك: (رضوا بذلك كلّهم) فيفيد أن أفرادهم رضوا بذلك، والنتيجة واحدة، لأنه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم، فـ (أجمع) تشير إلى العموم ابتداءً، و(كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم، و(كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد. (م).

حكم توكيد النكرة:

اختلف النحاة في جواز توكيد النكرة، فمذهب البصريين أنه لا يجوز توكيدها مطلقًا، سواء كان المنكر المؤكد زمنًا محدودًا، وهو ما كان موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وليلة وشهر وحول، أم غير محدود كوقت وزمن وحين.

ومذهب الكوفيين ـ واختاره المصنف ـ جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك، على أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو (صمت شهرًا كلَّه) و (اعتكفت أسبوعًا جميعَه). ومنه قول عبد الله بن مسلم الهذلي:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كلِّه رجبُ

المعنى: يتمنى الشاعر أن يكون عدة الحول من أول إلى آخره رجبًا لما رأى فيه من الخيرات.

وأما النكرة غير المحدودة فلا يجيزون تأكيدها، فلا يجوز أن يقال: (صمت زمنًا كلَّه) لأن النكرة غير محدودة، فإن الزمن يصلح للقليل والكثير.

يقول ابن مالك:

وإن يفد توكيدُ منكور قبلْ وعن نحاة البصرة المنع شملْ

المعنى: إن كان توكيد النكرة يفيد فهو مقبول، ونحاة البصرة لا يجيزون ذلك.



الاستغناء بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء:

تقدم أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا. ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك فلا تقول: (قام الولدان أجمعان) ولا (قامت البنتان جمعاوان) استغناء بكلا وكلتا عنهما، فنقول: (جاء الولدان كلاهما، والبنتان كلتاهما).

واغنَ بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

المعنى: استغن في توكيد المثنى بكلا وكلتا عن تثنية وزن (فعلاء) وهو جمعاء، ووزن (أفعل) وهو جُمَع.



ولا يجوز توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بالضمير المنفصل فتقول: (جئتُ أنا نفسي ـ أديت أنت نفسُك

الواجب ـ ذهبوا هم أنفسُهم ـ علي سافر هو نفسُه ـ جاء هو عينُه إلى الامتحان ـ قوموا أنتم أنفسُكم أو أعينُكم). فلا يقال: (جئتُ نفسي) ولا (جئتَ نفسَك) وكذا الباقي، لئلا يقع اللبس، فلو قلت (هند ذهبت نفسُها) و (سعدى خرجت عينُها) لتبادر أنهما فاعل لا توكيد، فإذا قيل: (ذهبت هي نفسها) اندفع ذلك.

وإذا أردنا إعراب (أديت أنت نفسُك الواجب) مثلاً قلنا: أديت: فعل وفاعل، و(أنت) ضمير منفصل توكيد للتاء، (نفسك) توكيد للتاء أيضًا.

فإذا أكدته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك نحو (قوموا كلُّكم) أو (قوموا أنتم كلُّكم).

وكذلك إذا كان المؤكد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصب أو جر فتقول: (مررت بك نفسِك أو عينِك)، فـ (نفس) توكيد للكاف في (بك)، وتقول: (مررت بكم كلِّكم)، فـ (كل) توكيد للضمير في (بكم)، وتقول: (رأيتك نفسَك، أو عينَك).

وإن تؤكد الضمير المتصلْ بالنفس والعين فبعد المنفصلْ
عنيت ذا الرفع وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما

المعنى: إذا أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فأكده بهما بعد الإتيان بالضمير المنفصل. وهذا الكلام يخص ضمير الرفع، وإذا كان الضمير المتصل المرفوع بغير النفس والعين فإن القيد ـ وهو التوكيد بالضمير المنفصل ـ لا يلزم، أي أنه جائز.

٢ ـ التوكيد اللفظي:

هذا هو النوع الثاني من نوعي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، ويكون بإعادة اللفظ الأول أو تقويته بمرادفه معنى.

ويكون المؤكد اسمًا نحو (أقبل محمدٌ محمدٌ)، فـ (محمد) الثانية توكيد لفظي مرفوع بالضمة.

ويكون المؤكد فعلاً نحو (أقبل أقبل محمد)، فـ (أقبل) الثانية توكيد لفظي لا محل له من الإعراب.

ويكون حرفًا نحو (لا لا أخون العهد)، فـ (لا) الثانية توكيد لفظي لا محل له من الإعراب.

ويكون جملة نحو (أنت الملوم أنت الملوم).

إننا إذا بحثنا في سبب هذا التكرار لم نجد سوى أن المتكلم أراد أن يؤكّد اللفظ الذي ظنّ أن السامع قد يفهم منه خلاف المقصود، ولذلك يسمى كل لفظة من الألفاظ المعادة هنا توكيدًا. ولما كان التوكيد في هذه الأمثلة لم يحصل إلا بتكرار اللفظ وإعادته سمي التوكيد هنا لفظيًّا. وهو كالتوكيد المعنوي في أنه يتبع ما قبله في إعرابه.

وقد تكون تقوية اللفظ بمرادفه معنى كقولنا: (جاء قدِم محمد)، فإن (قدم) توكيد لفظي، وقولنا: (هذا ليث أسدٌ) فـ (أسد) توكيد لفظي، ومنه قوله تعالى: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١] لأن الفجاج هي السبل، وقوله: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧] لأن معنى (غرابيب): سود، ومفردها غربيب أي أسود، فكأنه قال: سُود سُود.

وهذا التوكيد أي التوكيد اللفظي أوسع استعمالاً من التوكيد المعنوي لأنه يكون في الأسماء النكرات والمعارف ويكون في الأفعال والحروف والجمل، بخلاف التوكيد المعنوي فإنه يكون في الأسماء المعارف فقط. تقول: (قُتِل قُتِل رجل) و (هَرب سجين سجين) و (أقبل محمدٌ محمدٌ) و(إن محمدًا إن محمدًا مسافرٌ) وفي الحديث (والله لأغزوَنَّ قريشًا) ثلاث مرات. (م).

والأكثر أن تقترن الجملة المؤكدة بعاطف وهو (ثم) خاصة نحو (والله ثم والله) ونحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤] وقوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ﴾ [الانفطار: ١٧ ـ ١٨]، وقوله: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٤ ـ ٣٥].

وقد تأتي الجملة بدون العاطف كقوله عليه الصلاة والسلام: (والله لأغزوَنّ قريشًا والله لأغزوَنّ قريشًا والله لأغزوَنّ قريشًا).

وما من التوكيد لفظي يجي مكررًا كقولك ادرجي ادرجي

المعنى: التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به نحو ادرجي ادرجي.

وإذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع أو غير المرفوع توكيدًا لفظيًّا بضمير يماثله في اللفظ والمعنى لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكَّد، أي لا بد أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل به مباشرة نحو (سمعتُ سمعتُ قصيدة رائعة في الحفل) فـ (سمعت) الثانية توكيد لفظي، وقد جئنا به لتوكيد تاء الفاعل في (سمعت) الأولى، لذلك كرر الفعل. ونحوه قولك: (أكرمك أكرمك خالد) فكررنا الفعل (أكرمك) لتوكيد الكاف في (أكرمك) الأولى؛ لأنه لا يمكن أن يقال: (أكرمكك). وتقول: (هذا الكتاب رغبت فيه فيه) فـ (فيه) الثانية توكيد لفظي، وقد جئنا به لتوكيد الهاء في (فيه) الأولى، لذلك كرر حرف الجر؛ لأنه لا يمكن أن يقال: (فيهه). وأقول: (مررت بك بك) ولا أقول: (مررت بكك).

ولا تعد لفظ ضمير متصلْ إلا مع اللفظ الذي به وُصلْ

المعنى: إذا أعدت لفظ الضمير المتصل لغرض التوكيد اللفظي فيجب أن تأتي معه باللفظ الذي اتصل به.

وكذلك إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب فإنه يجب أن يعاد

مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد نحو (إنّ زيدًا إنّ زيدًا نائم) و (في الدار في الدار زيد) ولا يجوز (إنّ إنّ زيدًا نائم) ولا (في في الدار زيد).

فإن كان الحرف جوابًا كنعم وبلى وأجل وإي ولا، جاز إعادته وحده، مثاله أن يقال لك: (أسافر سعيد؟) فتجيب: نعم نعم، أو لا لا، أو يقال لك: (ألم يسافر خالد؟) فتجيب: بلى بلى. ومن ذلك قول جميل بن معمر:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت عليّ مواثقًا وعهودا

المعنى: لا أستبيح لنفسي أن أذيع حبي بثينة؛ لأنني مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألّا نطلع أحدًا على شيء من سر ألفتنا.

كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب كنعم وكبلى

المعنى: كذلك حكم التوكيد اللفظي في الحروف التي لا يطلب بها الجواب، أما حروف الجواب كنعم وكبلى فتعاد وحدها.

توكيد الضمير المتصل والمستتر:

يجوز أن يؤكَّد بضمير الرفع المنفصل كلُّ ضمير متصل، مرفوعًا كان نحو (قمتُ أنا بالواجب)، أو منصوبًا نحو (أكرمتك أنت)، أو مجرورًا نحو (مررتُ به هو). فإن التاء من (قمت)، والكاف من (أكرمتك)، والهاء من (به) كلها ضمائر متصلة، وقد أكّد كل منها توكيدًا لفظيًّا بضمير رفع منفصل علمًا بأن منها ما هو ضمير رفع ومنها ما هو ضمير نصب وجر. ويكون في محل رفع إن أكد به الضمير المرفوع، وفي محل نصب إن أكد به الضمير المنصوب، وفي محل جر إن أكد به الضمير المجرور.

وكذلك إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا فإنه يؤكد بالضمير المتصل نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] فـ (أنت) توكيد للضمير المستتر في (اسكن)، وقوله: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾

[طه: ٥٨] فـ (نحن) توكيد للضمير المستتر في (نخلفه)، وقوله: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩] فـ (أنت) توكيد للضمير المستتر في (تعلمها).

وأما التوكيد اللفظي للضمير المنفصل المرفوع أو المنصوب فيكون بتكراره نحو (أنت أنت مخلص في عملك) فـ (أنت) الثانية توكيد لفظي للأولى، ومنه قول الشاعر:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعّاء وللشر جالب

المعنى: يحذّر الشاعر من المراء ويبين أنه سبب لحدوث الشر.

فـ (إياك) الثانية توكيد لفظي للأولى.

ومضمر الرفع الذي قد انفصلْ أكّد به كل ضمير اتصلْ

المعنى: يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا.

الغرض من التوكيد اللفظي:

أهم أغراض التوكيد اللفظي هي:

١ ـ أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع أو عدم الإصغاء، فإذا ظن المتكلم أن السامع غافل عن سماع اللفظ فلا بد من أن يكرر له اللفظ ليدفع هذا الضرر، ولا ينفع هنا التوكيد المعنوي، فإذا قلت: (أقبل محمد) وكان السامع غافلاً من سماع لفظة (محمد) أو لم يكن مصغيًا فلا ينفع أن تقول: (نفسه) أو (عينه) لأنه لم يسمع الكلمة المؤكَّدة نفسها، فلا بد من أن تعيد له اللفظة ليسمعها.

٢ ـ أن يدفع عن السامع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا كان المتكلم ظن أن السامع يعتقد أن المتكلم قد غلط في ذكر اللفظ، فذكر (خالدًا) مثلاً وهو يريد (محمدًا) فلا بد من أن يكرر اللفظ ليزيل هذا الظن من ذهن السامع،

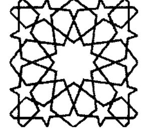
ولا ينفع هنا التوكيد المعنوي أيضًا، وذلك كما إذا قلت لمحدثك: (زارنا خالد الليلة) ثم سبق إلى ظنك أن المخاطب يعتقد أنك غلطت في ذكر خالد، وأنك تعني (محمدًا) لأسباب، كأن يظن أن خالدًا لا يزورك، أو هو غير موجود في البلد، أو نحو ذلك، فلا بد لرفع هذا الوهم من التكرار اللفظي.

٣ ـ أن يدفع المتكلم ظن التجوز: فقد يذكر المتكلم حكمًا فيظن السامع أن المتكلم لم يقصد الحكم حقيقة، وإنما أراده تجوزًا ومبالغة، فيكرر اللفظ لإزالة هذا الظن، وليثبت في ذهنه أن الحكم كما ذكر ليس فيه تجوز، وذلك كما إذا قلت: (عدا الأمير) فربما ظن السامع أن الأمير مشى سريعًا فسميته عدوًا، فلا بد في نحو هذا من إزالة التجوز بتكرير اللفظ، أو بالمجيء بالمصدر، فتقول: (عدا عدا الأمير) أو (عدا الأمير عدوًا).

٤ ـ وقد يكون المقصود تقوية الحكم وتمكينه في ذهن السامع وقلبه كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ ـ ٦].

٥ ـ وقد يكون للتهويل والتعظيم كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧ـ ١٨] فقد كرر الآية لتهويل ذلك اليوم وتفخيمه. ومثله ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣ ـ ٤]. (م).





البدل

تعريفه: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه. ومعنى ذلك أنك إذا قلت مثلاً: (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو (محمد) وهو المهم. وأما (أخوك) فقد ذكر تمهيدًا لذكر العلَم. فالبدل وهو (محمد) هو المهم وهو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما ذكر تمهيدًا وتوطئة لذكر البدل.

ومثل ذلك قولك: (واضع النحو الإمامُ عليٌّ) فعلي تابع للإمام في إعرابه، وهو المقصود بحكم نسبة النحو إليه. والإمام إنما ذكر توطئة وتمهيدًا له.

أما إن كان التابع مقصودًا بالحكم بواسطة حرف من أحرف العطف فلا يكون بدلاً بل هو معطوف نحو (جاء علي وخالد).

ويذهب النحويون إلى أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط.

ولا يعنون بذلك أن المبدل منه لا فائدة فيه وليس له غرض، بل على معنى أن البدل مستقل بنفسه وأن العامل كأنما باشر البدل.

التابع المقصود بالحكم بلا   واسطة هو المسمى بدلا

المعنى: تعريف البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه.

أقسام البدل:

البدل على أقسام هي:

١ ـ بدل كل من كل، ويسمى أيضًا البدل المطابق؛ لأن البدل فيه يطابق المبدل منه ويساويه في المعنى نحو قولك: (مررت بأخيك زيدٍ) فـ (زيد) بدل من (أخيك)، وهو بدل كل من كل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧].

فائدة:

إن فائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين، ويؤدي البدل والمبدل منه باجتماعهما معنى لا يؤدى بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهمًا يوضحه الثاني وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فقوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ مبهم يحتمل أمورًا كثيرة فأوضحه البدل ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فالفدية مبهمة يوضحها (طعام مسكين).

وقد يكون الثاني مبينًا حقيقة الأول كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فحقيقة العجل المتخذ ليست عجلاً حقيقيًّا وإنما هو جسد له خوار، ولو ذكرت البدل أو المبدل منه على انفراد لم يتضح الأمر كما أوضحه اجتماعهما.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] فلو قال: (إنك بالوادي طوى) لم يعلم أنه مقدس، ولو قال: (إنك بالوادي المقدس) ولم يذكر اسمه لم يعلم أي واد هو؟

وقد يكون الأول عامًّا والثاني مخصصًا له وذلك نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦] فالزينة عامة وقد خصصت بالكواكب. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥ ـ ١٦] فبيّن جنس القوارير، وقوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقد يأتي للتفصيل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥] ففصل ما يوعدون.

وقد يكون للتفخيم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] فإنه أبهم الأمر أولاً في قوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ ثم فسره بقوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ وللإيضاح بعد الإبهام وقع في النفس ليس كما إذا جعل الكلام سردًا واحدًا.

وقد يفيد البدل التوكيد وذلك إذا دل على الإحاطة والشمول نحو (جاؤوا كبارُهم وصغارُهم) وقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]. (م)

٢ ـ بدل بعض من كل، ويكون البدل فيه جزءًا من المبدل منه نحو (أكلتُ الرغيفَ ثلثَه)، فـ (ثلثه) بدل بعض من (الرغيف)، ومنه (أعجبني خالدٌ وجهُه)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فـ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ هو بعض الناس.

٣ ـ بدل اشتمال: هو ما دل على معنى في المبدل منه نحو (أعجبني خالدٌ علمُه) فـ (علمه) بدل اشتمال من (خالد)، ونحوه (أحببت خالدًا شجاعتَه)، وقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]،

وقوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥] فـ (النار) بدل اشتمال من (الأخدود) لأن الأخدود اشتمل على النار.

وفائدة هذين البدلين هو الإيضاح بعد الإبهام.

٤ ـ البدل المغاير: وهو على ثلاثة أقسام:

أ ـ بدل الغلط: وهو الذي يذكر فيه المبدَل منه غلطًا لسانيًّا، ويجيء البدل بعده لتصحيح الغلط نحو قولك: (أقبل محمدٌ خالدٌ) فإنك عندما قلت: (أقبل محمد) تبين لك أنك غلطت بذكر (محمد) وإنما أردت خالدًا، فجئت بكلمة خالد وصححت بها غلطك. ونحوه (رأيت رجلاً حمارًا) أردت أن تخبر أولاً أنك رأيت حمارًا فغلطت بذكر الرجل.

ب ـ بدل النسيان: وذلك بأن تنسى فتذكر أمرًا على غير حقيقته ثم تتذكر الأمر المنسيّ فتذكره بدل الأول، كأن تقول: (زارني سعيدٌ إبراهيم) فإن الذي زارك هو إبراهيم لا سعيد ولكنك نسيت فذكرت سعيدًا ثم تذكرت الشخص الذي زارك وهو إبراهيم.

فبدل الغلط يتعلق باللسان، وبدل النسيان يتعلق بالجَنان.

ج ـ بدل الإضراب: ويكون بأن تذكر شيئًا ثم تضرب عنه [أي تنصرف عنه وتتركه] بذكر آخر بدله كأن تقول: (سأذهب إلى المقهى الكليةِ) فحين ذكرت أنك ستذهب إلى المقهى بدا لك أن تترك ذهابك إليها وأن تذهب إلى الكلية بدلها.

مطابقًا أو بعضًا او ما يشتملْ ... عليه يلفى أو كمعطوف ببلْ
وذا للاضراب اعز إن قصدًا صحبْ ... ودون قصد غلط به سلبْ
كزره خالدًا وقبِّله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلا مدا

المعنى: يُلفى البدل مطابقًا أو بعضًا أو شيئًا يشتمل على البدل اشتمالاً معنويًّا، أو كمعطوف بـ (بل) وهو ما يعرف ببدل الإضراب، وذلك

إن قصد متبوعه. وإذا لم يكن المبدل منه مقصودًا وإنما غلط المتكلم فذكر المبدل منه سمي بدل غلط. وقد بين بقوله: (غلط به سلب) أن البدل نفسه ليس بموضع غلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله، والتقدير: وغلط دون قصد سُلب بالبدل. ثم ذكر الأمثلة على الأنواع التي سردها فقال: مثل (زره خالدًا) وهو البدل المطابق، و(قبّله اليدَ) وهو بدل بعض، و(اعرفْه حقَّه) مثال لبدل الاشتمال، و(خذ نبلاً مدى) مثال للبدل المغاير.

٥ ـ بدل كل من بعض: وأنكره الجمهور. واستدل المثبتون له بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـًٔا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريم: ٦٠ ـ ٦١] قالوا: (جنات) بدل من (الجنة) لأنه جمع مؤنث سالم، و(الجنة) مفرد، و(جنات) جمع، لذلك قالوا إنه بدل كل من بعض. والجمهور على أنها بدل مطابق لأن الجنة فيه جنات.

واستدل المثبتون أيضًا بقول عبد الله بن قيس الرقيات:

رحم الله أعظمًا دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

فـ (طلحة) بدل من (أعظمًا)، و(طلحة) كل، و(أعظمًا) بعض، فهي جزء منه.

والآخرون على أن (طلحة) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني).

واستدل المثبتون بنحو قولهم: (لقيته غدوةً يوم الجمعة) فـ (يوم الجمعة) كل، و(غدوة) بعض. والقول بهذا البدل لا بد منه في نحو قولهم: (ما قام إلا زيدٌ القومُ) إذ لا يكون إلا بدل كل من بعض.

أحكام تتعلق بالبدل:

١ ـ التنكير والتعريف: قد تبدل المعرفة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢].

وقد تبدل النكرة من النكرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١ ـ ٣٢] فأبدل (حدائق) من (مفازًا) وكلاهما نكرة.

وقد تبدل المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣] فأبدل ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ وهو معرفة، من ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ وهو نكرة.

وقد تبدل النكرة من المعرفة، قال تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ ـ ١٦] فأبدل (ناصية) وهي نكرة من (الناصية) وهي معرفة، غير أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة كما رأيت في الآية الثانية.

٢ ـ إبدال الظاهر من المضمر والعكس:

يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم، ولا يبدل المضمر من المضمر، وأما نحو (قمتَ أنت) و(مررت بك أنت) فهو توكيد.

ويجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب نحو (زرهُ خالدًا)، وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣] على إعراب (الذين) بدل من الواو في (أسروا) التي هي ضمير الفاعل.

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر:

لا يبدل الظاهر من الضمير الحاضر إلا إذا كان البدل بدل كل من كل واقتضى الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] فـ (أولنا) بدل من الضمير المجرور باللام ـ وهو (نا) ـ وهو مفيد للإحاطة والشمول؛ لأن المراد بـ (أولنا وآخرنا) جميعنا.

فإن لم يدل على الإحاطة امتنع، فلا يقال: (رأيتك محمدًا).

ومثال بدل الاشتمال (أعجبتَني كلامُك)، فـ (كلامك) بدل اشتمال من تاء المخاطب المفتوحة. ومنه قول النابغة الجعدي:

بلغنا السماء مجدُنا وسناؤُنا ... وإنّا لنرجو فوق ذلك مظهرا

المعنى: وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التي يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار وسمو المنازل، وأنهم مع كل ذلك يترقبون منزلة أعلى من المنزلة التي بلغوها.

فـ (مجدنا وسناؤنا) بدل اشتمال من الضمير (نا) في (بلغنا).

ومثال الثالث قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] فـ (من) اسم موصول في محل جر باللام بدل بعض من ضمير في (لكم)، وقول الشاعر:

أوعدني بالسجن والأداهم ... رِجلي فرجلي شثنة المناسم

المعنى: أوعدني هذا الرجل بالحبس ووضع القيود في رجلي، ولن يقدر على ذلك؛ لأن رجلي غليظة. وهذا كناية عن عدم قدرة الرجل على الموعد على حبسه وتقييده.

فـ (رجلي) بدل بعض من الياء في (أوعدني).

ومن ضمير الحاضر الظاهرَ لا ... تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضًا أو اشتمالا ... كأنك ابتهاجك استمالا

المعنى: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا أظهر البدل إحاطة، أي كأن يكون بدل كل من كل، أو دل على البعضية، أو دل على اشتمال نحو (إن ابتهاجك استمال القلوب إليك).

البدل من اسم الاستفهام:

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل نحو (مَن ذا أسعيدٌ أم عليٌّ؟) و (من رأيت أبكرًا أم خالدًا؟) و (متى تأتينا

أغدًا أم بعد غد؟) و (كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟) فـ (سعيد) وما عطف عليه بدل من (من)، ونحوه المثال الثاني، و(غدًا) وما عطف عليه بدل من (متى)، و(عشرون) و(ثلاثون) بدل من (كم).

وبدلُ المضمَّن الهمزَ يلي همزًا كـ (مَن ذا أسعيدٌ أم علي)

المعنى: إن البدل من المضمن همزة استفهام لا بد أن تسبقه الهمزة، أي: إذا أبدل من اسم استفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل نحو (من ذا أسعيدٌ أم علي؟).

إبدال الفعل من الفعل:

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل أيضًا نحو (من يصلْ إلينا يستعنْ بنا يُعَنْ) فـ (يستعن بنا) بدل من (يصل إلينا)، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩] فـ (يضاعف) بدل من (يلق)، وقوله: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، فـ (يذبّحون) بدل من (يسومونكم)، ومنه قول الشاعر:

إن عليّ أن تبايعا تؤخذَ كرهًا أو تجيءَ طائعا

المعنى: إني ألزم نفسي عهدًا على أن تبايع السلطان، فإما تلتزم ذلك طائعًا مختارًا أو أكرهك عليه.

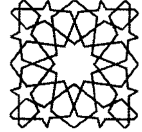
فـ (تؤخذ) بدل من (تبايع) ولذلك نصب.

يقول ابن مالك:

ويبدل الفعل من الفعل كـ (من يصل إلينا يستعن بنا يُعَن)

المعنى: يمكن أن يبدل الفعل من الفعل نحو (من يصل إلينا يستعن بنا يُعَن).





عطف البيان

تعريفه: هو تابع يوضح متبوعه أو يخصصه غير مقصود بالنسبة، ولا يكون مشتقًّا ولا مؤولاً بالمشتق نحو (أقبل أبو محمد خالد) و (أقسم بالله أبو حفص عمر) فهو جامد، أي ليس صفة؛ لأن الصفة مشتقة أو مؤولة به. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] وقوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

فالغرض من عطف البيان توضيح المتبوع أو تخصيصه، فالمتبوع على هذا أهم؛ لأنه إنما جيء بالبيان لقصد إيضاحه. (م).

العطف إما ذو بيان أو نسقْ ... والغرض الآن بيان ما سبقْ

فذو البيان تابع شبه الصفهْ ... حقيقة القصد به منكشفهْ

المعنى: العطف إما أن يكون عطف بيان أو عطف نسق، ونبين هذين القسمين، فعطف البيان تابع يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص، لكن بينهما فرقًا، فعطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويكشف ذاته المقصودة بلفظ أوضح وأشهر من المتبوع، أما النعت فيبين معنى عارضًا ووصفًا طارئًا في متبوعه.

وعطف البيان تابع يوافق متبوعه في إعرابه، وتعريفه وتنكيره، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه.

فأولينْه من وفاق الأولِ ... ما من وفاق الأول النعت ولي

المعنى: أعط عطف البيان من موافقة الأول (وهو المتبوع) مثل ما

تولاه النعت من موافقة منعوته، وذلك لأن عطف البيان يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص.

التنكير والتعريف في عطف البيان:

ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين. وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك، فيكونان منكرين كما يكونان معرّفين. قيل: ومن تنكيرهما قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وقوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] فزيتونة: عطف بيان لشجرة، وصديد: عطف بيان لماء.

فقد يكونان منكّرين كما يكونان معرّفين

المعنى: أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفًا وتنكيرًا.

عطف البيان والبدل:

القاعدة أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً نحو (أكرمت أبا عبد الله زيدًا). واستثنى ابن مالك من ذلك مسألتين يتعين فيهما كون التابع عطف بيان:

الأولى: أن يكون التابع مفردًا معرفة معربًا، والمتبوع منادى نحو (يا غلامُ يعمرَ)، فـ (غلامُ) منادى مبني على الضم، و(يعمرَ) عطف بيان منصوب لمراعاة محل المنادى؛ لأنه في محل نصب، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو أعربت بدلاً لكان التقدير: يا غلامُ يا يعمرَ، بالنصب، وهو لا يصح، لوجوب بنائه على الضم.

ونحوه (يا صديقَنا عليًّا) فـ (عليًّا) عطف بيان وليس بدلاً، لأنه لا يصح أن يقال: (يا عليًّا) بل يجب أن يقال: (يا عليُّ)، إذ إن البدل على نية تكرار العامل كما ذكرنا، بخلاف ما إذا قلت: (يا صديقَنا عليُّ) بالضم فإنه بدل، لأنه على نية إحلاله محل الأول.

ونحوه (يا زيدُ الحارثُ)، فيتعين أن يكون (الحارث) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنك لا تقول: (يا الحارث) بجمع (يا) و(أل) بل يجب حذف (أل) عند النداء فتقول: (يا حارث).

والمسألة الثانية: أن يكون التابع خاليًا من (أل) والمتبوع محلى بـ (أل) وقد أضيف إليه صفة محلاة بـ (أل) نحو (أنا المكرم الرجلِ زيدٍ) فيتعين كون (زيد) عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً من (الرجل) لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم أن يكون التقدير (أنا المكرم زيدٍ) وهو لا يجوز، لما عرفنا في (باب الإضافة) من أن الصفة إذا كانت بـ (أل) لا تضاف إلا إلى ما فيه (أل)، أو ما أضيف إلى ما فيه (أل). ونحوه قول مرار بن سعيد الفقعسي:

أنا ابن التاركِ البكريِّ بشرٍ ... عليه الطير ترقبه وقوعا

المعنى: أنا ابن الرجل الذي ترك بشرًا البكري تنتظر الطير موته لتقع عليه.

فبشر: عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً، إذ لا يصح أن يكون التقدير (أنا ابن التارك بشرٍ).

وصالحًا لبدلية يُرى ... في غير نحو يا غلام يعمرا

ونحو بشر تابع البكريِّ ... وليس أن يبدل بالمرضيِّ

المعنى: أن عطف البيان يصلح للبدلية في غير الصورة التي تشبه في تركيبها (يا غلامُ يعمرا) و(البكريّ بشر). أي أنه مطرد إلا في موضعين، نبه على الأول منهما بقوله: (في غير نحو يا غلام يعمرا)، ونبه على الثاني بقوله: (ونحو بشر) وهو يشير إلى البيت المتقدم.

وقد فرقوا بينهما فروقًا أهمها:

١ ـ أن عطف البيان لا يكون ضميرًا ولا تابعًا لضمير، بخلاف البدل.

٢ ـ أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، بخلاف البدل.

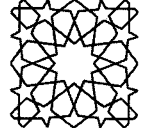
٣ ـ أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعًا لجملة، بخلاف البدل.

٤ ـ أن عطف البيان لا يكون فعلاً ولا تابعًا لفعل، بخلاف البدل.

فائدة:

يرى بعضهم أن هذا ضرب من التعسف، فليس عطف البيان إلا البدل، ولا داعي لادّعاء الفروق بينهما، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان. وكل ما قيل في البدل يمكن أن يقال في عطف البيان وبالعكس. واصطلاح البدل أولى وذلك لتعدد أنواعه: بدل بعض واشتمال، وبدل إضراب وغلط ونسيان. (م).





عطف النسق

تعريفه: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.

والنسق: بفتح السين، اسم مصدر من (نسقت الكلام، أنسقه): عطفت بعضه على بعض وواليت أجزاءه، والمعنى: العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض. مثاله قولنا: (نضج الخوخُ والعنبُ) و(ترعِد السماء وتبرُق) ففي المثال الأول عطف اسمين، وفي المثال الثاني عطف فعلين. ويسمى اللفظ الذي بعد الواو معطوفًا، واللفظ الذي قبلها معطوفًا عليه، أما الواو فتسمى حرف عطف أو أداته.

والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، ولذلك يسمى المعطوف تابعًا والمعطوف عليه متبوعًا.

تالٍ بحرفٍ متبع عطف النسقْ كاخصص بودٍّ وثناءٍ من صدقْ

المعنى: عطف النسق هو التالي لحرف متبع ما بعده لما قبله نحو (اخصص بود وثناء من صدق).

وحروف العطف قسمان:

الأول: ما يقتضي تشريك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقًا، أي لفظًا وحكمًا، وهي: الواو نحو (جاء محمد وسعيد)، وثم نحو (خرج خالد ثم محمد)، والفاء نحو (كبر الإمام فالمأموم)، وحتى نحو (قدم الحجّاج حتى المشاة)، وأم نحو (أمحمد عندك أم سعيد؟)، وأو نحو (جاء محمد أو أخوه).

فالعطف مطلقًا بواو ثم فا حتى أم او كـ (فيك صدق ووفا)

المعنى: هناك من حروف العطف ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقًا وهي الواو وثم والفاء وحتى وأم وأو نحو (فيك صدق ووفاء).

والثاني: ما يقتضي التشريك لفظًا فقط، أي أنها تشرّك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه وهي: بل نحو (ما قام محمد بل سعيد)، و(لا) نحو (جاء محمد لا سعيد)، ولكن نحو (لا تضربْ زيدًا لكن سعيدًا).

وأتبعت لفظًا فحسب بل ولا لكن كـ (لم يبد امرؤ لكن طلا)

المعنى: هناك من حروف العطف ما تقتضي التشريك لفظًا فقط وهي: بل، ولا، ولكن، نحو (لم يبد امرؤ لكن طلا). [الطلا: بفتح الطاء ابن الظبية أول ما يولد].

حروف العطف:

الواو:

وهي لمطلق الجمع، أي أنها لا تفيد ترتيبًا ولا معية إلا بقرينة، فإذا قلت: (حضر محمدٌ وخليلٌ) فليس فيه دلالة على أن محمدًا حضر قبل خليل، فقد يكون حضر محمد قبله، ويحتمل أنه حضر بعده، كما يحتمل أنهما حضرا معًا. قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ولا شك أن ما أنزل إلى محمد متأخر عما أنزل إلى إبراهيم ومن ذكر بعده من الأنبياء. ونحوه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] فلو كانت الواو تفيد الترتيب لكان الوحي إليه قبل الوحي إلى الذين من قبله وهو غير صحيح.

وقد وردت للترتيب أيضًا في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ

إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦] وهؤلاء مذكورون على الترتيب، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى هذا فهي للترتيب ولغيره. (م).

وتقول: (تولى الخلافة أبو بكر وعمر) و (تولى الخلافة عمر وأبو بكر) و (صلى الإمام والمأموم). ففي المثال الأول نجد أن المعطوف متأخر عن المعطوف عليه في الزمن، وفي المثال الثاني سابق له، وفي المثال الثالث مصاحب له.

فإذن الواو لا تفيد ترتيبًا بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما تدل على محض اشتراكهما في الحكم.

غير أنه لا ينبغي أن يفهم من قولنا: (إنها لمطلق الجمع) أنه يؤتى بها بين المتعاطفين أو بين الحكمين بلا مناسبة بينهما ولا رابط، بل لا بد من رابط بينهما، فلا يصح أن تقول: (رأيت محمدًا وجبلاً) ولا (رأيت خالدًا ونملة) بل لا بد من رابط بين المتعاطفين ولا سيما في الجمل، فلا تقول: (محمد شاعر وخالد أحول) لأنه لا مناسبة بين الحكمين، ولكن تقول: (محمد شاعر وخالد كاتب). ولا تقول: (زيد طويل القامة وعمرو شاعر) لأنه لا علاقة بين طول القامة وبين الشعر، وإنما الواجب أن يقال: (زيد طويل وعمرو قصير). (م).

فاعطف بواو سابقًا أو لاحقا   في الحكم أو مصاحبًا موافقا

المعنى: اعطف بالواو متقدمًا أو متأخرًا أو مصاحبًا في الحكم والمعنى، فهي لمطلق الجمع.

وتختص الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو (اختصم خالد وسعيد) ولو قلت: (اختصم خالد) لم يجز. ومثله (جلست بين زهير وسليم) و(تشارك محمد وبكر).

ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف.

واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه كاصطفّ هذا وابني

المعنى: اخصص بالواو ـ من بين حروف العطف ـ بأن يعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل نحو (اصطفّ هذا وابني)؛ لأن الاصطفاف لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر.

الفاء:

وتفيد الترتيب والتعقيب. ومعنى الترتيب أن المعطوف بها يكون لاحقًا لما قبلها. فإذا قلت: (جاء محمد فخالد) كان المعنى أن مجيء خالد كان بعد مجيء محمد. ونحوه قولك: (دخل المدرّس فبدأ الشرح) وقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [القصص: ١٥].

فائدة

ربما لا تفيد الفاء ترتيبًا، بل قد تكون لعطف مفصل على مجمل، وهو ما يسميه النحاة (الترتيب الذكري)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [النساء: ١٥٣]، فقوله: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ تفصيل لقوله: ﴿فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾، فالسؤال مجمل بيّنه بقوله: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ [هود: ٤٥]، فقوله: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾ تفصيل للنداء.

ومنه قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥] فالإغراق تفصيل للانتقام.

ومنه قوله: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

ونحوه قولهم: (توضّأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه)، فقوله: (غسل وجهه. . . إلخ) تفصيل للوضوء.

وأما التعقيب فمعناه أن وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة أو بمدة قريبة نحو (دخل الإمام فأقيمت الصلاة) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١].

ثم إن تعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: (تزوج فلان فولد له) إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين.

وقد تفيد الفاء الدلالة على السبب كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، وقولك: (أغضب خالد أباه فأهانه) و (أكل فشبع) و (تعب فنام) فيؤتى بالفاء لإرادة السببية. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فالفاء أفادت السبب، فإذا أردنا السبب لم يصح الإتيان بـ (ثم)؛ لأنها لا تفيده، بل تأتي بالفاء وإن كان ثمة تراخٍ، فإن فاء السبب لا تفيد التعقيب دومًا، بل هي قد تفيده وربما لا تفيده. (م).

والفاء قد تحذف مع معطوفها إذا وجد ما يدل على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: فأفطر فعليه عدة من أيام أخر، فحذف (أفطر) والفاء الداخلة عليه.

وقد تحذف الفاء مع المعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت، فحذف المعطوف عليه لدلالة ما بعده عليه، فإنه لو لم يضرب لم تنفجر بالماء. ومثله قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦] أي: فذهبا فكذبوهما فدمرناهم.

وتسمى هذه الفاء (الفاء الفصيحة) لأنها أفصحت وبينت وكشفت عن محذوف ودلت عليه.

وتشاركها الواو في هذا الحكم كقولهم: (راكب الناقة طليحان) والطليح المتعب، والمعنى: راكب الناقة والناقة متعبان، فالمعطوف عليه محذوف وهو مفهوم من القرينة لأنه لا يخبر عن المفرد بالمثنى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد.

وانفردت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بأنها تعطف عاملاً محذوفًا بقي معموله كقول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات برزن يومًا وزجَّجنَ الحواجب والعيونا

المعنى: إذا خرجت الغانيات وبرزن في يوم من الأيام ورققن حواجبهن وكحلن عيونهن تعلق بهن من ينظر إليهن.

فـ (العيون) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: وكحّلْن العيون، والفعل المحذوف معطوف على (زجّجْنَ). ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] فـ (الإيمان) مفعول به لفعل محذوف تقديره: ألفوا الإيمان، ولا يمكن جعل (الإيمان) معطوفًا على (الدار)؛ لأن الإيمان لا يُتبَوّأ وإنما يُتبَوّأ المنزل.

والفاء قد تحذف مع ما عطفتْ والواو إذ لا لبس وهي انفردتْ

بحذف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي

المعنى: قد تحذف الفاء مع معطوفها إذا لم يكن فيها لبس، وكذلك الواو.

وانفردت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بأنها تعطف عاملاً محذوفًا بقي معموله، وإنّ حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كونه معطوفًا على الموجود.

❋ ❋ ❋

وتختص الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوه من ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير مثل (الذي عاونتُه ففرح الوالد فقيرٌ) فـ (الذي) مبتدأ، وجملة (عاونته) جملة صلة وفيها عائد، (ففرح الوالد) معطوفة على جملة الصلة بالفاء وقد خلت من ضمير يعود على الموصول، و(فقير) خبر المبتدأ. ونحوه (اللذان يقومان فيغضب سعيد أخواك). وإنما اختصت الفاء بذلك؛ لأنها تدل على السببية فاستغني بها عن الرابط.

واخصص بفاء عطف ما ليس صلهْ   على الذي استقر أنه الصلهْ

المعنى: اخصص بالفاء عطف الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة الموصول على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على العائد.

كما تختص بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صفة على ما هو صفة، وما لا يصلح أن يكون خبرًا على ما هو خبر، وبالعكس.

ثم:

وتفيد الترتيب والتراخي، ومعنى التراخي المهلة، فإذا قلت: (أقبل محمد ثم خالد) كان المعنى أنه أقبل محمد أولاً وبعده بمهلة أقبل خالد. ونحوه قولنا: (مات الرشيد ثم المأمون) و (زرعنا القطن ثم جنيناه) وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١ ـ ٢٢] فعقب بالفاء بعد (أماته)؛ لأن الإقبار في عقب الموت، وراخى بعد ذلك؛ لأن النشور يتأخر.

وقال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] فجاء بالفاء؛ لأن الليل يعقب النهار. وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] فجاء بـ (ثم)؛ لأن البشر المنتشر متراخٍ عن كونه ترابًا وبينهما مهلة. (م).

والفاء للترتيب باتصال وثم للترتيب بانفصال

المعنى: تدل الفاء على الترتيب والتعقيب، و(ثم) على الترتيب والتراخي.

حتى:

حرف عطف يفيد الغاية نحو (يمرض الناسُ جميعًا حتى الأطباءُ). ويشترط في المعطوف بـ (حتى) أن يكون اسمًا ظاهرًا، وأن يكون جزءًا من المعطوف عليه أو كالجزء منه، ففي المثال السابق الأطباء جزء من الناس.

ونحوه (نجح الطلاب حتى الكسالى) فالكسالى جزء من الطلاب.

ونحو (أكلت السمكة حتى رأسَها) و (حطمت التمثال حتى قدمَه) فالرأس جزء من السمكة، وكذلك القدم جزء من التمثال.

ولا تقول: (حضر الرجال حتى النساء) ولا (أكلت الفاكهة حتى السمك) لأن النساء لسنَ جزءًا من الرجال، والسمك ليس جزءًا من الفاكهة.

ومثال ما هو كالجزء منه قولك: (أعجبني خالد حتى حلمُه) فالحلم كالجزء من خالد، و(راعني حديقتك حتى تنظيمها) و (أعجبتني الجارية حتى حديثها).

كما يشترط في المعطوف بها أن يكون غاية لما قبلها في الزيادة أو النقص، ومعنى الغاية في الزيادة والنقص أن المعطوف بها يكون آخر الأجزاء إذا رتّبت الأجزاء الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعِدًا كان آخر الأجزاء أقواها نحو (مات الناس حتى محمد عليه الصلاة والسلام) بالعطف وليس هو ﷺ آخرهم حسًّا ولا دخولاً بل آخرهم قوّة وشرفًا. وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى منحدرًا كان آخر الأجزاء أضعفها نحو (قدم الحجاج حتى المشاة).

وذهب بعضهم إلى أنه يذكر الاسم بعد (حتى) لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف كقولك: (ضربت القوم حتى زيدٍ) فـ (زيد) من القوم وانتهى الضرب به، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا، وإلا فلا معنى لذكره.

وهذا هو الغالب وليس لازمًا، فإنه قد يكون العطف بها أو الجر يفيد الغاية فحسب من دون تعظيم أو تحقير وذلك نحو قولك: (قرأت القرآن حتى سورة الناس) عطفًا أو جرًّا، فهذا للغاية في كون سورة الناس آخر القرآن وليس لتحقير أو تعظيم. ونحو قولك: (قرأت الكتابَ حتى الصفحةَ الأخيرة).

و(حتى) العاطفة لا تفيد ترتيبًا، بل هي كالواو، فإذا قلت: (حضر رجال الكلية حتى العميد) لم يدل ذلك على أن العميد آخرهم حضورًا، بل قد يكون أولهم. وكذا إذا قلت: (أكلت السمكة حتى رأسَها). (م).

بعضًا بحتى اعطف على كل ولا ... يكون إلا غاية الذي تلا

المعنى: اعطف بحتى بعضًا على كل، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه، أي جاء بعده، وهو المعطوف عليه، أي أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه.

فائدة:

الفرق بين العاطفة والجارة أن المعطوف بـ (حتى) ينبغي أن يكون جزءًا مما قبله أو كجزئه - كما ذكرنا - نحو (ضربت القوم حتى خالدًا) ولا يشترط ذلك في المجرور، بل قد يكون المجرور بها متصلاً بالآخر وليس بعضًا مما قبله نحو (صمت رمضان حتى يوم الفطر) و(نمت البارحة حتى الصباح).

ثم إن المجرور بـ (حتى) يكون حكمه الدخول - غالبًا - في حكم ما

قبله إلا إذا دل على عدم الدخول دليل، وأما المعطوف فالمعطوف بها داخل في حكم ما قبلها ولا بد، وذلك أنك إذا قلت: (صمت رمضان حتى يوم الفطر) كانت (حتى) جارّة وليست عاطفة؛ لأن يوم الفطر غير داخل في الصوم، إذ لو كانت عاطفة لدخل ما بعدها في الصوم. (م).

أم:

(أم) على قسمين: متصلة ومنقطعة:

القسم الأول: (أم) المتصلة:

وتنحصر في نوعين:

الأول: أن تتقدم عليها همزة الاستفهام يطلب بها وبـ (أم) التعيين نحو (أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟) أي: أيّهما عندك؟ والمتكلم يعلم أن واحدًا منهما عنده لا بعينه ويطلب بسؤاله التعيين. ويكون معنى الهمزة مع (أم) هو (أي) الاستفهامية. ونحو (أضربت خالدًا أم وبّخته؟) أي: أيَّ ذلك فعلت؟

فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب في الأولى: ليس عندي واحد منهما. وفي الثانية: لم أفعل واحدًا منهما. أو تقول: (عندي محمد) أو كلاهما عندي، وفي الثانية: فعلت كليهما.

والثاني: أن تتقدم عليها همزة التسوية وهي الواقعة بعد (سواء) و (ما أبالي) وما في معناهما نحو (سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت) وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ونحو (ما أبالي أأقبلت أم أدبرت).

وإنما سميت هذه الهمزة متصلة لأن ما قبلها لا يستغني عمّا بعدها، وذلك أنها وقعت بين شيئين أو أشياء لا يكتفى بأحدها، فإنّ طلب التعيين لا يتحقق إلا بأكثر من واحد، وكذلك التسوية. (م).

ويجوز حذف هذه الهمزة بنوعيها إذا لم يوقع حذفها في لبس نحو

قراءة ابن محيصن ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بإسقاط الهمزة من (أنذرتهم) وقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي: أبسبعٍ أم بثمان؟

والمعنى: والله لحياتك قسمي لا أعلم أرمت النسوة الجمرات بسبع حصيات أم بثمان، أي لا أعلم أيهما حصل.

وأم بها اعطف إثر همز التسويهْ أو همزة عن لفظ أيٍّ مغنيهْ

وربما أسقطت الهمزة إنْ كان خفا المعنى بحذفها أمنْ

المعنى: اعطف بـ (أم) بعد همزة التسوية، أو الهمزة المغنية عن لفظ (أي) وهي التي يقصد بها وبـ (أم) التعيين.

وقد تحذف الهمزة بشرط ألّا يؤدي حذفها إلى الوقوع في اللبس.

القسم الثاني: أم المنقطعة:

وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يُطلب بها وبأم التعيين.

وتقع بين جملتين مستقلتين من حيث المعنى، فكل جملة منهما لها معنى خاص بها يخالف معنى الأخرى، وليس بينهما اتصال، لذلك سميت (أم) منقطعة.

وتفيد الإضراب عن الكلام الأول، ومعناها في الغالب (بل) والهمزة الاستفهامية نحو (إن هذا القادم محمد أم هو خالد) أي: بل أهو خالد؟ وذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد ثم ظهر لك أنه غير محمد، فظننت أنه خالد فقلت مستفهمًا: (أم هو خالد؟) أي: بل أهو خالد؟ فصدر الكلام يقين وآخره سؤال.

والاستفهام الذي تفيده (أم) قد يكون حقيقيًا ـ كما في المثال السابق ـ

وقد يكون غير حقيقي، بل يراد به الإنكار والتوبيخ والتعجب ونحو ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧] أي: بل أهم المصيطرون؟ وقوله: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أي: بل أله البنات ولكم البنون؟ منكرًا عليهم اعتقادهم هذا. ونحو قوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] والمعنى: أنك لا تسألهم مالاً على هدايتهم، وقوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [القلم: ٤٦]. (م).

وقد تكون بمعنى (بل) فقط من دون استفهام كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] قالوا: لأنه لا معنى للاستفهام هنا، وكقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢ ـ ٣] أي: بل يقولون افتراه، وقد وقعت (أم) بين جملتين مستقلتين ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ و﴿يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى. وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [الأحقاف: ٧ ـ ٨] أي: بل يقولون افتراه، وقد وقعت (أم) بين جملتين هما ﴿هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ و ﴿يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى.

وحين الإعراب نقول: (أم): منقطعة، حرف ابتداء مبني على السكون. وجملة (يقولون) ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] أي: بل هل تستوي الظلمات والنور؟ وقوله: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا﴾ [النمل: ٦١]، وقوله: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ

﴿جُندٌ لَّكُمۡ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِۚ﴾ [الملك: ٢٠] لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام. (م).

والذي يبدو أن (أم) المنقطعة ليست من حروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون يفيد الإضراب، ولا تدخل إلا على الجمل.

وبانقطاع وبمعنى (بل) وفت إن تك مما قيدت به خلت

المعنى: تكون (أم) منقطعة وتفيد الإضراب كـ (بل) إذا خلت مما قيدت به في النوع الأول.

أو:

لها عدة معانٍ منها ما يأتي:

١ ـ التخيير وهي الواقعة بعد الطلب نحو (خذْ من مالي درهمًا أو دينارًا) و (تزوجْ هندًا أو أختها).

٢ ـ الإباحة نحو (جالس العلماء أو الزهّاد) و (تعلّمْ الفقه أو النحو).

والفرق بين الإباحة والتخيير أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين، والتخيير لا يجوز فيه الجمع بينهما.

٣ ـ التقسيم نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) و (المادة صلبة أو سائلة أو غازية).

٤ ـ الإبهام، وذلك إذا كنت عالمًا بالأمر ولكن أردت أن تبهمه على السامع نحو (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة) إذا كنت تريد أن تبهم ذلك على السامع، ونحو (جاء خالد أو سعيد) إذا كنت عالمًا بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤].

٥ ـ الشك، وذلك إذا كان المتكلم شاكًا في الأمر نحو (رأيت محمدًا

أو خالدًا) إذا كنت شاكًّا فيمن رأيته منهما، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣].

٦ ـ الإضراب، نحو قولك: (سأزور خالدًا اليوم أو سأمكث) إذا كنت قررت الزيارة أولاً ثم أضربت عن ذلك فقررت المكث، أي: بل سأمكث. وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] قيل: المعنى: بل يزيدون. وذهب بعضهم إلى التأويل فقالوا: إن هذا الكلام أخرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون.

وكقول جرير بن عطية مخاطبًا هشام بن عبد الملك:

ماذا ترى في عيال قد برمتُ بهم   لم أحص عدتهم إلا بعدّاد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية   لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

أي: بل زادوا ثمانية.

والمعنى: ما الذي تراه يا هشام في شأن أهل بيتي الذين قد ضجرت بهم لكثرتهم، فلم أستطع إحصاءهم. وأما قبل ذلك فقد كانوا ثمانين بل زادوا ثمانية، ولولا رجائي عطاءك لقتلتهم.

خيّر أبح قسّم بأو وأبهمِ   واشكك وإضراب بها أيضًا نمي

المعنى: تأتي (أو) للتخيير والإباحة والتقسيم والإبهام والشك والإضراب.

وقد تستعمل (أو) بمعنى الواو عند أمن اللبس، مثاله قول النبي عليه الصلاة والسلام: (اثبت أحد، فما عليك إلا نبي أو صدّيق أو شهيدان) وكقول جرير مادحًا عمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدرًا   كما أتى ربَّه موسى على قدر

المعنى: إن عمر جاء إلى الخلافة ووصل إليها وكانت على موعد

ووقت مقدر له، كما جاء موسى لمناجاة ربه، فإن ذلك أيضًا كان على موعد ووقت مقدر له.

فاستعمل الشاعر (أو) بمعنى الواو أي: وكانت له قدرًا، لوضوح المعنى وعدم اللبس.

وربما عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا

المعنى: قد تستعمل (أو) بمعنى الواو بشرط ألّا يجد المتكلم في استعمالها منفذًا للبس، أي طريقًا إليه، بسبب خفاء معناها المراد وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

إمّا:

تأتي (إمّا) مسبوقة بمثلها، وتفيد ما تفيده (أو) من التخيير نحو (خذ من مالي إما درهمًا وإما دينارًا)، والإباحة نحو (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين)، والتقسيم نحو (الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف)، والإبهام والشك نحو (جاء إما خالد وإما سعيد).

ويرى بعض النحاة أن (إما) هذه ليست حرف عطف خلافًا لبعضهم، وذلك لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف.

ومثل (أو) في القصد (إما) الثانيهْ في نحو (إما ذي وإما النائيهْ)

المعنى: يعني أن (إما) الثانية في المثال المذكور مثل (أو) في القصد، أي في المعنى.

لكنْ:

حرف عطف يدل على الاستدراك، وتكون عاطفة بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المعطوف بها مفردًا.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي.

الثالث: ألا يقترن بها الواو.

مثاله قولك: (ما أكرمت خالدًا لكنْ سعيدًا) و (ما جاء السيد لكنْ خادمُه) و (لا تكرمْ خالدًا لكنْ سعيدًا).

فإن وليتها جملة فهي ليست عاطفة وإنما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك نحو (ما جاءني خالد لكنْ جاءني عمرو) وقولك: (ما قرأت الحديث لكنْ قرأت التفسير) وتدخل عند ذاك بعد الموجب وغيره نحو (أقبل سعيد لكنْ عامر لم يقبل).

وإن اقترنت بها الواو فهي حرف ابتداء أيضًا والواو هي العاطفة كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فالواو عاطفة و(لكن) حرف ابتداء، و(رسول) خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

لا:

حرف عطف ونفي. ومعناه نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه. ويعطف بـ (لا) بعد النداء نحو (يا خالد لا سعيد)، والأمر نحو (أكرمْ خالدًا لا سعيدًا)، والإثبات نحو (سافر محمد لا بكرٌ) و(حصدنا القمحَ لا الشعيرَ) فـ (لا) حرف عطف ونفي، (الشعير) اسم معطوف منصوب. وهي تعطف المفردات كما مثلنا .

وتعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يتقدمها إثبات نحو (أقبل محمد لا خالد)، أو أمر نحو (عاقبِ المهملَ لا النشيطَ)، أو دعاء نحو (غفر الله لبكرٍ لا زيدٍ)، أو تحضيض نحو (هلا تكرم محمدًا لا سالمًا)، أو تمنٍّ نحو (ليت لي ولدًا لا بنتًا) أو نداء نحو (يا محمد لا خالد).

الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قلت: (ما جاء محمد ولا خالد) كانت الواو هي العاطفة، و(لا) زائدة لتوكيد النفي.

الثالث: أن يتعاند متعاطفاها نحو (أقبل رجل لا امرأة) بخلاف (أقبلت هند لا امرأة) لأن هندًا امرأة.

ولا يعطف بـ (لا) بعد النفي، فلا تقول: (ما أقبل سعيد لا خالد)، ولا يعطف بـ (لكن) في الإثبات، فلا تقول: (أقبل سعيد لكن خالد).

وأول (لكن) نفيًا او نهيًا، و(لا) نداء او أمرًا أو اثباتًا تلا

المعنى: اجعل (لكن) والية نفيًا أو نهيًا، أي: واقعة بعدهما. و(لا) العاطفة تلي نداء أو أمرًا أو إثباتًا، أي: لا يكون عاطفًا إلا إذا وقع بعد واحد من هذه الثلاثة.

بل:

تدخل على المفرد وعلى الجملة.

أ ـ فإذا دخلت على المفرد، وكان قبلها نفي أو نهي فهي للاستدراك كـ (لكن) في أنها تقرر حكم ما قبلها (أي إثبات النفي أو النهي لما قبلها) وتثبت نقيضه لما بعدها نحو (ما سافر سعيد بل خالد) و (لا تكرمْ محمدًا بل بكرًا) فمعنى الأولى أن سعيدًا لم يسافر، وإنما الذي سافر هو خالد. ومعنى الثانية أنك منهي عن إكرام محمد ومأمور بإكرام بكر.

وإذا كان قبل (بل) إثبات أو أمر فهي للإضراب، وذلك أنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه (أي أن الكلام السابق عليها كأنه لم يُذكر) نحو (جاء محمد بل خالد) يعني أن الذي جاء هو خالد، وأما محمد فيجوز أنه جاء، ويجوز أنه لم يجئ. وقولك: (أكرمْ سالمًا بل بكرًا) أضربت فيه عن الكلام الأول وأمرت بإكرام بكر، وأما (سالم) فمسكوت عنه. وليست (بل) ناهية عن إكرام سالم.

ب ـ وتدخل (بل) على الجملة، ولا تكون حينئذ عاطفة، وإنما هي حرف ابتداء فقط وما بعدها مستأنف، ولها معنيان:

المعنى الأول: الإضراب الابطالي: وهو أن تأتي بجملة تبطل معنى الجملة السابقة كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦] فـ (بل) حرف ابتداء، و(عباد) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير (بل هم عباد)، والجملة ابتدائية، وقد دخلت (بل) على الجملة الاسمية. وقوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ إبطال للكلام الأول. ونحوه قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

والمعنى الثاني: الإضراب الانتقالي: وهو أن تنتقل من غرض إلى غرض آخر مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٧]، فجملة ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ ليست إبطالاً للجملة الأولى، بل هي انتقال من غرض إلى غرض آخر، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣]، وقوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقوله: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]. (م).

وبل كلكن بعد مصحوبيها ... كـ (لم أكن في مربع بل تيها)

وانقل بها للثاني حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي

المعنى: (بل) مثل (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضها لما بعدها بعد مصحوبيها، وهما النفي والنهي مثل (لم أكن في مربع بل تيهاء). والمربع: هو منزل القوم في الربيع، والتيهاء: الصحراء، وسميت بذلك لأن سالكها يتيه فيها.

ويعطف بها في الخبر المثبت والأمر الجلي، فتفيد الإضراب عن الأول ونقل الحكم إلى الثاني حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه.

العطف على ضمير الرفع المتصل:

إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه، وكثيرًا ما يكون الفصل بالضمير المنفصل نحو قولك: (لقد كنت أنت ورفاقك طلائع الإصلاح) فكلمة (رفاق) معطوفة على التاء بعد توكيده، ونحوه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤] فقوله: (آباؤكم) معطوف على الضمير في (كنتم) وقد فصل بالضمير المنفصل (أنتم).

وعند الإعراب نقول: (أنتم): ضمير منفصل مبني على السكون، وهو توكيد لفظي للضمير في (كنتم). (وآباؤكم): الواو حرف عطف، و(آباء) اسم معطوف على الضمير في (كنتم) وهو مضاف، و(كم) مضاف إليه.

وقد ورد الفصل بغير الضمير المنفصل كالمفعول نحو (أكرمتك وحسينٌ)، وقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] فـ (من) معطوف على الواو في (يدخلونها) وصح ذلك للفصل بالمفعول به وهو الهاء من (يدخلونها).

وقد يكون الفصل بـ (لا) النافية كقوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فـ (آباؤنا) معطوف على (نا)، وجاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ (لا) النافية.

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمتصل نحو قولك: (انتفع أنت وإخوانك بتجارب السابقين)، وقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ (زوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن)، وصح ذلك للفصل بالضمير المنفصل (أنت).

وسبب ذلك الفصل أنه لو قال: (اسكن وزوجُك) بدون فاصل لكان

(زوجك) معطوفًا على فاعل (اسكن) وهو الضمير المستتر ولكان شريكه في عامله، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهرًا فلا يعطف على فاعله الظاهر.

وقد ورد في النظم كثيرًا العطف على الضمير المتصل بلا فصل كقول عمر بن أبي ربيعة:

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهرٌ تهادى   كنعاج الفَلا تعسّفنَ رملا

المعنى: قلت حين أقبلت المحبوبة مع النسوة البيض الحسان إنهن يتمايلن ويتبخترن في مشيهن كتمايل وتبختر بقر الصحراء حين ملن عن الطريق المعتادة في المشي ومشين في الرمل.

فقوله: (وزهر) معطوف على الضمير المستتر في (أقبلتْ).

وكقول جرير يهجو الأخطل:

ورجا الأخيطلُ من سفاهة رأيه   ما لم يكن وأبٌ له لينالا

فعطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن) الذي هو اسمها، من غير فاصل بينهما.

وقد ورد ذلك في النثر قليلاً، حكى سيبويه (مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ) أي: متساوٍ هو والعدم، فكلمة (سواء) اسم بمعنى المشتق (متساوٍ)، وهي متحملة للضمير المرفوع، و(العدم) بالرفع معطوفة على الضمير المستتر في (سواء) بغير فاصل بينهما.

وإن على ضمير رفع متصلْ   عطفت فافصل بالضمير المنفصلْ

أو فاصل ما وبلا فصل يردْ   في النظم فاشيًا وضعفه اعتقدْ

المعنى: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فافصل بين المتعاطفين بضمير رفع منفصل، أو أي فاصل آخر. وعدم الفصل يرد في الشعر كثيرًا، ومع كثرته ضعيف لا يقاس عليه.

العطف على باقي الضمائر:

إن العطف على ضمير الرفع المنفصل لا يحتاج إلى فاصل نحو (سعيد ما ذهب إلا هو وخالدٌ).

والعطف على ضمير النصب المنفصل والمتصل لا يحتاج إلى فاصل أيضًا، فمثال المنفصل قولك: (ما أكرمت إلا إياك وخالدًا). ومثال المتصل قولك: (زيد أكرمته وبكرًا).

وأما ضمير الجر فلا يعطف عليه عند الجمهور إلا بإعادة حرف الجر ليفصل بين المتعاطفين نحو (سلمت عليك وعلى خالدٍ) ولا يجوز عندهم أن تقول: (سلمت عليك وخالدٍ)، ومثلها قولك: (مررت بك وبزيدٍ)، ولا يجوز أن تقول: (مررتُ بك وزيدٍ) دون إعادة الباء. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١] فكلمة (الأرض) معطوفة على الضمير (ها) المجرور باللام، وقد أعيدت اللام مع المعطوف.

وقد أجاز الكوفيون العطف على ضمير الجر دون إعادة حرف الجر. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] فقد قرأ حمزة ـ وهو من القراء السبعة ـ بجر (الأرحام) عطفًا على الهاء المجرورة بالباء، وقوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فالمسجد معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله (به) بدون إعادة الجار.

ومن النظم قول الشاعر:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجب

المعنى: قد شرعت اليوم في شتمنا والنيل منا، إن كنت قد فعلت ذلك

فاذهب فليس ذلك غريبًا منك لأنك أهله، وليس عجيبًا من هذا الزمان الذي فسد كل من فيه.

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازمًا قد جعلا
وليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

المعنى: جُعل عود الخافض مع المعطوف عند الخفض على الضمير المخفوض أمرًا لازمًا عند النحاة، ولكنه ليس عندي لازمًا؛ لأن عدم إعادته مع المعطوف أمر ثابت تحقق في النثر والنظم الواردين عن العرب، أي: هو أمر يؤيده السماع.

حذف المعطوف عليه للدلالة عليه:

قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١] والتقدير: ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه وهو (ألم تأتكم). ونحوه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟﴾ [غافر: ٨٢] والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا في الأرض؟ وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ ۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤] والتقدير: أنسوا ولم يتفكروا؟ وقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] والتقدير: أنهملكم فنضرب؟ وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ [سبأ: ٩] والتقدير: أعَموا فلم يروا؟ وظاهره أن الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة. ومنه قول بعضهم: (وبك وأهلاً وسهلاً) جوابًا لمن قال له: (مرحبًا بك)، والتقدير: ومرحبًا بك وأهلاً.

وحذفَ متبوع بدا هنا استبح

المعنى: إن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر في الكلام في هذا الباب (أو هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء) يكون مباحًا.

عطف الفعل على الفعل:

إن العطف ليس مختصًّا بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال نحو (يلهو الولد ويلعبُ). ويشترط لعطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان بأن يكون زمنهما معًا ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلاً، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل، ولا العكس، تقول: (ترعد السماء وتبرُق).

وقد يتحد النوعان في الفعلية، كأن يكونا مضارعين أو ماضيين أو أمرين نحو (أكل الولدُ وشرب) و (يقوم محمد ويقعد) و (اضربْ سعيدًا واهربْ) وقوله تعالى: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]، وقوله: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فعطف (تتقوا) على (تؤمنوا)، و(يسألكم) على (يؤتكم) من عطف الشرط على الشرط، والجواب على الجواب.

وقد يختلف نوعا الفعلين، فيعطف الماضي على المضارع والعكس، فمن عطف الماضي على المضارع قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨] فـ (أورد) ماض معطوف على المضارع (يقدم) وهما مختلفان نوعًا، لكن زمانهما متحد لأن مدلولهما مستقبل وهو يوم القيامة. ومن عطف المضارع على الماضي قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠] فعطف (يجعل) وهو مضارع على (جعل) وهو ماض لاتحاد زمنيهما في الاستقبال، ومثله قولك: (إن تأتِ أكرمتك وأعطك ما تريد).

عطف الفعل على الاسم المشبه له:

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز العكس أيضًا. فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣ ـ ٤] فعطف الفعل الماضي (أثرن) على (المغيرات) وهو

اسم فاعل يشبه الفعل في المعنى. ومنه قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨] فعطف الفعل الماضي (أقرضوا) على اسم الفاعل (المصّدّقين)، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فعطف الفعل المضارع (يقبضن) على اسم الفاعل (صافات).

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فعطف اسم الفاعل (مخرج) على الفعل المضارع (يخرج). ومنه قول النابغة الذبياني:

فألفيته يومًا يبير عدوه ... ومجرٍ عطاءً يستخف المعابرا

المعنى: وجدته يومًا يهلك عدوه ويجري العطاء الجزيل ويرمي بالسفن التي يعبر فيها.

فعطف اسم الفاعل (مجرٍ) على الفعل المضارع (يبير).

.... وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلا ... وعكسًا استعمل تجده سهلا

المعنى: يصح عطفك الفعل على الفعل، ويجوز أن تعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز العكس أيضًا.

فائدة:

إن هذه المغايرة سببها اختلاف الدلالة وذلك أن دلالة الفعل غير دلالة الاسم، فالفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على الثبوت كما نعلم، فإذا اقتضى المقام الحدث جيء بالفعل، وإذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم. فجاء بـ (صافات) في قوله: ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ على صيغة الاسم للدلالة على الثبوت، وذلك أن الطير يصف جناحه عند الطيران، وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ (يقبضن) بصيغة الفعل؛ لأن القبض حالة ليست ثابتة. ثم إن القبض حالة حركة وتجدد، والصف حالة ساكنة ثابتة، فجاء

بالقبض على صيغة الفعل الدالة على الحركة والتجدد، وجاء بـ (صافات) على صيغة الاسم الدالة على الثبوت.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ فجاء بقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ﴾ على صيغة الفعل؛ لأن من أبرز صفات الحي الحركة والتجدد فجاء بالفعل الدال على الحركة والتجدد، وجاء بـ ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ على صيغة الاسم؛ لأن الميت لا حركة فيه ولا تجدد، فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت. (م).

المتعاطفان:

المتعاطفان يكونان على أقسام:

١ ـ عطف الشيء على مغايره: وهو الأصل نحو (رأيت محمدًا وخالدًا).

٢ ـ عطف الشيء على مرادفه: نحو (هذا كذب وافتراء) و (عملك غيّ وضلال).

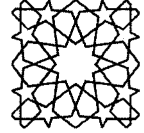
٣ ـ عطف العام على الخاص: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] فالقرآن العظيم عام عطف على الخاص وهو السبع المثاني، ونحو ذلك أن تقول: (اشتريت رمانًا وفاكهة).

٤ ـ عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فجبريل وميكال خاص عطف على عام، وهو الملائكة، وذلك للاهتمام بما أفرد ذكره.

٥ ـ عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة نحو قوله تعالى: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فإله آبائه هو إلهه.

٦ ـ عطف الصفات بعضها على بعض والموصوف واحد نحو (مررت برجل فقيه وشاعر وكاتب) وقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٤].





النداء

تعريفه:

هو طلب الإقبال بـ (يا) أو إحدى أخواتها.

والمنادى: هو المطلوب إقباله بحرف نداء ظاهر أو مقدّر.

أحرف النداء:

أحرف النداء سبعة وهي:

١ ـ الهمزة: نحو قول امرئ القيس:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

المعنى: يا فاطمة دعي بعض دلالك، وإن كنت وطّنت نفسك على فراقي فأجملي في الهجران.

٢ ـ يا: نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣]. ولم يأت في القرآن نداء بغير (يا).

٣ـ أيا: نحو قول ليلى بنت طريف:

أيا شجر الخابور ما لك مورقًا كأنك لم تحزن على ابن طريف

٤ـ هيا: نحو قول الشاعر:

فقلت هيا رباه ضيف ولا قرى بحقك لا تحرمه تا الليلةَ الشحما

٥، ٦ ـ آ، أي.

و(أي والهمزة) للمنادى القريب ولا يكونان للبعيد، لأن البعيد يحتاج

إلى مد صوت لندائه، و(أي) والهمزة ليس فيهما مد صوت، بخلاف (يا) وأخواتها، فإن مد صوت الألف فيها يساعدها على نداء البعيد. وقد ينادى القريب بما هو للبعيد كقولك: (يا أخي) مع أنه قريب منك. قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۫نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١٢]، وقال: ﴿يَـٰصَـٰحِبَىِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

و(وا) للندبة وهي التي ينادى بها المندوب المتفجَّع عليه أو المتوجع منه نحو (وا كبدي، وا حسرتي) وقول المتنبي:

وا حرّ قلباه ممن قلبه شبمُ

المعنى: وا حرّ قلبي وحرقتاه حبًّا وهيامًا بمن قلبه بارد لا يحفل بي ولا يُقبل عليّ.

وتتعين (يا) في نداء اسم الله تعالى، فلا ينادى بغيرها، وفي الاستغاثة فلا يستغاث بغيرها. وتتعين هي و(وا) في الندبة فلا يندب بغيرهما، إلا أن (وا) ـ في الندبة ـ أكثر استعمالاً منها، لأن (يا) تستعمل للندبة إذا أمن الالتباس بالنداء الحقيقي كقول العاصي يوم القيامة: ﴿يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز:

حمّلت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فقوله (يا عمرا) أسلوب ندبة وليس نداء؛ لأنه قال ذلك بعد موت عمر بن عبد العزيز.

وللمنادى الناء أو كالناء يا وأي وآ كذا أيا ثم هيا

المعنى: تستعمل أحرف النداء (يا، أي، آ، أيا، هيا) للمنادى البعيد، أو من في حكمه كالنائم والساهي.

والهمز للداني ووا لمن ندبْ أو يا، وغير (وا) لدى اللبس اجتنبْ

المعنى: تستعمل الهمزة لنداء القريب، و(وا) للمندوب، وكذلك الياء. ويجتنب عند اللبس استعمال حرف ندبة غير (وا).

حذف حرف النداء:

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب نحو (وا محمداه) ولا مع المستغاث نحو (يا لَمحمدٍ) ولا مع الضمير نحو (يا إياك قد كفيتُك).

ويجوز حذف حرف النداء مع غير ما ذكرنا آنفًا نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣].

ويلزم ذكر حرف النداء مع (الله)، ومع اسم الجنس سواء كان نكرة مقصودة أم غير مقصودة، واسم الإشارة، فإذا ناديت (الله) قلت: يا الله، وكذا اسم الجنس واسم الإشارة نحو (يا رجل) و(يا هذا) وليس لك أن تحذف حرف النداء.

ويقلّ حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة نحو قول من قال: (هذا، استمعْ لقول الناصح ولو أغضبك قوله)، وكقول ذي الرمة:

إذا هملتْ عيني لها قال صاحبي ... بمثلك هذا لوعة وغرامُ

أي: يا هذا.

كما يقلّ حذف حرف النداء مع اسم الجنس كقولهم: أطرقْ كرا، وافتد مخنوق، وأصبح ليلُ. أي: يا كروان، يا مخنوق، يا ليل.

أما المثال الأول فتمامه (أطرق كرا إن النعام في القُرى) وهو مثل لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: طأطئ يا كروان رأسك، واخفض عنقك للصيد فإن ما هو أكبر منك وأطول عنقًا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى.

وأما المثال الثاني فهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله.

وأما المثال الثالث فهو مثل يضرب عند إظهار الكراهة من الشيء، أي صرْ صبحًا يا ليل.

وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثًا قد يعرّى فاعلما
وذاك في اسم الجنس والمشار لهْ قلّ، ومن يمنعه فانصر عاذلهْ

المعنى: قد يُعرّى ويجرّد من حرف النداء غيرُ المندوب والمضمر والمستغاث.

وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس قليل، ومن يمنعه من النحاة فانصر وأيد من يلومه، إذ لا حجة له في المنع لورود السماع به.

فائدة:

يبدو أن للحذف أغراضًا وخصوصًا في الكلام الفني ومن ذلك:

١ ـ الحذف للعجلة والإسراع بقصد الفراغ من الكلام بسرعة نحو قولك: (خالد احذرْ) وقولك: (أحمد أحمد انتبهْ).

٢ ـ قد يكون الحذف للإيجاز وذلك لأن المقام قد يكون مقام إيجاز واختصار لا مقام تبسط وإطالة، وذلك نحو قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي﴾ [الأعراف: ١٥٠] فحذف حرف النداء (يا) من المنادى ﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾.

في حين قال في سورة طه: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤].

والسبب ـ والله أعلم ـ أن السياق في سورة الأعراف سياق إيجاز واختصار، بخلاف آيات طه، وإليك كلّاً من السياقين:

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ وَأَلۡقَى ٱلۡأَلۡوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأۡسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيۡهِۚ قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي فَلَا تُشۡمِتۡ بِيَ ٱلۡأَعۡدَآءَ وَلَا تَجۡعَلۡنِي مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥٠﴾ قَالَ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِأَخِي وَأَدۡخِلۡنَا فِي رَحۡمَتِكَۖ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٠ ـ ١٥١].

وقال في سورة طه: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَلَمۡ يَعِدۡكُمۡ رَبُّكُمۡ وَعۡدًا حَسَنًاۚ أَفَطَالَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡعَهۡدُ أَمۡ أَرَدتُّمۡ أَن يَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبٞ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُم مَّوۡعِدِي ﴿٨٦﴾ قَالُواْ مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلۡنَآ أَوۡزَارٗا مِّن زِينَةِ ٱلۡقَوۡمِ فَقَذَفۡنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلۡقَى ٱلسَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٦ ـ ٨٧].

ثم ذكر موقف هرون: ﴿وَلَقَدۡ قَالَ لَهُمۡ هَٰرُونُ مِن قَبۡلُ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِي﴾ [طه: ٩٠]. ثم توجه باللوم إلى هرون: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي﴾ [طه: ٩٢ ـ ٩٣]، فأجابه هرون: ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقۡتَ بَيۡنَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَمۡ تَرۡقُبۡ قَوۡلِي﴾ [طه: ٩٤] ويستمر الكلام.

فالكلام في سورة الأعراف كان مختصرًا موجزًا، وكان الموقف موقف عجلة وإسراع ولا نقول موقف تسرع، فقد جاء موسى غضبان أسفًا وألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه من دون سؤال أو استفهام، فحذف (يا) النداء تمشيًا مع هذا الحذف والاختصار.

وأما في سورة طه فالسياق سياق إطالة وسؤال وأخذ وردّ ولوم، فجاء بـ (يا)، وكأن هرون في الآية الأولى أراد الإسراع في تبيين الأمر لموسى، إذ لا مجال للإطالة وقد أخذ موسى برأسه يجره إليه، فحذف (يا)، حتى أن القرآن لم يذكر هنا قول هرون ﴿يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ﴾ تمشيًا مع

الإيجاز في الكلام وهو المناسب لموقف العجلة التي اتسم بها السياق.

وأما في آيات طه فالسياق سياق إطالة وتبسط في الكلام، فقد جاء موسى غضبان أسفًا وسأل قومه موبخًا لهم على فعلتهم قائلاً: ﴿يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا. . .﴾.

فأجابوه قائلين: ﴿مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا. . .﴾.

ثم ذكر موقف هارون منهم فقال: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ. . .﴾.

وجواب قومه له: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. ثم توجه بالسؤال واللوم إلى هرون: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ. . .﴾ فأجابه هرون موضحًا له الأمر: ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ. . .﴾ فجاء بـ (يا) متوددًا محاولاً كسر حدة غضبه.

فحذفُ (يا) من آية الأعراف هو المناسب لسياق الإيجاز والعجلة، وذكرُها في سورة طه هو المناسب لسياق التبسط في الكلام والإيضاح والتبيين.

ومن الحذف للاختصار قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ﴾ [يوسف: ٢٩] فقد أرادوا ستر المسألة والكف عن الخوض فيها فقالوا ذلك بأخصر طريق، حتى أنهم لم يذكروا حرف النداء، فحذف حرف النداء تمشيًا مع هذا الاختصار والتستّر.

٣ ـ قد يكون ذكر (يا) للزيادة في التنبيه وللزيادة في التقريع وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ

فَاسْتَمِعُوا لَهُۥٓ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُۥ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]. بخلاف قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣].

ففي الآيات الأولى من الزيادة في التنبيه ومد الصوت للإسماع ما ليس في الأخيرة، وهذا واضح.

٤ ـ قد يكون الحذف لقرب المنادى من المنادي، سواء كان القرب حقيقيًّا ماديًّا أم معنويًا، فكأن المنادى لقربه لا يحتاج إلى واسطة لندائه ولو كان حرف نداء، كأن تقول لمن تناديه وهو قريب منك: (خالد أتدري ماذا حلّ بفلان؟)، ونحو قوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، وقوله: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣] فهذا للقرب المعنوي، بخلاف قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٦٥]. (م).

أقسام المنادى وأحكامه:

المنادى خمسة أقسام:

ـ المفرد المعرفة:

ويشمل قسمين:

القسم الأول: العلم المفرد: والمراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيشمل المفرد الحقيقي بنوعيه المذكر والمؤنث، ويدخل فيه المثنى والجمع نحو يا محمد، ويا محمدان، ويا محمدون، ويا فاطمة، ويا فاطمتان، ويا فاطمات.

القسم الثاني: النكرة المقصودة: وهي كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه، وبذلك يصير معرفة لدلالته حينئذٍ على معيّن نحو (يا رجلُ. يا رجلان. يا رجال). فكلمة (رجل) مثلاً نكرة وقد عرّف بالنداء.

حكم المفرد المعرفة: حكمه البناء على ما يرفع به لو كان معربًا، ويكون في محل نصب. فيبنى على الضمة الظاهرة أو المقدرة إذا كان يرفع بالضمة، وذلك في المفرد الحقيقي نحو (يا عليُّ، يا موسى، يا فتى)، وجمع التكسير نحو (يا أفاضلُ)، وجمع المؤنث السالم نحو (يا فاطماتُ، يا طالباتُ). فـ (علي) في المثال الأول منادى مبني على الضم في محل نصب، و(موسى) في المثال الثاني منادى مبني على الضمة المقدرة للتعذر في محل نصب. ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ﴾ [آل عمران: ٤٣]، وقوله: ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، وقوله: ﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢].

ويبنى على الألف في المثنى نحو (يا رجلان، يا محمدان). فـ (رجلان) منادى مبني على الألف في محل نصب.

ويبنى على الواو في جمع المذكر السالم نحو (يا مسلمون، يا محمدون). فـ (مسلمون) منادى مبني على الواو في محل نصب.

وابن المعرّف المنادى المفردا   على الذي في رفعه قد عهدا

المعنى: ابن المنادى المفرد المعرفة على ما كان يرفع به قبل النداء.

القسم الثالث: النكرة غير المقصودة: وهي الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالنداء نحو قول الواعظ على المنبر: (يا غافلاً تنبّهْ) و (يا عاقلاً تذكّرْ الآخرة)

وقول الأعمى: (يا مارًّا خذ بيدي) ولا يقصد به واحدًا بعينه. قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

أيا راكبًا إمّا عرضت فبلغنْ نداماي من نجران أن لا تلاقيا

المعنى: يا راكبًا إن أتيت اليمن فبلغن أصحابي المنادمين من أهل نجران أن لا اجتماع بيني وبينهم بعد أسري وتيقني أني سأقتل.

فالفرق بين النكرة المقصودة وغير المقصودة أن المنادى في الأول معيّن، وفي الثانية غير معيّن.

ويتبين لنا مما سبق أن المنادى النكرة غير المقصودة منصوبة دائمًا.

القسم الرابع: المنادى المضاف: ويكون المنادى مضافًا إلى ما بعده نحو (يا عبدَ الله)، و(يا بائعَ الصحفِ)، وقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله: ﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ﴾ [يوسف: ٩٧]، وقوله: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [الحشر: ٢]، وقوله: ﴿يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ﴾ [الكهف: ٨٦، ٩٤].

حكم المضاف: النصب بالفتحة أو ما ينوب عنها لأنه معرب.

فـ (عبد) منادى منصوب بالفتحة وهو مضاف، و(الله) مضاف إليه. و(صاحبي) منادى منصوب بالياء لأنه مثنى، و(أبانا): (أبا) منادى منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و(نا) مضاف إليه. و(أولي) منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم... وهكذا.

القسم الخامس: الشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيء يتمم معناه بعمل أو عطف قبل النداء، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه.

والعمل إما برفع أو نصب أو جر بالحرف. فالرفع نحو (يا حسنًا وجهُه) و (يا مضروبًا أخوه)، والنصب نحو (يا مهينًا صاحبَه)، والجر نحو (يا مارًّا بخالد) و (يا رؤوفًا بالعباد).

والعطف قبل النداء نحو (ثلاثة وثلاثين) فيمن سميته بذلك قبل النداء، وذلك نحو أن تضع أرقامًا للأفراد فتناديهم بأرقامهم: يا خمسة، يا ستة، يا سبعة عشر، يا ثلاثةً وثلاثين.

حكم الشبيه بالمضاف: النصب بالفتحة أو ما ينوب عنها لأنه معرب.

والمفرد المنكور والمضافا   وشبهه انصب عادمًا خلافا

المعنى: انصب المفرد المنكور (نكرة غير مقصودة) والمضاف وشبه المضاف بلا خلاف بين النحاة.

حكم المنادى المبني قبل النداء:

إذا كان المنادى مبنيًّا قبل ندائه قدّر - بعد النداء - بناؤه على الضم نحو يا سيبويهِ، يا حذامِ، ياخباثِ، يا هذا، يا هؤلاءِ. فـ (هذا) منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف. و(سيبويهِ): منادى مبني على الضم المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي... وهكذا الباقي.

ويظهر أثر ذلك في تابعه، إذ يُتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل نحو (يا هذا المجتهدُ، والمجتهدَ) بالرفع والنصب، ونحوه (يا سيبويهِ العالمُ، والعالمَ) برفع العالم مراعاة للضم المقدر ونصبه مراعاة لمحل المتبوع، وكذلك (يا حذام الفاضلةُ، والفاضلةَ)، كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو: (يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ).

وانوِ انضمام ما بنوا قبل الندا   وليُجْرَ مجرى ذي بناء جدّدا

المعنى: إذا كان الاسم المنادى مبنيًّا قبل النداء قدّر بعد النداء بناؤه على الضم نحو (يا هذا) ويجري مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء.

تنوين الضرورة:

المنادى المستحق البناء على الضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه جاز تنوينه مضمومًا أو منصوبًا. ويكون في الحالة الأولى مبنيًّا وفي الثانية معربًا منصوبًا كالعلم المضاف، فمن الأول قول الأحوص الأنصاري:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

فقد نوّن الشاعر المنادى الأول للضرورة، وأبقى الضم اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة.

ومن الثاني قول المهلهل بن ربيعة:

ضربت صدرها إليّ وقالت يا عديًّا لقد وقتك الأواقي

المعنى: ضربت المرأة صدرها متعجبة من نجاتي مع كل ما تعرضت له من الحرب والأسر ومفارقة الأهل وقالت لي: يا عديًّا لقد حفظتك الحوافظ.

فقد نصب الشاعر المنادى (عديًّا) ونونه للضرورة، مع أنه علم مفرد.

واضمم أو انصب ما اضطرارًا نوّنا مما له استحقاق ضمّ بُيّنا

المعنى: اضمم أو انصب ما نوّن اضطرارًا من كل ما يستحق البناء على الضم.

العلم المنادى الموصوف بـ (ابن) أو (ابنة):

إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن، ولا فاصل بينهما، والابن مضاف إلى علم، جاز في المنادى وجهان:

١ ـ البناء على الضم: نحو (يا خليلُ بنَ سعيدٍ انتبه) فيجوز في المنادى (خليل) البناء على الضم على الأصل؛ لأنه علم مفرد، و(ابن) صفة منصوبة باعتبار محل المنادى الموصوف لا لفظه.

٢ ـ البناء على الفتح إتباعًا لفتحة (ابن) فتقول: (يا خليلَ بنَ سعيدٍ)،

وهو أولى عند البصريين. وإعراب (خليل) منادى مبني على الفتح في محل نصب. و(ابن) صفة منصوبة بالفتحة.

ولا بد أن تكون البنوّة حقيقية. ويجب أن تحذف ألف (ابن) والحالة هذه خطًّا.

ونحو زيدٍ ضمّ وافتحنّ من نحو (أزيدُ بنَ سعيدٍ لا تهن)

المعنى: إذا كان المنادى علمًا مفردًا موصوفًا بابن مضافًا إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين (ابن) جاز لك في المنادى وجهان: البناء على الضم نحو (يا زيدُ بنُ سعيد)، والفتح إتباعًا نحو (يا زيدَ بنَ سعيد).

والوصف بابنة كالوصف بابن نحو (يا هندَ ابنةَ خالدٍ، ويا هندُ ابنةَ خالدٍ).

أما الوصف بالبنت فلا يغيّر بناء المفرد العلم، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم نحو (يا هندُ بنتَ خالدٍ).

وإذا لم يقع (ابن) بعد علم، أو لم يقع بعده علم، أي لم يكن بين علمين، وجب ضم المنادى وامتنع فتحه. فمثال الأول (يا غلامُ ابنَ محمدٍ، ويا سعيدُ الظريفَ ابنَ عليٍّ)، ومثال الثاني (يا زيدُ ابنَ أخينا) فيجب البناء على الضم وإثبات ألف (ابن).

والضم - إن لم يل الابنُ علما أو يلي الابنَ علمٌ - قد حتما

المعنى: يجب البناء على الضم إذا لم يقع (ابن) بعد علم، أو لم يقع علم بعد الابن.

نداء ما فيه (أل):

لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل)، فلا يقال: (يا الرجل) أو (يا الوالد). وهناك بعض الحالات ينادى فيها ما هو مبدوء بـ (أل) منها:

١ ـ نداء لفظ الجلالة، وتكون الهمزة فيها همزة قطع فتقول: يا أَلله. والأكثر معه حذف حرف النداء والتعويض منه بميم مشدّدة مفتوحة فيقال (اللهمّ) كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]. وعند الإعراب نقول: (اللهم) لفظ الجلالة منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء. وأما (فاطر) فهو منادى ثان حذف منه حرف النداء منصوب. وهناك من أجاز أن يكون نعتًا للفظ الجلالة.

وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء كقول أمية بن أبي الصلت:

إنــي إذا مــا حــدث ألــمّــا   أقــول يـا الــلـهــم يـا الــلـهــمـا

المعنى: إني كلما نزلت بي حادثة وأصابني مكروه ألجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل بي.

فائدة:

قد تخرج (اللهم) عن النداء فيستعمل في وجهين آخرين:

أحدهما: أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع، يقول لك قائل: (أزيد قائم؟) فتجيب: (اللهم نعم)، أو (اللهم لا).

الثاني: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك: (أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني) ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل؟

والظاهر في هذا ونحوه أن أصله نداء ثم انمحى عنه معنى النداء، وذلك أن قولك لمن قال لك: (أزيد قائم؟): (اللهم نعم) هو إشهاد لله على جوابك، فكأنك قلت: يا الله اشهد على ما أقول. وهذا الإشهاد تمكين للجواب في نفس السامع، وكذلك ما بعده وهو كونها دليلاً على الندرة نحو قولك: (أنا لا أزورك اللهم إلا أن تزورني) فهذا إشهاد لله على

قولك كالأولى، وأما الندرة فهي مفهومة من العبارة ولو لم تذكر (اللهم)، والمعنى على النداء، ويدلك على ذلك أننا في الدراجة نستعمل (يا رب) في نحو هذا فنقول مثلاً: (أنا لا أذهب إليه يا رب إلا إذا جاء واعتذر إليّ) وهذا نداء كما ترى، غير أنه انمحى منه الإحساس بالنداء في التعبير. (م).



٢ ـ ما سمي به من الجمل المحكية، وهو العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ (أل)، فتقول فيمن اسمه (الرجل منطلق): (يا الرجل منطلق) فـ (يا) حرف نداء، و(الرجل منطلق) منادى مبني على الضم المقدر منع من ظهورها حركة الحكاية في محل نصب.

وإذا ناديت علمًا مقترنًا بـ (أل) حذفتها وجوبًا، فتقول في نداء العباس والفضل: يا عباس، يا فضل.

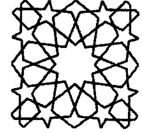
وباضطرار خص جمع يا وأل ... إلا مع الله ومحكي الجمل

والأكثر اللهم بالتعويض ... وشذّ يا اللهم في قريض

المعنى: إن الجمع بين حرف النداء و(أل) مخصوص بضرورة الشعر، إلا مع لفظ الجلالة (الله) والجمل المحكية فإنه يجوز الجمع بينهما.

والأكثر في نداء اسم الله تعالى (اللهمَّ) بميم مشددة عوضًا عن حرف النداء. وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في الشعر.





تابع المنادى

ذكرنا فيما سبق أن المنادى لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون مبنيًّا.

والثانية: أن يكون منصوبًا.

أما الحالة الأولى ففيها التفصيل الآتي:

١ ـ إذا كان المنادى مبنيًّا وجاء تابعه مضافًا مجردًا من (أل)، وهو نعت أو توكيد أو عطف بيان، وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز بناؤه مراعاة للفظه، فمثال النعت قولك: (يا سعيدُ صاحبَ خالدٍ)، ومثال التوكيد (يا تميمُ كلَّهم، أو كلَّكم)، ومثال عطف البيان (يا صالحُ أبا عبد الله).

٢ ـ إذا كان المنادى مبنيًّا وجاء تابعه مضافًا مقترنًا بـ (أل)، أو كان مفردًا، أي غير مضاف، جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، فمثال التابع المقترن بـ (أل) قولك: (يا زيدُ الكاتبُ الدرس، والكاتبَ الدرس) برفع الكاتب ونصبه، ومثال التابع المفرد قولك: (يا زيدُ الظريفُ والظريفَ) برفع الظريف ونصبه.

وحكم عطف البيان والتوكيد كحكم الصفة، فمثال عطف البيان قولك: (يا رجلُ زيدٌ، أو زيدًا) بالرفع والنصب. ومثال التوكيد قولك: (يا تميم أجمعون، أو أجمعين).

ويدخل في هذا الحكم عطف النسق المقترن بـ (أل)، إذ يجوز فيه

أيضًا الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله نحو (يا خالدُ والطالبُ، والطالبَ) برفع (الطالب) ونصبه. والمختار عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما الرفع مراعاة للفظ، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: (ورفعٌ ينتقى) أي: يختار. وقد ورد النصب في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، فقد قرأ السبعة بالنصب عطفًا على محل (الجبال). وأما قراءة الرفع عطفًا على لفظ (الجبال) فهي شاذة.



٣ ـ وإذا كان المنادى مبنيًّا، وكان التابع عطف نسق غير مقترن بـ (أل)، أو كان بدلاً فحكمه حكم المنادى المستقل، فيبنى على الضم إذا كان مفردًا، فمثال ما كان التابع عطف نسق غير مقترن بـ (أل) قولك: (يا رجلُ وزيدُ)، ومثال ما كان التابع بدلاً قولك: (يا رجلُ خالدُ)، كما لو قلت: يا زيدُ ويا خالدُ.

وينصب إذا كان مضافًا، فمثال العطف (يا خالد وصاحبَ الدار)، ومثال البدل (يا شبابُ شبابَ الإسلام)، كما لو قلت: (يا صاحبَ الدار) و (يا شبابَ الإسلام).

تابع ذي الضم المضاف دون أل ... ألزمه نصبًا كأزيدُ ذا الحِيَلْ

المعنى: إن تابع المنادى المبني على الضم ـ إذا كان مضافًا مجردًا من (أل) ـ يلتزم النصب نحو (أزيدُ ذا الحيل). فالمنادى (زيد) مبني على الضم، وتابعه هو (ذا) نعت منصوب بالألف وهو مضاف، و(الحيل) مضاف إليه.

وما سواه ارفع أو انصبْ واجعلا ... كمستقل نسقًا وبدلا

المعنى: ما سوى المضاف المذكور، وهو المضاف المصاحب لـ (أل) والمفرد، يجوز رفعه ونصبه. فمثال المضاف المصاحب لـ (أل)

قولك: (يا زيدُ الكاتبُ الدرس، والكاتبَ الدرس) برفع الكاتب ونصبه، ومثال المفرد قولك: (يا زيدُ الظريفُ والظريفَ) برفع الظريف ونصبه.

وأما عطف النسق والبدل ففي حكم المنادى المستقل، فيجب ضمه إن كان مفردًا نحو (يا رجلُ وزيدُ) و(يا رجلُ زيدُ) كما يجب الضم لو قلت: (يا زيدُ). ويجب نصبه إن كان مضافًا نحو (يا زيدُ أبا عبد الله) و(يا زيدُ وأبا عبد الله) كما يجب نصبه لو قلت: (يا أبا عبد الله).

وإن يكن مصحوب (أل) ما نسقا ... ففيه وجهان ورفع ينتقى

المعنى: إذا كان المقترن بـ (أل) عطف نسق جاز وجهان: الرفع والنصب، ويختار الرفع نحو (يا خالدُ والطالبُ، والطالبَ) والمختار الرفع.



وإذا كان المنادى منصوبًا، وتابعه مضافًا، وهو نعت أو عطف بيان أو توكيد وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع، فمثال ما كان تابعه نعتًا قولك: (يا عبدَ الله صاحبَ خالدٍ)، ومثال ما كان عطف بيان (يا عبدَ الله أبا صالح)، ومثال ما كان توكيدًا (يا علماءَ الإسلام كلَّكم قوموا بواجبكم).

وإذا كان المنادى منصوبًا، والتابع بدلاً أو عطف نسق مجردًا من (أل)، وكان هذا التابع مفردًا وجب رفعه عند أكثر النحاة نحو (يا عبد الله وخالدُ) و (يا أبا صالح خالدُ) بضم خالد فيهما.

وهناك من رجح النصب باعتبار أن المعطوف على المنصوب منصوب فقالوا: (يا عبدَ الله وخالدًا) و (يا أبا صالحٍ خالدًا).

ويبدو لي جواز الوجهين.

نداء ما فيه (أل):

يتوصل إلى نداء المعرّف بـ (أل) بـ (أيّ) للمذكر، و(أية) للمؤنث، ويؤتى بالمنادى مرفوعًا فيقال: (يا أيها الرجلُ)، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، وقال: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] فالرجل في الحقيقة هو المنادى وليس (أيًا)، وكذلك ما بعده، وإنما جيء بـ (أي) توصلاً لنداء ما فيه (أل).

فـ (أيُّ، وأية) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأن كلّاً منهما منادى نكرة مقصودة، و(ها) حرف تنبيه، والرجل: نعت لأي مرفوع بالضمة. وكذا الإنسان والنفس.

ويجب رفعه عند الجمهور لأنه هو المقصود بالنداء.

وهناك من يرى أن (الرجل) عطف بيان.

ولا توصف (أي) إلا باسم جنس محلى بـ(أل) كما مثلنا، أو باسم إشارة، [ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه (أل) نحو (يا أيهذا الطالبُ أقبلْ) فـ(أي) منادى، و(ها) للتنبيه، و(ذا) اسم إشارة صفة في محل رفع، (الطالب) صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان]، أو بموصول محلّى بـ(أل) نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الحجر: ٦]، فـ (الذي) نعت (أي).

وأيها مصحوب أل بعدُ صفهْ — يلزم بالرفع لدى ذي المعرفهْ

وأيهذا أيها الذي ورد — ووصف أي بسوى هذا يرد

المعنى: ما كان نعتًا مبدوءًا بـ (أل) بعد كلمة (أيها) يلزم بالرفع عند أصحاب العلم والمعرفة نحو (يا أيها الرجل) فـ (الرجل) صفة لأي ويجب رفعه.

وورد عن العرب (أيهذا) (أيها الذي فعل كذا) ولا توصف (أي) إلا باسم إشارة وبموصول محلى بـ (أل).

فائدة:

ذهب بعض النحاة إلى أن معنى المنادى المعرّف بـ (أل) والنكرة المقصودة واحد لأنهما معرفة، فقولك: (يا رجل) كقولك: (يا أيها الرجل).

والحقيقة أنه ليس معناهما واحدًا، فإن المنادى في قولك: (يا رجل) نكرة في الأصل فقصدته بندائك له، وأما المعرّف بـ (أل) فهو معرفة قبل قصده بالنداء. فـ (أل) هذه قد تكون (أل) الجنسية أو العهدية.

فثمة فرق بين قولك: (يا نبي) و (يا أيها النبي)، و(يا رسول) و(يا أيها الرسول)، و (يا ملك) و(يا أيها الملك). فـ (نبي) نكرة في الأصل ثم قصدته بالنداء، وكذلك (رسول) و(ملك)، وأما (النبي) في (يا أيها النبي) فمعرفة وهو معيّن قبل ندائه فناديت هذه المعرفة.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦] فالذي نزل عليه الذكر معرفة قبل ندائه.

إن الفرق بين هذين المناديين كالفرق بين قولك: (يا رجل) و(يا خالد)، فرجل نكرة قبل ندائه وقد قصدته بالنداء، وأما (خالد) فهو معرفة قبل ندائه فناديته.

وقد يؤتى بـ (أي) للتعظيم نحو (يا أيها الملك) (يا أيها العزيز) بخلاف ما لو قلت: (يا ملك) (يا عزيز) فإنه ليس في هذا تعظيم. (م).



وقد يتوصل إلى نداء المعرّف بـ (أل) باسم الإشارة أيضًا فيقال: (يا هذا الرجل) و (يا هذه المرأة) فيكون في الرجل والمرأة الرفع فحسب، أي أنه يجري مجرى (أي) في لزوم الصفة ورفعها وكونها بـ (أل).

ويصح في نحو هذا أن تنادي اسم الإشارة وتجعل ما بعده تابعًا له فيكون فيه الرفع والنصب.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

وذو إشارة كأيٍّ في الصفهْ   إن كان تركها يُفيت المعرفهْ

المعنى: إن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج كـ (أي) إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة بـ (أل) من اسم الجنس أو الاسم الموصول، وحاجة اسم الإشارة إلى النعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه نحو (يا هذا القائم تكلم) تقوله لقائم بين جماعة جالسين، فلو قيل: (يا هذا تكلم) لم يعلم المخاطب من المنادى؟ وعلى هذا فالمقصود بالنداء هو الصفة، واسم الإشارة وَصلة لندائها، إذ لا يصح: يا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع الصفة، بل يجوز الرفع والنصب؛ لأنه صفة أو عطف بيان، وكلاهما مفرد، يجوز فيه الوجهان، وهذا إذا عرفه المخاطب بدون صفته.

والخلاصة أن المعرّف بـ (أل) إما أن يتوصل إلى ندائه بـ (أيّ) وإما أن يتوصل إلى ندائه باسم الإشارة فيقال: (يا أيها الرجل) و (يا هذا الرجل) ويكون فيه الرفع فحسب في الحالتين.

غير أنه يصح أن تنادي اسم الإشارة مفردًا أو متبوعًا بتابع فتقول: (يا هذا) و (يا هذا الرجل) و (يا هذه) و (يا هذه المرأة)، و(يا هؤلاء) و (يا هؤلاء الرجال) فيكون ما بعده تابعًا له في الرفع والنصب. في حين أنه لا يصح الاكتفاء بنداء (أيّ) فلا يقال: (يا أيّ) ولا (يا أيها).

فقولك: (يا أيها الرجل) هو نص في نداء الرجل، وأما قولك: (يا هذا الرجل) فهو يحتمل نداء اسم الإشارة.

إذا تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافًا:

إذا تكرّر المنادى المفرد وكان اللفظ الثاني المكرر مضافًا نحو (يا زيد

زيدَ الخير) فإن الثاني منصوب أبدًا لأنه منادى مضاف. أما الاسم الأول فيجوز فيه وجهان:

١ ـ البناء على الضم نحو (يا زيدُ زيدَ الخير) باعتبار كونه علمًا مفردًا، وهو في محل نصب. ويكون الثاني توكيدًا لفظيًا أو بدلاً أو عطف بيان، مراعى في الثلاثة محل المتبوع، وقد يكون منادى بحرف نداء محذوف.

٢ ـ النصب نحو (يا زيدَ زيدَ الخير) باعتبار أن هذا المنادى مضافًا إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، لا أثر له في خفض ما بعده، ويعرب توكيدًا لفظيًا للأول. أو يعتبر المنادى مضافًا إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني على تقدير (يا زيدَ الخير زيدَ الخير) فحذف (الخير) الأول لدلالة الثاني عليه. وأما بناؤه (أي بناء الأول) على الضم فعلى اعتباره مفردًا غير مضاف.

ويكون الثاني توكيدًا لفظيًا أو بدلاً أو عطف بيان، مراعى في الثلاثة محل المتبوع، وقد يكون منادى بحرف نداء محذوف.

في نحو سعدُ سعدَ الأوس ينتصب ثانٍ، وضم وافتح أولاً تصب

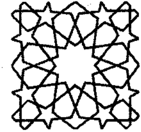
المعنى: في مثل (سعد سعد الأوس) يجب نصب الثاني منهما، ويجوز في الأول الضم والنصب.

ويشير بذلك إلى قول الشاعر:

أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت مانعا ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارف

وسعد الأوس هو سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين هو سعد بن عبادة، رضي الله عنهما. والغطارف: جمع غطريف: وهو السيد الشريف والسخي السري.





المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إما أن يكون صحيح الآخر أو معتله.

أ ـ **المعتل الآخر**: إذا كان المضاف إلى الياء معتل الآخر وجب إثبات الياء مفتوحة لا غير، نحو المقصور المضاف إلى ياء المتكلم مثل (يا فتايَ)، والمنقوص المضاف إلى الياء مثل (يا محاميَّ).

ب ـ **الصحيح الآخر**: إذا كان المضاف إلى الياء اسمًا صحيح الآخر مثل (غلامي) جاز فيه خمسة أوجه:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر فتقول: (يا غلامِ)، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] فـ (عباد): منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. ومنه قوله: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥].

والثاني: إثبات الياء ساكنة، وهو دون الأول في الكثرة، فتقول: (يا غلامي) قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] في قراءة من أثبت الياء ساكنة وهم نافع وأبو عمرو وابن عامر. فـ (عبادي) منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

والثالث: إثبات الياء مفتوحة نحو (يا غلاميَ) وقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر: ٥٣]. فـ (عبادي) منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

والرابع: قلب ياء المتكلم ألفًا وإبقاؤها، وهو يلي الثالث في الكثرة نحو (يا غلاما) وقوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقوله: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]. والمنادى هنا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

والخامس: قلب الياء ألفًا وحذفها وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو (يا غلامَ). وهو أضعفها ولذا منعه الأكثرون. فـ (غلام) منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة إلى الألف المحذوفة مضافٌ إليه.

يقول ابن مالك:

واجعل منادى صح إن يضف ليا ... كعبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديا

المعنى: إذا أضيف المنادى الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم جاز فيه خمسة أوجه نحو (عبدِ ـ عبدي ـ عبدَ ـ عبدا ـ عبديَ).



وإذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء نحو (يا ابن أخي، يا ابن خالي، يا رفيقَ دربي)، إلا إذا كان المنادى (ابن أمّ) أو (ابن عمّ) فيجوز إثباتها نحو قول أبي زبيد الطائي راثيًا أخاه:

يا ابنَ أمي ويا شُقَيّق نفسي ... أنت خلفتني لدهر شديد

ويجوز فيها وجهان آخران:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا ابن أمِّ، يا ابنَ عمِّ.

وإعرابه: ابن: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أم) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، و(أم) مضاف، والياء المحذوفة للتخفيف في محل جر مضاف إليه.

والثاني: حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفًا، وقلب الكسرة قبلها فتحة فتقول: يا ابن أمَّ، يا ابنَ عمَّ. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ [طه: ٩٤] فقد قرئت بفتح الميم وكسرها.

وإعرابه: ابن: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أمَّ) بالفتح مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفًا وحذفت هذه الألف للتخفيف، و(أم) مضاف، والياء المحذوفة المنقلبة ألفًا في محل جر مضاف إليه.

ومثل ذلك يقال في (يا ابنَ عمَّ)، قال الشاعر:

كن لي لا عليَّ يا ابنَ عمّا ... نعش عزيزين ونُكفى الهمّا

وهذا ينطبق أيضًا مع (ابنة أمّ، وابنة عمّ).

وفتح او كسر وحذف اليا استمر ... في يا ابن أمَّ يا ابن عمَّ لا مفر

المعنى: إن حذف ياء المتكلم وتحريك الحرف الذي قبلها بالفتح أو الكسر مستمر في (يا ابن أم، يا ابن عم).



وإذا كان المضاف إلى ياء المتكلم هو كلمة (أب) أو (أم) جاز فيه ما جاز في المنادى الصحيح الآخر فتقول: (يا أبِ ويا أمِّ. يا أبي ويا أمي. يا أبيَ ويا أميَ. يا أبا ويا أما. يا أبَ ويا أمَّ).

ويجوز فيه وجهان آخران:

الأول: حذف ياء المتكلم والإتيان بتاء التأنيث عوضًا عنها، مع بنائها على الكسر، وهذا هو الأكثر نحو (يا أبتِ ويا أمتِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢] فقد قرأ السبعة ـ عدا ابن عامر ـ بالكسر، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة في النداء، وأصله: يا أبتي.

ولا يجوز إثبات التاء فلا تقول: (يا أبتي) و (يا أمتي) لأن التاء عوض من الياء، ولا يجمع بين العوض والمعوَّض منه.

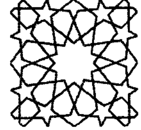
وإعرابه: (يا) حرف نداء، (أبتِ) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه، والتاء حرف لا محل من الإعراب، وهو عوض عن الياء المحذوفة.

الثاني: حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء التأنيث مفتوحة نحو (يا أبتَ ويا أمتَ) ومنه قراءة ابن عامر (يا أبتَ)، وهو كثير، وإعرابه كما سبق، غير أن التاء مبني على الفتح.

وفي الندا أبَتِ أمَّتِ عرض ... واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض

المعنى: عرض في النداء أسلوب خاص هو (يا أبتِ، يا أمتِ) بكسر التاء أو فتحها، والتاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه.





أسماء لازمت النداء

هناك أسماء تلازم النداء، منها ما هو سماعي نحو (يا فلُ) أي: يا رجلُ، و(يا لُؤمان) للكثير اللؤم، و(يا نَومان) للكثير النوم، وفي الأثر قول النبي عليه الصلاة والسلام لحذيفة بن اليمان: (قم يا نَومان).

ومنها ما هو قياسي، وهو الوصف الذي يكون على وزن (فَعالِ) بالبناء على الكسر لذم الأنثى وسبها، ويصاغ من كل فعل ثلاثي تام مجرد متصرف تصرفًا كاملاً نحو يا خباثِ ويا فساقِ ويا غدارِ ويا لكاعِ، بمعنى: خبيثة وفاسقة وغادرة ولئيمة.

فـ (خباثِ) منادى مبني على الضمة المقدرة منع من ظهورها كسرة البناء الأصلي في محل نصب.

وكذلك ينقاس استعمال (فَعالِ) مبنيًّا على الكسر من كل فعل ثلاثي للدلالة على الأمر نحو نَزالِ وقَتالِ وضَرابِ، بمعنى: انزلْ واقتلْ واضربْ.

وكثر استعمال (فُعَل) في النداء خاصة مقصودًا به سب الذكور نحو (يا فُسَق، ويا غُدَر، ويا لُكَع)، ولا ينقاس عليه.

وبعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقول أبي النجم العجلي:

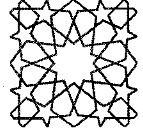
تضِلّ منه إبلي بالهَوجَلِ ... في لجةٍ أمسك فلانًا عن فُلِ

المعنى: يصف الشاعر إبلاً أقبلت متدافعة فشبهها بقوم في لجة متدافعين يقال فيهم: أمسك فلانًا عن فلان، أي احجز بينهم.

وفلُ بعض ما يخص بالندا   لؤمان نومان كذا واطّردا
في سب الانثى وزن يا خباثِ   والأمر هكذا من الثلاثي
وشاع في سب الذكور فُعَل   ولا تقس وجُرّ في الشعر فلُ

المعنى: إن لفظة (فُلُ) من الأسماء الخاصة بالنداء، وكذا (لؤمان ونومان). واطرد في سب الأنثى (يا خباث) وما كان على وزنها. وهذا الوزن (وهو فَعالِ) مطرد في الأمر، والمراد اسم فعل الأمر. وكثر استعمال (فُعَل) في النداء خاصة مقصودًا به سب الذكور، ولا يقاس ذلك. وبعض الأسماء الملازمة للنداء يجوز جرها في الشعر للضرورة وهي كلمة (فُلُ).





الاستغاثة

إذا وقع إنسان في شدة لا يستطيع وحده التغلب عليها، أو توقّع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه فقد ينادي غيره لينقذه مما وقع فيه فعلاً، أو ليدفع عنه المكروه الذي يتوقعه ويخاف مجيئه. ومن الأمثلة مناداة الغريق حين يشرف على الموت فيصرخ (يا لَلناس لِلغريق)، ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعًا من الأعداء مقبلاً فيرفع صوته: (يا لَلحراس لِلأعداء). فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هي التي تسمى (الاستغاثة).

والاستغاثة نوع من أنواع النداء، وتعريفها: نداء موجّه إلى من يخلّص من شدّة أو يعين على مشقة. ولا بد لأسلوب الاستغاثة من ثلاثة أركان:

١ ـ حرف النداء (يا)، دون غيره، ولا يجوز حذفه.

٢ ـ المستغاث به: وهو المطلوب منه الإعانة والمساعدة، ويجر بلام مفتوحة نحو (يا لَله).

٣ ـ المستغاث له: وهو المطلوب له الإعانة، ويجر بلام مكسورة نحو (يا لَله لِلمسلمين) و (يا لَمحمدٍ لِسعيدٍ). وعند الإعراب نقول: (يا) حرف نداء واستغاثة، واللام حرف جر واستغاثة، و(محمد) اسم مجرور بالكسرة، وهو مستغاث به، و(لسعيد) جار ومجرور، وهو مستغاث له، ومثله (يا لَلأحرارِ لِلمستضعفين)، و(يا لَلرجال لِحرّةٍ موءودة)، و(يا لَرجال المروءة لِلبائسين).

وعلى هذا فإنك إذا قلت: (يا لِمحمدٍ) بكسر اللام علم أنه مستغاث له وليس مستغاثًا به، وإذا قلت: (يا لَمحمدٍ) بفتحها علم أنه مستغاث به.

وأما المستغاث منه فهو المستنصر عليه، ويجر بـ (من) فتقول: (يا لَمحمدٍ من خالدٍ) بفتح اللام إذا استنصرت بمحمد على خالد، وتقول: (يا لِمحمدٍ من خالد) بكسر اللام إذا دعوت لنصرة محمد من خالد. وتقول: (يا لَمحمدٍ لِسالم من خالد) إذا استغثت بمحمد لأن ينصر سالمًا من خالد.

إذا استغيث اسم منادى خفضا　　　بالـلام مفتوحًا كيا لَلمرتضى

المعنى: إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفض المنادى، أي جره بلام مبنية على الفتح مثل (يا لَلمرتضى).

وإذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فإما أن تتكرر معه (يا) أو لا تتكرر:

فإن تكررت لزم الفتح نحو (يا لَزيدٍ ويا لَمحمدٍ لِبكرٍ)، و(يا لَخالد ويا لَصلاح الدين لِلمسلمين).

وإن لم تتكرر لزم الكسر نحو (يا لَلعلماء ولِلمصلحين للشباب)، و(يا لَلكرام ولِلمحسنين للفقراء). كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له.

وسبب ذلك أن المستغاث إذا لم يكن مسبوقًا بـ (يا) كان هذا المستغاث غير أصيل، ولكنه معطوف على مستغاث آخر مسبوق بها فيكتسب من السابق معنى الاستغاثة، ولذا يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث. فإن ذكرت (يا) مع المعطوف كان مستغاثًا أصيلاً كالمعطوف عليه ووجب فتح اللام معها.

وافتح مع المعطوف إن كررت (يا)　　　وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

المعنى: إذا تكررت (يا) بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح اللام، وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام معه.

وإذا كانت اللام (لام المستغاث به) محذوفة فيجوز أن تجيء ألف في آخر المستغاث عوضًا عنها، ولا يصح الجمع بين اللام والألف نحو (يا محمدا لِبكرٍ) و (يا عالما لِلجاهل).

ويبدو أن الإتيان بالألف ينبئ عن استغاثة أقوى وأشد لما فيها من مد الصوت، فالمستغيث يمد صوته بالألف طالبًا النجدة، فقوله: (يا بكراه) أشد استغاثة من (يا لَبكرٍ).

وقد يؤتى بالألف لكون المستغاث بعيدًا حقيقة أو تجوزًا فيمدّ صوته لإسماعه.

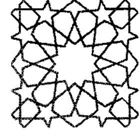
وعند إعراب المنادى في المثالين الأخيرين (محمدا ـ عالما) يقال: منادى مبني على ضم مقدّر على آخره منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب. والألف عوض عن لام الجر المحذوفة حرف مبني على السكون.

وهناك أساليب تأتي على صورة الاستغاثة، يقصد بها التعجب من شدة الشيء أو كثرته، كأن تتعجب من شدة الحر فتقول: (يا لَلحرِّ)، أو تتعجب من خصب مصر فتقول: (يا لَخصبِ مصر)، أو تتعجب من كثرة الأزهار والأثمار فتقول: (يا لَلأزهار ويا لَلأثمار) أو تتعجب من كثرة الماء والعشب فتقول: (يا لَلماء والعشب)، أو تتعجب من الزحام والجلَبة فتقول: (يا لَلزحام والجلَبة). ويسمى المنادى في هذه الصورة متعجبًا منه. وهو يشبه المستغاث به في جميع أحكامه كما نرى في الأمثلة. وعند الإعراب نقول: (يا) حرف نداء يدل على التعجب. وما بعده جار ومجرور.

ولام ما استغيث عاقبت ألف ... ومثله اسم ذو تعجب ألف

المعنى: تحذف لام المستغاث، ويؤتى بألف في آخره عوضًا عنها. ومثل المستغاث الاسم المتعجب منه.





الندبة

تعريفه: هي نداء المتفجَّع عليه أو المتوجَّع منه. فالمتفجع عليه هو من يصاب الناس بفجيعة فقده، كقول من فُجِع بوفاة عمر: (وا عمراه). والمتوجَّع منه هو بلاء أو داء يكون سببًا في تألم المتكلم وتوجّعه مثل (وا ظهراه)، و(وا كبداه).

ولا تستعمل لنداء المندوب من الأدوات إلا (وا)؛ لأنه مختص بالندبة. ويجوز استعمال حرف النداء (يا) للندبة إذا كان السياق الذي يستعمل فيه يدل على أنه للندبة نحو (يا ظهراه) و(رحمك الله يا محمداه) فلا التباس هنا لأن المقام مقام رثاء، وكقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز:

حمّلت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له　　　وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

ولا يجوز في الندبة حذف المنادى ولا حذف أداته.

والهمز للداني و(وا) لمن ندب　　　أو (يا) وغير (وا) لدى اللبس اجتنب

المعنى: تستعمل الهمزة لنداء القريب، و (وا) للمندوب، و (يا) أيضًا للمندوب. ويجتنب عند اللبس استعمال حرف ندبة غير (وا).

ويشترط في المندوب أن يكون معرفة؛ لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته، وذلك يستدعي أن يكون معروفًا معينًا، فلا تندب النكرة، فلا يقال: (وا رَجُلاه)، ولا المبهم كاسم الإشارة، فلا يقال: (وا هذاه)، ولا الاسم الموصول إلا إذا كان خاليًا من

(أل) واشتهر بالصلة، فلا يقال: (وا من ذهب شهيد الوفاء). وإذا اشتهر بالصلة جاز نحو (وا مَن حفر بئر زمزماه) فإنه بمنزلة (وا عبد المطلباه).

وحكم المندوب كحكم المنادى من حيث الإعراب، فيبنى على الضم إذا كان مفردًا معرفة نحو (وا حسينُ)، فـ (وا): حرف نداء وندبة، و(حسينُ): منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب، وينصب إذا كان مضافًا نحو(وا أميرَ المؤمنين)، و(وا خادمَ الدين)، و(وا داعيةَ الإسلام)، فـ (أمير) منادى مندوب منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، و(المؤمنين) مضاف إليه. وينصب أيضًا إذا كان شبيهًا بالمضاف نحو (وا ناشرًا رايةَ الإسلام عالية)، فـ (ناشرًا) منادى مندوب منصوب بالفتحة لأنه شبيه بالمضاف.

ما للمنادى اجعل لمندوب وما نكّر لم يندب ولا ما أبهما

المعنى: اجعل للاسم المندوب ما جعل للمنادى من الأحكام، ومن ذلك أنه يبنى على الضم أو ينصب، وما نكر لا يندب ولا ما أبهم كاسم الإشارة.

ويندب الموصول بالذي اشتهرْ كبئر زمزم يلي وا من حفرْ

المعنى: يصح ندبة الاسم الموصول إذا اشتهر بصلته نحو (وا من حفر بئر زمزماه).

استعمالات الاسم المندوب:

للاسم المندوب ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يعطى حكم المنادى كما تقدم.

والثاني: أن يزاد في آخره ألف تسمى (ألف الندبة) طلبًا لمد الصوت، وهو أكثر أحوال المندوب فتقول: (وا عمرا)، فـ (وا): حرف نداء وندبة. وعمرا: منادى مندوب مبني على الضم المقدّر على آخره، منع من ظهوره

الفتحة العارضة المناسبة لألف الندبة في محل نصب. والألف: للندبة حرف زائد مبني على السكون. ونحوه (وا كبدا)، و(وا عليّا)، و(وا قتيلَ الدارا) و(وا مَن فتح مصرا).

وإذا كان الاسم المندوب مختومًا بالألف يتم حذفها وإثبات ألف الندبة، فتقول في (موسى): (وا موساه) فحذفت ألف موسى وأتي بالألف للدلالة على الندبة، ومثله (وا مصطفاه). فـ (موساه): منادى مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين للتعذر، والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت.

ويحذف ما قبل ألف الندبة من تنوين، في صلة نحو (وا من حفر بئر زمزماه) أو غيرها كالمضاف إليه نحو (وا غلامَ زيداه) بحذف التنوين من (زمزم) و (زيد).

ومنتهى المندوب صله بالألفْ ... متلوّها إن كان مثلها حذفْ

كذاك تنوين الذي به كملْ ... من صلة أو غيرها نلت الأملْ

المعنى: إن آخر المندوب يجيء بعده ألف الندبة، فإن وقع ألف الندبة بعد مثيل لها ـ وهي الألف ـ وجب حذف المثيل لالتقاء الساكنين دون ألف الندبة؛ لأنها جاءت لغرض نحو (وا موساه).

كذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب وجاء بعده ليتمه، كالصلة بعد الاسم الموصول، والمضاف إليه بعد المضاف.

والثالث: أن تزاد بعد الألف هاء عند الوقف تسمى (هاء السكت) نحو (وا عمراه) و (وا كبداه).

وإعرابها مثل إعراب (وا عمرا)، والهاء حرف زائد للسكت. والغرض من زيادة الألف والهاء مدّ الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما في

النفس. وزيادتها ليست واجبة وإنما هي غالبة. ومثله (وا علياه) و (وا قتيل الداراه) و (وا من فتح مصراه).

ولا تثبت الهاء في الوصل إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر:

ألا يا عمرو عَمْراهْ وعمرو بن الزبيراهْ

المعنى: إني متفجع وحزين على عمرو وعمرو بن الزبير.

فزاد الشاعر هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (يا عمراه) وذلك ضرورة.

وواقفًا زد هاء سكت إن ترِدْ وإن تشأ فالمدّ والها لا تزِدْ

المعنى: زد هاء السكت ـ عند الوقف ـ على المندوب، وإن شئت فلا تزدها واكتف بالمد.

فتح ما قبل ألف الندبة:

إذا كان آخر ما تلحقه ألف الندبة فتحة لحقته ألف الندبة من غير تغيير لها؛ لأن الفتحة هي التي تناسب الألف فتقول: (وا غلامَ أحمداه)، وإن كان غير مفتوح وجب فتحه وذلك بحذف الضمة من آخره نحو (وا زيداه) وأصلها (وا زيدُ).

فإن أوقعت الفتحة في لبس وجب تركها وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها، فتبقى الكسرة ويجيء بعدها ياء، ففي مثل (وا غلامكِ) نقول: (وا غلامكِيه)، وتبقى الضمة ويجيء بعدها واو، ففي مثل (وا غلامهُ) نقول: (وا غلامهُوه).

فيجب قلب الألف: بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واوًا؛ لأنك لو لم تفعل ذلك وحذفت الضمة والكسرة وفتحت وأتيت بألف الندبة وقلت: (وا غلامكاه) (وا غلامهاه)، لالتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبة

بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائبة بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائب.

والشكل حتمًا أوله مجانسا   إن يكن الفتح بوهم لابسا

المعنى: إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبسًا في الكلام بسبب وهم ـ وهو ذهاب الظن لغير المراد ـ فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود، فإن كان الموجود هو الكسرة أتي بالياء، وإن كان الضمة أتي بالواو.

ندبة المضاف إلى ياء المتكلم:

تقدم أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي جاز فيه خمس لغات وهي حذف الياء، وإثباتها ساكنة أو مفتوحة، وقلب الكسرة فتحة والياء ألفًا باقية أو محذوفة.

فإذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكّن الياء جاز فيه وجهان:

الأول: فتح الياء وإلحاق ألف الندبة، فتقول في ندبة (عبدي): (وا عبديا)، وفي ندبة (وطني): (وا وطنيا). فـ (وا) حرف نداء وندبة، و(عبديا) منادى مندوب منصوب بالفتحة الظاهرة؛ وهو مضاف إلى ياء المتكلم، والألف للندبة.

والثاني: حذف الياء وإلحاق ألف الندبة فتقول: (وا عبدا) و(وا وطنا). فـ (عبدا) منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها الفتحة المناسبة للألف، والألف للندبة. و(عبد) مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

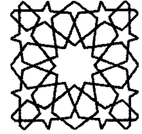
وإذا ندب على لغة من يبقي ياء المتكلم ويفتحها قال: (وا عبديا) ليس إلا.

وإذا ندب على باقي اللغات قال: (واعبدا) ليس إلا.

وقـائـل واعـبـديـا واعـبـدا   من في الندا اليا ذا سكون أبدى

المعنى: إن الذي أبدى الياء ساكنة في النداء يقول في الندبة: واعبديا، واعبدا، فيفتح الياء أو يحذفها، ويلحق بها ألف الندبة، ولما ذكر الوجهين في حالة إسكان الياء دل على أن بقية اللغات ليس فيها إلا وجه واحد كما تقدم.





الترخيم

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت، يقال: (صوت رخيم) أي رقيق ليّن.

وفي الاصطلاح: هو حذف حرف أو أكثر من آخر الاسم المنادى نحو (يا فاطمَ) والأصل: يا فاطمة، ونحو (يا سعا) والأصل: يا سعاد. والمنادى الذي يحذف آخره يسمى مرخّمًا.

الغرض من الترخيم:

١ ـ قد يكون الغرض منه الفراغ من النداء بسرعة للإفضاء إلى المقصود وهو المنادى له.

٢ ـ إظهار أن المتكلم عاجز عن إتمام بقية المنادى لضعفه عن ذلك بمرض أو نحوه، فيقول مثلاً: (يا خالِ) مناديًا (خالدًا) كأنه لا يستطيع إتمام بقية الاسم. وهذا يحصل كثيرًا في حياتنا اليومية، فإننا نسمع المريض أحيانًا ينادي ابنه أو أخاه أو صديقه فلا يتم اسمه كأنه يعجز عن ذلك.

٣ ـ قد تقتضي الضرورة الشعرية هذا الحذف ليستقيم الوزن كقوله:

أفاطم لو شهدت ببطن خبت ... وقد لاقى الهزبرُ أخاك بشرا

وقوله:

أصاح ترى برقًا أريك وميضه ... كلمع اليدين في حبيّ مكلل (م).

وقال ابن مالك:

ترخيمًا احذف آخر المنادى ... كـ (يا سعا) فيمن دعا سعادا

المعنى: احذف آخر المنادى حذف ترخيم كمن يقول (يا سُعا) ينادي فتاة اسمها (سعاد).

شروطه:

لا يخلو المنادى من أن يكون مختومًا بالهاء، أو غير مختوم بها.

فإن كان الاسم مختومًا بالهاء جاز ترخيمه مطلقًا، أي: سواء كان علمًا كـ (فاطمة، وحمزة)، أم غير علم كـ (جارية)، زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثلنا، أو غير زائد كـ (هبة) و(شاة)، فتقول: (يا فاطمَ، يا حمزَ، يا جاريَ، يا شا) ومنه قول العرب: يا شا ادجني، أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم.

ولا يحذف من المرخم شيء بعد حذف الهاء.

وأما ما ليس مؤنثًا بالهاء فلا يرخم إلا بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون علمًا.

٢ ـ أن يكون رباعيًّا فأكثر نحو (حارث وجعفر وعثمان) فتقول: (يا حارِ، ويا جعفَ، ويا عثمَ). فلا يجوز ترخيم الثلاثي نحو (زيد، وعمر، وسعد).

كما لا يرخم إذا كان على أربعة أحرف وهو غير علم مثل (قائم، وقاعد).

٣ ـ أن لا يكون مركبًا تركيب إضافة ولا إسناد، فلا يرخم نحو (عبد الرحمن) لكونه مركبًا تركيبًا إضافيًّا، ولا (تأبط شرًّا) لكونه مركبًا تركيب إسناد.

وجوّزنه مطلقًا في كل ما ... أنّث بالها، والذي قد رخّما

بحذفها وفّره بعد، واحظلا ... ترخيم ما من هذه (الها) قد خلا

إلا الرباعي فما فوق العلمْ ... دون إضافة وإسناد مُتَمّ

المعنى: إذا كان المنادى مؤنثًا بالهاء جاز ترخيمه مطلقًا، أي سواء كان علمًا أم غير علم، على ثلاثة أحرف أم زائدًا عليها.

والمنادى المرخم بحذف هذه الهاء يوفر بعد ذلك فلا يحذف منه شيء. ثم بين أن المنادى الخالي من الهاء (يحظل) أي يمنع ترخيمه، إلا إذا كان علمًا رباعيًّا فما فوق، وغير مضاف وغير مركب تركيب إسناد تام، وهو المركب الإسنادي.



ويجب أن يحذف حرفان ـ الآخر وما قبله ـ بالشروط الآتية:

١ ـ أن يكون ما قبل الآخر زائدًا.

٢ ـ أن يكون حرف مد ولين وهو الألف والواو والياء.

٣ ـ أن يكون ساكنًا.

٤ ـ أن يكون رابعًا فصاعدًا.

مثاله (عثمان، منصور، مسكين) فتقول: (يا عثمُ، يا منصُ، يا مسكُ). فإن كان أصليًّا لم يحذف نحو (مختار، منقاد) لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، بل نقول: (يا مختا، يا منقا).

فإن لم يكن حرف مد ولين وكان صحيحًا لم يحذف أيضًا، سواء كان ساكنًا نحو (قِمَطْر [الرجل القصير])، أم متحركًا نحو (سفرجل)، بل يقال: (يا قِمَط، يا سفرجَ).

وإن كان متحركًا لم يحذف كذلك نحو (هَبَيَّخ [الغلام السمين]، قَنَوَّر[الصعب اليبوس من كل شيء]).

وإن كان ثالثًا لم يحذف أيضًا كما في نحو ثمود وعماد وسعيد، بل يقال: يا ثمو، يا عما، يا سعي.

وأما ما كان قبل واوه فتحة نحو (فرعَون)، أو قبل يائه فتحة نحو (غُرنَيْق: وهو طير من طيور الماء طويل العنق) ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معاملة (مسكين) و(منصور) فتقول: (يا فرْعَ، ويا غُرْنَ)، ومذهب غيرهما من النحاة عدم جواز حذف ما قبل الآخر، فتقول على رأيهم: يا فرعَوْ، ويا غُرْنَيْ.

ومع الاخر احذف الذي تلا — إن زيد لينًا ساكنًا مكمّلا
أربعة فصاعدًا والخلف في — واو وياء بهما فتح قفي

المعنى: احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر (أي ما قبله) بشرط أن يكون زائدًا لينًا ساكنًا رابعًا فصاعدًا. وأما ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة ففيه خلاف كما بينا ذلك.

ترخيم المركب تركيبًا إسناديًّا ومزجيًّا:

يرخم العلم المركب تركيبًا مزجيًّا وذلك بحذف عجزه، فتقول في ترخيم (معدي كرب): (يا معدي)، وفي ترخيم (بعلبك): (يا بعلَ)، وفي ترخيم (سيبويه): (يا سيبَ).

وأما المركب تركيبًا إسناديًا فقلّ ترخيمه، ونقل ذلك سيبويه عن العرب، فتقول في ترخيم (تأبط شرًّا): (يا تأبَّطُ).

والعجز احذف من مركب وقلْ — ترخيم جملة، وذا عمرو نقلْ

المعنى: احذف العجز من المركب المزجي عند الترخيم، وأما المركب الإسنادي فإنه يرخم قليلاً، وقد نقل هذا عن العرب عمرو الملقب بسيبويه.

لغتا الترخيم:

يجوز في المرخّم لغتان:

١ ـ أن تبقي آخره بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف ـ من

ضمة أو فتحة أو كسرة ـ نحو (يا سالِ. يا جعفَ. يا فاطمَ) في نداء (سالِم وجعفَر وفاطمة) فإننا نلاحظ أننا تركنا آخر الكلمة على ضبطه بعد حذف الحرف الأخير. وتسمى هذه اللغة: (لغة من ينتظر) أي: من ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود.

ويقال في إعرابه: إنه منادى مبنيّ على الضم المقدر على الحرف المحذوف في محل نصب.

٢ ـ **مراعاة الأمر الواقع**، وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائيًّا، وصار آخر الحالي ـ بعد حذف ما حذف ـ هو الذي تقع عليه العلامة، فتقول في نداء الأسماء السابقة: (يا سالُ. يا جعفُ. يا فاطمُ) بمعنى أن لا ينوى المحذوف. وتسمى هذه اللغة: (لغة من لا ينتظر) أي: من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر فتبنيه على الضم.

وله الإعراب السابق نفسه.

وتقول في (ثمود) على لغة من ينتظر الحرف (يا ثمو) بواو ساكنة، وعلى لغة من لا ينتظر (يا ثمي) فتقلب الواو ياء والضمة كسرة، لأنك تعامله معاملة الاسم التامّ، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة نحو (دلو) جمعها: أدلي، والأصل (أدلُو) فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لعدم النظير في اللغة العربية.

وإن نويت بعد حذف ما حذف	**فالباقي استعمل بما فيه أُلف**
واجعله ـ إن لم تنو محذوفًا ـ كما	**لو كان بالآخر وضعًا تمّما**
فقل على الأول في (ثمود): (يا	**ثمو)، و(يا ثمي) على الثاني بيا**

المعنى: إن نويت ثبوت ما حذف بعد حذفه فاترك الباقي على حاله المألوف قبل الحذف، ويعبر عن هذه الحالة بلغة من ينتظر، أو اجعل

الباقي من المرخم بعد حذف ما حذف، اجعله كما لو كان قد تمّم بالآخر في الوضع، أي: كأن الآخر الحالي هو الآخر في الوضع، ويعبر عن هذه الحالة بلغة من لا ينتظر.

فعلى الوجه الأول يقال في ثمود: يا ثمو، بحذف الدال، وعلى الثاني يقال: يا ثمي، بالياء.

تعين إحدى لغتي الترخيم في بعض الأسماء:

إذا رخّم ما فيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمؤنث مثل مُسلمة وحارثة وحفصة ـ وجب ترخيمه على لغة من ينتظر فتقول: (يا مسلمَ ويا حارثَ ويا حفصَ) بالفتح، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، فلا تقول: (يا مسلمُ ويا حارثُ ويا حفصُ) بالضم، لأنك لو قلت ذلك لالتبس بنداء المذكر الذي لا ترخيم فيه.

ونحو ذلك قولنا: (يا عليَّ) في ترخيم (عليّة) علم على أنثى، أي يجب ترخيمه على لغة من ينتظر، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، فلا نقول: (يا عليُّ) بضم الميم، لئلا يلتبس بنداء المذكر (عليّ).

وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فيرخّم على اللغتين، فتقول في (مَسلمة) علمًا على رجل: يا مَسلمَ ويا مَسلمُ، بالفتح والضم. وفي نداء حمزة وطلحة: يا حمزُ ويا طلحُ، بالوجهين.

والتزم الأول في كمُسلمهْ   وجوّز الوجهين في كمَسلمهْ

المعنى: التزم الوجه الأول وهو نية المحذوف في مثل (مُسلمة) من كل اسم ختم بتاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، وجوز الوجهين في كل اسم ختم بتاء ليست للفرق مثل (مَسلمة).

ترخيم الضرورة:

قد يحذف للضرورة الشعرية آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كـ (أحمد)، ومنه قول امرئ القيس:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريفُ بنُ مالٍ ليلة الجوع والخَصَرْ

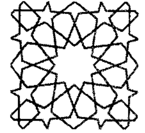
المعنى: يمدح طريف بن مالك بالكرم، وأنه يوقد النيران ليلاً ليراها السائرون فيقصدوا نحوها، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد، وهو الوقت الذي يضنّ فيه الناس ويبخلون.

فجاء الترخيم في غير النداء للضرورة، وأصله: طريف بن مالك.

ولاضطرار رخّموا دون ندا ما للندا يصلح نحو أحمدا

المعنى: رخمت العرب بعض الألفاظ للضرورة في غير النداء بشرط كونه صالحًا للنداء نحو (أحمد).





أسماء الأفعال

تعريفها:

وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها وليست هي على صيغها. وهي عند جمهور النحاة أسماء لأن قسمًا منها يقبل بعض علاماته كالتنوين نحو صهٍ وأفٍّ، والألف واللام نحو (النجاءَك) بمعنى انجُ.

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل

سبب تسميتها بذلك:

سميت أسماء الأفعال بهذا الاسم لأنها أسماء تؤدي معاني الأفعال كما تؤدي المصادر أحيانًا معاني الأفعال في نحو قولك: (سكوتًا) بمعنى (اسكتْ)، و(صبرًا) بمعنى (اصبرْ)، غير أن هذه مصادر معربة وأسماء الأفعال مبنية غير متصرفة، وذلك نحو (صه) اسم للفعل اسكت، فهو بمعنى (سكوتًا)، و(مه) اسم للفعل (انكفف) بمعنى انكفافًا. وهكذا بقية أسماء الأفعال.

واسم الفعل من حيث الزمن ثلاثة أقسام:

١ ـ **اسم فعل الأمر** وهو الكثير فيها مثل (مهْ) أي انكفف، بمعنى امتنع، وآمين بمعنى استجبْ، و(حيَّ) بمعنى أقبل، و(إيهِ) بمعنى زد. فـ (إيهِ) مثلاً اسم فعل أمر مبني على الكسر والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت).

وقد يكون اسم الفعل معدولاً كنَزالِ وحَذارِ وضَرابِ وكَتابِ وسَماعِ،

فهذه الأمثلة معدولة عن انزلْ واحذرْ واضربْ واكتبْ واسمعْ. وصيغة (فعالِ) يراد بها التوكيد والمبالغة، فـ (سماعِ) آكد من اسمعْ، و(حذارِ) آكد وأبلغ في الأمر من (احذرْ). يدلك على ذلك أن هذه الصيغة تدل على المبالغة عمومًا في اسم الفعل أو في غيره نحو يا خباثِ و يا فساقِ.

٢ ـ اسم الفعل الماضي، وهو سماعي وقليل، نحو شتان بمعنى افترق نحو (شتان زيد وعمرو)، وهيهات بمعنى بعد نحو (هيهات العقيق)، وقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، فـ (شتان) اسم فعل ماض بمعنى (افترق)، و(زيد) فاعل.

٣ ـ اسم الفعل المضارع، وهو سماعي وقليل أيضًا، نحو (أوَّهْ) بمعنى أتوجع، و(أف) بمعنى أتضجر، كقوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧] فـ (أف) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا)، ومنه (وي) بمعنى أعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

ما ناب عن فعل كشتان وصهْ   هو اسم فعل وكذا أوّه ومهْ

المعنى: إن اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل في الدلالة على معناه وفي عمله مثل (شتان) وهو اسم فعل ماض، و(صه) وهو اسم فعل أمر، (أوّه) وهو اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع، و(مه) وهو اسم فعل أمر بمعنى انكفف.

وما بمعنى افعل كآمين كثرْ   وغيره كوي وهيهات نزرْ

المعنى: أن اسم الفعل الأمر الذي بمعنى (افعلْ) كثير في كلام العرب مثل (آمين)، أما غيره كالذي يكون بمعنى الماضي مثل (هيهات)، وبمعنى المضارع مثل (وي) بمعنى أتعجب فقليل.



واسم الفعل يلزم صيغة واحدة للجميع فنقول: (صهْ) للواحد والمثنى

والجمع والمذكر والمؤنث إلا ما لحقته كاف الخطاب فيراعى فيه المخاطب فتقول: (عليكَ نفسَك، وعليكِ نفسَكِ، وعليكما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنّ أنفسَكنّ) و (إليكَ عني، وإليكِ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنّ عني) و (هاكَ الكتابَ، وهاكِ الكتابَ، وهاكما الكتابَ، وهاكم الكتابَ، وهاكنّ الكتابَ).

أقسامها:

اسم الفعل قسمان: مرتجل ومنقول،

فالمرتجل: ما وضع من أول الأمر كذلك مثل (هيهات وأفّ وآمين وصه).

والمنقول: ما استعمل في غير اسم الفعل ثم نقل إليه. وهو أقسام:

١ ـ منقول من الجار والمجرور، أي أن أصله جار ومجرور ثم نقل إلى اسم الفعل نحو (عليك خالدًا) أي الزمه، و(إليك عني) أي ابتعد وتنحّ، و(إليك الكتاب) أي خذه. فـ (عليك، وإليك) اسم فعل أمر مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

٢ ـ منقول من ظرف المكان نحو(دونك الكتاب) أي خذه، و(مكانَك) أي اثبتْ. فـ (دونك) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، و(الكتاب) مفعول به.

٣ ـ منقول من مصدر، وهو نوعان:

النوع الأول: منقول من مصدر له فعل مستعمل مثل (رويد) ـ بلا تنوين ـ في قولك: (رويدَ خالدًا) أي: أمهل خالدًا، فـ (رويدَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، و(خالدًا) مفعول به. وأصل هذا المصدر (إرواد) مصدر الفعل الرباعي (أرود)، بمعنى (أمهل)، ثم صغر تصغير ترخيم بحذف الهمزة والألف، فصار (رويد) ومعناه الإمهال.

النوع الثاني: منقول من مصدر ليس له فعل من لفظه، لكن له فعل من معناه مثل (بلْهَ) - بلا تنوين - بمعنى: اترك، نحو (بَلْهَ الإهمالَ) فـ (بلهَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، و(الإهمال) مفعول به.

ويجوز استعمال (رويد) مصدرًا باقيًا على مصدريته، إما مضافًا إلى مفعوله نحو (رويدَ محمدٍ) بمعنى (إروادَ محمدٍ) أي: إمهالَه، أو منوّنًا ناصبًا له نحو (رويدًا محمدًا)، فـ (رويد) فيهما مصدر نائب عن فعل الأمر المحذوف (أروِدْ)، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، و(محمد) بالجر مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبالنصب مفعول به للمصدر. وقد يستعمل منونًا غير ناصبٍ مفعولَه نحو (رويدًا يا سائق) وإعراب المصدر كالذي قبله.

ويجوز استعمال (بلهَ) مصدرًا منصوبًا على المصدرية نائبًا عن فعل الأمر مضافًا إلى مفعوله نحو (بلهَ الغيبةِ). وقد ينون فيكون ناصبًا له نحو (بلهًا الغيبةَ) فـ (بلهًا) مصدر نائب عن فعل الأمر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، و(الغيبة) مفعول به منصوب بالفتحة.

والفعل من أسمائه عليكا ... وهكذا دونك مع إليكا

كذا رويد بله ناصبين ... ويعملان الخفض مصدرين

المعنى: أن أسماء الأفعال منها ما هو منقول من جار ومجرور مثل (عليك) و(إليك)، ومنها ما هو منقول من ظرف مثل (دونك)، ومن مصدر مثل (رويد وبلهَ) فإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل، وإن انجر ما بعدهما فهما مصدران مضافان لما بعدهما.

عمل اسم الفعل:

يعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي ينوب عنه ويدل عليه، فإن كان

ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك نحو (صهْ) بمعنى اسكت، و(مهْ) بمعنى انكفف، و(هيهات محمد) بمعنى بعُدَ محمد، ففي (صه ومه) ضميران مستتران كما في اسكت وانكفف، و(محمد) مرفوع بهيهات كما ارتفع بـ (بَعُدَ).

وإن كان ذلك الفعل يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك مثل (دونك الكتابَ) أي خذه. فـ (دونك) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، و(الكتاب) مفعول به منصوب بالفتحة.

ومن أحكام معمول اسم الفعل أنه يجب تأخيره عنه فتقول: (دراكِ بكرًا) ولا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول: (بكرًا دراك). وهذا بخلاف الفعل، إذ يجوز أن تقول: (بكرًا أدرك).

وما لما تنوب عنه من عملْ ... لها وأخر ما لذي فيه العملْ

المعنى: يثبت لأسماء الأفعال من العمل ما يثبت لما تنوب عنه من الأفعال، ويجب تأخير معمول اسم الفعل عليه.

التنوين الداخل عليها:

يدخل التنوين على قسم من هذه الألفاظ وذلك نحو صهٍ وإيهٍ وأفٍّ، وهو دليل على أن ما سمي به من أسماء الأفعال إنما هي أسماء. وهذا التنوين عند الجمهور يفيد التنكير، فما نوّن منها كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة. فإذا قلت: (صهْ) بالتسكين كان أمرًا له بالسكوت عن حديث معيّن، وإذا قلت: (صهٍ) بالتنوين كان أمرًا له بالسكوت عن كل حديث. وهكذا (إيهِ) و(إيهٍ) فإن (إيهِ) بلا تنوين طلب الاستزادة من حديث معيّن، و(إيهٍ) طلب الاستزادة من أي حديث يشاء المتكلم.

واحكم بتنكير الذي ينوّن ... منها وتعريف سواه بيّن

المعنى: ما كان منونًا من اسم الفعل كان نكرة، وما لم يكن كذلك فهو معرفة.

فائدتها:

إن فائدة أسماء الأفعال الدالة على الطلب هي المبالغة والتوكيد، فـ (صه) مثلاً آكد وأبلغ في الزجر من (اسكت)، و(مه) آكد وأبلغ من انكفف، و(حيّ) آكد وأبلغ من (أقبل)، وذلك لأنه يراد بها الحدث المجرد، ألا ترى أنها لا تتصل بالضمائر صاحبة الحدث فلا يقال صها ولا صهوا كما يقال اسكتا واسكتوا بل يقال بلفظ الإفراد دومًا وذلك اكتفاء بالحدث.

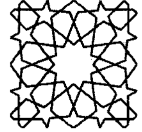
ويدل استعمالنا لها في اللغة الدارجة على ذلك، فـ (أص) أو (هص) مقلوب (صه) أبلغ في الزجر من اسكت وأشد. وقد نستعملها في المواقف التي تستوجب الصمت المطبق كأن يكون موقف رعب أو موقف يستدعي الصمت لسماع شيء مهم.

وكذلك (مكانَك) أبلغ من (اثبت مكانك)، و(عليك نفسك) أبلغ من (الزم عليك نفسك) لما فيه من الاختصار والسرعة.

وما كان بمعنى الخبر يفيد التعجب إضافة إلى المبالغة والتوكيد وذلك نحو (هيهات الأمل) أي ما أبعده، قال تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، و(شتان زيد وخالد) أي ما أشد الافتراق بينهما، و(وي لخالد) أي ما أعجب أمره.

واستعمالنا في الدارجة يؤكد هذا المعنى فنقول (هيهات) لما كان بعيدًا جدًّا، ونستعمل (وي) مكررة ومفردة للتعجب فنقول: (وي وي) إذا كان ثمة أمر يدعو إلى العجب، ونستعمل (أف) للتضجر الشديد. (م).





أسماء الأصوات

وهي كل لفظ حكي به صوت أو صوّت به للبهائم ولما لا يعقل عمومًا أو ما هو في حكمه. فالأول نحو (قب) حكاية وقع السيف، أي حكاية صوت السيف على الدرقة، و(طق) لوقع الحجارة. والثاني كـ (عدَس) لزجر البغل، و(هيد) لزجر الإبل.

وهي كما نرى مما مر على قسمين:

الأول: حكاية صوت صادر عن الحيوان أو عن الإنسان أو عن الجمادات، وشرطها أن تكون مشابهة للمحكي، فمن ذلك (غاق) حكاية صوت الغراب، و(ماء) صوت الظبية إذا دعت ولدها، و(طيخ) حكاية صوت الضاحك، و(عيط) حكاية صوت الفتيان إذا تصايحوا في اللعب، و(طق) حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض، و(قب) لوقع السيف، و(قاش ماش) للقماش كأنه سمي باسم صوته، و(دم) حكاية صوت الطبل، و(قيق) حكاية صوت الدجاجة، و(طب) حكاية لوقع الكرة على الأرض.

الثاني: أصوات يصوّت بها للحيوانات عند طلب شيء منها، إما المجيء وإما الزجر نحو (عاه)، و(هاب) لزجر الإبل، و(عوه) و(عه) للضأن والجحش. أو لأمر آخر كالشرب والتسكين والأمر بالسير وذلك كـ (سأ) للشرب، و(هدع) للتسكين. وعندنا في عامية أهل العراق (هوش) لتسكين الحمار و(ده) لأمره بالسير.

والذي في حكمه كالخطاب الذي يوجه للأطفال مثل (كِخْ) وهي كلمة زجر للأطفال عن المستقذرات، فيقال له (كخ) أي اتركه وارم به.

وذكر الرضي من أسماء الأصوات قسمًا ثالثًا وهي الأصوات الخارجة عن فم الإنسان «غير موضوعة وضعًا بل دالة طبعًا على معانٍ في أنفسهم كـ (أف) و (تف) فإن المتكرّه لشيء يخرج من صدره صوتًا شبيهًا بلفظ (أف)، ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بـ (تف).

وكذلك (آه) للمتوجع أو المتعجب، فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعًا كـ (أح) لذي السعال إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها نسَقوها نسق كلامهم وحرّكوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات «أف» و «أوّه». (م).

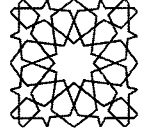
وأسماء الأصوات كلها مبنية، أما أسماء الأفعال فقد بنيت لشبهها بالحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر، قال ابن مالك: (وكنيابة عن الفعل بلا تأثر). وأما أسماء الأصوات فهي مبنية لشبهها بأسماء الأفعال.

وما به خوطب ما لا يعقلُ — من مشبه اسم الفعل صوتًا يجعلُ

كذا الذي أجدى حكاية كقبْ — والزم بِنا النوعين فهو قد وجبْ

المعنى: أسماء الأصوات ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يعقل وعلى حكاية صوت من الأصوات نحو (قَب) لوقع السيف، ويجب بناء النوعين اسم الفعل واسم الصوت.





نونا التوكيد

لتوكيد الفعل نونان: ثقيلة مشددة مبنية على الفتح، وخفيفة ساكنة مبنية على السكون، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿...لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ويؤكد بهما الأمر مطلقًا من غير شرط نحو اكتبَنَّ واجتهدَنْ، ولا يؤكد بهما الماضي.

للفعل توكيد بنونين هما ... كنوني اذهبَنَّ واقصدَنْهما

المعنى: يَلحق الفعل للتوكيد نونان إحداهما ثقيلة نحو (اذهبَنَّ) والأخرى خفيفة نحو (اقصدَنْهما).

فائدة:

يبدو أن النون حرف يؤكد الأسماء والأفعال، غير أنها تدخل في أول الاسم وآخر الفعل، فـ (إنَّ) هي نون ثقيلة مسبوقة بالهمزة، ولما كانت تدخل في أول الاسم بدئت بهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن وجعلت الهمزة من بناء الكلمة.

وهناك تشابه بين (إنّ) والنون، فكلتاهما حرف توكيد غير أن إحداهما تؤكد الأسماء والأخرى تؤكد الأفعال، وكلتاهما ثقيلة وخفيفة، وكلتاهما تُدخل الفتح على ما دخلت عليه، فـ (إنّ) تدخل على الأسماء وتنصبها، والنون تدخل على الفعل وتبنيه على الفتح. تقول: (إنّ محمدًا ليسافرَنَّ)، وكلتاهما يجاب بها القسم في الإثبات، تقول: (والله لأذهبَنَّ) و (والله إني

لمعكم) قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[الأنبياء: ٥٧]، وقال: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[الذاريات: ٢٣]. (م).

وأما المضارع فله أربع حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجبًا أو قريبًا من الواجب، أما الواجب فهو إذا كان الفعل مثبتًا مستقبلاً واقعًا في جواب القسم غير مفصول من لام الجواب بفاصل كقولك: (وربِّ الكعبة لأخدمَنَّ الوطن) فالفعل (أخدم) مثبت فهو غير مسبوق بالنفي، ويدل على الزمن المستقبل، فخدمة الوطن فيما يستقبل من الزمان، وهو جواب قسم مقترن باللام. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[الأنبياء: ٥٧]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾[مريم: ٦٨]، ولزوم اللام في الجواب واجب لا معدل عنه.

ونون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على فعل الحال، قال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[الفتح: ٢٧]، فإذا كان الفعل للحال لم تدخل عليه النون نحو (والله لأحسبك كاذبًا).

وما ورد من ذلك غير مؤكد فهو على تقدير حرف نفي كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. وعلى هذا فمن قال: (والله أفعل) فالمعنى: والله لا أفعل. فإن أراد الإثبات وجب أن يقول: (والله لأفعلنّ) في الاستقبال، أو (والله لأَفعلُ) إذا أريد الحال.

أما التوكيد القريب من الواجب فهو إذا كان الفعل شرطًا لـ (إنْ) المقترنة بـ (ما) الزائدة (أي: إمّا)، ولم يرد في القرآن إلا مؤكدًا كقوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[الإسراء: ٢٣]، وقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾[الأنفال: ٥٨]. وسبب ذلك أن (ما) للتوكيد فجيء بالنون التي هي للتأكيد أيضًا، ولذلك قالوا إن دخولها هنا قريب من الواجب.

ومن ترك التوكيد قوله:

يا صاح إمّا تجدْني غير ذي جدة   فما التخلي عن الإخوان من شيمي

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالشعر.

الثاني: أن يكون ممتنعًا، وذلك إذا انتفت شروط الواجب، بأن كان في جواب قسم منفي ولو كان النافي مقدرًا، فالملفوظ نحو(والله لا أنقض عهد أمتي)، والمقدر نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي لا تفتأ، أو كان الفعل للحال وليس للاستقبال كقولك: (والله لَتذهب الآن) وقول الشاعر:

يميناً لَأبغض كل امرئ   يزخرف قولاً ولا يفعل

أو كان الفعل مفصولاً من لام جواب القسم بفاصل نحو قولك: (وربِّ الكعبة لسوف أخدم الوطن)، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[آل عمران: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[الضحى: ٥].

الثالث: أن يكون توكيد المضارع كثيرًا، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب كلام الأمر ولا الناهية وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض، فمثال المسبوق بلام الأمر قولك: (لِيَجتهدَنَّ سعيد)، ومثال (لا) الناهية قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾[إبراهيم: ٤٢]، ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾[الحج: ١٥]، ومثال التمني قولك: (ليتك تجتهدَنَّ)، والترجي قولك: (لعلك تفوزَنَّ)، والعرض قولك: (ألا تزورَنَّ المدرسة)، والتحضيض قولك: (هلا يسمعَنَّ الولد نصيحة والده) ففي هذه الأمثلة يجوز التوكيد وعدمه.

الرابع: أن يكون التوكيد قليلاً، وذلك إذا وقع بعد (لا) النافية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[الأنفال: ٢٥].

أو بعد (ما) الزائدة التي لم تدغم في (إنْ) الشرطية كقولهم: (بعينٍ ما أرَيَنّك) فـ (ما) زائدة للتوكيد، و(أريَنَّ) مضارع مبني على الفتح والنون للتوكيد، والمعنى: اعمل كأنني أنظر إليك، ويضرب المثل في الحث على ترك التواني. أو بعد (لم) كقول الشاعر:

من جحد الفضل ولم يذكرَنْ بالحمد مسديه فقد أجرما

أو بعد أداة جزاء غير (إنْ) المدغمة في (ما) كقولك: (من يصلَنَّ رحمه يسعد) وقول الشاعر:

ومهما تشأْ فزارة تمنعا

أي تمنعَنْ.

وقول الآخر:

من نثقَفَنْ منهم فليس بآيب

وقال ابن مالك:

يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب، او شرطًا (امّا) تاليا

أو مثبتًا في قسم مستقبلا وقلَّ بعد ما ولم وبعد لا

وغير إما من طوالب الجزا وآخر المؤكد افتح كابرزا

المعنى: تلحق نونا التوكيد فعل الأمر مطلقًا بلا شرط، والمضارع المستقبل الدال على الطلب، وهذا يشمل المضارع المقرون بلام الأمر ولا الناهية وغيرهما، أو واقعًا شرطًا تاليًا لـ (إما)، أو واقعًا جواب قسم مثبتًا مستقبلاً. وقلّ التوكيد بعد ما الزائدة ولم ولا، وقلّ بعد غير (إما) الشرطية من باقي أدوات الشرط التي تطلب جزاء، وآخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح.

طريقة توكيد الفعل بالنون:

١ ـ إذا كان الفعل صحيح الآخر بني آخره على الفتح نحو (لتذاكرَنَّ)،

وكذلك إذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء نحو (لأدعوَنَّ، ليقضيَنَّ)، وإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء لتقبل الفتحة، فتقول في (أنت ترضى): لترضَيَنَّ.

٢ ـ إذا كان الفعل مسندًا إلى ألف الاثنين حذفت نون الرفع فقط لتوالي الأمثال وكسرت نون التوكيد تشبيهًا لها بنون الرفع، فتقول في تأكيد: تنصران، يقضيان، يغزوان، تسعَيان: لتنصرانِّ وليقضيانِّ وليغزوانِّ ولتسعيانِّ. والأصل: لتنصرانِنَّ، وكذا مابعدها، بنون توكيد ثقيلة، وقد أدى هذا إلى اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة في آخر الفعل، وهذا غير مألوف في اللغة العربية، فحذفت نون الرفع لتوالي النونات (أو بتعبير النحاة لتوالي الأمثال) فصارت (لتنصرانَّ) بفتح النون المشددة، ثم كسرت النون لأنهم يشبهونها بنون الرفع فصارت (لتنصرانِّ).

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وألف الاثنين ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون نون التوكيد الثقيلة مبنية على الكسر.

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكنين ـ هي النون الأولى من النون المشددة ـ لسهولة النطق بالألف مع ساكن بعدها).

ولا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين، فلا يقال مثلاً: (لتضربانْ)، بل يجب التشديد فتقول: (لتضربانِّ) بنون مشددة مكسورة.

ولم تقع خفيفة بعد الألفْ   لكن شديدة وكسرها أُلِفْ

المعنى: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، بل يجب أن تكون شديدة، أي نون ثقيلة، وتكون مبنية على الكسر.

٣ ـ إذا كان الفعل مسندًا إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجماعة أو ياء المخاطبة

حذرًا من التقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مضمومًا إذا كان المحذوف الواو، وما قبلها مكسورًا إذا كان المحذوف الياء، فإذا أردنا توكيد قولنا: (يا قوم هل تنصرون الحق؟) قلنا: (يا قوم هل تنصُرُنَّ الحق؟)، والأصل (تنصرونَنَّ) بنون التوكيد الثقيلة، وقد أدى هذا إلى اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة في آخر الفعل، فحذفت نون الرفع لتوالي النونات فصار (تنصرُونَّ)، فالتقى ساكنان هما: واو الجماعة، والنون الأولى الساكنة من نون التوكيد، فحذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين فصار (تنصُرُنَّ).

وإذا أردنا توكيد قولنا: (يا هند هل تنصرين الحق؟) قلنا: (يا هند هل تنصُرِنَّ الحق؟)، والأصل (تنصرينَنَّ) بنون التوكيد الثقيلة، وقد أدى هذا إلى اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة في آخر الفعل، فحذفت نون الرفع لتوالي النونات فصار (تنصرينَّ)، فالتقى ساكنان هما: ياء المخاطبة، والنون الأولى الساكنة من نون التوكيد، فحذفت ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين فصار (تنصُرِنَّ).

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة منعًا لتوالي الأمثال، وواو الجماعة أو ياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل، والنون نون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح.

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء حذفا لأجل واو الجماعة وياء المخاطبة، وضم ما قبل واو الجماعة، وكسر ما قبل ياء المخاطبة للدلالة على المحذوف فتقول: (يا زيدون هل تغزون وهل ترمون، ويا هند هل تغزين وهل ترمين) وأصلها: (تغزوون، ترميون)، و(تغزوين، ترميين) ثم حذف لام الفعل منها وأبقي واو الجماعة وياء المخاطبة، فإذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح، فتحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه فتقول: (يا زيدون هل تغزُنَّ وهل ترمُنَّ، ويا هند هل تغزِنَّ وهل

ترمِنَّ). فأصل (تغزُنَّ): (تغزونَنَّ)، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصارت (تغزونَّ) ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة التي قبلها دليلاً عليها.

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل.

وأصل (تغزِنَّ): تغزينَنَّ، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصارت (تغزينَّ) ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة التي قبلها دليلاً عليها.

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل.

وإن كان معتل الآخر بالألف حذفت الألف وبقي فتح ما قبلها وحرّكت واو الجماعة بالضمة وياء المخاطبة بالكسرة نحو لتخشَوُنَّ ولتسعَوُنَّ، ولتخشَيِنَّ ولتسعَيِنَّ.

والإعراب: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو أو الياء ضمير مبني على الضم أو الكسر في محل رفع فاعل.

فأصل (تخشَوُنَّ): تخشَون + نَّ، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصارت (تخشَوْنَّ) فالتقى ساكنان، فحركت الواو بالضمة كيلا تحذف.

وأصل (تخشَيِنَّ): تخشَينَ + نَّ، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصارت (تخشَيْنَّ) فالتقى ساكنان، فحركت الياء بالكسرة كيلا تحذف.

٤ ـ إذا كان الفعل مسندًا إلى نون الإناث زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد لوقوعها بعد الألف نحو لتنصرنانِّ يا نسوة ولتسعينانِّ ولتغزونانِّ ولترمينانِّ. ولا تقع النون الخفيفة بعد نون النسوة.

وإعراب (لتنصرنانِّ): فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والألف فارقة، والنون نون التوكيد الثقيلة.

وألـفًـا زد قـبـلـهـا مـؤكـدا فـعـلاً إلى نـون الإنـاث أسـنـدا

المعنى: زد قبل نون التوكيد مباشرة ألفًا حين يكون المؤكد فعلاً مسندًا إلى نون الإناث.

يقول ابن مالك:

واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما

المعنى: اشكل آخر الفعل المؤكد حالة كون الآخر ضمير ذي لين، والمراد الألف والواو والياء، بما جانس ذلك المضمر من متحرك قد علم، فتجانس الألف الفتحة، والواو الضمة، والياء الكسرة.

والمضمر احذفنّه إلا الألف وإن يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله منه رافعًا غير اليا والواو ياء كاسعَيَنَّ سعيا

المعنى: يحذف الضمير إن كان واوًا أو ياءً، ويبقى إن كان ألفًا، وإن كان آخر الفعل ألفًا فاجعله ينقلب ياء إذا رفع الفعل ضميرًا غير واو الجماعة أو ياء المخاطبة، كالألف والضمير المستتر ونون النسوة نحو اسعيَنَّ يا زيد.

أي: اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعًا غير واو الجماعة وياء المخاطبة مما تقدم ذكره مثل (اسعَيَنَّ سعيًا) وهو مثال للأمر المسند إلى المفرد المخاطب.

واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي

نحو اخشَيِنْ ياهند بالكسر ويا قوم اخشَوُنْ واضمم وقس مسويا

المعنى: احذف الألف إذا رفع المضارع واو الجماعة أو ياء المخاطبة

مع تحريك الضمير بحركة مناسبة وهي الكسرة للياء نحو (اخشَيِنْ يا هند) والضمة للواو نحو (يا قوم اخشَوُنْ)، وقس على ذلك.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك نحو اضربَنَّ يا زيد واغزوَنَّ وارمِيَنَّ واسعَيَنَّ. ونحو اضربانِّ يا زيدان واغزُوانِّ وارميانِّ واسعَيانِّ. ونحو اضربُنَّ يا زيدون واغزُنَّ واقضُنَّ، ونحو اخشَوُنَّ واسعَوُنَّ. . . إلخ.

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث لئلا يلتقي ساكنان، فلا تقول لتخشينانْ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: لا تضربانْ يا زيدان، لما تقدم.

لكنها قد تقع بعد واو الجماعة وياء المخاطبة نحو (هل تذهبُنْ؟ وهل تذهبِنْ؟) ونحو (اذهبُنْ، واذهبِنْ).

الثالث: أنها تحذف إذا وليها ساكن فرارًا من اجتماع الساكنين فتقول: (اضربَ الرجل) بفتح الباء، والأصل اضربَنْ فحذفت نون التوكيد لملاقاة الساكن وهو لام التعريف، ومنه قول الأضبط بن قريع:

لا تهينَ الفقير علّك أن　　　تركع يومًا والدهر قد رفعهْ

المعنى: لا تحتقر الفقير ولا تهنه، فربما يتبدل الحال، فتخضع أنت ويرتفع هو؛ لأن الأيام دول.

فحذف نون التوكيد في قوله: (لا تهينَ) وأصله: لا تُهينَنْ، فالتقى ساكنان ـ نون التوكيد واللام في (الفقير) ـ فحذفت النون وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً على النون المحذوفة. وثبوت الياء مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكَّد، وإلا لقيل: لاتُهِنْ الفقير.

وكذلك تحذف نون التوكيد الخفيفة في الوقف إذا وقعت بعد ضمة أو

كسرة. ويردّ حينئذ ما كان حذف لأجل نون التوكيد لزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين، تقول في الوصل: لا تخافُنْ إلا ذنوبكم، لا تخافِنْ إلا ذنبك، وتقول في الوقف: لا تخافوا، لا تخافي، بحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد الواو التي حذفت لأجل نون التوكيد وكذلك الياء وذلك لزوال التقاء الساكنين بحذف النون.

واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة إذا تقف

واردد إذا حذفتها في الوقف ما من أجلها في الوصل كان عدما

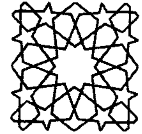
المعنى: احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ساكن، أي وقع بعدها، وكذلك احذفها إذا وقعت عند الوقف عليها بعد غير الفتحة، والمراد الضمة والكسرة، وإذا وقفت وجب أن ترد إلى الفعل ما حذف منه في حالة الوصل بسببها.

الرابع: أنها تعطى في الوقف حكم التنوين، فإذا وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا عند النطق نحو (ابتعدَنْ عن مجالسة المغتاب)، فتقول: ابتعدا، وفي نحو (لنسفعَنْ) نقول: (لنسفَعا).

وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفًا كما تقول في قفنْ قفا

المعنى: إذا وقف على النون الخفيفة بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفًا مثل (قفَنْ) حيث وقعت النون بعد فتحة، فعند الوقف يقال: قفا.





الممنوع من الصرف

معنى الصرف:

الاسم المعرب قسمان:

١ ـ قسم يدخله التنوين، ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذي يحويه أشدّ تمكنًا في الاسمية من سواه، ولهذا يسمى (تنوين الأمكنية أو متمكن أمكن) أي التنوين الدال على أن هذا الاسم المعرب أمكن وأقوى درجة في الاسمية من غيره. ويسمى أيضًا (تنوين الصرف) وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة.

فالصرف هو التنوين الدالّ على معنى يكون الاسم به أمكن.

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

المعنى: الصرف تنوين يأتي ليبين معنى يكون الاسم به متمكنًا أمكن.

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلاً على الأمكنية؛ لأن انضمامه إلى الإعراب في اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملاً على علامتين بدلاً من واحدة هما (التنوين) و (الإعراب)، فيبعدانه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال، إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال. وكذلك الإعراب لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال. فبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربة صار الاسم القويّ المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معًا، كما صار أخف نطقًا.

٢ ـ قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ويمتنع وجوده فيه، فيكون امتناعه دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن في الاسمية ولكنه غير أمكن، إذ لا يبلغ في درجة التمكن وقوته مبلغ القسم السابق مثل عمر وعثمان ومريم وخديجة وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف، أي الممنوعة من أن يدخل عليها تنوين الصرف الدال على الأمكنية والمؤدي إلى خفة النطق.

ويسمى هذا القسم (متمكنًا غير أمكن) وذلك لاشتماله على علامة واحدة هي الإعراب، وبسببها كان محصورًا في الأسماء المعربة وحدها. أما تنوين الأمكنية فلا يدخل هذا القسم. وبسبب امتناع دخوله عليه اقترب من الفعل والحرف، إذ صار شبيهًا بهما في حرمانهما التنوين وامتناع دخوله عليهما.

وإذا امتنع دخول تنوين الأمكنية على الاسم الذي لا ينصرف امتنع ـ تبعًا لذلك ـ جره بالكسرة، فيجر بالفتحة نيابة عنها، بشرط أن لا يكون مضافًا ولا مقترنًا بـ (أل) فإن أضيف أو اقترن بـ (أل) وجب جره بالكسرة.

سبب المنع من الصرف:

ذهب النحاة إلى أن سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو قُدوم وقادم، وإنما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة تتبعها النحاة، متى وجد قسم منها في الاسم حُرم التنوين.

ومدار الأمر يقوم عندهم على الخفة والثقل، وذلك أن الفعل عندهم أثقل من الاسم، فما شابه الفعل في الثقل حُرم التنوين، وما لم يشابهه كان خفيفًا منصرفًا.

ويستدلون على أن الفعل أثقل من الاسم بكون الاسم أكثر دورانًا في

الكلام من الفعل، بدليل أن الاسم قد يستغني عن الفعل في الكلام فنقول: (الله ربنا) و (خالد غلامنا) ولا يستغني الفعل عن الاسم. وإذا كثر اللفظ في الكلام كان ذلك دالّاً على خفته لأن الناس يستحبون الخفيف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل أيضًا أنه يدخله الحذف والسكون، فقد يحذف أوله وأوسطه وآخره نحو يعد وقم واشترِ، وتقول لم يذهبْ واكتبْ، وذلك أن الثقيل قد يُتَخفف منه بالحذف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم أيضًا أن بناء الاسم أكثر من بناء الفعل، فالاسم المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي نحو قمر ودرهم وسفرجل، والفعل المجرد ثلاثي ورباعي نحو ذهب ودحرج.

والاسم المزيد رباعي وخماسي وسداسي وسباعي نحو استقبال، والفعل المزيد لا يتعدى السداسي نحو استقبل.

وأوزان الأسماء أكثر من أوزان الأفعال، فقد ذكروا أن أبنية الأسماء تبلغ نحو ألف مثال ومئتي مثال وعشرة أمثلة، أما الفعل الثلاثي فله ثلاثة أوزان هي فعَل وفعِل وفعُل، والرباعي المجرد له وزن واحد هو (فعللَ)، والثلاثي المزيد أوزانه اثنا عشر، والرباعي المزيد له ثلاثة أوزان، والمبني للمجهول معلوم، والملحقات قليلة، فدل ذلك على أن الاسم أخف من الفعل، ولما كان الاسم أخف من الفعل احتمل زيادة التنوين عليه؛ لأن الخفيف يحتمل الزيادة بخلاف الثقيل.

وقد تقول: كيف يكون الفعل أثقل من الاسم، مع أن وزنهما قد يكون واحدًا، بل إن لفظهما قد يكون واحدًا؟

فإن (ضَرَب) مثلاً قد يكون فعلاً، وقد يكون اسمًا بمعنى (العسل)، و(حجر) قد يكون فعلاً بمعنى (حبس) وقد يكون اسمًا، وهو معروف،

فكيف يكون (ضرب) الفعل أثقل من (ضرب) الاسم ولفظهما واحد، وكذلك (حجر)؟

والجواب أن ما يقتضيه الفعل في الكلام من متعلقات هو الذي يفضي إلى الثقل، فإنه يصح أن تقول: (هذا ضَرَبٌ) أي (هذا عسل) ويتم الكلام، ولا يقتضي (ضَرَبٌ) ههنا شيئًا. ولكن إذا قلت: (هذا ضربَ) فإن (ضرَبَ) ههنا يقتضي فاعلاً قد يكون مستترًا وقد يكون ظاهرًا نحو (هذا ضربَ أخوه)، وقد يقتضي مفعولاً علاوة على ذلك نحو (هذا ضرب أخوه عامرًا) ولا بد من هذا الاقتضاء. هذا علاوة على ما يتضمنه أو يقتضيه من الظروف وغيرها نحو (هذا ضرب أخوه أمس)، في حين لا يقتضي الاسم شيئًا من ذلك، فإن الكلام قد يتم بالاسم، ولكن الفعل يقتضي في الأقل لفظًا آخر وهو الفاعل. فدل ذلك على أن الفعل أثقل من الاسم في اللفظ؛ لأنه يقتضي لفظًا آخر علاوة على لفظه.

ويرى النحاة أن الاسم أخف من الفعل ولذا احتمل التنوين الذي يسمى تنوين التمكين، فهذا التنوين دليل على خفة الاسم كما يقول النحاة.

وإذن فإن الاسم المنصرف يدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه. فما كان مشابهًا للفعل في ثقله حرم التنوين لأن الفعل لا ينوّن، وحرم الجر بالكسرة لأن الفعل لا يجرّ أصلاً.

ولذا قسّم النحاة الأسماء المعربة على قسمين:

قسم ثقيل وهو غير المنصرف، والآخر منصرف وهو الذي يحتمل زيادة التنوين.

وتعليلات النحاة تذكر أن سبب المنع من الصرف هو وجود علتين فرعيتين في الاسم يشبه الاسم بهما الفعل، إحداهما لفظية والأخرى

معنوية، أو علة تقوم مقامهما، وذلك أن الفعل ـ كما يرون ـ فرع على الاسم من ناحيتين:

الأولى: أن الفعل مشتق من المصدر الذي هو اسم، فالاسم أصل للفعل، فهو إذن أول، أي أقدم من الفعل. وهذه العلة لفظية.

والثانية: أن الفعل يحتاج إلى الاسم في الكلام. وهذه معنوية.

فما شابه من الأسماء الأفعالَ في علتين فرعيتين، أو واحدة تقوم مقام علتين منع من الصرف.

وهناك علتان معنويتان هما العلمية والوصف. والعلل الباقية لفظية كالتأنيث والعجمة ووزن الفعل والتركيب وغيرها.

فإذا اقترنت بالعلم علة لفظية كزيادة الألف والنون أو التأنيث أو العجمة أو وزن الفعل أو غيرها امتنع العلم من الصرف.

وإذا اقترنت بالوصف علة لفظية كوزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل امتنع من الصرف.

والعلة التي تقوم مقام علتين أحد شيئين:

منتهى الجموع وألف التأنيث مقصورة أو ممدودة.

فما كان على صيغة منتهى الجموع، أو ما كان مختوماً بألف التأنيث منع من الصرف.

وعلل الممنوع من الصرف فرعية، كما يقول النحاة، فالتعريف فرع على التنكير؛ لأن التنكير أصل، والجمع فرع على الواحد لأن الواحد أصل، والتأنيث فرع على التذكير؛ لأن التذكير أصل. . . وهكذا.

كما أن تعليلات النحاة تشير إلى أن ما يكثر في الكلام يكون منصرفًا، وما لا يكثر يكون غير منصرف؛ لأنه أشبه الفعل في هذه الناحية، والأسماء غير المنصرفة بالقياس إلى المنصرفة قليلة.

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلة، فالمعارف أقل من النكرات لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف بـ (أل) وغيرها.

ثم إن الممنوع من الصرف يتعلق بالعلَم، ولا مدخل له مع غيره من المعارف، فإن الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرّف بالنداء ـ وهو النكرة المقصودة ـ مبنية، ومنع الصرف متعلق بالمعربات. وإن المعرّف بـ (أل) والمضاف يجرّان بالكسرة ولا ينونان أصلاً، فلا مدخل لهما بالمنع من الصرف، فهو إذن متعلق بالعلَم وحده من المعارف. ولا شك أن أسماء الأجناس أكثر بكثير من العلَم، فإن العلَم يطلق على واحد من أفراد الجنس، فكلمة (نهر) أكثر من (دجلة) أو (النيل)؛ لأن كلمة (نهر) عامة وكلمة (دجلة) خاصة بواحد من الأنهار.

وكلمة (رجل) أكثر بكثير من كلمة (محمد) أو (إبراهيم)، فإنه يصح أن تطلق كلمة (رجل) على كل واحد من أفراد الجنس، بخلاف كلمة (محمد) فإنها تطلق على واحد من أفراد الجنس، فكل واحد اسمه (محمد) أو غير محمد يصح أن نطلق عليه كلمة (رجل) ولا يصح أن نطلق (محمدًا) على كل رجل. وكذلك بقية الأعلام، فثبت بذلك قلة الأعلام بالنسبة إلى النكرات، وعلى هذا تكون المعرفة أثقل من النكرة.

والصفات أقل من الجوامد، ذلك أن الصفات تصاغ من الأفعال، أو قلْ هي مرتبطة بها، فإذا ثبتت قلة الأفعال ثبت بذلك قلة الصفات، فنحو رجل وشجرة أكثر من نحو قائم وكريم، فالصفة أثقل من الأسماء الجامدة. هذا علاوة على أن كل صفة إنما تجري على موصوف، فدل ذلك على قلة الصفات. فإن كان مع هذا الثقل ثقل آخر ازداد ثقلاً.

فالعلم إذا كان معه ما يقلله في الكلام كالتركيب المزجي والعدل

ووزن الفعل والعجمة وغيرها ازداد ثقلاً فحرم التنوين، ذلك أن المركب أقل من المفرد، فنحو حضرموت وبعلبك أقل من نحو خالد وسالم.

والمعدول أقل من غير المعدول، فنحو عمر وزحل قليل في الكلام، وقد جمع النحاة الأعلام المعدولة على وزن (فُعَل) فما وجدوها تزيد على أربعة عشر علمًا أو خمسة عشر (وهي عُمَر وزُفَر ومُضَر وثُعَل وهُبَل وزُحَل وعُصَم وقُزَح وجُشَم وقُثَم وجُمَح وجُحا ودُلَف وبُلَع، وزادوا هُذَل).

والأعجمي أقل من العربي، وما كان على وزن خاص بالفعل أقل من غيره. والمؤنث أثقل من المذكر لأن التذكير هو الأصل، فالمؤنث يؤخذ من المذكر، تقول: قائم وقائمة. ثم ألا ترى أن المذكر ليس له علامة تذكير؛ لأنه أصل، بخلاف المؤنث؟ وأيضًا لأن المذكر أكثر دورانًا على الألسنة من المؤنث، فإن العرب تنسب إلى الآباء فتقول: فلان بن فلان، وفلانة بنت فلان، ولا تقول: فلان بن فلانة، ولا فلانة بنت فلانة، فدل ذلك على كثرة تردد المذكر دون المؤنث.

وهكذا بقية شروط العلم التي تمنع من الصرف.

وإذا اقترن بالصفة ما يقللها في الكلام، كانت ثقيلة فحرمت التنوين، وذلك نحو (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، و(فعلان) الذي مؤنثه (فعلى)، وسبب ذلك أن الأصل في الصفات أن تؤنث بتاء التأنيث، وهو الكثير فيها، نحو (عالم عالمة) و (كبير كبيرة) و (صبّار صبّارة) فلما خرجت هذه الصفات عن الكثرة والأصل قلّت في الكلام، فدل ذلك على ثقلها فحرمت التنوين. ولذا ما كان داخلاً في الكثرة صرف، فـ (أفعل) إذا أنّث على (أفعلة) صرف نحو أرمل وأرملة، و(فعلان) إذا أنث على (فعلانة) صرف نحو (عريان عريانة) و(ندمان ندمانة)، وذلك لأنه دخل في الشيء العام الكثير.

وما فيه ألفا التأنيث نحو ذكرى وصحراء أقل مما فيه التاء نحو مدرسة وكريمة، ولذا كان المختوم بألف التأنيث ممنوعًا من الصرف، بخلاف ما فيه تاء التأنيث فإنه لا يمنع من الصرف إلا أن يكون علمًا.

وصيغتا منتهى الجموع قليلتان كذلك، لا نظير لهما في المفرد، نحو قبائل وطواحين. وضابط هاتين الصيغتين أنه كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

وقالوا: إن هذا الجمع لا نظير له في الآحاد، فليس في الآحاد نظير (مفاعل) و (مفاعيل) إلا ما ندر نحو حَضاجر وسراويل، وقيل: هما جمع، مما يدل على قلة هذا الوزن، ولذا امتنع من الصرف، ألا ترى أنه إذا لحقت به التاء صرف نحو صياقلة وصيارفة، وذلك لأن هذا الوزن له نظير في الآحاد نحو طواعية وكراهية بخلاف ما ليس فيه التاء؟

فخلاصة ما ذهب إليه النحاة أن الممنوع من الصرف ثقيل، بخلاف المنصرف. وليس الثقل متأتيًا عن كثرة في حروف الاسم، ولا عن ثقل في النطق، فقد يكون الاسم قليل الحروف وهو ممنوع من الصرف، وقد يكون على أطول الأبنية فينصرف، ألا ترى أنك تصرف نحو مستعصم واستبسال علمين ولا تصرف (سقر)؟

بل ربما كانت الزيادة في الحروف سببًا من أسباب الصرف، فأنت تمنع (صيارف) فإن زدت عليها التاء فقلت: (صيارفة) صرفته، وتمنع (ينبع) علمًا، فإن زدت عليها حرفًا فقلت: (ينبوع) صرفته.

وقد يكون الاسم ثقيل النطق فتصرفه، وقد يكون خفيفًا فلا تصرفه، فأنت تصرف (استشزارًا) ولا تصرف (عمر) مع أن (عمر) أخف كثيرًا من (استشزار).

وكذلك كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائماً، فأنت

تصرف (أفعل) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى، وتصرف (فعلان) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى. فأنت تصرف (أرملاً) ولا تصرف (أكبر) مع أن وصفهما على وزن واحد، وتصرف (ندمانًا) ولا تصرف (عطشان) وهما وصفان على وزن واحد.

بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى، فأنت تصرف (راجحة) وصفًا، وتمنعها الصرف علمًا، وتصرف (صباحًا) علمًا لمذكر وتمنعها الصرف علمًا لأنثى. فدل ذلك على أن المقصود بالثقل هو أوصاف معينة وشروط خاصة متى كان قسم منها في الاسم عُدّ ثقيلاً بسببه فحرم التنوين. (م).

علل المنع من الصرف:

ذكرنا أن الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان:

نوع يمنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معًا (علتان) من علل تسع، ونوع يمنع صرفه إذا وجدت فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين، والعلل يجمعها قوله:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ ... وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ

والنون زائدة من قبلها ألف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب

وقد جمعت في بيت واحد وهو قوله:

اجمع وزن عادلاً أنّث بمعرفةٍ ... ركّب وزد عجمة فالوصف قد كملا

أ ـ فالذي يمنع صرفه لوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين ما كان منتهيًا بألف التأنيث (المقصورة أو الممدودة)، وكذلك ما يكون على وزن (صيغة منتهى الجموع).

١ ـ فالمقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه. ومثلها الممدودة. إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها ـ مباشرة ـ ألف زائدة

للمدّ، فتنقلب ألف التأنيث همزة. ومن أمثلة المقصورة (ذِكرى [مصدرًا]، ورَضوى [علم على جبل بالمدينة]، وحُبلى، وجرحى).

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهها بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلوّ الاسم من (أل) والإضافة، وإلّا وجب جره بالكسرة.

ومن أمثلة الممدودة (صحراء، زكرياء، أصدقاء، حمراء).

من هذه الأمثلة وأشباهها يتبين أن ألف التأنيث بنوعيها قد تكون في اسم نكرة كذكرى وصحراء، وقد تكون في معرفة كرضوى وزكرياء، وقد تكون في اسم مفرد كالأمثلة المتقدمة، وفي جمع كجرحى وأصدقاء وأذكياء، وقد تكون في اسم خالص الاسمية كرضوى وزكرياء علمين، أو في وصف كحبلى وحمراء.

فألف التأنيث مطلقًا منع صرف الذي حواه كيفما وقع

المعنى: ألف التأنيث المقصورة والممدودة يمنع صرف الاسم الذي حوى الألف، كيفما وقع هذا الاسم، أي: على أي حال كان عليه من التعريف أو التنكير أو الاسمية أو الوصفية أو الإفراد أو الجمع.

٢ ـ صيغة منتهى الجموع: وهي كل جمع تكسير أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة بينها ساكن نحو (معابد، أقارب، طبائع، جواهر، تجارِب) وكذلك (مناديل، أحاديث، تفاسير، عصافير).

وسميت هاتان الصيغتان منتهى الجموع لأنهما تنتهي عندهما جموع التكسير، فإنه إذا جمع الاسم على هاتين الصيغتين امتنع جمعه مرة أخرى، وذلك أن الاسم يجمع ثم قد يجمع هذا الجمع مرة أخرى، فإن كان على صيغة منتهى الجموع استقر على ذلك نحو (كلب وأكلب) فإن جمعت (أكلبًا) قلت (أكالب) فهذا جمع الجمع وهو على صيغة منتهى الجموع فلا يجمع بعدُ جمع تكسير.

وكن لجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل بمنع كافلا

المعنى: كن كافلاً ـ أي قائمًا ومنفذًا ـ بمنع الصرف للجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل). والمراد بالمشابهة: كل كلمة خماسية أو سداسية فتح الحرف الأول منها، سواء كان أولها ميمًا أم غير ميم مثل: مصاحف، جواهر، دراهم، أساليب. . . إلخ.

وإذا تجردت من (أل) والإضافة وكانت اسمًا منقوصًا مثل (دواعٍ وثوانٍ) وأصلهما (دواعي وثواني) حذفت ياؤها في حالتي الرفع والجر وجيء بالتنوين عوضًا عنها، وتبقى الياء في النصب وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين نحو (للرحلات دواعٍ تحتّمها، وما عرفت لإغفالها من دواعٍ، وعليكم أن تجيبوا دواعيَ الارتحال) ونحو (هؤلاء جوارٍ، مررت بجوارٍ، رأيت جواريَ) فتكون مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة.

فإن كانت اسمًا منقوصًا مقترنًا بـ (أل) أو مضافًا وجب أن تبقى ياؤها في كل الحالات، غير أنها تكون ساكنة في حالتي الرفع والجر وتقدّر عليها الضمة والكسرة، وتكون متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب نحو (الليالي جميلة)، و(من الليالي ليالٍ فاضلة)، و(إنّ اللياليَ جميلة).

وذا اعتلال منه كالجواري رفعًا وجرًّا أجره كساري

المعنى: المعتل من الجمع المشبه لمفاعل أو مفاعيل مثل (جوارٍ) يعامل معاملة المنقوص مثل (سارٍ) في حذف يائه رفعًا وجرًّا مع تنوينه فقط.

ما يلحق بصيغة منتهى الجموع:

إن الحكم السابق ليس خاصًا بصيغة منتهى الجموع الأصلية ـ وهي نوع من أنواع جموع التكسير كما رأينا ـ وإنما يدخل في حكمه ما أُلحق بها من كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة منتهى الجموع مع دلالته على

مفرد، سواء كان هذا الاسم عربيًّا أصيلاً أم غير أصيل، علمًا أم غير علم، مرتجلاً أم منقولاً.

فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل (هَوازن) اسم قبيلة عربية، ومثال العلم المعرّب (شَراحيل)، فقد استعمله العرب علمًا سمي به عدة رجال. وقد منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة؛ لأن هذا الاسم ليس في الآحاد العربية ما هو على زنته.

ومن الأعلام المرتجلة في العصر الحديث كَشاجم علم على رجل، و (بَهادر) علم على مهندس هندي، و (صَنافير) علم على قرية مصرية.

ومن الأعجمي المعرب الذي ليس علمًا (سَراويل)، فهي فارسية معربة، ويراد بها الإزار الواحد، وهي اسم مؤنث في جميع استعمالاتها، تقول: (هذه سراويلُ قصيرة لبسها السبّاح).

فكل هذه الأسماء وما شابهها يعدّ ملحقًا بصيغة منتهى الجموع، بشرط أن يكون دالّاً على المفرد. ويقال في إعرابه: إنه ممنوع من الصرف لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع.

وإنما كانت هذه الألفاظ ـ ومنها سراويل ـ ملحقات؛ لأنها تدل على مفرد مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وليس في المفردات العربية ما هو على زنتها؛ لأن (مفاعل أو مفاعيل) لا تكون في كلام العرب إلا للجمع، أو منقول عن جمع.

فما جاء على وزنها من الأسماء المفردة منع من الصرف للمشابهة.

ولسراويل بهذا الجمعِ شَبَهٌ اقتضى عموم المنعِ
وإن به سمي أو بما لحقْ به فالانصراف منعه يحقْ

المعنى: إن شبه (سراويل) بصيغة منتهى الجموع اقتضى منعها من الصرف منعًا عامًّا يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة على المفرد.

وصيغة منتهى الجموع إذا سمي بها وصارت علمًا فإنه يحق منع هذا المسمى من الصرف.

ب ـ ما يمنع صرفه لوجود علتين معًا:

لا بد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية والأخرى لفظية.

وتنحصر العلة المعنوية في (الوصفية) وفي (العلمية).

وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظية، وهي إحدى العلل السبع الآتية: زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل، والتركيب، والتأنيث، والعجمة، وألف الإلحاق.

وينضم إلى الوصفية إحدى العلل الآتية: زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل.

وينضم إلى العلمية إحدى العلل الآتية: زيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل، والتركيب، والتأنيث، والعجمة، وألف الإلحاق.

فالعلل تسع، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية أو العلمية، أما السبعة الباقية فلفظية لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين.

فالاسم يمنع من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون، أو الوصفية مع وزن الفعل، أو الوصفية مع العدل.

وكذلك يمنع من الصرف للعلمية مع زيادة الألف والنون، أو العلمية مع وزن الفعل، أو العلمية مع العدل، أو العلمية مع التركيب، أو العلمية مع التأنيث، أو العلمية مع العجمة، أو العلمية مع ألف الإلحاق.

وفيما يأتي البيان:

ما يمنع من الصرف للوصفية مع علة أخرى:

١ ـ الصفة المختومة بألف ونون زائدتين، بشرط أن يكون تأنيثه بغير

التاء، إما لأنه لا مؤنث له لاختصاصه بالذكور مثل (لَحْيان) لكبير اللحية، أو لأن مؤنثه على وزن (فعلى) مثل (عطشان وغضبان وسكران وريّان) فهذه الأوصاف تمنع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، لأن مؤنثاتها عطشى وغضبى وسكرى وريّا.

والشرط الآخر أن تكون وصفيته أصلية (أي غير طارئة) كما في الأمثلة، تقول: (لا تبخل على عطشانَ ولا عطشى)، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ﴾[طه: ٨٦] فـ (غضبان) حال منصوب بالفتحة، وهو ممنوع من الصرف؛ لأن صفة على وزن (فعلان).

فإذا كانت وصفيته غير أصلية فإنه لا يمنع من الصرف نحو (صفوان) في قولهم: (هذا رجلٌ صفوانٌ قلبُه) أي: قاسٍ، وأصل الصفوان الحجر الأملس.

وإذا كان المذكر على وزن (فعلان) والمؤنث على وزن (فعلانة) فإن الصفة تصرف نحو (سَيْفان) ومعناها الطويل، ومؤنثها (سَيفانة)، فيقال: (سلمت على رجلٍ سيفانٍ).

وزائدا فعلان في وصف سلمْ   من أن يرى بتاء تأنيث ختمْ

المعنى: منع صرفَ الاسم زائدا فعلان، وهما الألف والنون، بشرط أن يكون وصفًا سلم آخره من الهاء عند التأنيث، أي: لا يكون مؤنثه مختومًا بالتاء.

٢ ـ الصفة الأصلية التي على وزن (أفعل) مثل (أصفر) و (أحمر)، ويشترط في تلك الصفة ألّا يكون مؤنثها بالتاء، بل يكون على وزن (فعلاء)، فإن مؤنث (أصفر) هو (صفراء) لا (أصفرة)، ومؤنث (أحمر) هو (حمراء) لا (أحمرة) نحو (كتبتُ بقلمٍ أحمرَ).

وكذلك يكون المؤنث على وزن (فُعْلى) مثل: صُغْرى وكُبْرى وفُضْلى، للصفات: أصغر وأكبر وأفضل.

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يمنع من الصرف نحو (أرمل) في قولنا: (عطفت على رجلٍ أرملٍ) [بالتنوين] أي: فقير، لأن مؤنثه: أرملة.

وكذلك ينصرف الوصف إذا كان وصفيته طارئة (ليست أصلية) نحو (أرنب) في قولنا: (مررت برجلٍ أرنبٍ) [بالتنوين] أي جبان، فالوصف منصرف لأن وصفيته طارئة، لأن لفظ (أرنب) اسم للحيوان المعروف، فالاسمية هي الأصل.

ومما فقد الشرطين معًا كلمة (أربع) في قولنا: (قضيت في النزهة ساعاتٍ أربعًا) بالتنوين؛ لأنه مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء نحو (سافرت أيامًا أربعة)، ولأن وصفيتها طارئة، فهي ليست في أصل وضعها اللغوي صفة، بل هي اسم للعدد المخصوص، ثم استعملت صفة.

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا يعتد بها في منع الاسم من الصرف (أجدل) للصقر، و(أخيل) لطائر فيه نقط تخالف في لونها سائر البدن، و(أفعى).

فهذه ليست بصفات، بل هي أسماء بحسب وضعها الأصلي لتلك الأشياء، ولهذا تصرف في لغة الأكثر.

وقد منعها بعضهم من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها. فالأجدل فيه معنى القوة، والأخيل يلحظ فيه معنى التلوّن، وفي أفعى معنى الخبث والإيذاء، فمنعها لوزن (أفعل) والصفة المتخيلة. والكثير فيها الصرف إذ لا وصفية فيها محققة.

وهناك ألفاظ وضعت أول نشأتها أوصافًا أصلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة وبقيت فيها، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها

الأول الذي وضعت عليه، لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها مثل (أدهم) للقيد، فإنه في أصل وضعه للشيء الذي فيه دُهْمة (أي سواد) ثم انتقل منه فصار اسمًا مجردًا للقيد.

ومثل (أرقم) فإنه في أصل وضعه وصف للشيء المرقوم (أي المنقَّط) ثم انتقل منه فصار اسمًا للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والسود.

ومثل (أبطح) وأصله وصف للشيء المرتمي على وجهه، ثم صار اسمًا للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق.

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصلية السابقة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة.

ويفهم مما سبق - في غير كلمة أربع - أن الوصفية الأصلية الباقية لا يصح إغفالها في منع الصرف. أما الوصفية الطارئة، أو الوصفية الأصلية التي زالت وحلّ محلّها الاسمية الطارئة المجردة فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف أو لا يلاحظ، بمعنى أنه يجوز - عند وجود إحداهما مع العلة الثانية - صرف الاسم ومنعه من الصرف، بشرط تحقق الشرط الثاني (وهو أن لا يكون تأنيث الوصف بالتاء) وأن الأفضل الاقتصار على حالة واحدة، فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هي الأصيلة والوصفية هي الطارئة.

وإذا سمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفية وحلّ محلها العلمية فيجتمع فيه العلمية ووزن الفعل، وهما علتان يؤدي اجتماعهما إلى منع صرفه كتسمية رجل: أرقم أو أسود.

ووصف اصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهلا

المعنى: منع صرف الاسم أيضًا الوصف الأصلي مع وزن (أفعل)

عندما يكون ممنوع التأنيث بالتاء مثل (أشهل)، والأنثى: شهلاء، والشَّهَل: أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

وألغينّ عارض الوصفيهْ ... كأربع وعارض الاسميهْ

فالأدهم: القيد لكونه وضعْ ... في الأصل وصفًا انصرافه منعْ

وأجدل وأخيل وأفعى ... مصروفة وقد ينلن المنعا

المعنى: ألغ الوصفية العارضة كالتي في (أربع) ولا تعتد بها في منع الصرف، وألغ الاسمية العارضة. والمعنى أنه لا يعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل كـ (أدهم) للقيد، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيد: أدهم، ومع هذا تمنعه من الصرف نظرًا إلى الأصل.

ثم ذكر ألفاظًا وضعت في أول أمرها أسماء خالية من معنى الوصفية فصرفت، ولكن منعها بعضهم لتخيل الوصف فيها.

٣ ـ يمنع الاسم من الصرف للوصفية والعدل وذلك في موضعين:

الأول: الأعداد التي على وزن (فُعال) و (مَفْعَل) من واحد إلى عشرة نحو أُحاد ومَوحَد مثل (صافحت الأضياف أُحاد)، وثُناء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُباع ومَربَع، وخُماس ومَخمس، وسُداس ومَسدَس، وسُباع ومَسبَع، وثُمان ومَثمَن، وتُساع ومَتسَع، وعُشار ومَعشَر.

وهذا الوزن معدول عن العدد المكرر مرتين، فمثنى معدولة عن اثنين اثنين، فإذا قلت: (جاء القوم مثنى) فمعناه: جاء القوم اثنين اثنين، وثُلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة، فمعنى: (سار الجند ثُلاث): ثلاثة ثلاثة، ومعنى (دخل الطلاب خُماس): خمسة خمسة. قال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١] فـ (مثنى) صفة لأجنحة مجرورة بالفتحة

المقدرة على الألف للتعذر، و(ثلاث) و (رباع) معطوفان على (مثنى) مجروران بالفتحة الظاهرة.

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتًا نحو ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ أو أحوالاً نحو ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣] أو أخبارًا نحو (صلاة الليل مثنى مثنى).

والثاني: كلمة (أُخَر)، وهي من الصفات المعدولة نحو (مررت بنسوةٍ أُخَرَ) وقال تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. فـ (أُخَر) صفة لـ (أيام) مجرورة بالفتحة؛ لأنها ممنوعة من الصرف للوصف والعدل.

وهي جمع لكلمة (أخرى) المؤنث، وكلمة (أخرى) مذكرها (آخر)، وهو اسم تفضيل على وزن (أفعل).

ووجه العدل هنا أن (آخر) اسم تفضيل مجرد من (أل) والإضافة، لذلك كان القياس يقتضي أن نقول: (مررت بنسوة آخر) بالإفراد والتذكير، لكنهم عدلوا عن ذلك فقالوا: (مررت بنسوةٍ أُخَرَ) فمنع من الصرف للوصفية والعدل.

ومنع عدل مع وصف معتبرْ في لفظ مثنى وثلاث وأخرْ

ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لأربع فليعلما

المعنى: مما يمنع من الصرف العدل والصفة وذلك في الألفاظ مثنى وثلاث وأُخَر، ووزن (مثنى وثلاث) يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى، ولم يذكر ما زاد على أربعة.

ما يمنع من الصرف للعلمية وعلة أخرى:

١ ـ العلم المركب تركيبًا مزجيًّا غير المختوم بـ (ويه) نحو معدي كرب وحضرموت وبعلبك نحو (هذه حضرموتُ، زرت حضرموتَ، سافرت إلى

حضرموتَ)، أما العلم المختوم بـ (ويه) مثل (سيبويه) فإنه يبنى على الكسر.

والعلم امنع صرفه مركّبا تركيب مزج نحو معديكربا

المعنى: امنع صرف العلم المركب تركيبًا مزجيًّا مثل (معدي كرب).

٢ ـ العلم المختوم بألف ونون زائدتين مثل غطفان وأصبهان ومروان وقحطان وشعبان ورمضان، قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الأعلام المختومة بالألف والنون يجوز صرفها ومنعها من الصرف بحسب أحرفها الأصلية، فالاسم (حسّان) إن قدرته من (الحسن) صرفته لأن النون أصلية، فهو على وزن (فَعّال)، وإن قدرته من (الحَسّ) بفتح الحاء، وهو القتل، قال تعالى: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٢] أي: تقتلونهم، منعته من الصرف لأن الألف والنون زائدتان، فهو على وزن (فعلان).

ومثله (عفّان) فإذا قدرته من (عفّ) منعته، وإذا كان من (عفن) صرفته.

وكذلك (غسّان) فإذا كانت من (الغَسّ) بمعنى دخول البلاد منعتَه من الصرف، وإذا كان من (الغَسْن) بمعنى المضغ صرفته.

و(شيطان) فهو إما من (شطن) بمعنى ابتعد فيكون مصروفًا، وإما من (شاط) بمعنى (احترق) فيكون ممنوعًا من الصرف.

كذاك حاوي زائدَي فعلانا كغطفان وكأصبهانا

المعنى: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا حاويًا زائدي فعلان، وهما الألف والنون، مثل غطفان وأصبهان.

٣ ـ العلم المؤنث: فإن كان العلم مؤنثًا بالتاء امتنع من الصرف

مطلقًا، سواء كان علمًا لمذكر نحو طلحة ومعاوية وحمزة، أم لمؤنث نحو فاطمة وبثينة وخديجة، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤]. وسواء كان زائدًا على ثلاثة أحرف كالأعلام السابقة أم ثلاثيًا نحو (هبة وعظة وأَمة) أعلام نساء.

وقد يكون مؤنثًا تأنيثًا معنويًّا، وإذا كان كذلك فإما أن يكون ثلاثيًا أو فوق الثلاثي، فإن كان فوق الثلاثي امتنع من الصرف كزينب وسعاد ومريم،

وإن كان على ثلاثة أحرف فإما أن يكون محرك الوسط أو ساكنه، فإن كان محرك الوسط منع من الصرف نحو (أمَل، وسقَر) قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ﴾ [المدثر: ٤٢] فـ (سقر) اسم مجرور بـ (في) وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميًّا، أو منقولاً من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث منع من الصرف. فمثال ما كان أعجميًّا (جُور، وبَلْخ، وحِمْص) من أسماء الأمكنة، ومثال ما كان منقولاً (زيد وسعد وقيس) أعلام نساء.

فإن كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط وليس أعجميًّا ولا منقولاً من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف، والمنع أولى عند الجمهور لوجود العلمية والتأنيث نحو هِنْد ونَوْف ودَعْد ومَيّ، تقول: (جاءت هندُ أو هندٌ)، و(سلمت على هندَ أو هندٍ)، قال الحطيئة:

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ ... وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ

فصرف ولم يصرف.

وقال الآخر:

لم تتلفع بفضل مئزرها ... دعْدٌ ولم تُسقَ دعدُ في العلبِ

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حضرية رقيقة العيش ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباس الأعراب، ولا تغتذي غذاءهم.

فقد ورد (دعد) مصروفًا ثم منع من الصرف بعد ذلك.

كذا مؤنث بهاء مطلقا ... وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث أو كجُورَ أو سقر ... أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

وجهان في العادم تذكيرًا سبق ... وعجمة كهند والمنع أحق

المعنى: وكذلك المؤنث إذا كان علمًا مؤنثًا بالهاء سواء كان علمًا على مذكر أم مؤنث، وشرط منع المؤنث العاري من تاء التأنيث من الصرف أن يزيد على ثلاثة أحرف، أو يكون ثلاثيًّا أعجميًّا نحو (جُور) أو محرك الوسط نحو (سَقَر)، أو يكون علمًا منقولاً من مذكر إلى مؤنث مثل (زيد) اسم امرأة لا اسم ذكر.

ويصح الوجهان الصرف وعدمه في العلم الذي عدم وفقد التذكير الذي سبق وصفه، وفقد العجمة مثل (هند)، أي ساكن الوسط، ومنعه من الصرف أولى؛ لأنه علم مؤنث.

وإذا فقد العلم المؤنث علميته وجب تنوينه مثل (لم أتحدث إلى زينبٍ من الزينبات، ولا إلى فاطمةٍ من الفاطمات اللاتي لا أعرفهنّ).

٤ ـ العلم الأعجمي: وشرطه أن يكون علمًا في لغة العجم، وزائدًا على ثلاثة أحرف نحو يوسف وإبراهيم وإسماعيل. قال تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢]، فـ (إسحاق) اسم مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة، وقال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

فإن كان غير علم في لغتهم ثم جعلناه علمًا وجب صرفه. فقالون ـ مثلاً ـ اسم جنس للشيء الجيد، والكلمة ليست علمًا في لغتهم، وقد نقلها

العرب إلى لغتهم على أنها أسماء أجناس، فيجب صرفها حتى بعد أن يصير علمًا.

وإن كان العلم الأعجمي ثلاثيًّا فإنه يصرف سواء كان محرك الوسط مثل (شَتَر: علم على حصن) أم ساكنهُ مثل نوح ولوط، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾ [الأنعام: ٨٦].

ونشير إلى أن أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ما عدا محمدًا ونوحًا وهودًا وصالحًا ولوطًا وشعيبًا وشيتًا.

والعجمي الوضع والتعريف معْ زيدٍ على الثلاث صرفه امتنعْ

المعنى: الاسم الأعجمي في وضعه وتعريفه الزائد على ثلاثة أحرف يمتنع صرفه.

٥ ـ العلم الذي على وزن الفعل، والمراد بوزن الفعل أن يكون الاسم على وزن مختص بالفعل، كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن (فَعَّل) علمًا نحو (شَمَّر)، أو وزن (فُعِل) نحو (دُئِل). أو بصيغة المضارع نحو (تعزّ) و(يشكر) و(أحمد) فنقول: (يشكرُ مجتهدٌ).

وقد يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ولكنه أكثر في الفعل كصيغة (اِفعِلْ) نحو (إثمِد) [وهو الكحل] فإنه على وزن (اِجلِسْ)، و(أُفْعُل) نحو (أُبْلُم) [وهو نوع من البقل] فإنه على وزن (أُكتُب)، و(اِفْعَل) نحو (إصْبَع) فإنه على وزن (اِسْمَع)، فإذا سمي بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأن هذه الصيغ تكثر في فعل الأمر المأخوذ من الفعل الثلاثي.

كذاك ذو وزن يخص الفعلا أو غالب كأحمد ويعلى

المعنى: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا على وزن

يختص بالفعل أو يغلب في الفعل فالمختص كـ (يعلى)، والغالب كـ (أحمد).

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لناحية الفعل لا يجوز منعه من الصرف كـ (شجر) فإنه يوازن ضَرَب، وكـ (جعفر) فإنه يوازن دحرج.

وتقول في رجل اسمه (ضَرَبَ): هذا ضرَبٌ ورأيت ضرَبًا ومررت بضرَبٍ؛ لأنه يوجد في الاسم كحَجَر وفي الفعل كضَرَب. وهذا يعني أنه غير مختص بالفعل ولا غالب فيه ولذا يمنع من الصرف.

٦ ـ العلمية وألف الإلحاق المقصورة:

بيان هذا أن العرب كانوا يُلحقون بآخر بعض الأسماء ألفًا زائدة لازمة مقصورة أو ممدودة فيصير الاسم على وزن اسم آخر، وتسمى هذه الألف (ألف الإلحاق). ومن أمثلتها (عَلْقى) اسم لنبت، و(أرْطى) اسم لشجر، وهما ملحقان بجعفر. وصح منعهما من الصرف إذا كانا علمين للعلمية وألف الإلحاق المقصورة فنقول: (هذا علقى، رأيت علقى، مررت بعلقى) لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة، وزيادتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن (فَعْلى) المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يمنع صرف الاسم بسبب وجودها. فلما أشبهت ألف الإلحاق المقصورة في زيادتها ولزومها ألفَ التأنيث المقصورة، وجَعَلَت وزن الاسم جاريًا على الوزن الخاص بهذه امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث.

إلا أن ألف التأنيث أصيلة في المنع فيكفي وجودها وحدها للمنع دون أن ينضم إليها سبب آخر، أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها العلَمية،

تقول: (هذا علْقى يتكلم) و (عرفت علْقى يحسن الخطابة) و(استمعت إلى علْقى) فهو ممنوع من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة.

فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى ـ قبل التسمية بهما ـ صرفته، لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث.

وكذا إذا كانت ألف الإلحاق ممدودة كـ (عِلْباء) اسم لقصبة العنق، فإنك تصرف ما هي فيه علمًا كان أو نكرة.

وما يصير علمًا من ذي ألفْ زيدت لإلحاق فليس ينصرفْ

المعنى: لا ينصرف الاسم إذا صار علمًا فيه ألف زائدة مقصورة للإلحاق.

٧ ـ العلمية والعدل، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي نحو (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع) مثل (جاء النساءُ جُمَعُ) و (رأيت النساء جُمَعَ) و (مررت بالنساء جُمَعَ) فـ (جُمَعَ) توكيد معنوي مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

والأصل (جمعاوات)، لأن مفرده (جمعاء) فعدل عن جمعاوات إلى جُمَع.

وهو معرّف بالإضافة المقدّرة، أي: جُمَعهنّ، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرّفه.

والثاني: العلم المعدول إلى وزن (فُعَل) كعُمَر والأصل عامر، ومثله زُحَل ومُضَر، فمنع من الصرف للعلمية والعدل.

والثالث: لفظ (سَحَر)، وهو الثلث الأخير من الليل، بشرط استعماله ظرف زمان، وأن يراد به سحر يوم معيّن، مع تجريده من (أل) والإضافة نحو (سافرتُ يوم الخميس سَحَرَ) فسحَر: ظرف زمان منصوب بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، وذلك أنه معدول عن السحَر، لأنه

معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بـ (أل) فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه مشبهًا لتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرِّف.

فإن كان (سحر) اسمًا محضًا يفيد الدلالة على الوقت المعين وجب تعريفه بـ (أل) أو بالإضافة نحو (طاب السحرُ) و (السحر من الأوقات الفاضلة) و (طاب سحرُ ليلتنا).

وإذا كان (سحر) مبهمًا، أي لا يفيد الدلالة على سحر يوم بعينه وجب صرفه كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤] فـ (سحر) اسم مجرور بالكسرة؛ لأنه لا يدل على سحر يوم بعينه.

والعلم امنع صرفه إن عدلا ... كفُعَل التوكيد أو كثُعلا

والعدل والتعريف مانعا سحرْ ... إذا به التعيين قصدًا يعتبرْ

المعنى: امنع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى مثل (فُعَل) في التوكيد، و(ثُعَل) علم رجل، والمقصود العلم المعدول.

والعدل والتعريف يمنعان كلمة (سحر) من الصرف إذا قصد به سحر يوم بعينه.

حكم العلم المؤنث على وزن (فَعالِ):

إذا كان علم المؤنث على وزن (فَعالِ) كحذامِ وقطامِ ورقاشِ أعلام نساء فللعرب فيه طريقتان:

إحداهما: وهو مذهب أهل الحجاز، بناؤه على الكسر نحو (هذه حذامِ، ورأيت حذامِ، ومررت بحذامِ).

والثانية: وهو مذهب بني تميم، إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، لأن الأصل: حاذمة وقاطمة وراقشة، فعدل عن هذا الأصل إلى وزن (فَعالِ)، كما عدل عُمَر وجُشَم عن عامر وجاشم، فنقول: (هذه حذامُ، ورأيت حذامَ، ومررت بحذامَ).

ويذهب بعض النحاة إلى أن علة منعه العلمية والتأنيث المعنوي مثل (زينب وسعاد) ولعل هذا هو الراجح.

وابن على الكسر فعال علما مؤنثًا وهو نظير جُشَما

عند تميم ....

المعنى: ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزن (فَعالِ) في كل أحواله عند غير بني تميم، أما عند تميم فهو نظير (جُشَم) في أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل.

الاسم المنقوص الممنوع من الصرف:

إذا كان الاسم الممنوع من الصرف منقوصًا فإنه يعامل كالاسم المنقوص، فتحذف ياؤه في الرفع والجر، وينوّن تنوين عوض، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين نحو (راجٍ) ـ علم على مؤنث ـ فتقول: (أقبلت راجٍ ـ ذهبتُ إلى راجٍ) فـ (راجٍ) في المثال الأول فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي المثال الثاني اسم مجرور بـ (إلى) وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة ممنوع من الصرف، وتقول في النصب: (رأيت راجيَ) وهو مفعول به منصوب بالفتحة بلا تنوين.

وما يكون منه منقوصًا ففي إعرابه نهج جوارٍ يقتفي

المعنى: ما يكون من الممنوع من الصرف منقوصًا فإنه يتبع في إعرابه نهج جوارٍ، أي طريقها، فيجري مجراها في حذف يائه رفعًا وجرًّا مع التنوين، وإثبات الياء في النصب مفتوحة بلا تنوين.

صرف الممنوع من الصرف:

إذا ما كان منعه من الصرف للعلمية وعلة أخرى، وزالت عنه العلمية بتنكيره صرف، لزوال إحدى العلتين. وبقاؤه بعلة واحدة لا يقتضي منع

الصرف وذلك نحو: معديكرب وغطفان وفاطمة وإبراهيم وأحمد وعمر، أعلامًا، فهذه ممنوعة من الصرف للعلمية وسبب آخر، فإذا نكّرتها صرفتها لزوال أحد سببيها ـ وهو العلمية ـ فتقول: (ربّ أحمدٍ لقيت) بالجر مع التنوين، فـ (أحمد) ههنا نكرة ولذا نوّن ودخلت (رُبّ) عليه، إذ (ربّ) لا تدخل إلا على النكرات. ونحوه (مررتُ بفاطمةَ وفاطمةٍ أخرى)، فـ (فاطمة) الأولى ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، و(فاطمة) الثانية مصروفة ولذا نوّنت، فهي نكرة لفقدانها العلمية.

.... واصرفن ما نكّرا من كل ما التعريف فيه أثرا

المعنى: يجب صرف كل اسم نكّر بعد أن كان معرَّفًا وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف.

ويجوز في الضرورة الشعرية صرف ما لا ينصرف نحو قول امرئ القيس:

تبصّرْ خليلي هل ترى من ظعائنٍ سَوالِك نقبًا بين حَزمَي شعبْعَب

المعنى: انظر وتأمل يا خليلي هل ترى ظعائن ـ وهن النساء في الهودج ـ يسلكن هذا الطريق بين هذين الموضعين المحيطين بشعبعب.

فقد صرف الشاعر كلمة (ظعائن) فجرها بالكسرة ونونها، مع أنها على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك الضرورة الشعرية.

وقول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ

فصرف الشاعر (عنيزة) فجرها بالكسرة ونونها مع أنها علم على مؤنث.

وهو كثير وأجمع عليه البصريون والكوفيون.

ويجوز للتناسب أيضًا صرف ما لا ينصرف كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَاسِلاً وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فصرف (سلاسل) لمناسبة ما بعده.

وأما عكسه ـ وهو منع الاسم المنصرف من الصرف ـ فإنه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين، كقول ذي الإصبع العدواني:

وممن ولدوا عامـ ـرُ ذو الطول وذو العرض

فمنع (عامر) من الصرف وليس فيه سوى العلمية.

وقول الأخطل التغلبي مادحًا سفيان بن الأبيرد:

طلبَ الأزارقَ بالكتائب إذ هوتْ بشبيبَ غائلة النفوس غَدورُ

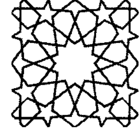
المعنى: إن سفيان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب، وهو شبيب بن يزيد الشيباني، من رؤوس الخوارج.

فقد منع من التنوين كلمة (شبيب) للضرورة؛ لأنه ليس فيه سبب غير العلمية.

ولاضطرار أو تناسبٍ صُرِفْ ذو المنع والمصروف قد لا ينصرفْ

المعنى: إن الممنوع من الصرف قد ينصرف لضرورة الشعر، أو لإرادة التناسب في الكلام، والاسم المصروف قد لا ينصرف.





إعراب الفعل المضارع

وهو إما رفع أو نصب أو جزم، فإن تقدمه أداة نصب نُصِب، أو أداة جزم جُزِم، فإن لم يتقدمه شيء من ذلك رفع، وسنتكلم على رفع المضارع ونصبه وجزمه بالتفصيل.

أولاً: رفع الفعل المضارع

يرفع المضارع إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم نحو قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ [الرعد: ٢]، فـ (يدبر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ومثله (يفصلُ).

وعلامة رفعه: إما الضمة الظاهرة على آخره إذا كان كان صحيح الآخر نحو قوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣]، أو الضمة المقدرة على آخره للتعذر إذا كان معتل الآخر بالألف نحو قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الحديد: ١٢] فـ (يسعى) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، أو الضمة المقدرة على آخره للثقل إذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥] فـ (يدعو، ويهدي) فعلان مضارعان مرفوعان بالضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل.

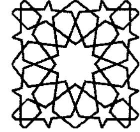
ارفع مضارعًا إذا يجردُ   من ناصب وجازم كتسعدُ

المعنى: ارفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب وجازم كتسعد.

ثانيًا: نصب الفعل المضارع

ينصب الفعل المضارع إذا سبقه أحد أحرف النصب، وعلامة نصبه: إما الفتحة الظاهرة على آخره سواء كان صحيح الآخر أم معتل الآخر بالواو أو الياء كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقوله: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾ [الكهف: ١٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠]، أو الفتحة المقدرة على آخره للتعذر إذا كان معتل الآخر بالألف نحو قولك: (عليك أن تسعى إلى المعالي) فـ (تسعى) فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة للتعذر، أو حذف النون من آخره إذا كان من الأفعال الخمسة نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. فالفعلان (تنالوا، وتنفقوا) منصوبان بحذف النون لأنهما من الأفعال الخمسة.





أدوات نصب الفعل المضارع

١ ـ لن:

وهي حرف نفي ونصب واستقبال، فهي تدخل على الفعل المضارع فتخلّصه للاستقبال وتنفيه نفيًا مؤكدًا. وهي نقيضة (سوف)، فإذا قلت: (سوف أفعل) فنفيه (لن أفعل). فسوف للإثبات، و(لن) للنفي ولا يجمع بينهما، فلا يقال: (سوف لن أفعل) ولا (سوف لا أفعل) كما هو شائع اليوم. مثاله قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

فائدة:

ذهب بعضهم إلى أن نفيها يفيد التأبيد. قال تعالى: ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٨٠] وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣] وقال: ﴿وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٢].

والحق أنها لا تفيده وإنما هي للاستقبال وهذا الاسقبال قد يكون بعيدًا متطاولاً وقد يكون قريبًا منقطعًا، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] فقد قيدها بيوم واحد وهو ينافي التأبيد، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَـٰثَةِ ءَالَـٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] فهي هنا موقوتة بالمعركة. (م).

٢ ـ كي:

وهي حرف مصدري ونصب واستقبال، وتفيد التعليل نحو (جئت لكي

أستفيدَ) وقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [القصص: ١٣] وهي مثل (أنْ) المصدرية تجعل مع ما بعدها في تأويل مصدر، فإذا قلت: (زرتك لكي أطمئنَّ عليك) فالتأويل: جئت للاطمئنان عليك، وما بعدها مصدر مؤول مجرور باللام.

والأصل أن تسبقها لام الجر المفيدة للتعليل نحو ما ذكرناه من قولنا: (زرتك لكي أطمئنَّ عليك) وقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣].

فإن لم تسبقها فهي مقدّرة نحو (استقمْ كي تفلحَ) فالأصل (لكي) وحذفت اللام استغناءً عنها بنيّتها. ويكون المصدر المؤول حينئذ في موضع جر باللام المقدرة.

٣ ـ إذن:

حرف نصب وجواب وجزاء واستقبال. يقول الرجل: (سأزورك) فتجيبه: (إذن أحسنَ إليك). فأنت أجبته وجعلت إحسانك إليه جزاء لزيارته، فالإحسان مشروط بالزيارة فكانت (إذن) هنا جوابًا وجزاءً.

ويقول الطالب: (سأجتهد) فيجيبه أستاذه (إذن تنجحَ)، فسُميت حرف جواب لأنها تقع في كلام يكون جوابًا لكلام سابق. وقد سميت حرف جزاء لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزاءً لمضمون الكلام السابق.

وقد تتمحض للجواب فلا يكون فيها مجازاة، كأن تقول لشخص: (أنا أحبك) فيجيبك قائلاً: (إذن أظنُّك صادقًا) برفع الفعل، فظنه الصدق فيك ليس فيه معنى الجزاء لقولك: (إني أحبك).

وهي لا تنصب المضارع إلا بشروط:

أ ـ أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، فلو كان الفعل بعدها دالّاً على

الحال لم يُنصَب، نحو أن يقال: (إني أحبك) فتقول: (إذن تصدقُ) برفع الفعل؛ لأنه للحال.

ب ـ أن تكون في صدر الجملة، نحو قولك لمن قال لك: (سأزورك): إذن أكرمَك، بالنصب لا غير؛ لأنها وقعت في أول الكلام وكان الكلام مبنيًّا عليها.

فإذا لم يكن الكلام مبنيًّا عليها، بل كان ما بعدها من تمام ما قبلها ألغيت وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها نحو (أنا إذن أكافئُك) و (إني إذن أحسنُ إليك) فهنا يجب رفع الفعل لفوات التصدير وذلك أن الفعل فيهما معتمد على ما قبلها، فهو خبر لهما، ووقعت (إذن) معترضة بين المبتدأ والخبر، كأنك قلت: (أنا أكافئك إذن).

الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو (إن تأتني إذن أكرمْك) فأكرمك مجزوم لأنه جواب الشرط وهي معترضة بين الشرط والجواب وليس الكلام معتمدًا عليها.

الثالث: أن يكون جوابًا للقسم الذي قبلها نحو (والله إذن لأخرجَنَّ) فـ (لأخرجَنَّ) جواب القسم وهي معترضة بين القسم والجواب، وقد بني الكلام على القسم. وكذلك قولك: (والله إذن لا أخرجُ) بالرفع فلا يجوز النصب هنا لأنه جواب للقسم. بخلاف ما إذا قدمتها فقلت: (إذن والله أكرمَك) فإن الفعل ينتصب بعدها وذلك لأن الكلام مبني عليها وكان اليمين معترضًا.

ج ـ أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم، والمعنى أن يكون المضارع متصلاً بها لم يفصل بينهما فاصل، فإن كان هناك فاصل

أهملت، كأن يقال لك: (سأغلق النوافذ) فتقول: (إذن الهواءُ يفسدُ) برفع (يفسد) لوجود الفاصل، ولكن إذا وصلت قلت: (إذن يفسدَ الهواء).

ويقال لك: (يجود الأغنياء بالمال في سبيل العلم) فتجيب (إذن هم يقومون بالواجب) برفع الفعل المضارع لوجود الفاصل.

فإن فصل بينهما بالقسم فالفعل بعدها منصوب نحو قولك: (إذن والله أكرمَك) بنصب الفعل المضارع، مجيبًا بذلك من قال لك: (سأزورك)، ومنه قول الشاعر:

إذن والله نرميَهم بحرب ... تُشيب الطفل من قبل المشيب

المعنى: يتوعد الشاعر قومًا من أعدائه بأنه سيصيبهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة الفجائع، حتى إن الطفل ليشيب من أهوالها.

فإن كان ما قبلها واوًا أو فاءً جاز نصب الفعل بعدها ورفعه باعتبارين مختلفين، وذلك نحو قولك: (أنا أزورك وإذن أنفعك) فهنا يجوز في (أنفعك) الرفع والنصب.

فالرفع على اعتبار أنه معطوف على (أزورك) الذي هو الخبر، و(إذن) معترضة، كأنك قلت: (أنا أزورك وأنفعك إذن)، أو على أنك تنفعه الآن لا في المستقبل، أي أنك قائم بنفعه لأنها لا ينتصب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلاً.

والنصب على أنه جملة مستأنفة وليست خبرًا، بل هي جملة مصدّرة بـ (إذن) تنوي بها نفعه في المستقبل.

ونحوه قولك: (إن تأتني آتِك وإذن أكرمْك) فإن شئت رفعت (أكرمك)، وإن شئت نصبته، وإن شئت جزمته، وذلك بحسب المعنى والقصد.

فالجزم على أنه معطوف على الجواب، فهو جواب مثله، والمعنى: إن تأتِني آتِك وأكرمْك إذن، فالإتيان والإكرام مشروطان بإتيانه هو.

وإن نصبت فليس على أنه عطف على الجواب، بل على أنه جملة مستقلة، والمعنى أنه سيكرمه في المستقبل، وليس ذلك مرتبطًا بالجواب، والمعنى: إنك إن تأتني آتك، ثم أخبرته بأنك ستكرمه في المستقبل.

والرفع على أنها ملغاة، والمعنى (إن تأتني آتك وأنا أكرمُك إذن) فليس هو من باب العطف على الجواب، بل هو استئناف. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] فلم يجزم (ينصرون) لأنه ليس معطوفًا على الجواب، بل هو إخبار جديد ليس مشروطًا بالمقاتلة، فكأنه قال: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون. (م).

ونصبوا بإذن المستقبلا … إن صدّرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين وانصب وارفعا … إذا إذن من بعد عطف وقعا

المعنى: إن العرب نصبت المضارع بـ (إذن) إذا كان الفعل مستقبلاً، وكانت (إذن) مصدرة في أول جملتها، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما، أو بفاصل هو القسم. وانصب المضارع أو ارفعه إذا كانت (إذن) واقعة بعد حرف عطف.

أما كتابتها فالشائع أن تكتب بالنون سواء كانت عاملة أم مهملة. وقيل: تكتب بالنون إذا كانت عاملة، وبالألف منوّنة إذا كانت مهملة. أما عند الوقف فالصحيح أن تبدل نونها ألفًا تشبيهًا لها بنون المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألفًا عند الوقف.

أما رسمها في المصحف فهو بالألف على كل حال، ورسم المصحف لا يقاس عليه.

٤ ـ أنْ:

وهي أم الباب. وهي حرف مصدري يدخل على الفعل الماضي نحو قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، وعلى الأمر نحو (ناديته بأن احضرْ). ويدخل على الفعل المضارع فينتصب بعده ويصرفه إلى الاستقبال، ولذا تعرب حرف مصدري ونصب واستقبال نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

والذي يبدو أنها تصرف زمن الفعل المضارع إلى الاستقبال غالبًا، وقد تأتي لغير الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨] فإنهم مؤمنون في الحال ولا يراد به الاستقبال، ونحو قوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] وهو يقولها مستديمًا لها، ونحو قوله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وقوله: ﴿تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون في الحال، وقد يجدون في المستقبل. (م)

وسميت مصدرية لأنها تجعل مع ما بعدها في تأويل مصدر، فتأويل آيتي النساء والشعراء: (يريد الله التخفيف عنكم) و (والذي أطمع غفران خطيئتي).

وإذا وقعت (أنْ) بعد فعل من أفعال اليقين فهي مخففة من الثقيلة، أي تنصب الاسم وترفع الخبر، واسمها ضمير الشأن محذوف، والفعل المضارع مرفوع بعدها وجوبًا، نحو(علمتُ أن يقومُ) التقدير: أنَّه يقومُ، فخففت (أنَّ) وحذف اسمها وبقي خبرها. ونحوه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

أفعال اليقين: علم ورأى ووجد ودرى وألفى وتعلّم.

وإن وقعت بعد (ظنّ) ونحوه من أفعال الرجحان جاز في الفعل بعدها وجهان:

أ ـ الرفع، على جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة نحو (ظننت أن يقومُ) بتقدير: ظننت أنَّه يقومُ، فخففت (أنَّ) وحذف اسمها وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله.

ب ـ النصب، على جعل (أنْ) من نواصب المضارع نحو (ظننت أن يقومَ).

وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١] برفع (تكون) ونصبه.

أفعال الرجحان هي: ظن وحسب وخال وزعم وعدّ وحجا وهبْ.

وبلن انصبه وكي، كذا بأنْ لا بعد علم، والتي من بعد ظنْ

فانصب بها والرفع صحح، واعتقدْ تخفيفها من (أنّ) فهو مطردْ

المعنى: انصب الفعل المضارع بـ (لن) و (كي) وكذا بالحرف (أن) بشرط ألا يقع (أن) بعد ما يفيد العلم واليقين؛ لأنها بعد العلم مخففة من الثقيلة، فإن وقعت بعد (ظن) فانصب بها المضارع إن شئت، وإن شئت رفعت بها على أنها مخففة من الثقيلة.

وبعض العرب يهمل (أنْ) المصدرية، فلا ينصب المضارع بعدها، بل يرفعه حملاً على أختها (ما) المصدرية لاشتراكهما في أنهما يقدّران بمصدر فتقول: (أريدُ أن تقومُ) برفع (تقومُ) على إهمال (أنْ)، كما تقول: (عجبت مما تفعلُ). وقرأ ابن محيصن: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برفع (يتم).

وبعضهم أهمل (أنْ) حملاً على (ما) أختها حيث استحقت عملا

إظهار (أنْ) وجوبًا:

تظهر (أنْ) وجوبًا إذا وقعت بين لام الجر و(لا) النافية أو الزائدة، فمثال النافية قولك: (حضرت مبكرًا لئلّا يفوتَني الدرس)، وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥] فـ (لئلّا) مكونة من اللام الجارة و(أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع و(لا) النافية. ومثال الزائدة قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: ليعلم أهل الكتاب، فـ (لا) زائدة للتأكيد، ولو جعلت نافية لفسد المعنى.

وبين (لا) ولام جر التزم إظهار (أنْ) ناصبة ....

المعنى: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) ولام الجر.

إضمار (أنْ) جوازًا:

يجوز إظهار (أنْ) وإضمارها في المواطن الآتية:

أولاً- أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل، أي غير مقصود به معنى الفعل، بمعنى أنه اسم جامد غير مشتق وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] فـ (يرسل) منصوب بـ (أنْ) المضمرة جوازًا، و(أنْ) والفعل معطوفان على (وحيًا) الذي هو اسم صريح، والمعنى: إلا وحيًا أو إرسالَ رسول. ومنه قول ميسون بنت بحدل:

لَبيتٌ تخفق الأرياح فيه ... أحب إليّ من قصر مُنيف

ولبسُ عباءة وتقرَّ عيني ... أحب إلي من لبس الشفوف

المعنى: إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي وأجلب إلى السرور مما أنا فيه.

فـ (تقرَّ) مضارع منصوب بـ (أنْ) المضمرة جوازًا؛ لأنها وقعت بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل، وهو (لُبس).

وقول أنس بن مدركة الخثعمي:

إني وقتلي سليكًا ثم أعقلَه كالثور يُضرَب لما عافت البقر

المعنى: يشبه الشاعر نفسه إذا قتل سليكًا ثم وداه - أي أدى ديته - بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منهما بالأذى لينتفع سواه.

فـ (أعقلَه) مضارع منصوب بـ (أن) المضمرة جوازًا بعد (ثم)؛ لأنه معطوف على اسم صريح وهو (قتلي)، والتقدير: قتلي سليكًا ثم عقلي إياه.

وقول الآخر:

لولا توقّع معترٍّ فأرضيَه ما كنت أوثر إترابًا على تَرَبِ

المعنى: لولا أني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر.

فـ (أرضيه) مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد الفاء؛ لأن قبله اسمًا صريحًا خالصًا من معنى الفعل وهو قوله: (توقّع).

وعلة ذلك أن الفعل لا يعطف إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله كالصفات.

فإن كان الاسم غير خالص من التقدير بالفعل، وهو ما فيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، لم يجز نصب الفعل المضارع، بل يجب رفعه نحو قولنا: (المتكلمُ فيستفيدُ الطالبُ هو المحاضر)، فـ (المتكلم) اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه، فيجب رفع الفعل (يستفيد)؛ لأنه معطوف على اسم غير خالص من معنى الفعل. ومنه قولهم: (الطائر

فيغضب زيد الذباب) فـ (يغضب) يجب رفعه؛ لأنه معطوف على (الطائر) وهو اسم غير صريح، لأنه في تأويل: الذي يطير.

وإن على اسم خالص فعلٌ عطفْ　　　تنصبه (أنْ) ثابتًا أو منحذفْ

المعنى: وإن عطف الفعل المضارع على اسم خالص فإنه ينصب بـ (أنْ)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها.

ثانيًا ـ أن تقع بعد لام الجر مباشرة ولم تصحبها لا النافية، وقد تكون اللام للتعليل (وهي التي يكون ما بعدها علة لما قبلها) نحو (جئتك لأسلّمَ عليك) ويجوز (جئتك لأن أسلّمَ عليك) فـ (أن أسلم) في تأويل مصدر مجرور باللام، ومن شواهد إضمارها قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] فـ (تبين) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازًا بعد اللام، و(أن) المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير (للتبيين).

أو تكون للعاقبة وتسمى لام الصيرورة، أو لام المآل، وهي اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] أي التقطوه فكانت عاقبة عملهم أن كان عدوًا لهم وحزنًا، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك، لكن عاقبة الأمر كانت هكذا.

أو تكون زائدة مؤكدة، وهي الواقعة بعد فعل متعدٍّ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فالفعل (يريد) متعدٍّ، ومفعوله هو المصدر المنسبك من (أنْ) المضمرة جوازًا بعد اللام ومن المضارع بعدها، وهذه اللام زائدة بين الفعل ومفعوله، والتقدير: إنما يريد الله إذهاب الرجس عنكم. ومنه قول كثير عزة:

أريد لأنسى ذكرها فكأنما　　　تَمثّل لي ليلى بكل سبيل

فـ (أنسى) فعل مضارع منصوب بـ (أن) المضمرة بعد اللام، و(أن) والفعل في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به للفعل (أريد)، أي: أريد نسيان ذكرها.

وقد ظهرت (أنْ) في قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].

فائدة:

إن لام التعليل أوسع استعمالاً من (كي)، فهي تدخل على الفعل المضارع وغيره لبيان العلة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] ونحو (جئت لطلب العلم).

وعند النحاة أنه يفيد التعليل سواء اقترن بـ (كي) أم لم يقترن.

وعند جمهور النحاة أن لام التعليل تكون بعدها (أنْ) مضمرة تنصب الفعل، يجوز إظهارها وإضمارها في غير لام الجحود، فإنها مضمرة وجوبًا نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨] وفي غير الفعل المسبوق بـ (لا) فإنها تظهر وجوبًا نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠].

غير أن الذي يظهر أن التعليل باللام وحدها قد يختلف عنه إذا ذكرت معها (أنْ) أحيانًا، وذلك نحو قولنا: (ما قُتل إلا لأن يقول ربي الله) و (ما قُتل إلا ليقول ربي الله). فالأولى تفيد أنه كان يقولها وما قتل إلا لأنه كان يقولها، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] أي لأنهم يقولونها. وباللام يفهم أنه قُتل ليقولها أي أنه لا يقولها، وهو عكس المعنى الأول.

ونحو ذلك أن تقول: (أتضرب رجلاً أن يعبد الله) و (أتضرب رجلاً ليعبد الله) فالأولى تفيد أنه يضربه لأنه يعبد الله، والثانية تفيد أنه يضربه

حتى يعبد الله، أي أنه لا يعبده. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] أي لأنه يقولها، ولو قال: (أتقتلون رجلاً ليقول ربي الله) انعكس المعنى وصار أتقتلونه حتى يقولها؟

بل الذي يبدو على وجه التدقيق أن التعليل بـ (أنْ) وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها، ويختلف عن التعليل بـ (أنْ) مع اللام في أحيان كثيرة. فقولك:

أتقتله أن يعبد الله؟ يختلف عن قولك: أتقتله ليعبد الله؟ ويختلف عن قولك: أتقتله لأن يعبد الله؟

فالأولى تفيد نصًّا أنه يعبد الله وأنه يقتل بسبب عبادته له، نظير ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨].

وباللام وحدها تفيد نصًّا أنه لا يعبد الله، وإنما تفيد أنه يقتله حتى يعبد الله.

وباللام مع (أنْ) نحو (أتقتله لأن يعبد الله) يحتمل المعنيين:

المعنى الأول: أنه يعبده، وأنه يقتله بسبب عبادته له.

والآخر أنه لا يعبده، وأنه يقتله لأجل أن يعبده. (م).

وبين (لا) ولام جر التزمْ   إظهار (أنْ) ناصبة وإن عدمْ

(لا) فأنَ اعمل مظهِرًا أو مضمِرا   ....

المعنى: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) ولام الجر. فإن عدم الحرف (لا) فأعمل (أن) ظاهرًا أو مضمرًا؛ لأن الأمرين جائزان.

إضمار (أنْ) وجوبًا:

تضمر (أنْ) وجوبًا في المواطن الآتية:

أولاً: بعد (لام الجحود): وهي اللام المسبوقة بكون ماض منفي بـ

(ما أو لم) نحو قولك: (ما كان الصديقُ ليخونَ صديقَه) وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] وقوله: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧].

وهي تفيد توكيد النفي، والأسلوب معها يبلغ أقصى غايات الجحد والإنكار.

وهي لام جر عند البصريين، فالله: اسم كان، و(يعذب) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (لام) الجحود، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كان)، أي ما كان الله مريدًا لتعذيبهم.

وعند الكوفيين لا تقدير في الكلام، والناصب للمضارع هو اللام نفسها، وهي زائدة لتوكيد النفي، والجملة الفعلية خبر (كان).

....   وبعد نفي (كان) حتمًا أضمرا

المعنى: أضمر (أن) الناصبة وجوبًا إذا وقعت بعد (كان) المنفية.



ثانيًا: بعد (حتى): وتكون جارة للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع بعدها.

ويشترط أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، نحو (أطع الله حتى يدخلَك الجنة) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦] فبلوغ الهدي محله مستقبل بالنظر إلى ما قبل (حتى) وهو حلق رؤوسهم.

ولها في هذه الحالة ثلاثة معانٍ:

١ ـ انتهاء الغاية: بمعنى (إلى أن) نحو (سأسير حتى تطلعَ الشمس) وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. فـ (حتى)

حرف غاية وجر، و(يرجع) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (حتى)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ (حتى).

٢ ـ التعليل: مثل (كي) نحو (كلمته حتى يأمرَ لي بشيء) و (أطع الله حتى يدخلَك الجنة) وقوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧].

وقد تصلح (حتى) للمعنيين الأول والثاني، ففي قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] يحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء، أو إلى أن تفيء.

٣ ـ الاستثناء، فتكون بمعنى (إلا أن) نحو (لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيمَ قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيمَ لسانه)، وقولك: (لا يحصل الطالب على النجاح حتى يلتزمَ الاجتهاد ويحرص على الانتظام في المحاضرات) أي: إلا أن يلتزم، وكقول المقنع الكندي:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليلُ

أي: إلا أن تجود، وقول الآخر:

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبير مالكًا وكاهلا

أي: إلا أن أبير.

وبعد حتى هكذا إضمار (أنْ) حتم كجد حتى تسر ذا حزن

المعنى: إضمار (أنْ) بعد (حتى) واجب كقولك: جُدْ حتى تسرَّ ذا حزن.

والكوفيون يرون أن الفعل قد نصب بـ (حتى) نفسها، وأما الجمهور فقد ذهبوا إلى أن الفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (حتى) وذلك لأنها قد عملت في الأسماء الجر كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وقوله: ﴿فَذَرْهُمْ فِى غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤] فلو عملت في

الأفعال النصب للزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال، وهذا لا نظير له في العربية.



ويرتفع الفعل بعد (حتى) وجوبًا إذا كان زمنه الذي يقع فيه الكلام يدل على الحال، وتكون (حتى) ابتدائية وما بعدها مستأنف نحو (سرت حتى أدخلُ البلد) بالرفع إذا قلت ذلك وأنت داخل فيها.

وكذا إن كان الدخول قد وقع وقصد به حكاية الحال الماضية نحو قولك: (كنت سرت حتى أدخلُها)، وكقولهم: (مرض فلان حتى لا يرجون شفاءه)، فهو الآن لا يُرجى، ونحو (ضُرب فلان أمس حتى لا يستطيعُ اليوم أن يتحرك)، ونحو (شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجرّ بطنه) أي: فهو الآن يجر بطنه.

فخلاصة المسألة أنه إذا كان الفعل مستقبلاً بعد (حتى) نصبت، وإذا كان حالاً رفعت، فقولك: (أسير حتى أدخل البصرة) إذا لم يتم الدخول نصبت الفعل فيه، وإذا حصل الدخول رفعت. (م).

وتلو حتى حالاً او مؤولا ... به ارفعَنّ وانصب المستقبلا

المعنى: ارفع المضارع التالي (حتى) عندما يكون حالاً أو مؤولاً بالحال؛ لأن نصبه بتقدير (أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافيه. وانصب المضارع المستقبل الذي لم يؤول بالحال.



ثالثًا: بعد (أو): ينصب المضارع بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أو) العاطفة التي بمعنى بـ (حتى) أو (إلا أنْ)، فتكون بمعنى (حتى) إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا كقولك: (استمع نصح الطبيب أو يتمَّ

شفاؤك) أي: حتى يتمَّ شفاؤك، وقولك: (سأهجرك أو تكلمَه في أمري) والمعنى سيستمر هجري لك حتى تكلمه في أمري، فقد جعلت الكلام سببًا لعدم الهجر. ومن ذلك قولك: (لألزمنّك أو تقضيَني حقي) أي: حتى تقضيني حقي، فالفعل (تقضي) منصوب بـ (أنْ) المضمرة وجوبًا بعد (أو)، وكقول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعب أو أدركَ المنى ... فما انقادت الآمال إلا لصابر

المعنى: سأتحمل الشدائد وأصطبر على ما ينالني من المشقات في سبيل بلوغ الأماني، ثم بين أن الآمال لا تتحقق إلا إذا صبر المرء وطابت نفسه بما يجده في طريقه.

أي: حتى أدرك المنى.

وهو مؤول بمصدر معطوف بـ (أو) على مصدر متصيد من الكلام السابق، أي: ليكوننّ مني استسهال صعب أو إدراك منى، فهو معطوف على مصدر مفهوم من الفعل المتقدم.

وتكون بمعنى (إلا أن) إذا لم يصح وقوع (حتى) موقعها نحو قولك: (لأقتلنّ الكافر أو يسلم) أي: إلا أن يسلم، وقولك: (لألزمنّك أو تقضيَني حقي) و(لأضربنّك أو تسبقَني) فالمعنى: لألزمنّك إلا أن تقضيَني حقي، ولأضربنّك إلا أن تسبقَني. ومنه قول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

المعنى: كنت إذا هجوت قومًا لم أترك لهم أديمًا صحيحًا حتى يرجعوا عن معاداتي، وضرب لذلك مثلاً حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها.

أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. ولا يصح تقدير (حتى) في البيت؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

وهو أيضًا مؤول بمصدر معطوف بـ (أو) على مصدر متصيد من الكلام السابق، فإذا قلت: (لألزمنّك أو تقضيَني حقي) فالمعنى: ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي.

كذاك بعد (أو) إذا يصلح في موضعها حتى أو الا أن خفي

المعنى: كذلك يجب إضمار (أن) بعد (أو) إذا صلح في موضعها (حتى) أو (إلا أن).



رابعًا - بعد فاء السببية: وهي التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها. وتأتي بعد نفي محض أو طلب محض.

فالنفي كقولك: (ما تأتينا فتحدثَنا) وهو يحتمل معنيين يجمعهما التنصيص على السبب:

أحدهما: أنك ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي: أنك لا تأتينا ولهذا لا تحدثنا ولو أتيتنا لحدثتنا، فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول.

والثاني: أنك تأتينا ولكن لا تحدثنا، والمعنى أنه يقع منك إتيان كثير ولا حديث منك.

وعلى الوجه الأول جاء قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] بمعنى: لا يقضى عليهم فكيف يموتون؟ أي: لا يقضى عليهم ولهذا لا يموتون.

ويمتنع أن يكون على الوجه الثاني، إذ يمتنع أن يكون المعنى أنهم يقضى عليهم ولكن لا يموتون.

فائدة:

يجوز رفع الفعل بعد الفاء فنقول: (ما تأتينا فتحدثُنا) وهو على معنيين:

العطف: أي: ما تأتينا فما تحدثنا. ونحو (لا أذهبُ إليه فأشتمُه) أي: لا أذهب إليه فلا أشتمُه.

والاستئناف: أي: إنك ما تأتينا ولكنك تحدثنا. ونحوه (أعطني فأشكرُك) أي: فأنا ممن يشكرك على كل حال، والمعنى: أنا قائم بشكرك. وبالنصب يكون المعنى: أعطني لأشكرك، أي: أنت لا تشكره الآن، وإنما يكون الشكر مسببًا عن العطاء. (م).

الخلاصة:

للفعل بعد الفاء ثلاثة أحوال:

١ ـ النصب: وذلك إذا قصد التنصيص على السبب نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣]، وقوله: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦] وقولك: (لا تضربْ خالدًا فيهينَك).

وفي هذه الحال يكون معنى الفعل مخالفًا لما قبلها، فقولنا: (لم تزرنا فنكرمَك) بالنصب معناه: إنك لم تزرنا فكيف نكرمك، والمقصود أنك لو زرتنا لأكرمناك. ولو أتبع لكان الفعلان منفيين، ولكان المعنى أنك لم تزرنا فلم نكرمك.

ونحوه (هل يأتيك خالد فيعلمك) بالنصب، والمعنى: هل يجيئك ليعلمك؟

وقد يراد بالاستفهام النفي، أي: هو لا يأتيك فكيف يعلمك.

وبالاتباع يكون الاستفهام عن الإتيان والتعليم جميعًا، أي: فهل يعلمك؟

٢ ـ العطف: وذلك إذا كان الثاني بمعنى الأول فيتبعه في إعرابه نحو (لا تأتيني فتحدثُني) أي: أنت لا تأتيني فلا تحدثني، ونحو (أتأتيني فتحدثُني) والمعنى: أنك تستفهم عن الإتيان والحديث، ونحو (أريد أن

تأتيني فتحدثَني) أي: تريد الإتيان والتحديث، ونحو (لا تقم فتضربْ محمدًا) أي: لا تقمْ ولا تضربْ محمدًا، ولو نصبت لكان المعنى: لا تقمْ لأنك إن قمت ضربته، فإذا أردت هذا المعنى نصبت، ونحو (لم يدرس فينجحْ) أي: هو لم يدرس فلم ينجح، ولو قلت: (لم يدرس فينجحَ) بالنصب لكان المعنى: أنه لم يدرس فكيف ينجح؟

٣ ـ الاستئناف: وحكم الفعل بعدها الرفع، ومعناه يختلف عن المعنيين السابقين، إذ هو على تقدير مبتدأ محذوف عندهم وذلك نحو (لا تكرم خالدًا فيشتمُك) أي: فهو يشتمك، والمعنى أنه يشتمك على كل حال، أي هو قائم بشتمك فلا تعطِه، ونحو (أتعطيني فأشكرك؟) بالرفع، أي: أنا قائم بشكرك على كل حال، ولو نصبته لكان المعنى أنك إن أعطيتني شكرتك فتجعل العطاء سببًا للشكر، و(أعطني فأشكرك) أي أنا ممن يشكرك، فالشكر ثابت سواء أعطاك أم لم يعطك، ولو قلتها بالنصب لكان الشكر غير حاصل، وإنما يكون بعد العطاء.

ولو قلت: (ما زيد قاسيًا فيضرب عبده) بالنصب لكان المعنى: ليس هو قاسيًا فكيف يضرب عبده؟ أي هو لا يضربه، ولا يصح الرفع؛ لأن المعنى سيكون: ما هو قاسيًا فهو يضربه دومًا.

ومثله (ما تأتينا فتجهلُ أمرنا) أي: إنك لا تأتينا ولذا تجهل أمرنا، والمقصود أنك تجهل أمرنا، ونحو (لم تقرأ فتنسى) والمعنى: إنك لم تقرأ فأنت تنسى.

ونحو (ما أنت بصاحبي فأكرمك) فالرفع على معنى أنك لست بصاحبي ولكن أكرمك، أي: أنت قائم بإكرامه مع أنه ليس صاحبك.

والنصب على معنى: إنك لست بصاحبي فكيف أكرمك؟ أي: أنت لا تكرمه، ولا يجوز العطف لأنه ليس قبله ما يصح عطفه عليه.

فاتضح بهذا أن لكل تعبير معنى، فقولك: (لم تؤذه فيرهبك) بالجزم معناه أنك لم تؤذه فلم يرهبك، فالفعلان منفيان ماضيان في المعنى.

وبالنصب معناه أنك لم تؤذه فكيف يرهبك؟ أي ليس ثمة سبب لرهبتك فإنك لم تؤذه.

وبالرفع معناه أنك لم تؤذه وهو مع ذلك يرهبك، أي هو يرهبك على كل حال. (م).



وأما الطلب فيشمل الأمر والنهي والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض. فمثال الأمر قولك: (اصنع المعروف فتنالَ الشكر) فـ (تنال) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية. ومنه قول أبي النجم العجلي:

يا ناق سيري عنقًا فسيحا   إلى سليمان فنستريحا

المعنى: يأمر الشاعر ناقته أن تجد في السير وتدأب عليه حتى يصل إلى ممدوحه سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهناك يلقى الشاعر وناقته من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر وعناءه.

ومثال النهي قولك: (لا تأكلْ كثيرًا فتمرضَ) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ﴾ [الأنفال: ٤٦] وقوله: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ﴾ [طه: ٨١] وقوله: ﴿لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ﴾ [طه: ٦١].

ومثال الدعاء (ربي انصرني فلا أخذلَ) وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ﴾ [يونس: ٨٨] وقول الشاعر:

رب وفقني فلا أعدلَ عن   سنن الساعين في خير سَنَنْ

المعنى: يدعو الله أن يهديه إلى الطريق المستقيم، طريق الصالحين الذين يسعون إلى الفلاح، فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف.

ومثال التمني: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣] فـ (أفوز) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية.

ومثال الترجي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧] وقوله: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣ - ٤].

والفعل بعد الفاء في الرجا نصبْ ... كنصب ما إلى التمني ينتسبْ

المعنى: إن الفعل المضارع يُنصب بـ (أن) بعد الفاء الواقعة جوابًا للترجي، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جوابًا للتمني.

ومثال الاستفهام قولك: (أين بيتك فأزورَك؟)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣] وقول الشاعر:

هل تعرفون لبناتي فأرجوَ أن ... تقضى فيرتدَّ بعض الروح للجسد

المعنى: يستفهم الشاعر من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية فيترتب معرفتهم إياها قضاءها الذي ينشأ عنه راحة نفسه.

ومثال العرض (وهو الطلب بلين ورفق): (ألا تنزل عندنا فتصيبَ خيرًا) وقول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما ... قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا

المعنى: يا ابن الكرام ألا تزورنا لترى بنفسك ما قد حدثوك عنا من حسن لقائنا للضيف وقيامنا بالواجب، فالذي يرى ليس كالذي يسمع.

ومثال التحضيض قولك: (هلّا تزورُنا فتحدثَنا) وقوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

وبعد فا جواب نفي او طلبْ ... محضين (أنْ) وسترها حتم نصبْ

المعنى: تنصب (أنْ) الفعل المضارع في حال كون سترها (أي إضمارها) حتمًا، أي: واجبًا، إذا وقعت جوابًا لنفي محض أو طلب محض.

ومعنى أن يكون الطلب محضًا أن لا يكون مدلولاً عليه باسم الفعل ولا بلفظ الخبر، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو (صه فأحدثُك) و(حسبك الحديث فينامُ الناس).

ولكن لو أسقطت الفاء جزمته لوقوعه في جواب الطلب فتقول: (صه أحدثْك) و (حسبك الحديث ينمِ الناس)، لأنه إذا كان الأمر بلفظ الخبر أو باسم الفعل فلا ينصب جوابه مع الفاء ويقبل الجزم عند حذفها كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الصف: ١٠ - ١٢].

والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمَه اقبلا

المعنى: إن الأمر إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه - وهي صيغة افعلْ - بل كان بلفظ الخبر مثلاً فإنه لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء. وأما جزم هذا المضارع بعد سقوط الفاء فهو جائز.



خامسًا: بعد (واو المعية): وهي التي تفيد حصول ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مع) تفيد المصاحبة نحو (لا تأكلْ وتضحكَ) أي: لا تجمع بين الأكل والضحك.

وتأتي بعد نفي محض أو طلب محض كفاء السببية.

فمثال النفي المحض قولك: (لم يفعل الخير ويندمَ) و (لا آمرُك بالمعروف وأعرضَ عنه) فـ (أعرض) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة

وجوبًا بعد واو المعية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ومثال الأمر قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعوَ إنّ أندى لِصوت أن ينادَى داعيان

المعنى: قلت لهذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدو ادعي الناس وناديهم وأنا أدعو وأنادي مع دعائك لإغاثتنا؛ لأن أعلى الصوت في الذهاب نداء داعيين معًا.

ومثال النهي (لا تأمر بالصدق وتكذبَ) وقول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عَن خلق وتأتيَ مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

المعنى: ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمرًا من الأمور وأنت تأتي مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه، ويقول لك: إنك إن فعلت ذلك ألزمت نفسك العار العظيم، وعابك الناس، ولم يقتدوا بكلامك.

أي: لا تجمعْ بينهما.

وقد ذكرنا أن معنى: (لاتأكل وتضحكَ) بالنصب، أي: لا تجمع بين الأكل والضحك. وبالإتباع على معنى النهي عن كل واحد منهما على حدة فيكون المعنى: لا تأكلْ ولا تضحكْ. وبالرفع على قصد الاستئناف، فإذا رفعت (تضحك) كان المعنى أنك أثبتّ له الضحك، أي (أنت تضحك) فهو ينهاه عن الأكل، ثم يقول له: (أنت تضحك) أي هذا شأنك، أو على معنى إباحة الضحك له.

ومثله (لا تأكلْ السمك وتشرب اللبن) فبنصب (تشرب) تكون الواو للمعية، والمقصود النهي عن الجمع بينهما وإباحة أن يأكل السمك على حدة وأن يشرب اللبن على حدة، وبجزمهما النهي عن كل واحد منهما، أي: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وبرفع (تشرب) على الاستئناف،

أي نهي عن الأول وإباحة الثاني، أي النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن، أي: ولك شرب اللبن.

ومثال التمني قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧].

ومثال الاستفهام قول الحطيئة:

ألم أك جارَكم ويكونَ بيني وبينكم المودة والإخاء

المعنى: كنت مواليًا لكم نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم، فلا بد أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم، فأنتم غير أهل للجوار والمودة.

جاء في الألفية:

والواو كالفا إن تفد مفهوم (معْ) كـ (لاتكنْ جلدًا وتظهرَ الجزعْ)

المعنى: إن الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب المحضين، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوبًا بشرط أن تكون دالة على المعية نحو (لا تكن جلدًا وتظهرَ الجزع).

والفعل المنصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد الفاء والواو هاتين مؤول بمصدر معطوف على المصدر المسبوك من الفعل المتقدم. فإذا قلت: (زرني فأكرمَك) فهو بتقدير (ليكن منك زيارة لي فإكرام مني إياك)، وإذا قلت: (لا تنهَ عن خلق وتأتيَ مثله) فهو بتقدير (لا يكنْ منك نهي عن خلق وإتيان مثله).

جزم المضارع في جواب الطلب:

إذا حذفت الفاء بعد الطلب وقُصد الجزاء جزم المضارع الذي بعدها، والعلة في ذلك أن الجملة كأنها أسلوب شرط، والجملة المضارعية كأنها جواب شرط، فإذا قلت: (زرني أكرمْك) فالفعل (أكرمك) مجزوم بالسكون لأنه جواب الطلب (زرني)، وتقدير الكلام: (إن تزرني أكرمْك).

ونحوه (ذاكر تنجحْ) وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] وقول امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل

المعنى: قفا وأعيناني على البكاء عند تذكري حبيبًا فارقته ومنزلاً خرجت منه.

ومثال النهي (لا تهملْ في واجباتك تشعرْ بالندم)، ومثال الاستفهام (أين بيتك أزرْك؟)، ومثال التمني (ليت النفوس تصفو نعشْ سعداء)، وكذا الباقي.

فإن تقدم نفي أو خبر مثبت لم يصح جزم المضارع، بل يجب رفعه نحو (ما تأتينا تحدثُنا) ونحو (أنت تأتينا تحدثُنا) برفع (تحدثنا) في المثالين.

وإن أردت الاستئناف ولم تقصد الجزاء رفعت الفعل المضارع نحو (عجلْ ينزلُ المطر). وكذلك إذا كانت الجملة نعتًا لما قبلها نحو (ليت لي مالاً أنفقُ منه) وقولك: (صاحبْ رجلاً يدلُّك على الخير) وقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥ ـ ٦]، وكذلك إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدّثر: ٦].

وبعد غير النفي جزمًا اعتمدْ إن تسقط الفا والجزاء قد قصدْ

المعنى: اعتمد جزم المضارع بعد غير النفي إن تسقط الفاء مع قصد الجزاء.



ولا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إنْ) الشرطية على (لا) فتقول: (لا تدنُ من الأسد تسلمْ) بجزم

تسلم، إذ يصح: إن لا تدن من الأسد تسلم. ولا يجوز الجزم في قولك: (لا تدن من الأسد يأكلْك) إذ لا يصح: إن لا تدن من الأسد يأكلك.

ونحوه قولك: (لا تعجلْ في أمورك تسلمْ)، فالفعل (تسلم) مجزوم، لوقوعه في جواب الطلب، وهو النهي، ويصح أن تضع (إنْ) قبل (لا) فتقول: إن لا تعجل في أمورك تسلم.

وشرط جزم بعد نهي أن تضعْ (إن) قبل (لا) دون تخالف يقعْ

المعنى: شرط الجزم بعد النهي صحة المعنى بتقدير دخول (إنْ) الشرطية على (لا) الناهية.



وقد ورد حذف (أنْ) ونصب الفعل بعدها شذوذًا كقولهم: (تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) وقولهم: (مرهُ يحفرَها) بنصب (يحفر) أي: مره أن يحفرَها، وقولهم: (خذ اللص قبل يأخذَك) أي: قبل أن يأخذَك، وقول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

المعنى: ألا أيها الإنسان الذي يزجرني ويلومني على حضور الحرب وحضور اللذات، هل تخلدني إن كففت عنها؟

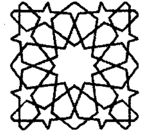
أي: أن أحضرَ، فنصب الفعل المضارع (أحضر) بـ (أنْ) محذوفة.

جاء في الألفية:

وشذ حذف (أنْ) ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

المعنى: شذ حذف (أنْ) مع إعمالها النصب في المضارع، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، وما رواه العدل منصوبًا من ذلك يقبل كما رواه.





جزم الفعل المضارع

يجزم الفعل المضارع إذا سبقه أداة من أدوات الجزم، وعلامات جزمه متعددة:

أ ـ السكون: وذلك إذا كان صحيح الآخر نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

ب ـ حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

ج ـ حذف النون من آخره إذا كان من الأفعال الخمسة نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾ [السجدة: ٢٧].

ويجزم المضارع بعد أدوات ظاهرة وهي لم ولما ولام الأمر ولا الناهية، وبعد أدوات الشرط، وقد يجزم بغير أداة ظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

وإذا لاحظنا أدوات الجزم وجدناها على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يقلب زمن المضارع إلى ماضٍ وهي لم ولمّا.

القسم الثاني: ما يقلبه إلى الأمر وهي لام الأمر ولا الناهية، إذ إن (لا) الناهية أمر بالترك، فقولنا: (افعلْ) أمر بالفعل، و(لا تفعلْ) أمر بالترك.

القسم الثالث: أدوات الشرط، وهي أدوات تقوم بربط الجمل لغرض

تعليق حصول شيء بحصول شيء آخر نحو (إن تأتني أذهبْ معك) فذهابك معلّق بإتيانه.

يتبين من هذا أن أدوات الجزم - عدا أدوات الشرط - تخرج المضارع عن حقيقته إلى فعل آخر ماضيًا أو أمرًا.

جوازم الفعل المضارع:

وهي على قسمين: أحدهما: ما يجزم فعلاً واحدًا، والثاني ما يجزم فعلين وهي أدوات الشرط. وإليك التفصيل:

ما يجزم فعلاً واحدًا:

ويشمل لام الأمر ولا الناهية ولم ولمّا. ولنتحدث عن كل أداة من هذه الأدوات بشيء من التفصيل.

١ ـ لام الأمر:

وحين دخولها على الفعل المضارع يكون طلب فعل شيء كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، وعند الإعراب نقول: اللام لام الأمر، و(ينفق) فعل مضارع مجزوم باللام وعلامة جزمه السكون.

وقد تحذف اللام ويبقى عملها وهو الجزم نحو قول أبي طالب:

محمد تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفت من أمر تبالا

فـ (تفد) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وجازمه لام مقدرة، أي: لتفدِ.

وحركتها الكسر، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد تسكن بعد (ثم) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج: ١٥].

فائدة:

وتلزم فعل غير المخاطب للدلالة على الأمر، وذلك كأمر المتكلم

نفسه نحو (لأذهبْ إليه) وقول الرسول ﷺ: (قوموا فلأصلّ بكم)، ومنه قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وأمر الغائب نحو (ليخبِرْه خالد بما حدث)، وكقوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

وقد وردت قليلاً في أمر المخاطب، فإن الأصل في المخاطب أن يؤمر بفعل الأمر لا باللام نحو قوله ﷺ: (لتزرّه ولو بشوكة) وقوله: (لتقوموا إلى مصافّكم).

وهذا في الشعر أكثر نحو قول الشاعر:

لتقمْ أنت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا

وقد يخرج المجزوم بلام الأمر إلى معنى آخر، كما يخرج الأمر من معناه إلى معنى آخر وذلك كالدعاء نحو (ليغفر الله لك)، والتهديد نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، والخبر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمد. (م).

٢ ـ لا الناهية:

وهي موضوعة لطلب الترك نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

فائدة:

من أساليب العربية أن يُنهى الفاعل والمراد غيره نحو (لا أُرِيَنَّك ههنا) فقد جاءت (لا) لنهي المتكلم، والمنهيّ في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تكن هنا حتى لا أراك.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾ [التوبة: ٨٥] فالنهي للأموال، إذ

أسند الإعجاب إليها، والمنهيّ في الحقيقة هو المخاطب، أي لا تعجبْ يا محمد بأموالهم.

ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ [الأعراف: ٢٧] فقد نهى الشيطان، والمنهيّ في الحقيقة هم المخاطبون. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلۡغَرُورُ﴾ [فاطر: ٥] فالنهي موجه لفظًا للدنيا، وللغَرور وهو الشيطان، والمنهيّ في الحقيقة هم المخاطبون.

وقد يخرج المجزوم بـ (لا) الناهية عن معنى النهي إلى معنى آخر كالدعاء نحو (لا يفضضِ الله فاك)، والتهديد نحو قولك لابنك مهددًا: (لا تقرأ ولا تذهبْ إلى المدرسة)، والتمني ومنه مخاطبة ما لا يعقل نحو (يا عينيّ لا تجمدا) و(لاتخنّي أيها البصر) وغير ذلك من المعاني. (م)

٣ ــ لم:

تختص بنفي المضارع، وتقلب زمنه ماضيًا نحو (لم أذهبْ أمسِ)، قال تعالى: ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾ [الأنفال: ١٧].

فائدة:

وهي لنفي (فعَل)، فإذا قلت (حفظ) فنفيه (لم يحفظ).

والمنفي بها قد يكون منقطعًا نحو قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾ [الإنسان: ١] أي: ثم كان، ونحو قولنا: (لم يقم خالد أمس)، وقد يكون متصلاً بالحال نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾ [مريم: ٤] يعني إلى الآن، ونحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَمۡ يُظَٰهِرُواْ عَلَيۡكُمۡ أَحَدٗا﴾ [التوبة: ٤] وقد يكون مستمرًا نحو قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣]، وقوله: ﴿وَأَنۡهَٰرٞ مِّن لَّبَنٖ لَّمۡ يَتَغَيَّرۡ طَعۡمُهُۥ﴾ [محمد: ١٥]. (م).

٤ ـ لمّا:

تختص بنفي المضارع أيضًا، وتقلب زمنه ماضيًا نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقوله: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، وقولنا: (لما يأتِ خالد).

فائدة:

وهي لنفي (قد فعل) فإذا قلت: (قد حضر) فنفيه (لمّا يحضرْ).

والفرق بين (لم) و(لما) من أوجه هي:

١ ـ أن المنفي بـ (لم) قد يكون منقطعًا وقد يكون مستمرًّا، في حين أن المنفي بـ (لما) مستمر النفي إلى حين التكلم. فإذا قلت: (لما يحضرْ خالد) فمعناه أنه إلى الآن لم يحضر، في حين أن قولك: (لم يحضر خالد) يحتمل أنه لم يحضر إلى الآن، ويحتمل أنه لم يحضر في وقت من أوقات المضي، ثم حضر.

ولذا يصح أن يقال: (لم ينجح محمد في العام الماضي وقد نجح هذا العام)، ويمتنع أن يقال: (لما ينجح ثم نجح)؛ لأن قولنا: (لما ينجح) يفيد استمرار النفي إلى وقت التكلم، وتقول: (لم يقمْ ثم قام) ويمتنع أن نقول: (لما يقم ثم قام).

٢ ـ أن منفي (لما) لا يكون إلا قريبًا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي (لم)، فقد يكون منفيها قريبًا أو بعيدًا، تقول: (لم يكن زيد في العام الماضي مقيمًا) ولا يجوز (لما يكن)، وذلك أن (لم) لنفي (فعلَ) وهذا الفعل يحتمل القرب والبعد، فمن البعيد قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، ومن القريب قولنا: (حضر الآن محمد)، وقوله تعالى:

﴿إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء: ١٨]، في حين أن (لما) لنفي (قد فعل)، و(قد) تفيد القرب كما سبق تقريره.

٣ ـ أن المنفي بـ (لما) فيه معنى التوقع، وليس كذلك المنفي بـ (لم)، فقولنا: (لمّا يحضر خالد) معناه أنه لم يحضر، وهو متوقع حضوره. وليس في قولنا: (لم يحضر خالد) معنى التوقع، قال تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] ومعناه أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

وذلك أن (لمّا) لنفي (قد فعل)، و(قد) فيها معنى التوقع، و(لم) لنفي (فعلَ) وليس فيه معنى التوقع. فقولك: (قد حضر محمد) معناه أنه كان متوقعًا حضوره فحضر، و(لمّا يحضر) معناه أنه لم يحضر، وهو متوقع حضوره.

٤ ـ أن (لمّا) لا تقترن بأداة الشرط، بخلاف (لم)، قال تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] ولا يقال: (إنْ لمّا تفعلْ) ولا (منْ لمّا يحكم).

٥ ـ يجوز الاستغناء بـ (لمّا) عن ذكر منفيها إذا دل عليه دليل، تقول: (قاربت البلد ولمّا) أي: ولمّا أدخلْه، ولا يجوز حذف الفعل بعد (لم) فلا يقال: (قاربت البلد ولم) وذلك أن (قد) يستغنى بها فلا يذكر ما بعدها، قال النابغة الذبياني:

أزف الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأنْ قد

أي: وكأنْ قد زالت. (م).

يقول ابن مالك:

بلا ولام طالبًا ضع جزما ... في الفعل هكذا بلم ولما

المعنى: اجزم الفعل المضارع بـ (لا) واللام عندما تكون طالبًا بهما، أي تستخدمهما أداتي طلب، واجزمه أيضًا بلم ولما.

الشرط:

معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره، أي أن يتوقف الثاني على الأول، فإذا وقع الأول وقع الثاني نحو (إن زرتني أكرمتك) فالإكرام متوقف على الزيارة، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

هذا هو الأصل، وقد يخرج الشرط عن ذلك فلا يكون الثاني مسببًا عن الأول، ولا متوقفًا عليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾ [الأعراف: ١٧٦] فلهث الكلب ليس متوقفًا على الحمل عليه أو تركه، فهو يلهث على كل حال، وإنما ذكر صفته فقط، ونحو قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢] والله لا يحب الكافرين سواء تولّوا أم آمنوا، فليس الثاني مشروطًا بالأول ولا مسببًا عنه، ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى شَكٍّ مِّن دِينِى فَلَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٠٤] فهو لا يعبد غير الله سواء شكّوا أم آمنوا، وقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] فهم لا يسمعون الدعاء سواء دعوهم أم لم يدعوهم، وقوله: ﴿فَإِن يَصْبِرُوا۟ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤] والنار مثواهم صبروا أم لم يصبروا.

فليس الشرط على هذا من باب السبب والمسبب دومًا وإنما الأصل فيه أن يكون ذلك. (م).

فعل الشرط:

يقع فعل الشرط ماضيًا ومضارعًا نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، وقوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

قالوا والماضي يفيد الاستقبال في الشرط كقوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، ونحو (إن زرتني أكرمتك) والمقصود: إن تزرني.

وقد ذهب النحاة إلى إن القصد من مجيء الشرط ماضيًا ـ وإن كان معناه الاستقبال ـ هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع.

ويبدو أن استعمال الشرط بصيغة الماضي أو المضارع قد يكون لغير ذلك.

١ ـ فإن التعبير بالفعل الماضي قد يفيد افتراض حصول الحدث مرة، في حين أن المضارع قد يفيد افتراض تكرر الحدث وتجدده، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ﴾ [البقرة: ٢٧١] فجاء بالفعل المضارع؛ وذلك لأن هذه الأحداث تتكرر وتتجدد.

وقال: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فجاء بالفعل الماضي وذلك لأن الطلاق لا يتكرر تكرر الصدقات.

وقال: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وقال: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لما ذكرت.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢] فجاء بـ (يشكر) بصيغة المضارع و(كفر) بصيغة المضي، وذلك لأن الشكر يتجدد ويكثر وليس كذلك الكفر، فإن الكفر يحصل ابتداء ويبقى صاحبه عليه إلا إذا شاء الله. فالشكر عمل يومي متجدد بخلاف الكفر الذي هو الاعتقاد.

وقال تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]

وقال: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣] فجاء في القتل الخطأ بالفعل الماضي؛ لأنه خطأ لا يتكرر وهو قليل، بخلاف القتل العمد وهو الإصرار على قتل المؤمن، فقد جاء به بصيغة المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد لأنه يتكرر وقوعه.

وقال: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩].

وقال: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

فجاء في الآية الأولى بالمضارع (تعودوا)، وفي الآية الثانية بالماضي (عدتم) وذلك أن الآية الأولى نزلت بعد معركة بدر في كفار قريش، وهو تهديد للمشركين وإشعار للمؤمنين بأن المشركين سيكررون العودة إلى القتال، وهو ما حصل، وأخبرهم بأن الله سيعود إلى نصر المؤمنين ومحق باطل الكافرين.

وأما الآية الثانية ففي بني إسرائيل، وقد ذكر أنهم يفسدون في الأرض مرتين، فأخبر بأن لهم العودة بعد تلك المرة.

فجاء بالمضارع للدلالة على الاستمرار والتجدد، بخلاف الثانية.

٢ ـ قد يؤتى بالفعل الماضي مع الشرط للدلالة على وقوع الحدث جملة واحدة وإن كان مستقبلاً، ويؤتى بالمضارع لما كان يتقضّى ويتصرم شيئًا فشيئًا، أي مستمرًّا كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي إذا حصل هذا، ولذا عبّر عنه بالماضي، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وذلك أن المخالطة مستمرة متطاولة ليست كالإحصار فعبّر عنها بالمضارع.

وقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٩] فإن معناه إذا وقع الخوف أو إذا حصل الأمن. بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن

قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] فإن فيه معنى الاستمرار والتحسّب بخلاف ما قبلها.

وقال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨] ولا يحسن في هذا (إن عدَدتم) وذلك لأن هذا الفعل لا يُفرغ منه؛ لأن نِعَم الله كثيرة، فجاء فيه بالفعل المضارع لأنه متطاول.

٣ ـ ويكثر التعبير بالفعل الماضي عن الحكم الثابت القائم على المشاهدة والتجربة الماضية، وهو ما يكون في الحِكَم ونحوها نحو (من صبر ظفر) و (من رام العلا سهر الليالي)، بخلاف ما لم يكن كذلك نحو (من يعمل يأكل) فهذه قاعدة تضعها للمستقبل، فلا يحسن فيها (من عمل أكل). (م)

أدوات الشرط الجازمة:

١ ـ إنْ: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وقوله: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

فائدة:

تستعمل (إنْ) في المعاني المحتملة الوقوع نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، وقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦]، والمشكوك في حصولها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، والمعاني المفترضة التي لا وقوع لها في المشاهدة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾ [القصص: ٧١]، والمعاني المستحيلة نحو قولنا: (إن استطعت فاخرج من ملك الله)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١]، وقوله: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ

وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ﴾ [الرحمن: ٣٣]. (م).

٢ ـ مَنْ: وهي أداة شرط للعاقل نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. ويعرب بحسب موقعه من الجملة، فقد يكون في محل رفع مبتدأ كما في الآية الكريمة، وقد يكون في محل نصب مفعولاً به نحو (من تساعدْ أساعدْه).

٣ ـ ما: وهي أداة شرط لغير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآۗ﴾ [البقرة: ١٠٦]. فـ (ما) في الآيتين اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

٤ ـ مهما: وهي أداة شرط لغير العاقل أيضًا نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وقول امرئ القيس:

أغرك مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعلِ

فـ (مهما) في الآية والبيت اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

٥ ـ أيّ: وهي بحسب ما تضاف إليه، فتكون للعاقل إذا أضيفت للعاقل نحو (أيَّ رجلٍ تكرمْ أكرمْ)، وتكون لغير العاقل إذا أضيفت لغير العاقل نحو (أيَّ كتابٍ تأخذْ آخذْ) و (أيَّ مذهبٍ تقل به أقلْ به)، وتكون للزمان إذا أضيفت إليه نحو (أيَّ يوم تسافرٍ أسافر)، وللمكان إذا أضيفت إليه نحو (أيَّ بقعةٍ جميلةٍ تقصد أقصد) وتكون حينئذ منصوبة على الظرفية.

وقد تنضم إليها (ما) نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]. فـ (أيًا) اسم شرط مفعول به للفعل (تدعوا) منصوب بالفتحة، و(ما) زائدة للتأكيد.

٦ ـ متى: اسم شرط جازم، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية نحو (متى تأتِني أكرمْك) وقول الحطيئة:

متى تأتِه تعشو إلى ضوء ناره   تجدْ خير نار عندها خير موقد

المعنى: متى تأت عمر رضي الله عنه قاصدًا ناره راجيًا عندها القرى والخير تلق خير نار بسبب أنها نار قرى عندها خير موقد لأن موقدها كريم.

وقول الآخر:

متى تزرْه تلقَ من عَرفه   ما شئت من طيبٍ ومن عطرِ

ففي البيت الأول: (متى): اسم شرط جازم وهو ظرف زمان، (تأتِ): فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وهو فعل الشرط، (تجد): فعل مضارع مجزوم بالسكون وهو جواب الشرط. وكذا إعراب البيت الثاني.

٧ ـ أيان: وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية أيضًا نحو (أيان تهربْ أهربْ معك) وكقول الشاعر:

أيان نُؤْمِنْك تأمنْ غيرنا وإذا   لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

المعنى: إن نعطك الأمان في أي وقت من الأوقات لم تخف من غيرنا بل تسلم من ضرره، وإذا لم تنل الأمن منا فإنك تبقى خائفًا.

فـ (أيان) اسم شرط جازم ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب، (نؤمِنك) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، (تأمن) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم.

٨ ـ أينما: وهي ظرف مكان مبهم كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ

﴿ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النساء: ٧٨] وقوله: ﴿أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍ﴾ [النحل: ٧٦] وكقول كعب بن جعيل:

صَعدة نابتة في حائرٍ   أينما الريحُ تميّلها تملْ

المعنى: شبه امرأة ذكرها في بيت سابق بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها وتميلها، وهي تميل مع الريح.

(أين): اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية، و(ما): زائدة للتوكيد، (الريح): فاعل لفعل محذوف يقع فعلاً للشرط يفسّره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح.

٩ ـ إذما: وهي حرف شرط جازم بمعنى (إنْ) عند أكثر النحويين يفيد الشرط. وذهب قسم آخر إلى أنها باقية على ظرفيتها وهو ما نرجحه، فهي ظرف للاستقبال نحو (إذما تقمْ أقمْ) وكقول الشاعر:

وإنك إذما تأتِ ما أنت آمر   به تُلفِ مَن إياه تأمر آتيا

المعنى: إنك إذا فعلت الشيء الذي تأمر غيرك به وجدت المأمور آتيًا به، يريد أن الأمر بالمعروف لا يؤتي ثمرته إلا إذا كان الآمر مؤتمرًا به ليقتدي المأمور به بعد أن يثق بإخلاصه في دعوته.

فـ (إذما) شرطية، و(تأتِ) فعل الشرط، و(تُلفِ) جوابه.

١٠ ـ حيثما: وهو اسم مكان مبهم كقولك: (حيثما تجدْ صديقًا وفيًا تجدْ كنزًا نفيسًا) وكقوله تعالى: ﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ شَطۡرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقول الشاعر:

حيثما تستقمْ يقدّر لك   الله نجاحًا في غابر الأزمان

المعنى: أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغباته ونواله ما يريد.

فـ (حيث): اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية المكانية، و(ما): زائدة، (تستقم): فعل مضارع مجزوم فعل الشرط، (يقدر): فعل مضارع مجزوم جواب الشرط.

١١ ـ أنّى: وهي ظرف للمكان يفيد العموم نحو (أنّى تذهبْ أذهبْ)، وكقول الشاعر:

فأصبحت أنّى تأتِها تستجرْ بها تجدْ حطبًا جزْلاً ونارًا تأجّجا

فـ (أنّى) شرطية، و(تأتِها) فعل الشرط، و(تجدْ) جوابه.

ويبدو أنها أكثر عمومًا من (أين) لمكان المدّة فيها، فإن إطلاق الألف قد يدل على سعة المكان فيها.

وهذه الأدوات التي تجزم فعلين كلها أسماء إلا (إنْ، وإذما) فإنهما حرفان. وكذلك الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا كلها حروف.

واجزم بإن ومن وما ومهما أيٍّ متى أيان أين إذما

وحيثما أنّى وحرف إذما كإن وباقي الأداوت أسما

وهذه الأدوات التي سبق ذكرها تقتضي جملتين: إحداهما وهي المتقدمة تسمى فعل الشرط، والثانية وهي المتأخرة تسمى جوابًا وجزاءً. ويجب في الأولى أن تكون فعلية، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية، ويجوز أن تكون اسمية نحو (إن تسافرْ أسافرْ معك) و (إنْ زارني أخوك فله الفضل).

فعلين يقتضين: شرط قدّما يتلو الجزاء وجوابًا وسما

المعنى: هذه الأدوات المذكورة تطلب فعلين الأول هو الشرط، ويكون مقدمًا، والثاني يتلوه ويجيء بعده وهو الجزاء، ويسمى جواب الشرط.

فعل الشرط وجزاؤه:

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أضرب:

١ ـ أن يكونا مضارعين كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، وقوله: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. فـ (تعودوا) في الآية الأولى مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، و(نعد) مضارع مجزوم بالسكون جواب الشرط. والإعراب نفسه ينطبق على الآية الثانية.

٢ ـ أن يكون الفعلان ماضيين نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧] فـ (أحسن): فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والثانية جواب الشرط، ومنه قوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

٣ ـ أن يكون فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾ [هود: ١٥].

٤ ـ أن يكون فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا نحو ما في الأثر (من يقمْ ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه)، ومنه قول عائشة: (إن أبا بكر رجل أسيف متى يقمْ مقامك رقّ)، ومنه قول أبي زيد الطائي:

من يكدْني بسيّءٍ كنتَ له ... كالشجا بين حلقه والوريد

المعنى: يرثي ابن أخته، ويعدد محاسنه فيقول: كنتَ لي بحيث إن من أراد أن يخدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا ـ وهو ما يعترض في الحلق كالعظم ـ في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف.

فـ (كنت) فعل ماض في محل جزم جواب الشرط.

وماضيين أو مضارعين ... تلفيهما أو متخالفين

وإذا كان فعل الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا جاز جزم الجواب ورفعه نحو (إن قام سعيدٌ يقمْ خالدٌ) أو (يقومُ خالدٌ)، ونحوه (إن جئتني أزرْك) أو (إن جئتني أزورُك). ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقول لا غائب مالي ولا حرِمُ

المعنى: إن هذا الممدوح كريم جواد، سخي يبذل ما عنده، فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابة سؤاله.

وبعد ماضٍ رفعك الجزا حسن ....

فائدة:

ذكرنا أنه إذا وقع جواب الشرط مضارعاً، والشرط ماضياً، جاز في جواب الشرط وجهان: الرفع والجزم نحو (إن جئتني أزرْك) و(إن جئتني أزورُك) فما الفرق بين التعبيرين في المعنى؟

الذي يبدو أن رفع الفعل أقوى وأدل على الإمضاء من جزمه، وذلك لأن أصل الكلام في الرفع تقديم المتأخر، والتقدير في الجملة الثانية (أزورُك إن جئتني) فيكون الكلام في الرفع قد بني على إمضاء الحدث ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخرًا. وأما في الجزم فقد بني الكلام على الشرط ابتداءً ولذلك جزم الجواب.

فبالجزم يكون الكلام مبنيًّا على الشرط، وبالرفع يكون الكلام مبنيًّا على الإمضاء ولو كان مبنيًّا على الشرط لجزم. (م).

وإذا كان فعل الشرط مضارعًا والجواب مضارعًا وجب الجزم فيهما. ورفع الجزاء ضعيف كقول عمرو بن خثارم البجلي:

يا أقرع بن حابس يا أقرعُ إنك إنْ يصرعْ أخوك تُصرَعُ

فوقع جواب الشرط (تصرعُ) مضارعًا مرفوعًا، وفعل الشرط (يصرع) مضارع، وذلك واهٍ ضعيف.

وقد قرئ شذوذًا: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ برفع (يدرككم).

ويقول ابن مالك:

.... ورفعه بعد مضارع وهنْ

اقتران جواب الشرط بالفاء:

قد يقترن جواب الشرط بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨] ويجب ذلك إذا كان الجواب لا يصلح أن يقع شرطًا، فإن صلح وقوعه شرطًا فلا يجب ربطه بالفاء.

مثال ذلك: (من سعى في الخير فسعيه مشكور) فجملة جواب الشرط (سعيه مشكور) وهو لا يصلح أن يكون في محل الشرط؛ لأنه جملة اسمية، والشرط لا يكون إلا فعلاً، فأُتي بالفاء للربط بين جملة الجواب وجملة الشرط.

والفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة الاسمية (سعيه مشكور) في محل جزم جواب الشرط.

ويذكر النحاة المواطن التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء وهي ما يأتي:

١ ـ الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، وقوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقولك: (من جدّ فالمستقبل له) و(من سعى في الخير فسعيه مشكور).

وعند الإعراب نقول: الفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

٢ ـ أن يكون طلبيًّا كفعل الأمر نحو (إنْ جاءك محمد فأكرمْه) و (إن

حياك أحد بتحية فحيّه بأحسن منها) وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، والدعاء نحو (يا رب إن هفوت فلا تحرمني المغفرة)، والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، والتمني نحو (العافية أغلى ما في الحياة إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى حقها)، والنهي نحو قولك: (إن جاءك خالد فلا تستقبله).

٣ ـ أن يكون فعلاً جامدًا نحو قولك: (من أفشى سر الصديق فليس بأمين)، وقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠]، وقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

٤ ـ أن يكون مقترنًا بحرف استقبال كالسين وسوف كقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

٥ ـ الجملة الفعلية المنفية بـ (ما) نحو (إنْ زارني محمدٌ فما أكرمه)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٠] وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، أو بـ (لن) نحو (إن زارني محمد فلن أفرّط في حقه)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

٦ ـ أن يكون الجواب جملة فعلية مصدرة بـ (قد) نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

هذه أهم المواطن التي تقترن بها الفاء. وهي لا يصح أن تقع شرطًا، فإذا وقعت جوابًا اقترنت بالفاء.

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس

والقاعدة تقول: إذا لم يصلح الجواب لأن يكون شرطًا وجب اقترانه بالفاء، وذلك بأن يكون جملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو مسبوق بلن أو قد أو ما أو السين أو سوف.

واقرن بفا حتمًا جوابًا لو جعلْ شرطًا لإن أو غيرها لم ينجعلْ

المعنى: اقرن بالفاء وجوبًا كل جواب لو جعلته فعل شرط للأداة (إن) أو لغيرها من أخواتها (لم ينجعل) أي: لم يصلح فعلاً للشرط.

اقترانه بـ (إذا) الفجائية:

إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء. ويجوز أن تحل (إذا) الفجائية محل الفاء كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

ويذكر النحاة لذلك شروطًا وهي:

أ ـ أن يكون جملة اسمية، فإن كان فعلية لم يجز اقترانها به، فلا يجوز اقترانها في نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦].

ب ـ ألا تكون مقترنة بحرف نفي.

ج ـ ألا تكون مقترنة بـ (إنّ) المؤكدة، فلا يصح أن تقول: (إن تذهب إذا إني معك).

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥]، وقوله: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

وتخلف الفاء (إذا) المفاجأهْ كـ (إن تجد إذا لنا مكافأهْ)

المعنى: إن (إذا) الفجائية تخلف الفاء وتحل محلها فيصدّر بها الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطًا مثل (إن تجد إذا لنا مكافأة).

العطف على فعل الشرط:

إذا وقع بعد فعل الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء جاز فيه وجهان:

١ ـ اعتبار (الواو) و(الفاء) حرفي عطف، والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل الشرط، فمثال اعتبار الواو حرف عطف قولك: (إن تضرب خالدًا وتهنْه أغضبْ عليك) وقولك: (إن تعملْ وتثابرْ تنجحْ) و(إن تحلفْ وتكذبْ تأثمْ) و(إنْ تقضِ وتعدلْ تدركْ رضا الناس).

ومثال اعتبار الفاء حرف عطف قولك: (إن تعنّف أخاك فتغضبْه لا أكلمْك).

٢ ـ اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية، والمضارع بعدهما منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا. فمثال اعتبار الفاء للسببية قولك: (إن تعنّف أخاك فتغضبَه لا أكلمْك) فـ (تغضبه) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية.

ومثال اعتبار الواو للمعية قولك: (إن تضرب خالدًا وتهينَه أغضبْ عليك) فـ (تهينَه) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية. ومثله قولك: (إن تعملْ وتثابرَ تنجحْ)، و(إن تحلفْ وتكذبَ تأثمْ)، و(إنْ تقضِ وتعدلَ تدركْ رضا الناس). ومنه قول الشاعر:

ومن يقتربْ منا ويخضعَ نُؤْوِه ولا يخشَ ظلمًا ما أقام ولا هضما

المعنى: من أراد أن ينزل في جوارنا ويستظل بحمايتنا ويكون خاضعًا لنا منقادًا لمشيئتنا فإننا نؤويه ولا يخاف ظلمًا ولا غمطًا طيلة إقامته عندنا.

فالفعل (يخضع) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية.

وجزمٌ او نصبٌ لفعل اثر فا أو واو ان بالجملتين اكتَنَفا

المعنى: إذا وقع بين فعل الشرط وجوابه فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزمه ونصبه. أي أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو جزمه إن اكتنفته الجملتان، أي أحاطت به جملتا الشرط والجواب.

العطف على الجواب بالواو أو الفاء:

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ الجزم: بالعطف على جواب الشرط، نحو قولك: (من يأكل كثيرًا يتخمْ ويمرضْ) فـ (يمرض) فعل مضارع معطوف على الجواب (يتخم) مجزوم بالسكون، وقولك: (إن تكرم سالمًا أكرمْك وأساعدْك) بجزم (أساعدك)، وقولك: (من يتّبعْ هواه يشقَ ويندمْ) بجزم (يندم)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فقد قرئت بجزم (يغفر) عطفًا على الجواب.

٢ ـ النصب: على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية، فالمضارع بعدهما منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا نحو قولك: (من يأكل كثيرًا يتخمْ فيمرضَ) فـ (يمرض) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، ومثله قولك: (إن تكرم سالمًا أكرمْك وأساعدَك) فـ (أساعدك) فعل مضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، ونحوه قولك: (من يتّبعْ هواه يشقَ ويندمَ) بنصب (يندم).

٣ ـ الرفع: على اعتبار (الواو) و(الفاء) حرفي استئناف نحو قولك:

(من يأكل كثيرًا يتخمْ فيمرضُ) فـ (يمرض) فعل مضارع مرفوع لوروده بعد الفاء الاستئنافية، ومثله قولك: (إن تكرم سالمًا أكرمْك وأساعدُك) برفع (أساعدك) لوروده بعد الواو الاستئنافية، وقولك: (من يتّبعْ هواه يشقَ ويندمُ) برفع (يندم)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فالفاء استئنافية، والمضارع مع فاعله المستتر جملة استئنافية، وبعضهم يقدر مبتدأ، أي: فهو يغفر.

ويقول النابغة الذبياني:

فإن يهلكْ أبو قابوسَ يَهلِكْ ... ربيعُ الناس والبلدُ الحرامُ
ونأخذُ بعده بذِناب عيش ... أجبِّ الظهر ليس له سنامُ

المعنى: إذا مات أبو قابوس ـ وهو النعمان بن المنذر ـ ذهب معه الخصب والنماء وأمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم. ثم شبه الشاعر الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها ببعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصَب سنامه.

روي بجزم (نأخذ) ورفعه ونصبه.

والفعل من بعد الجزا إن يقترنْ ... بالفا أو الواو بتثليث قمنْ

المعنى: إن الفعل المضارع إذا جاء بعد جواب الشرط وجزائه وقد اقترن بالفاء أو الواو فهو جدير بالتثليث، أي: الأوجه الثلاثة التي تقدمت.

فائدة:

إذا قلنا: (إن تكرم سالمًا أكرمْك وأساعدك) فمعنى الجزم أنك تساعده إن أكرم سالمًا، ومعنى الرفع أنك تساعده على كل حال وليست مساعدتك له مرتبطة بالشرط. ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا

يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] فجاء الفعل مرفوعًا، والمعنى أنهم لا ينصرون، وليس ذلك مشروطًا بالقتال، وإنما هو خبر مستأنف، ولو جزم لكان مشروطًا بالقتال. (م).

والقاعدة للموضعين باختصار: أنه إذا تلا فعل الشرط مضارع مقترن بالواو أو الفاء جاز فيه وجهان: الجزم على العطف، والنصب على إضمار (أنْ). أما إذا تلا الجواب مضارع مسبوق بإحداهما فيجوز فيه الجزم والنصب لما سبق، والرفع على الاستئناف.

حذف الجواب:

أ ـ حذفه وجوبًا:

يحذف جواب الشرط وجوبًا بشرطين:

١ ـ أن يتقدم عليه أو يكتنفه ما يدل عليه.

٢ ـ أن يكون فعل الشرط ماضيًا نحو (أزورك إن زرتني) فحذف جواب الشرط لدلالة (أزورك) عليه. ونحوه (أنت مفلح إن صدقت) فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت مفلح) عليه، فتقدير الجواب: أنت مفلح إن صدقت فأنت مفلح. ومثله (أنت إن صدقت مفلح) وقال تعالى: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠].

ونحوه قولك: (ستندم إنْ ظلمت)، و(أنت جبان إن كذبت)، و(أنت إن قلت الحق شجاعٌ).

ملاحظة:

عند الكوفيين أن جواب الشرط هو المتقدم، ففي نحو (أزورك إن زرتني): (أزورك) هو الجواب عندهم.

وقد ردّ البصريون ذاك بأنه لو كان الجواب هو المتقدم لجزم إذا كان

فعلاً، وللزمته الفاء إذا كان جملة اسمية، فكان يصح أن يقال: (أزرْك إن زرتني) و (فأنت مفلح إن صدقت).

ويرده أيضًا أننا نقول: (إذا أمطرت السماء نبت الزرع) ولا نقول: (نبت الزرع إذا أمطرت السماء) بل نقول: (ينبت الزرع). ونقول: (إذا فارقته الحمى خرج) ولا نقول: (خرج إذا فارقته الحمى) بل نقول: (يخرج). ونقول: (إن زرتني زرتك) ولا نقول: (زرتك إن زرتني) بل نقول (أزورك) فدل على أن المتقدم ليس جوابًا للشرط. (م).

فائدة:

ذهب جماعة من البصريين إلى أن ثمة فرقًا في المعنى بين التقديم والتأخير، فإن قولنا: (أزورك إن زرتني) الكلام فيه مبني على الوعد غير المشروط ثم بدا للمتكلم أن يشترط، بخلاف ما إذا بدأ بالشرط فقال: (إن زرتني زرتك) فإنه بناه ابتداءً على الشرط.

وأما إذا اكتنفه ما يدل عليه نحو قولنا: (أنت إن درست ناجح) فالشرط في نحوه اعتراض من غير شك، فأنت بنيت كلامك على اليقين ثم اعترضك الشرط قبل أن تتم الكلام. ونحوه (محمد ظننت مسافر) فإنك أردت أن تخبر عن سفر محمد باليقين ثم اعترضك الظن.

وعلى هذا نحن نقول:

إن درست فأنت ناجح.

أنت إن درست ناجح.

أنت ناجح إن درست.

فالجملة الأولى مبنية على الشرط ابتداءً، والثانية مبنية على اليقين، والشرط معترض، والثالثة مبنية على اليقين، حتى إذا مضى الكلام على اليقين أدركك الشرط، فاستأنفته في الكلام. فالنجاح في الجملة الأخيرة

آكد؛ لأن الإخبار مضى على اليقين، أما الشرط فمتأخر، ثم الثانية؛ لأن الشرط اعترض الخبر، ثم الأولى؛ لأن الكلام فيها مبني على الشرط ابتداءً.

أما الاشتراط للحذف أن يكون فعل الشرط ماضيًا في كل ما مر مع القسم أو مع غيره فإنه يبدو أن العرب لا تجزم بعد أداة الشرط إلا إذا أرادت بناء الكلام على الشرط، فإن الجزم بها، يعني أن الكلام مبني على الشرط فلا تحذف؛ لأن الكلام سيتناقض، إذ كيف يكون الكلام مبنيًّا على الشرط واليقين في وقت واحد؟ فإنك إذا قلت: (أزورك إن تزرني) كان الكلام مبنيًّا على الشرط بدلالة الجزم، وكان مبنيًّا على اليقين بدلالة ما تقدم عليه وارتفاعه، إذ لو كان جوابًا لجزم فيكون الكلام مبنيًّا على الشرط واليقين في آن واحد وهو باطل. (م).

ب ـ حذفه جوازًا:

وهو على ضربين:

الأول: أن يحذف اختصارًا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] أي: أعرضوا، وقوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] أي: فافعل.

الثاني: الدلالة على التفخيم والتعظيم كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣] قالوا: وهذا الحذف أفخم وأعظم لأنه على هذا التقدير يذهب خاطر المخاطب إلى كل ضرب من الوعيد فيكون الخوف على هذا التقدير أشدّ مما إذا كان عُيّن له ذلك الوعيد.

حذف فعل الشرط:

إن حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء قليل، وشرطه أن يدل الدليل على المحذوف نحو (تجنّب المُزاح وإلّا تسقطْ هيبتك) والتقدير: وإلّا تتجنب المزاح تسقط هيبتك، ونحوه (دع الخصام وإلّا ينلْك شرُّه) و (زرني وإلّا أعتبْ عليك) بتقدير: وإلا تزرْني أعتب عليك، ومنه قول الأحوص:

فطلّقها فلست لها بكفءٍ وإلّا يعلُ مفرقك الحسامُ

أي: وإلّا تطلقها يعلُ مفرقك الحسامُ. وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

ومعنى البيت: طلق يا مطر امرأتك لأنك لست كفئًا لها، وإلّا تطلقها ضربت وسط رأسك بالسيف القاطع.

والشرط يغني عن جواب قد علمْ والعكس قد يأتي إن المعنى فهمْ

المعنى: إن فعل الشرط يغني عن الجواب، أي: يذكر دون الجواب، بشرط أن يدل عليه دليل. والعكس ـ وهو حذف فعل الشرط لدلالة الجواب ـ قد يأتي، ويفهم من ذلك أنّ حذف الشرط أقل من حذف الجواب.

اجتماع الشرط والقسم:

من المعروف أن كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابًا.

فإذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق منهما، ويحذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: (إن سافر سعيد والله يسافرْ خالد) فالفعل (يسافر) جاء مجزومًا؛ لأنه جواب للشرط المتقدم، وجواب القسم (محذوف).

ونحوه (إنْ أتقنت العمل وحقّك أضاعفْ لك الأجر) و(إنِ اتبعت

نصح الطبيب واللهِ تشفَ) و(إنْ صحبت الأشرار وأبيك تندمْ) فتحذف جواب القسم من هذه الجمل لدلالة جواب الشرط عليه.

وتقول: (والله إن يسافرْ سعيد ليسافرَنّ خالدٌ) فالفعل (ليسافرَنَّ) جواب للقسم المتقدم، وأما جواب الشرط فهو محذوف.

ونحوه (والله إن أتقنت عملك لأضاعفَنّ لك الأجر) و(والله إن اتّبعت نصح الطبيب لتُشفيَنّ) و(وأبيك إن صحبت الأشرار لتندَمَنَّ) فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه،

وذلك لأن المتقدم يكون الكلام مبنيًّا عليه، فإذا قلت: (والله إن زرتني لأكرمنّك) فقد بنيت الكلام على القسم وكان الشرط مقيّدًا له. وإن قلت: (إن زرتني والله أكرمْك) كنت بنيت الكلام على الشرط وجعلت القسم معترضًا.

واحذف لدى اجتماع شرط وقسمْ جواب ما أخّرت فهو ملتزَمْ

المعنى: إذا اجتمع شرط وقسم فاحذف جواب المتأخر منهما، استغناءً بجواب المتقدم.



وإذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر فالجواب للشرط مطلقًا، سواء أكان متقدمًا على القسم أم متأخرًا عنه نحو (أحكام الشرع واللهِ من يعملْ بها يفزْ) وتقول: (أحكام الشرع من يعملْ بها واللهِ يفزْ)، بجزم (يفز) في المثالين؛ لأنه تقدم المبتدأ (أحكام الشرع) وخبره جملة الشرط.

ونحوه (أخوك إن أتقن العمل وحقِّك أضاعفْ له الأجر) وتقول: (أخوك وحقِّك إن أتقن عمله أضاعفْ له الأجر).

ونحوه (أنت والله إن اتّبعت نصح الطبيب تُشْفَ) وتقول: (أنت إن اتبعت نصح الطبيب واللهِ تُشفَ).

وإن تـواليـا وقـبـل ذو خـبـرْ فـالشـرط رجّـح مطـلقًا بـلا حـذرْ

المعنى: إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يطلب خبرًا رُجّح الشرط على القسم.

وقد جاء قليلاً اعتبار الجواب للشرط مع تقدم القسم وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر، ومنه قول الشاعر:

لئن كان ما حُدِّثته اليوم صادقًا أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا

المعنى: يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين النمامين، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادقًا فإن عليه أن يصوم يومًا شديد الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس.

فقد تقدم القسم وتأخر الشرط، وجاء الجواب للشرط، وهو المضارع المجزوم (أصم). ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنا عن دماء القوم ننتفلُ

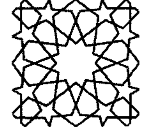
المعنى: لئن ابتليت بنا بعد عاقبة حرب أو بعد بذل جهد في القتال لا تجدنا عن سفك دماء القوم نتنصل ونتبرأ، أي لا تفتر همتنا عن قتالهم.

فلام (لئن) موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لئن، و(إنْ) شرط، وجوابه (لا تلفِنا) وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يجَب القسم، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه. ولو جاء على الكثير ـ وهو إجابة القسم لتقدمه ـ لقيل: لا تلفينا، بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.

وربـمـا رجـح بـعـد قـسـمِ شـرط بـلا ذي خـبـر مـقـدمِ

المعنى: ربما يرجح الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه، وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر.





أدوات الشرط غير الجازمة

١ ـ (لو): حرف امتناع لامتناع، أي امتناع حصول الجواب لامتناع حصول الشرط نحو (لو زرتني لأكرمتك) فامتنع الإكرام لامتناع الزيارة، وقولك: (لو احتمى المريض لسلم) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [النحل: ٩٣]. وهي حرف شرط غير جازم، أي لا يؤثر في الفعل الواقع بعده.

وقاعدتها أنها إذا دخلت على ثبوتين كانا منفيين نحو (لو جاءني لأكرمته) والمعنى: ما جاءني ولا أكرمته.

وإن دخلت على نفيين كانا ثبوتين نحو (لو لم يستدن لم يطالَب) والمعنى: استدان وطولب.

وإن دخلت على نفي وثبوت كان النفي ثبوتًا والثبوت نفيًا نحو (لو لم يؤمن لأريق دمه) والمعنى: أنه آمن ولم يُرَق دمه، والعكس نحو (لو آمن لم يُقتَل) والمعنى: أنه ما آمن فقُتِل.

وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٩].

لو حرف شرط في مضيٍّ ويقلْ   إيلاؤه مستقبلاً لكنْ قبلْ

المعنى: إن (لو) حرف شرط يكون بها التعليق في الزمن الماضي، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وهذا قليل.

ومن أحكام (لو) الشرطية أنه لا يليها إلا الفعل، سواء كان ظاهرًا كالأمثلة المتقدمة، أم مضمرًا نحو (لو خالد قدم لأكرمتُه) فـ (خالد) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، ومن أمثلته (لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة)، وهي بهذا تشبه (إن) الشرطية، لكنها تخالفها في جواز دخولها على (أنَّ) واسمها وخبرها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٥].

واختلف النحاة في (لو) ـ والحالة هذه ـ على قولين:

الأول: أنها باقية على اختصاصها، وهو الدخول على الفعل، فـ (أنَّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت أنهم آمنوا، أي: لو ثبت إيمانهم، ولو ثبت أنهم صبروا، أي: لو ثبت صبرهم.

الثاني: أنها فقدت اختصاصها، وأن المصدر المؤول من(أنّ) واسمها وخبرها في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: لو إيمانهم ثابت.

وهي في الاختصاص بالفعل كـ(إنْ)   لكن (لو) أن بها قد تقترنْ

المعنى: إن (لو) الشرطية مختصة بالدخول على الفعل، مثل (إنْ) الشرطية، لكن تدخل (لو) على (أنّ) ومعموليها.

ومن أحكام (لو) الامتناعية أنه لا يليها إلا الفعل الماضي لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، وهو المضارع المسبوق بـ (لم) نحو (لو أنصف الناس لاستراح القاضي) و (لو لم يختصم الناس لاستراح القاضي).

وإن وقع بعدها فعل مضارع فإنها تقلب معناه إلى المضيّ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] أي: لو علمنا،

وقوله: ﴿قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا﴾ [الأنفال: ٣١] أي: لو شئنا، وقوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] وقول كثير عزة:

رهبانُ مدينَ والذين عهدتهم يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعتُ كلامها خرّوا لعزة ركّعًا وسجودا

أي: لو سمعوا.

والمعنى: إن عبّاد النصارى في مدين، وكذلك الناس الذين عرفتهم باكين من خوف العذاب، لو سمعوا كلام عزة سماعًا كسماعي لتركوا انقطاعهم للعبادة وبكاءهم وهووا راكعين وساجدين لها.

ولا بد لـ (لو) هذه من جواب، فإن كان جوابها ماضيًا مثبتًا فالأكثر اقترانه باللام نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ويجوز حذفها نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وإن كان منفيًّا بـ (لم) لم تصحبها اللام فتقول: (لو قام محمد لم يقم عمرو).

وإن نفي بـ (ما) فالأكثر تجرده من اللام نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨].

ويجوز اقترانه بها على قلة نحو (لو قام محمد لما قام عمرو).

وإن مضارع تلاها صرفا إلى المضي نحو (لو يفي كفى)

المعنى: إن المضارع إن تلا (لو) ووقع بعدها صُرف زمنه إلى المضي حتمًا نحو (لو يفي كفى) أي: لو وفى كفى.

وقد تكون شرطية غير امتناعية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا

لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] إذ لا يصح أن يقال: امتنع التولي لامتناع الإسماع. بل هم متولون على كل حال أسمعهم أم لم يسمعهم.

وقد تأتي للتمني نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

٢ ـ (لولا): حرف امتناع لوجود، أي امتناع حصول الجواب لوجود الشرط نحو (لولا محمد لهلكت) و(لولا الهواء ما عاش الإنسان) و(لولا الطبيب لساءت حال المريض)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

٣ ـ (لوما): حرف امتناع لوجود مثل (لولا) نحو (لوما التعب ما كانت الراحة) و (لوما العمل لم تكن للعلم فائدة) و (لوما ثواب العاملين لفترت الهمم).

لـولا ولـومـا يـلـزمـان الابـتـدا إذا امـتـنـاعًـا بـوجـود عـقـدا

المعنى: هذا الحرفان يلزمان الدخول على المبتدأ، إذا كانا دالين على امتناع شيء لوجود غيره.

والاستعمال الثاني لـ (لولا ولوما) الدلالة على التحضيض ـ وهو طلب الفعل بحثّ وقوة ـ ويجب حينئذ أن يليها الفعل المضارع. مثاله قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النمل: ٤٦]، وقوله: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الحجر: ٧] أي: هلا تأتينا بالملائكة.

وقد يكون التحضيض بـ (هلا) نحو (هلا تجتهد في دروسك)، وبـ (ألا) كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، وقوله: ﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

وبهما التحضيض مز وهلا ألّا ألا وأولينها الفعلا

المعنى: ميز بـ (لولا) و (لوما) التحضيض؛ لأنهما يدلان عليه. ويشاركهما في التحضيض (هلا، ألّا، ألا) وهي مختصة بالدخول على الفعل.

٤ ـ (لمّا): وهي ظرف بمعنى (حين)، ولا يليها إلا الفعل الماضي نحو (لما نزل المطر ربا الزرع)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾[الحاقة: ١١].

٥ ـ (كلما): وهي ظرف يفيد التكرار، ولا يليها إلا الفعل الماضي نحو (كلما رأيت فقيرًا عطفت عليه)، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧].

٦ ـ (إذا): وهي ظرف للزمان المستقبل، ولا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مقدّرًا، وتستعمل للمقطوع بحصوله وللكثير الوقوع. فمن المقطوع بحصوله قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإن كل واحد منا سيحضره الموت، وقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟﴾ [المائدة: ٢] فإن المحرم لا بد أن يتحلل، وقوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] فإنه لا بد أن تنسلخ الأشهر الحرم.

وأما ما يقع كثيرًا فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

٧ ـ (أمّا): حرف تفصيل يقوم مقام أداة الشرط وفعله. وتلزم الفاء جوابها نحو (مصايف مصر جميلة، أمّا الإسكندرية فأوفرها عمرانًا وأكثرها سكانًا)، وقوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ . . . وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ . . . وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾ [الكهف: ٧٩ ـ ٨٢].

أما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبًا ألفا

المعنى: إن (أما) قائمة مقام أداة الشرط وفعله، وهما (مهما يك من شيء) وتجب التاء لتلو تلوها، أي: تالي تاليها، وهو الجواب؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط.

وقد جاء حذف الفاء في الشعر كقول الحارث بن خالد المخزومي:

فأما القتالُ لا قتالَ لديكم ولكنّ سيرًا في عراض المواكب

المعنى: إنكم يا بني أسد ليس عندكم خيل أعددتموها للحرب لجبنكم، بل الخيل التي عندكم إنما هي للركوب والزينة وليست للقتال.

فحذف الفاء من جواب (أما) وهو قوله: (لا قتال لديكم).

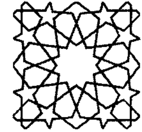
وحذفت في النثر أيضًا بكثرة وبقلة، فالكثرة عند حذف القول معها كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

والقليل ما كان بخلافه كقوله ﷺ: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله».

وحذف ذي الفا قل في نثر إذا لم يكُ قول معها قد نبذا

المعنى: إن حذف هذه الفاء قليل في النثر لا يقاس عليه، إلا إذا حذفت مع القول.





العدد وأحكامه

١ ــ أقسام العدد:

أ ــ العدد المفرد:

ويشمل هذا القسم الأعداد من (واحد) إلى (عشرة) وما بينهما، ويمكن أن تلحق بها لفظتا: مائة وألف، وبعض الكلمات التي يعبر بها عن هذه الأعداد مثل كلمة (بضعة) أو (بضع) التي يعبَّر بها عن أعداد لا تقل عن (ثلاثة) ولا تزيد على (تسعة) حيث تعامل معاملة العدد المفرد كقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢].

ومنها كلمة (نَيّف) وتدل على العدد من واحد إلى تسعة.وتلزم صيغة المذكر دائمًا، وصيغتها مسبوقة بألفاظ العقود مثل (سلمت على عشرين ونَيّف) و (رأيت ثلاثين ونيّفًا من الطلاب).

وتعرب الأعداد المفردة بالحركات الظاهرة، إلا (اثنان واثنتان) فإنهما يعاملان معاملة المثنى.

والعددان (واحد) و(اثنان) يطابقان معدودهما الذي لا بد أن يسبقهما نحو (رجل واحد، وامرأة واحدة) و (رجلان اثنان، وامرأتان اثنتان).

ب ــ العدد المركب:

ونقصد بهذا المصطلح العدد المركب تركيبًا مزجيًا من عددين لا فاصل بينهما، ويسمى الجزء الأول (صدر المركب) والثاني (عجزه).

وينطبق هذا على الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر). كما ينطبق على لفظتي (بضع ـ بضعة).

والحكم الإعرابي للعدد المركب بناء آخر الكلمتين المكونتين له على الفتح مهما كان الوضع الإعرابي لهما. ويقال في إعرابه: إنه مبني على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر نحو (جاء خمسةَ عشرَ رجلاً ـ رأيت خمسةَ عشرَ رجلاً ـ مررت بخمسةَ عشرَ رجلاً).

ويستثنى من هذه القاعدة العدد المركب (اثنا عشر، واثنتا عشرة) فإن الصدر منهما يعرب إعراب المثنى، ويعامل العجز على أنه بدل من نون المثنى وهو مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وأول عشرة اثنتي وعشرا اثني إذا أنثى تشا أو ذكرا

واليا لغير الرفع وارفع بالألفْ والفتح في جزأي سواهما ألفْ

المعنى: أتبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثنتي)، ولفظ (عشر) المذكر (اثني) إذا أردت المعدود المذكر أو المؤنث. ثم بين أن (اثني واثنتي) يعربان إعراب المثنى فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وأما باقي الأعداد المركبة فإن صدرها وعجزها مبنيان على الفتح.

فائدة:

يذكر النحاة أن أصل العدد المركب أن يكون بالواو، فخمسة عشر أصلها خمسة وعشرة فحذفت الواو وركب العددان اختصارًا.

وإذا جيء بالواو فقد ذكروا أن المعنى يختلف، فقولك: (أعطيتك خمسة عشر كتابًا) يختلف عن قولك: (أعطيتك خمسة وعشرة كتب) وذلك أن العطف يحتمل أن الإعطاء دفعتان لا دفعة واحدة ويحتمل أنه أعطاه دفعة واحدة. ومعنى هذا أن التركيب يفيد أن الإعطاء كان دفعة واحدة.

والحق أن التركيب قد يحتمل أكثر من دفعة أيضًا، غير أن هناك فرقًا بين التركيب والعطف بالواو غير ما ذكروا وذلك:

أ ـ أن قولك: (أعطيتك خمسة عشر كتابًا) معناه أن مجموع ما أعطيته خمسةَ عشرَ كتابًا، فقد يكون ذلك بدفعة أو بدفعتين أو بدفعات، فقد يكون أعطاه مرة أربعة ومرة ثمانية ومرة ثلاثة فيكون المجموع خمسةَ عشرَ. وأما العطف بالواو فهو يحتمل أنه أعطاه إياها دفعة واحدة أو دفعتين فقط، دفعة بخمسة كتب ودفعة بعشرة كتب، وقد تكون العشرة سابقة للخمسة أو العكس ولا يحتمل أنه أعطاه إياها على دفعات، بخلاف التركيب فإنه يفيد المجموع الكلي.

ب ـ أن العطف بالواو يحتمل معنى آخر يختلف عن التركيب، فإن التركيب في قولك: (أعطيتك خمسةَ عشرَ كتابًا) يفيد أن المعطَى هو كتب ليس غير، وأما العطف فيحتمل أكثر من معنى، وذلك أنك إذا قلت مثلاً: (أعطيته خمسةً وعشرة كتب) بتنوين (خمسة) احتمل أن الخمسة ليست كتبًا، وإنما قد تكون أقلامًا، بخلاف ما إذا قلت: (أعطيته خمسةَ وعشرةَ كتبٍ) بلا تنوين فإنها تعني أن المعطَى كتب فقط.

وتقول: (أعطيته خمسًا وعشرة كتب) فيكون معدود الخمس مؤنثًا، بخلاف معدود العشرة. ونحوه أن تقول: (أقبل خمس وعشرة رجال) فمعدود الخمس مؤنث، بخلاف معدود العشرة، فقد يكون الخمس نسوةً أو نحوهن. (م).

وأحد اذكر وصلنْه بعشرْ مركبًا قاصد معدود ذكرْ

المعنى: إذا قصدت العدد المذكر فاذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عشر) مركبًا لهما.

وقل لدى التأنيث إحدى عشْرهْ والشين فيها عن تميم كسرهْ

المعنى: إذا قصدت العدد المؤنث فاذكر لفظ(إحدى) مع لفظ (عشرة) بسكون الشين وزيادة التاء، وهذه هي اللغة المشهورة، ولغة تميم كسر الشين.

ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا

المعنى: ما فعلت في (عشرة) مع (أحد وإحدى) من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث، افعله فيما فوقهما من الأعداد التي تركب مع العشرة.

ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن ركبا ما قدما

المعنى: إن حكم الصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنث.

ج ـ ألفاظ العقود:

وهو مصطلح يطلق على أعداد مخصوصة وهي: عشرون، ثلاثون، أربعون... تسعون.

وتعرب هذه الأعداد إعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها الإعرابية؛ لأنها من الملحقات بجمع المذكر السالم، فهي ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء.

د ـ العدد المعطوف:

ويعني هذا المصطلح الأعداد المحصورة بين ألفاظ العقود، أي:

أ ـ ٢١ ـ ٢٩، ب ـ ٣١ ـ ٣٩، ج ـ ٤١ ـ ٤٩... ٩١ ـ ٩٩ وما بينها.

ولا بد أن تشتمل هذه الأعداد على معطوف ومعطوف عليه وحرف عطف هو الواو. ففي نحو قولنا: (واحد وعشرون) يكون العدد الثاني

(عشرون) هو المعطوف، والعدد الأول (واحد) هو المعطوف عليه، وحرف العطف هو الواو.

أما حكمه الإعرابي فإنه ينطبق على الجزء الأول من هذه الأعداد (المعطوف عليه) حكم الأعداد المفردة، وأما المعطوف فيعامل معاملة ألفاظ العقود، وينسحب عليه حكم موقعه الإعرابي.

٢ ـ تمييز الأعداد:

وهو ما يزيل إبهام العدد ويوضحه، وهذا لا يعني بالضرورة باب التمييز المعروف في النحو.

أ ـ العدد المفرد:

وهذا النوع ينقسم وفقًا لتمييزه على ثلاثة أقسام:

١ ـ العددان واحد واثنان: نحو (جاءني ضيف واحد، ضيفان اثنان) وقد يغني المعدود عن ذكر العدد فنقول: جاء ضيف، جاء ضيفان.

٢ ـ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة: وهذه الأعداد تحتاج إلى مميز مجموع مجرور نحو (جاء ثلاثة ضيوفٍ). ويلحق بهما لفظتا (بضع وبضعة).

٣ ـ العددان مائة وألف ومثناهما، يكون المعدود بعدهما مفردًا مجرورًا نحو (مائة عامٍ) و (ألف سنةٍ). وقد يأتي تمييز المائة جمعًا مجرورًا كقوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِئَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة (مائة) إلى (سنين).

ومائةً والألفَ للفرد أضفْ ... ومائة بالجمع نزرًا قد ردفْ

المعنى: والمئة والألف تضافان للمفرد، وقد تضاف المئة للجمع قليلاً.

ب ـ العدد المركب:

ويشمل الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر. ويكون تمييز هذه

الأعداد مفردًا منصوبًا نحو (أحد عشر كوكبًا). وقد تكون على الإضافة إلى المالك نحو (هذه خمسة عشر خالدٍ) أي هي له.

وميّزوا مركبًا بمثل ما ميّز عشرون فسوّينْهما

المعنى: يميز العدد المركب كتمييز (عشرين) وأخواته فيكون مفردًا منصوبًا.

وإذا أضيف العدد المركب فمذهب البصريين أنه يبقى الجزءان على بنائهما نحو (هذه خمسةَ عشرَك) بفتح آخر الجزأين. وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه نحو (هذه خمسةَ عشرِك).

وإن أضيف عدد مركبُ يبقى البنا وعجز قد يعربُ

المعنى: إن أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فإنه يبقى على بنائه، وقد يعرب العجز مع بقاء الصدر على بنائه.

ج ـ ألفاظ العقود:

ويكون تمييز هذه الأعداد مفردًا منصوبًا أيضًا نحو (حضر أربعون باحثًا). وقد تكون على الإضافة إلى المالك نحو (هذه عشرو خالدٍ) بحذف النون.

وميّز العشرين للتسعينا بواحد كأربعين حينا

المعنى: ميز العشرين للتسعين بمفرد نحو (أربعين حينًا).

د ـ العدد المعطوف:

ويكون تمييز هذه الأعداد مفردًا منصوبًا أيضًا نحو (اشتريت ثلاثًا وعشرين بيضةً).

٣ ـ تأنيث العدد وتذكيره:

أ ـ العدد المفرد:

العددان واحد واثنان: يوافقان المعدود من حيث التذكير والتأنيث

نحو (مسجد واحد، وغرفة واحدة) (مسجدان اثنان، وغرفتان اثنتان). وبإمكاننا أن نكتفي بلفظ المعدود الذي يدل على العدد نحو (مسجد - مسجدان).

نلاحظ من الأمثلة السابقة أن هذين العددين قد ذكّرا لتذكير العدد وأنّثا لتأنيثه.

الأعداد من ثلاثة إلى عشرة: تخالف معدودها في التذكير والتأنيث، فإذا كان المعدود مذكرًا وجب تأنيث العدد، وإذا كان المعدود مؤنثًا وجب تذكير العدد نحو قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

وإذا كان المعدود له جمع قلة وكثرة لم يضَف العدد - في الغالب - إلا إلى جمع القلة، فتقول: (عندي ثلاثة أفلس، وثلاث أنفس) ويقل: عندي ثلاثة فلوس، وثلاث نفوس. ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو (أقراء). فإن لم يكن إلا جمع كثرة لم يضف إلا إليه نحو (ثلاثة رجال).

ثلاثة بالتاء قل للعشرهْ ... في عد ما آحاده مذكرهْ
في الضد جرِّد والمميز اجررِ ... جمعًا بلفظ قلة في الأكثرِ

المعنى: أنّث الأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما إن كنت تعد جمعًا مفرداته مذكرة، أما في الضد - حين يكون مفرد المعدود مؤنثًا - فيجب تجريد العدد من التاء.

وأما (مائة) و (ألف) ومثناهما فليس فيهما قيد المخالفة بين العدد والمعدود حيث يبقى لفظهما واحدًا نحو (مائة رجل، ومائتا رجل)، (مائة امرأة، ومائتا امرأة)، (ألف رجل، وألفا رجل)، (ألف امرأة، وألفا امرأة).

ملاحظة: إذا كان المعدود مجموعًا رددناه إلى مفرده.

ب ـ العدد المركب:

العددان أحد عشر واثنا عشر: يأتي الصدر والعجز منهما مطابقين للمعدود في التذكير والتأنيث فنقول: أحد عشَر رجلاً وإحدى عشْرة امرأة، واثنا عشَر رجلاً واثنتا عشْرة امرأة.

والأعداد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر: يخالف الصدر جنس المعدود ويوافقه العجز، فإذا كان المعدود مذكرًا فإن الصدر يخالفه فتلحقه علامة التأنيث وأما العجز فيطابقه، وأما إذا كان المعدود مؤنثًا فإن الصدر يذكر وأما العجز فإنه يطابقه في التأنيث نحو (ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشْرة امرأة).

ج ـ ألفاظ العقود:

تلازم صورة واحدة سواء كان المعدود مذكرًا أم مؤنثًا نحو (خمسون رجلاً وخمسون امرأة).

د ـ العدد المعطوف:

يعامل الجزء الأول منها (المعطوف عليه) معاملة الأعداد المفردة حيث يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر، وأما الجزء الثاني فيعامل معاملة ألفاظ العقود نحو (سبعة وعشرون طالبًا وسبع وعشرون طالبةً).

تعريف العدد بـ (أل):

إذا كان العدد مضافًا أدخلت (أل) على المضاف إليه نحو (سبعة الطلاب ـ عشر الطالبات ـ مئة القلم ـ ألف السيارة). وإذا تعددت الإضافة عرّفت آخر مضاف إليه نحو (ستة آلاف الريال ـ ثلاث مائة البرتقالة ـ خمس مائة ألف الرجل ـ خمس مائة ألف دينار الرجل ـ ست مائة ألف درهم غلام الرجل).

وإذا كان العدد مركبًا وأردت أن تعرّفه بـ (أل) أدخلت (أل) على صدره (أي على جزئه الأول) فقط نحو (الستة عشر يومًا ـ الثلاث عشْرة صورة ـ السبعة عشر محلّاً ـ الإحدى عشْرة باحثة).

وإذا كان العدد معطوفًا فإنك تعرفه بدخول (أل) على الجزأين نحو (الخمسة والثلاثون مصباحًا ـ الأربع والعشرون دجاجة ـ الإحدى والعشرون طالبة ـ الاثنتان والسبعون امرأة).

حكم ما يصاغ من الأعداد على وزن فاعل:

ـ يصاغ اسم فاعل على وزن (فاعل) من الأعداد المفردة من اثنين إلى عشرة ليصف ما قبله ويدل على ترتيبه فيقال ثان وثالث ورابع ونحوها. ويطابق المعدود في التذكير والتأنيث نحو (زرتك في الساعة الثانية وخرجت منك في الساعة الرابعة)، و(ركبت سيارة خامسة وذهبت فيها في اليوم الثالث لزيارة المتحف).

وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاعل من فعلا
واختمه في التأنيث بالتا ومتى ذكّرت فاذكر فاعلاً بغير تا

المعنى: يصاغ من (اثنين) إلى (عشرة) اسم على وزن (فاعل)، كما يصاغ من (فعَلَ) نحو ضارب من (ضربَ)، فيقال: ثان، ثالث... إلى عاشر، وإذا أردت التأنيث فالحق به التاء، وإذا أردت التذكير فاذكره بغير تاء.



ولفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان:

أحدهما: أن يفرد فيقال: ثانٍ وثانية، وثالث وثالثة... وهكذا، كما سبق.

والثاني: أن لا يفرد، وحينئذ له استعمالان:

أحدهما: أن يكون المراد به (واحدًا) فتستعمله مع أصله الذي صيغ منه (أي مع ما اشتق منه) وفي هذه الحالة يجب إضافة فاعل إلى ما بعده فتقول في التذكير: هو ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة... إلى عاشر عشرة،ولا يدل على الترتيب، فثاني اثنين أي هو أحد اثنين، وثالث ثلاثة أي هو أحد ثلاثة... وعاشر عشرة أي هو أحد عشرة. قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أي: قالوا: إن الله واحد من ثلاثة آلهة.

وتقول في التأنيث: ثانية اثنتين أي هي إحدى اثنتين، وثالثة ثلاثٍ أي إحداهنّ، ورابعة أربعٍ... إلى عاشرة عشرٍ.

وإن ترد بعض الذي منه بني ... تضف إليه مثل بعض بيّن

المعنى: وإن ترد بفاعل المذكور الدلالة على أنه بعض مما بني منه، أي: واحد مما اشتق منه،

فأضف إليه مثل بعض، أي مثل إضافة البعض إلى كله، والذي يضاف إليه هو ما اشتق منه.



والمعنى الآخر: أن يراد به معنى الجعل والتصيير فيستعمل مع ما دون أصله بمرتبة واحدة (أي أنه يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه) فيقال: هو رابعٌ ثلاثةً، أي يجعل الثلاثة أربعة، وسادسٌ خمسةً، أي يجعل الخمسة ستة بأن يدخل فيهم.

وللمعنى الأخير استعمالان:

إما أن ننوّن اسم الفاعل وننصب ما بعده به كما يفعل باسم الفاعل

نحو (ضاربُ زيدٍ) و(ضاربٌ زيدًا) فنقول: هو ثالثُ اثنين، ورابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً. . . إلى عاشرٍ تسعةً. ونقول في التأنيث: ثالثةٌ اثنتين، ورابعةٌ ثلاثًا. . . إلى عاشرةٍ تسعًا، فيكون على معنى الحال أو الاستقبال أي يصيّرهم ويجعلهم.

وإما أن نضيفه إلى ما بعده فنقول: هو رابعُ ثلاثةٍ، وسادسُ خمسةٍ، وفي التأنيث رابعةُ ثلاثٍ، وسادسةُ خمسٍ، وعاشرة تسعٍ، وهو إما على معنى المضيّ، أي جعلهم وصيّرهم، وإما على معنى الحالً والاستقبال.

وإن تـرد جـعـل الأقـل مـثـل مـا   فـوق فـحـكـم جـاعـل لـه احـكـمـا

المعنى: وإن ترد بفاعل المذكور جعل ما هو أقل عددًا مساويًا لما فوقه فاحكم لاسم الفاعل من العدد بحكم جاعل، أي: اسم الفاعل من (جعلَ)، من جواز الإضافة إلى مفعوله وتنوينه ونصبه.



ـ ويصاغ مثل ذلك من صدور الأعداد المركبة (أي من الجزء الأول منها) مثل (فكرت في السؤال التاسع عشر وأجبت عن المسألة الحادية عشْرة) بالبناء على فتح الجزأين، مع مطابقة الجزأين معًا لمدلولهما تذكيرًا وتأنيثًا.

وإذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الأول (وهو أنه بعض ما اشتق منه) جاز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يجيء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث، وصدر الثاني منهما في التذكير أحد واثنان وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة، وفي التأنيث: إحدى واثنتان وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع، فيقال في التذكير: حادي عشر أحد عشر، وفي التأنيث: حادية عشرة إحدى عشرة، وفي التذكير: ثاني

عشر اثني عشر، وفي التأنيث: ثانيةَ عشرةَ اثنتي عشرة، وثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، وفي التأنيث ثالثة عشرة ثلاث عشرة. . . إلى تاسع عشر تسعة عشر، وفي التأنيث تاسعة عشرة تسع عشرة، وتكون الكلمات الأربع مبنية على الفتح. ويكون المركب الأول مضافًا، والمركب الثاني مضافًا إليه في محل جر.

والوجه الثاني: أن يقتصر على صدر المركب الأول، فيعرب ويضاف إلى المركب الثاني، ويبقى الثاني على بناء جزأيه نحو (هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ) و (هذه ثالثةُ ثلاثَ عشرةَ).

وإن أردت مثل ثاني اثنينِ ... مركبًا فجئ بتركيبينِ
أو فاعلاً بحالتيه أضف ... إلى مركب بما تنوي يفي

المعنى: إن أردت بالمركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما أردت بثاني اثنين فجئ بتركيبين، الأول: صدره، والثاني: صدر ما اشتق منه.

أو أضف فاعلاً بحالتيه ـ وهما التذكير والتأنيث ـ إلى مركب، أي: أضفه إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول، ويكون ذلك وافيًا بالمعنى الذي نويته.

والوجه الثالث: أن يقتصر على المركب الأول باقيًا على بناء صدره وعجزه نحو (هذا ثالثَ عشرَ) و (هذه ثالثةَ عشرةَ).

وشاع الاستغنا بحادي عشرا ... ونحوه ....

المعنى: كثر الاكتفاء بالمركب الأول وحذف الثاني كاملاً.

ولا يستعمل (فاعل) من العدد المركب للدلالة على معنى الجعل، فلا يقال: (رابع عشر ثلاثة عشر) وكذلك الجميع.

وحادي مقلوب واحد، وحادية مقلوب واحدة، جعلوا فاءهما بعد لامهما، ولا يستعمل حادي إلا مع عشر، ولا حادية إلا مع عشرة.

ويستعملان أيضًا مع عشرين وأخواتها من ألفاظ العقود نحو (الحادي والعشرين) و (الحادية والتسعين).

ـ ويصاغ مثل ذلك من الأعداد المعطوف عليها (أي أن نصوغ الجزء الأول منها فقط) نحو (سافرت في اليوم السابع والعشرين وعدت في اليوم الخامس والثلاثين).

.... وقبل عشرين اذكرا

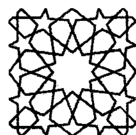
وبابه الفاعل من لفظ العددْ بحالتيه قبل واو يعتمدْ

المعنى: اذكر قبل العشرين وبابه ـ وهو باقي ألفاظ العقود ـ صيغة فاعل من لفظ العدد بحالتيه من التذكير والتأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدمًا قبل واو العطف، ويليها العقد المعطوف نحو (الحادي والعشرين والتاسع والعشرين) إلى التسعين.

ملاحظة:

ـ ما كان من العدد على وزن (فاعل) مركّبًا من العشرة ـ كالحادي عشر إلى التاسع عشر ـ فهو مبني أيضًا على فتح الجزأين نحو (جاء الطالب الرابعَ عشرَ ورأيت الباحثة الرابعةَ عشْرةَ). إلا ما كان جزؤه الأول منتهيًا بياء فيكون الجزء الأول منه مبنيًّا على السكون نحو (جاء الحاديْ عشَرَ والثانيْ عشرَ ـ رأيت الحاديْ عشرَ والثانيْ عشرَ ـ مررت بالحاديْ عشرَ والثانيْ عشرَ).





كنايات العدد

يكنى عن العدد بألفاظ هي:

١ ـ كم الاستفهامية: ويستفهم بها عن عدد مبهم يراد تعيينه. وتمييزها مفرد منصوب نحو (كم مدينةً شاهدت؟) و (كم تلميذًا اجتهد؟)، إلا إذا دخل عليها حرف جر فإنه يجوز أن يكون مجرورًا بـ (من) مقدرة نحو (بكم جنيهٍ اشتريت هذا الثوب؟) أي بكم من جنيه، كما يجوز أن يكون منصوبًا. ولا تقع إلا في صدر الكلام كسائر أدوات الاستفهام.

٢ ـ كم الخبرية: وهي التي تكون بمعنى كثير، وتكون إخبارًا عن عدد كثير مبهم الكمية. وتمييزها مجرور بالإضافة ويكون مفردًا وجمعًا وتفيد التكثير نحو (كم علومٍ درست). أي درست كثيرًا من العلوم، و(كم بائسٍ مات جوعًا). ولا تقع إلا في صدر الكلام.

ميز في الاستفهام كم بمثل ما ... ميزت عشرين ككم شخصًا سما

وأجز ان تجره من مضمرا ... إن وليت كم حرف جر مظهرا

المعنى: ميز (كم)الاستفهامية بمثل ما ميزت به العدد (عشرين) وأخواته، وهو المفرد المنصوب نحو (كم شخصًا سما).

ويجوز جر التمييز بـ (من) مضمرة إن دخل على (كم) حرف جر ظاهر.

٣ ـ كأيّن: وتكتب (كأيٌّ) أيضًا وهي مثل (كم) الخبرية معنى. فهي توافقها في الإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء على السكون وإفادة التكثير،

ولزوم أن تكون في صدر الكلام. وتمييزها مفرد مجرور بـ (من) وتدل على التكثير نحو قولك: (كأين من غني لا يقنع)، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠]. وإعرابها مبتدأ مبني على السكون في محل رفع.

٤ ـ٣ كذا: تكون (كذا) كناية عن العدد المبهم قليلاً كان أو كثيرًا نحو (جاءني كذا وكذا رجلاً) وتمييزها مفرد أو جمع منصوب، وهي للتكثير أو التقليل على حسب قصد المتكلم نحو (غرست كذا شجرةً) و (قرأت كذا سورةً). وتستعمل مفردة ومعطوفًا عليها كما مثل.

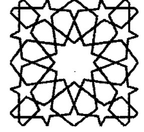
واستعملنها مخبرًا كعشرهْ أو مائة ككم رجال او مرهْ

المعنى: استعمل (كم) مخبرًا بها، بأن تكون بمعنى (كثير) كـ (عشرة) أي: يكون تمييزها كتمييز (عشرة)، أي: جمعًا مجرورًا نحو (كم رجالٍ)، أو كتمييز العدد (مائة)، أي: مفردًا مجرورًا نحو (كم امرأة).

ككم كأيٍّ وكذا وينتصبْ تمييز ذين، أو به صل من تصبْ

المعنى: مثل (كم) في الدلالة على التكثير: كذا وكأي، ومميزهما منصوب أو مجرور بـ (من).





فهرس الموضوعات

